

د. محمد علي الشهابي



نظرة في بعض قضايا الثورة اليمنية

مكتبة مدبولي

الدكتور
محمد بن عبد الله الشارح

نظرة في بعض قضايا الشورى اليمنية

الطبعة الأولى

١٩٩٠

تصميم الغلاف : الفنان أنس الديب

مختصرات الكتاب

الموضوع	صفحة
اضمارة	٥
القسم الأول — حول ثورة ٢٦ سبتمبر	
معاهدة أول نوفمبر ١٩٢٨ كبرت الطوق الاستعماري	١٢
علاقة الثورة بحركة الاصرار التقليدية والتجربة الناصرية	٢٥
ملاحظات حول حركتا ١٩٤٨ و ١٩٥٥ في الشطر الشمالى من اليمن	٣٥
مذكرات تهجد النفس باسم ثورة ٢٦ سبتمبر	٤٧
الثورة التى اخرجت اليمن من قبوها المظلم الى حياة العصر	٥٥
من ملف القامر الأمريكى على اليمن	٦٩
جبهة وطنية ديمقراطية عريضة	٧٧
القسم الثانى — حول تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية	
ابعاد وآفاق الاستقلال التى بشر بها الميثاق الوطنى للجبهة القومية	٨٥
حصىلة أعمال الندوة العلمية حول الثورة وتجربة اليمن الديمقراطية	٩٩
خطاب اليمن الديمقراطية	١٠٧
لماذا تتساقط الأنظمة الوطنية فى العالم النامى	١١٤
من أجل ان يمضى ضرب الطبقة العاملة قدما الى الأمام	١٢٣
مسيرة ثورية ، تاريخية متقدمة أبدا	١٣١
خطوة ١٢ يونيو التصحيحية	١٣٩
بقيام الحزب الاشتراكى اليمنى اقتحمت ثورة ١٤ أكتوبر آفاق التوجه الاشتراكى	١٤٧
الحلقة المفقودة والمركبة التى مسكت بها الثورة فى اليمن الديمقراطية	١٥٥

الموضوع	صفحة
القسم الثالث — حول أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦	
استمرار التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية	١٦٣
مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ والعسكرة المستخلصة منها	١٦٥
تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية نبض حي في حبل وريد الثورة العالية	١٧٣
نظرة سريعة في بعض ما كتب حول مسار الثورة في اليمن الديمقراطية	
بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامي	١٨٥
عبد الفتاح اسماعيل .. حياة جديدة ومديدة	٢١٥
ذكريات وخواطر في حرم متحف عبد الفتاح اسماعيل	٢٢٥
نظرة برجوازية صغيرة ونظرة ثورية علمية ازاء تجربة الثورة في	
اليمن الديمقراطية	٢٣٣
تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية نموذج طبيعي للثورات الديمقراطية	٢٤٣
ثورات ١٤ أكتوبر وثلاثة منعطفات تاريخية	٢٨٣
ديالكتيك الثورة والدولة	٢٩٣
ثورة ١٤ أكتوبر .. ليست حركة القرامطة ولا كومونة باريس	٣٠١
مراجع	٣٣٧
نظرة على تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية وآفاقها المستقبلية	٣٣٩
دور الثقافة الثورية الأساسي في التطور التاريخي المتصاعد لثورة	
١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م	٣٧١
اليمن الديمقراطية .. وحصاد مقسدين من النضال	٣٨١
الخاص والعام .. في عملية التجديد الديمقراطي .. التراث الثقافي	
— السياسي ... في الوطن اليمني	٣٩٧
اليمن الديمقراطية في مرحلة البناء واعادة البناء الديمقراطي في ضوء	
« البيريسسترويكا »	٤١٥
المسألة الزراعية ... والمسألة الأيديولوجية	٤٤١
من أجل اعادة فتح ... الملف الثقافي اليمني	٤٤٩
في اليمن الديمقراطية مشروع سياسي ثقافي ديمقراطي لاحتصار ثقافي	٤٦١
التعمق في دراسة الفكر الاشتراكي العلمي وتعميم الثورة الثقافية في	
اليمن الديمقراطية	٤٦٧

اضاءة :

المقالات المبسوطة أمام القارئ الكريم تكتب ونشر بعضها قبل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المساوية ، وبعضها تكتب ونشر بعدها (في صحافة اليمن الديمقراطية) .

القليل منها يتحدث عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التي عصفت بها قوى التآمر والتخريب الداخلية والخارجية ، في وقت كانت هيمنة الحركة الوطنية اليمنية ضعيفة المود ، غير موحدة الكلمة ، وغير معبأة في جبهة وطنية ديمقراطية عريضة قادرة على احباط أعمال التآمر والتخريب الرجعية والاستعمارية ، والمضى بالثورة نحو انجاز مهامها الاستراتيجية في التحرر الوطني الكامل ، والتقدم الاجتماعي الشامل ، وتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد .

أما أكثر هذه المقالات غموض حول ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ ، التي بفضل أدواتها القيادية الملتحمة ب جماهير الشعب الساحقة ، أمكن لها لا أن تتغلب فقط على شتى المحاولات الداخلية والخارجية التي هددت الى ضربها ، أو الانحراف بها ، أو عرقلة سيرها ، أو اغراقها من محتواها . أو جعلها تراوح في مكانها ، وإنما تمكنت أيضا من شحذ وتطوير أدواتها القيادية هذه ، وتحويلها من حزب ديمقراطي ثوري الى حزب طليعي ، هو الحزب الاشتراكي اليمني ، الذي ضم الفصائل المتكسدة التي تمخضت بها الحركة الوطنية اليمنية على امتداد تاريخها ، مما سهل تحول الثورة ذاتها من ثورة تحرر وطني الى ثورة ديمقراطية ذات توجه اشتراكي .

وبفضل هذه الأداة القيادية الطليعية ، المدعومة من قبل حلفاء المسيرة الثورية العالمية ، وفي مقدمتهم منظومة البلدان الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، أمكن للثورة أيضا أن تتجاوز محنة المحن التي واجهتها عبر تاريخها النضالي كله ، محنة « الصراع الداخلي في الحزب » حسبما جاء في البلاغ الصحفي الذي أصدرته اللجنة المركزية في ختام دورتها الاعتيادية الكاملة الحادية عشرة التي عقدت ما بين ٢٧ - ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ م - الذي بدلا من أن يحصل وفق المبادئ والأسس التنظيمية اللينينية التي تمثل نسق وقوام الأحزاب الطليعية في كل مكان ، حسم بطريقة تأمرية تذكر « بانقلابات القصور » ، حيث جرى « اللجوء الى استخدام أساليب العنف في حل الخلافات الداخلية » - حسب صيغة البلاغ المشار اليه ، الأمر الذي هجر أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ بكل ما ترتب عليها من حرب أهلية طاحنة ضررس كان يمكن أن تدمر التجربة الثورية الرائدة التي بشرت بها ثورة ١٤ أكتوبر وتأتى على النظام الديمقراطي الثوري الذي جسدها ، لولا أصالة هذه التجربة وعمق انتمائها الى الجماهير والمستقبل - رغم حالات الاغتراب التي ولدتها هذه الأحداث بين النظام وهذه الجماهير والتي لا محيص من تجاوزها - ولولا وجود الأداة الطليعية القائدة لها التي تمكنت ، رغم كل ما تعرضت له من أزمات من الحفاظ على مصير الثورة ، ومن رد غول قوى التدخل الخارجية عنها ، مسنودة في ذلك بالدعم غير المحدود الذي قدمه الحليف والصديق : الاتحاد السوفيتي ، وأخذت الآن تراجع ملف تجربتها بنظرة انتقادية وتنهبا لتنفيذ مشروع اصلاح اقتصادي ، وسياسي وثقافي شامل يشملها هي نفسها ، يساعد على حل أزمة العمل الوطني الديمقراطي وحل معضلة التعددية السياسية .

أصالة التجربة الثورية وعمق انتمائها الى جماهير الشعب والى المستقبل والى كل قوى التقدم والثورة في العالم التي تمسك بزمam

المبادرة التاريخية بمقدرة وجسارة ومهارة — هذه الأصالة ، وهذا العمق تجسدا أيضا في الاستخلاصات التي خرجت بها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في دورتها الآتية الذكر ، والتي لا مفر من اثبات بعض منها في هذا السياق :

« لقد وضعت اللجنة المركزية في دورتها الحادية عشرة الاعتيادية الكاملة نصب أعينها أن النجاحات في تعزيز الجبهة الداخلية على المستويات الحربية والاقتصادية والأيدولوجية وعلى صعيد نشاط أجهزة الدولة والحكومة والمنظمات الجماهيرية والابداعية هي الأساس المادي الذي يمكن أن تركز عليه بقبضة النشاطات والنجاحات على المستوى الخارجي .. وتأكيد أفضليات نظام التوجه الاشتراكي والنموذج الذي ينبغي أن تقدمه تجربتنا الثورية لخدمة أهداف الحركة الثورية العربية وعلى نطاق البلدان المتحررة ذات التوجه الاشتراكي التي تواجه تعقيدات جمة على صعيد البناء الداخلي التقدمي ، وتجاوز عوامل التخلف والاحباط الناجمة عن ضعف مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري عموما .. وقسوة تأثير النزعات المتخلفة ، ووجود أساس موضوعي يدعم الاتجاهات المنحرفة اليسارية واليمينية على حد سواء ، ويسوغ علاقات التبعية الاقتصادية والارتهاان السياسي للدوائر الرجعية والامبريالية »

ولقد أكدت اللجنة المركزية أن الأساس الصلب لتحقيق نجاحات ملموسة في إبراز أفضليات نظام التوجه الاشتراكي وتكريس قدرته على تجاوز التخلف وتحقيق وتأثر عالية في خطى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إنما تستقيم جميعا على توفر شروط وجود الطليعة الثورية المنظمة الملتزمة بوعي ونضج بالنظرية الثورية وبالمصالح التطبيقية للكادحين والمصلحة العليا للوطن والتي تجمع في أن واحد في نشاطاتها ونضالاتها المختلفة بين المبدئية الراسخة والمرونة السياسية . ولتحقيق ذلك أكدت اللجنة المركزية على أهمية أن تقوم كامل مهامنا ونضالاتنا على

قاعدة الدور القيادي للحزب وتصلبيه وتعزيز دوره وتقوية نفوذه بين أوساط الجماهير ، وتصيد نشاطاته على أساس النموذج الرفيع والقدرة الحسنة ، وتحسين أساليب وطرق عمله اليومي ، لأن ذلك يشكل الأساس الراسخ لنجاحات الحزب في قيادة عملية البناء التقدمية الشاملة ، وضمان ورسوخ هذا النجاح على نحو مضطرد ، حيث ينبغي أن يعطى الحزبيون المثل الساطع على روحهم الكفاحية العالية ، وانضباطهم الحديدي ، وتفانيهم في انجاز المهام التي يوكلها الحزب اليهم ، وتجسيد روح الطليعة الواعية المجربة المكافحة والمناضجة فكريا وسياسيا .

وأشارت الى أنه ليست ممكنا يليق بحزب ثوري يؤدي رسالته في ظروف استثنائية وصعبة كظروفنا أن يتساهل أمام مظاهر التسبب وعدم الانضباط وأداء المسؤولين الحزبية ، لأننا لا نستطيع أن نتصدى لكل ذلك الحشد الهائل من القضايا وتنفيذ مهامنا الجسيمة الا بتمتين تلاحم الحزب وخلق روابط رهيعة من التنظيم والانضباط الصارمين ، والوعي والكفاءة العاليين .

ووقفت اللجنة المركزية أمام عمل الهيئات القيادية في الحزب ومستوى تنفيذ المهمات المناطة بها . . ورأت أنه من الضروري تعزيز عمل هذه الهيئات القيادية التي تمسك بيديها المفاصل الرئيسية للنشاط الحزبي والسياسي والاقتصادي في أجهزة الحزب وأجهزة الدولة ، (صحيفة ١٤ أكتوبر ١٩٨٧/١٢/٣٠) . ومن الضروري التنويه هنا الى أن وقفة المراجعة والاصلاح والتصحيح لمسار التجربة ستدخل منعطفا جديدا باستقصاء رأى الحزب والشعب في مشروع الاصلاح الذي تقدمت به قيادة الحزب .

وتتوقف المقالات أما قضية الوحدة اليمنية ، وكيفية معالجة الحركة الوطنية اليمنية لها ، وخاصة الجبهة القومية ، منذ أول مؤتمر لها حتى قيام الحزب الاشتراكي اليمني ، وحتى الكونغرس العام للحزب ، موضحة في نفس الوقت البعد الوطني والطبقي لقضية الوحدة

اليمنية ، ومؤكدة أن تحقيقها لا يمكن أن يتم الا ضمن المجرى التاريخي لحركة الثورة اليمنية ، وبما يتفق مع المصالح والمطامح الأساسية للقوى الاجتماعية الحية صانعة الثورة والوحدة معها ، والا في ظل أجواء واسعة من الحريات الديمقراطية لهذه القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في قيام يمن ديمقراطي موحد .

وقد أعطت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عناية خاصة لهذه القضية مبددة بذلك الرؤية الضبابية تجاهها التي يطرحها بعض المثقفين الاصلاحيين ، ومزكية النظرة الموضوعية والمبدئية والواقعية تجاهها .

ولا محيص من ايراد الفقرات الخاصة بها التي تضمنها البلاغ الآنف الذكر لدورتها الحادية عشرة :

« لقد أعطت اللجنة المركزية اهتماما كبيرا للقضية الوطنية اليمنية ، وفي مقدمتها اعادة تحقيق الوحدة اليمنية كهدف من أنبل وأعظم أهداف شعبنا وثورتنا .

وأكدت على صحة موقف الحزب الاشتراكي اليمني من هذه المسألة ، والتي تضمنتها وثائقه وأدبياته ، وخاصة البرنامج السياسي للحزب ... وأكدت أنه لا يصح النظر الى مضمون هذه المسألة من خارج وحدة أهداف ثورتى سبتمبر وأكتوبر المجيدتين ومضامين الاتفاقيات الوحدوية بين قيادتى شطرى الوطن اليمنى ، وخاصة اتفاقية القاهرة وبيانى طرابلس والكويت .

وترى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني أنه من الضروري العمل في ظل الظروف الراهنة على أكثر من صعيد وبكل الاتجاهات من أجل خلق أجواء آمنة ومستقرة بين الشطرين ، وتعزيز العلاقات السلمية وروح التفاهم الأخوى البناء كأساس سليم ومبدئى للتقدم نحو تحقيق خطوات وحدوية أخرى ، والتركيز على توسيع مجالات التنسيق والتعاون المشترك بين الشطرين ، واقامة المشاريع الاقتصادية

والاجتماعية المشتركة ، وتنسيق الجهود في مجال السياسة الخارجية ، بحيث تصبح أساسا ماديا ثابتا لتحقيق الحلم العظيم للشعب اليمني في إعادة تحقيق وحدته على نحو من القوة والصلابة يستحيل معها تفكيك عرى هذه الوحدة ، وأن الوحدة المطلوبة للشعب اليمني هي الوحدة التي تقوم على تكريس مصالحه وفتح آفاق تطوره اللاحق ، وتمكينه من الاضطلاع بدوره الحقيقي في دعم قضائيا أمتنا العربية العادلة ، وكذا دعم البلدان المتحررة وحركات التحرر الوطني في العالم . ان هذه هي الوحدة التي ستبقى وستترسخ على الدوام رغم الصعوبات الداخلية والخارجية .

ونوهت اللجنة المركزية الى أن الحزب الاشتراكي اليمني قد انتهج سياسة وحدوية مبدئية صائبة ، وأن قيادة الشطر الجنوبي من الوطن كانت حريصة دائما على أن تكون الاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين هي الأساس الذي ينبغي أن تتركز عليه الحوارات والاتفاقيات اللاحقة ، والعمل نحو تطويرها باستمرار ، لتهيئة وانساج الشروط المسادفة والسياسية لقيام الكيان اليمني الموحد والديمقراطي ، وأن هذا هو السبيل القويم الذي ينبغي مواصلة السير عليه بدأب لا يعسرف الفتور أو الكلال .

وعلى هذا الطريق أكدت اللجنة المركزية أن الشروع في توحيد المنظمات الجماهيرية والابداعية في شطري الوطن هو من الاتجاهات البارزة للعمل الوحدوي والضمانة الأكيدة لأن تلعب الجماهير اليمنية دورها التاريخي في إعادة تحقيق الوحدة كقضية عظيمة ونبيلة لها وبها ترتبط المصالح الحقيقية لجماهير الشعب . ولا ينبغي اغفال القسط الذي حده التاريخ للجماهير في الفضال من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية » (المصدر السابق) .

من المهم الإشارة هنا الى أن تمتع هذه الجماهير عبر قواها السياسية من تشكيل أحزابها والتحالف الحر لهذه الأحزاب سيسهل أمر تحقيق الوحدة اليمنية .

القسم الأول

حول ثورة ٢٦ سبتمبر

معاهدة اول نوفمبر ١٩٢٨

**كسرت الطوق الاستعماري
وأرسيت حجر الأساس لصرح
الصداقة اليمنية - السوفيتية**

كان الهدف الرئيسي الذي وضعه الامام يحيى نصب عينه ،
بعد تسلمه السلطة في نهاية عام ١٩١٨ على انقراض الحكم التركي ،
هو توسيع مملكته التي أسماها المملكة المتوكلية اليمنية بحيث تشمل
اليمن كلها . هذا الهدف كان مبررا تاريخيا ومشروعا سياسيا فوق
أنه كان يتناغم مع الوجهة الموضوعية لحركة الشعب النضالية المتطلعة
نحو اعادة اقامة دولة اليمن المركزية الموحدة المتحررة .

وكما كان يفعل دائما كبار الاقطاعيين الذين يأمنون في أنفسهم
بالقسوة فإنه سعى نحو التغلب على تجزؤ البلاد الى امارات ومشيخات
صغيرة وإلى اقامة حكمه المطلق فيها .

(١) نشرت في « الثوري » عدد ١٢/١١/١٩٨٨ .

جاء هذا المسعى التوحيدي في وقت كان الاستعمار البريطاني قد بسط فيه حمايته على كل جنوب اليمن ، وكان السعوديون قد رفعوا فيه مطالبهم التوسعية الإقليمية على بعض الأقاليم الشمالية من الأراضي اليمنية . في ظل مثل هذه الظروف فإن النزوع نحو توحيد اليمن — حتى ولو كان على رأس حركة التوحيد هذه حاكم إقطاعي — قد اتخذ شكلا أوليا لحركة ذات منحنى تحريري . حقا أن النظام الرجعي المتخلف الذي أقامه الإمام يحيى ما كان له أن يوفر الشروط الداخلية لتحقيق مثل هذه المهمة الوطنية المشروعة والتقدمية . وعدا ذلك فإن الإمام يحيى كان يفتقد الدعم العالمي المساند لعملية التوحيد هذه . وعدا الاتحاد السوفيتي ، الدولة الاشتراكية الوليدة والوحيدة في العالم ، والتي أعلنت تعاطفها مع مطالب الشعب اليمني العادلة ومع كفاحه من أجل إقامة دولته المستقلة الموحدة ، فإن جميع الدول العظمى كانت تتابع أهدافها الاستعمارية الصريحة ليس إلا .

ومن الموقع الاستعماري الذي ثبتت أقدامها فيه على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر كانت تتبع إيطاليا الفاشية بانتباه متزايد ذلك النزاع القائم بين الإمام يحيى وإنجلترا . وعن طريق تأييدها لمطالب الإمام الخاصة بجنوب اليمن وبعبسير أرادت النفاذ إلى مملكته ذاتها ، واكتساب موقع نفوذ مميز فيها .

هذا الطموح الاستعماري مثل امتدادا تاريخيا لمحاولة سابقة كانت الإمبريالية الإيطالية قد بذلتها في مطلع القرن العشرين من أجل الحصول على قاعدة بحرية في باب المندب عند مدخل البحر الأحمر وبالأذات على الساحل اليمني . ومع صعود الفاشية التي أسست استئناف من جديد هذا الخط التوسعي ، وفي بادئ الأمر أعلنت إيطاليا استعدادها لبناء مصنع ذخيرة في اليمن ، بل وأقامت محطة إذاعة فيها ، كما أرسلت أطباء . كانت النتيجة لمثل هذه السياسة الإيطالية المتتوية

هو عقد معاهدة يمنية - ايطالية في ٢ سبتمبر ١٩٢٦ ، اعترفت بمقتضاها إيطاليا - رياء - بالاستقلال الكامل للامام وملكته اليمنية وعلى أساسها التزمت الدولتان المتعاقدتان بتسهيل التبادل التجارى بينهما .

نظرت الامبريالية البريطانية ، التى كانت تعتبر البحر الأحمر بحيرة بريطانية ، حيث أنها كانت تقبض على مدخله الشمالى فى قناة السويس ، وعلى عدن فى الجنوب ، نظرت الى هذا التطور بانزعاج ظاهر ، فقد رأت فى المعاهدة خطرا حقيقيا على قاعدتها البحرية فى عدن ، وعلى مصالحها الاستراتيجية فى السواحل اليمنية للبحر الأحمر ، وعلى السوق اليمنية عموما التى كانت قد غدت تابعة لها . وعد ذلك فان لندن رأت أن هناك خطرا أبعد يمكن أن ينشأ بعقد المعاهدة ، حيث ستمكن إيطاليا فى حالة اندلاع الحرب من حصار الطريق البحرى الى الهند . كانت مطامع إيطاليا التوسعية معروفة جيدا لدى العاصمة التى لا تريد أن تغيب عن امبراطوريتها الشمس فالوصول على موقع نفوذ متميز فى باب المندب ، وبسط السيطرة الإيطالية على السواحل اليمنية ، سيتيح للفاشية الإيطالية تسديد ضربة حاسمة الى مراكز الهيمنة البريطانية فى جنوب آسيا .

ساعت العلاقات أكثر بين الامام يحيى وايطاليا من جهة وبين بريطانيا من جهة أخرى من خلال تردد نبال غير رسمى عن أنه عقد فى الحديدة اتفاق سرى بين السيد محمد نجل الامام وبين غاسبارينى فى ١ يونيو ١٩٢٧ اعترفت ايطاليا بمقتضاه بالامام يحيى حاكما على اليمن كلها بجميع حدودها الجغرافية - التاريخية ، وزكت حقه فى توحيد كل الأراضى اليمنية بدعم من صاحب الجلالة ملك ايطاليا ، والتزمت بتسليم السلاح والذخيرة التى يحتاج اليها بأدنى الأسعار ومقابل ذلك أعلن الامام بأنه - خلال فترة سريان هذا المذعن السرى

— سيعطى إيطاليا أفضلية على جميع البلدان الأخرى في إقامة مشاريع اقتصادية في الأراضي اليمنية ، على أن يحتفظ لنفسه بحق جباية الضريبة منها وفق الشريعة السارية في بلاده . غير أن كلتا الحكومتين اليمنية والإيطالية كذبتا نبأ عقد مثل هذا الاتفاق السرى لهور اشاعته .

وفي الامكان القول أن أبرام اتفاق سرى مكتوب ، وموقع عليه من قبل الحكومتين أمر غير محتمل . أن من أحد الأسباب لذلك أن الاتفاق قضى بأن يتعاون الامام يحيى مع إيطاليا في مكافحة تجارة العبيد . ومطلب كهذا ما كان للامام يحيى — الذى كان معروفا بتمسكه بفهمه الخاص لما تبيحه وما لا تبيحه الشريعة الاسلامية — أن يقبله ناهيك أن تجارة العبيد كانت موجودة في اليمن وظلت قائمة حتى وان كانت في حدود . غير أنه من المؤكد أن الإيطاليين وعدوا الامام بتأييد مطالبه في اليمن كلها وبتقديم السلاح له .

ومقابل ذلك سمح لهم بتصدير سلعهم الى اليمن ، واعطاهم امتيازات اقتصادية . كما أن مفاوضات قد جرت بين الجانبين أمكن تسرب أخبارها في حينه ، قادت الى أن إيطاليا رفضت الاعتراف بابن سعود كحاكم لعسير التى كان يصر الامام على تبعيته لليمن .

لقد كان هدف الامام يحيى من عقده معاهدة ١٩٢٦ مع إيطاليا هو بلوغ حلمه المرتجى في دحر البريطانيين من عدن والمحميات ولذلك فانه تجاوب مع إيطاليا الفاشية ، ولا سيما عندما أظهرت استعدادها لتزويده بالسلاح . وقد توثقت العلاقات بين الجانبين أكثر عندما بعث الامام نجله محمد حاكم الحديدة في مطلع يونيو ١٩٧٢ الى روما في زيارة رسمية . وفي كلمته التى ألقاها الأمير امام موسولينى في حفل التكريم الذى اقيم على شرفه امتدح الدوتشى — سيد إيطاليا غير المنازع — على المساعدات الإيطالية ، وأعرب عن رغبة الامام في الحصول على المزيد منها حتى تتمكن اليمن من الحفاظ على استقلالها .

في ٢٠ فبراير ١٩٢٦ وضع حجر الأساس لمصنع السلاح الأول في اليمن ، وفي مطلع عام ١٩٢٨ بدأ انتاج أولى أمشاط الرصاص منه وفي نفس الوقت اقامت ايطاليا أول مدرسة للطيران في اليمن ، والى ايطاليا أرسل شباب يمني لتعلم الطيران المدني والعسكري .

ومقابل ذلك حصلت حكومة الدوتشي الفاشية على امتياز احتكار تجارة البن لزمن معين ، ومنحت البضائع الايطالية أفضلية على غيرها ، واحتكرت ايطاليا بيع البترول لليمن لمدة خمس سنوات « والشركة العربية الايطالية » التي أسست على عجل صدرت في عام ١٩٢٧ وحسده الى مملكة الامام ٩٥٠٠٠ صفيحة بترول ، وهو ما يساوي ٧٠٪ من وارداتها من البترول . وتأسست شركات أخرى مثل الشركة الايطالية الاستعمارية و " S. A. N. E" .

وبفعل ذلك تأثرت التجارة البريطانية من عدن الى مملكة اليمن بقوة . وقد اعتبر الامام أمر التجارة وتحويلها في اتجاه آخر بمثابة مظاهرة ضد البريطانيين ، ولذلك فانه وجهه تجارة بلاده لصالح الايطاليين عن طريق ارسال صادراتها عبر ميناء الحديدة الى ميناء مصوع التابع للمستعمرة الايطالية اريتريا .

هذا الواقع يثبت أنه أمكن لايطاليا الفاشية ، لا أن تحقق شيئاً من النفوذ على الامام فقط ، بل أن تحصل على امتيازات اقتصادية .

غير أنه لا ينبغي أن يستنتج من ذلك أن ايطاليا حققت أهدافها التوسعية ، وتصور كهذا يناقض الحقيقة التاريخية . فلم تتمكن لا من الحصول على قاعدة في السواحل اليمنية ، ولا أن تشكل تهديدا حقيقيا لاستقلال البلاد . وما كتبه الصحافة البريطانية في مثل هذا الوقت عن أن الامام قد تحول الى مجرد أداة في يد ايطاليا وأن بلاده

غدت جزءا من الامبريطالية الايطالية لا يعدو أن يكون تشاؤما مقصودا . وفي الواقع فانه اتيح للامام يحيى — نتيجة حذره الذي عرف به — أن يحتفظ بنفسه بعيدا عن عملية التطويق الخطيرة التي كانت تخطط لها ايطاليا الفاشية ، وأن يحافظ على حريته ، وعاد ذلك لانه عرف مع الوقت انها لا تملك لا القوة ولا الرغبة لمساعدته على أن يصبح حاكما لليمن كلها .

في هذا الظرف الصعب الذي عذمت فيه كل من الفاشية الايطالية والامبريالية البريطانية على أن « تلتهم » مملكته ، خطب الامام صداقة الاتحاد السوفيتي . أول اتصالات أجريت بينه وبين الكرملين تمت عام ١٩٢٦ من خلال البعثة السوفيتية في جده ، وبعدئذ وصلت بعثة تجارية سوفيتية صنعاء ، كما أحضرت السفن السوفيتية بترولاً وسلعاً أخرى إلى اليمن ، قاد هذا التقارب ، وبناء على طلب الامام ، إلى عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين في ١ نوفمبر ١٩٢٨ لمدة عشر سنوات ، وقع عليها في موسكو في ٢٣ يناير ١٩٢٩ بينما وقع عليها الامام في ٢٤ يونيو ١٩٢٩ ، وهو ذات اليوم الذي تم فيه تبادل الوثيقة المكتوبة باللغة العربية ، ومنذئذ غدا كريم حكيموف الذي كان أول سوفيتي يصل اليمن تمهيدا لوضع المعاهدة ممثلاً للاتحاد السوفيتي في كل من جده وصنعاء . تنص المادة الأولى من المعاهدة على أنه « تعترف حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بالاستقلال الكامل المطلق لحكومة اليمن . ويقدر امام اليمن وحكومته صورة الاحترام الخالص والنيات الجميلة التي تغمر بها حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اليمن وشعبها وسائر الشعوب الشرقية » . كما نصت المادة الثانية على تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين المتعاقدين وعلى حق الدخول والاقامة لرعايا الدولتين طبقاً للأنظمة القائمة وتعاطى التجارة ، وحسب نص المادة الخامسة فقد أسميت المعاهدة بـ « المعاهدة الودية والصداقية والتجارية » .

ووفقاً لها أقيمت وكالة تجارية سوفيتية في صنعاء كان حكيموف نفسه
المستول الأول فيها • (يقرأ نص المعاهدة في كتاب عدنان الترسيبي :
اليمن وحضارة العرب • بيروت ص ٢٦١ — ٢٦٢) •

عززت المعاهدة اليمنية — السوفيتية موقف الامام يحيى ، وكانت
بمثابة انذار موجه الى عنوان الامبرياليين الطامعين في مملكة اليمن
بضرورة احترام سيادتها •

ولم تكن المعاهدة بدون تأثير في كل من لندن وروما • وعلى الفور
بدأ بين الدولتين الامبرياليتين نوع من تبادل الآراء حول تحديد
مصالحهما في البحر الأحمر وفوق ذلك فان الفاشية الايطالية أخذت
تدخل شيئاً من التعديل على سياستها تجاه اليمن ، ومالت قدراً ما
عن الامام يحيى ، وشخصت نحو ابن سعود الذي عقدت معه في ١٠
فبراير ١٩٣٢ معاهدة صداقة وتجارة • وفي ١١ مايو ١٩٣٢ أعلن
وزير الخارجية الايطالى م • جراندى أمام مجلس الشيوخ اعتراف ايطاليا
بابن سعود كحاكم على كل المناطق الخاضعة له ، بما فيها عسير •

كان هذا التحول في الموقف الايطالى من نتائج المعاهدة اليمنية
— السوفيتية • فقد تلقت المطامع الاستعمارية الايطالية بذلك ضربة
موجعة ، وعدا ذلك فان المعاهدة مكنت مملكة اليمن من التحرر من
الضغط الاقتصادى لاطاليا • فقد قضى على احتكارها لتوريد البترول
وعلى احتكارها التجارة الداخلية والخارجية لمملكة الامام • فقد أقام
الاتحاد السوفيتى معارض منظمة للأدوات الزراعية والمنتجات الزراعية ،
وغيرها من السلع في أنحاء البلاد ، وخاصة في صنعاء والحديدة • وفي
عام ١٩٢٩ زود الاتحاد السوفيتى المملكة اليمنية بما يزن ٦٠٠٠ طن
من البنزين و ١٦٠٠ طن من السكر (٤٠٪ من واردات البلاد) و ٣٠٠٠
طن من الحبوب (٣٥٪ من الواردات) مقابل شروط دفع ميسرة •

وبذلك اتيح للاتحاد السوفييتى لا أن يكسر فقط احتكار واردات البترول الى المملكة اليمنية ، وانما تمكن أيضا من انتزاع الواردات الأساسية اليها خلال عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٠ من أيدي الدولتين الامبرياليين ايطاليا ، وبريطانيا ، كما تمكن من أن يغطى حاجة البلاد الأساسية .

حاولت الامبريالة اليابانية بدءا من عام ١٩٣٣ أن تخترق هذه المنافسة التى فاز فيها الاتحاد السوفييتى . ومن خلال بيع بضائعها بأسعار مخفضة ارادت أن يكون لها موطىء قدم راسخ فى السوق اليمنى . وقد أمكنها فى هذا العام — ١٩٣٣ — أن تورد للمملكة ٨٥٪ من حاجتها الى النسيج . وبقية الـ ١٥٪ توزعتها كل من ايطاليا وانجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، (مجمل واردات البلاد بلغت ١٨٠٠٠ باله) .

كتب مؤلف ايطالى فى هذا الوقت أن المنافسة اليابانية الخطيرة التى اكتسحت بلاد العرب ، واغرقت أسواقها بالمنتجات لا قبل لأحد بمقاومتها ، وان الاتحاد السوفييتى لا يستطيع أن يمارس فى مملكة اليمن تجارة رابحة مجزية بفعل ذلك . ولكن لان الاتحاد السوفييتى لم يكن يبيع بضائعه بأسعار مخفضة فحسب ، وانما كفرض أيضا ، فانه أمكن له أن يدحر البضائع اليابانية ، كما كتب مؤلف ايطالى آخر ، وهو ذات رأى الذى دعم من قبل مؤلفين عرب . وعدا ذلك فان الوكالة التجارية السوفيتية فى اليمن وجهت ضربات أخرى ضد الشركات الأجنبية التى كانت قد أقيمت لديها .

كان الوضع كما يلى : لم يكن لدى التجار اليمنيين سوى معرفة زهيدة بالأسواق العالمية وبالتجارة الخارجية ، ولم يكن رأسمالهم الوطنى كافيا لتغطية تكاليف التصدير للبن اليمنى الى البلدان الأخرى ، مما أفسح المجال أمام أصحاب الأعمال الأجانب وأمام الشركات للنفاذ

مباشرة آل مالكي مزارع البن ، وكان هؤلاء الأجانب يحصلون على البن في الغالب عن طريق الغش لليمنيين الذين يجهلون مدى الطلب الخارجى على هذه السلعة وعلى أسعارها العالمية ، ولكن ليس البن ، وإنما الجلود أيضا وغيرها من السلع اليمنية كانوا يحصلون عليها على هذا النحو ، لقد كانوا هم الوسطاء الوحيدين بين مملكة اليمن وبين السوق الخارجى والذين عن طريقهم كان أصحاب مزارع البن والمنتجون الآخرون يبيعون البن والمنتجات الأخرى ، غير أن الوكالة التجارية السوفيتية أخذت تجلى هؤلاء التجار الأجانب المحتالين من السوق اليمنى عن طريق تلك الصلة المباشرة التى أقامتها مع الريف اليمنى ومع التجار الصغار ، حيث أخذت تشتري البن والجلود مقابل السكر ، والرز ، والدقيق ، والخشب ، والنسيج ، والكبريت ، والغاز ، وبذلك تمكنت من تثبيت الأسعار ، ومن توجيه ضربة الى الشركات الأجنبية الامبريالية .

وبذلك تحسنت أوضاع السكان ، ولم تغفل البعثة التجارية السوفيتية عن واقع أن أصحاب السفن الغربيين كانت سفنهم الصغيرة تتردد ما بين شواطئ البحر الأحمر ، وتكسب مبالغ خيالية من نقل بضائع التجار اليمنيين من عدن الى الحديدة ، مما قاد الى نهب هؤلاء التجار لمقط ، من هنا فإن الاتحاد السوفيتى أمسك بزمام المبادرة لوضع حد لعملية النهب هذه ، فسفنه التى كانت تعبر الخليج العربى وتلقى مراسيها أمام ميناء الحديدة شرعت فى نقل بضائع التجار اليمنيين مقابل أجور شحن زهيدة وغير قابلة للمناخسة كما أخذت تنقل الحجاج اليمنيين الى الحجاز .

بالمعاونة اليمنية - السوفيتية مزق الحصار الاقتصادى والسياسى الذى ضربه الاستعماريون حول مملكة اليمن وبذلك عزز وضعها العالمى اقتصاديا وسياسيا .

كانت معاهدة نوفمبر ١٩٢٨ أول معاهدة صداقة وتجارة
تعقد بين بلد الاشتراكية الأول وبين أول بلد عربي على الإطلاق ، فوق
أنها كانت إحدى المعاهدات القليلة التي عقدت بينه وبين بلدان
الشرق •

كان كل من الاتحاد السوفييتي واليمن الشمالي يعاني من الحصار
والعزلة اقتصاديا وسياسيا ، وكان إبرام المعاهدة اختراقا لعملية
الحصار هذه وذا غائدة مزدوجة لكل من البلدين اللذين نشأت بينهما
صداقة وعلاقة تعاون ظلت تنمو مع الزمن •

كان الامام يحيى معروفا بخسوفه الذي يبلغ حد الرعب من
الأجنبي ، وكانت العزلة التي لاذ اليها إحدى الترجمات السياسية لهذه
النزعة الهروبية من العالم ، والانسحاب من ثم الى القرون الوسطى ،
غير أن الوجه الواضح والصادق الذي أطلق به الاتحاد السوفييتي على
العالم ، وسياسته المؤيدة لحق الشعوب والأمم والأوطان في تقرير
مصائرهم وتحقيق وحدتها الاقليمية واقامة دولها المستقلة ، بعيدا عن
أى تدخل خارجي ، أو أى نزعة الى الهيمنة والتحكم ، اقنعت حاكم
اليمن الاقطاعي القروسطي أن العالم ليس مجرد غابة الوحوش
الاستعمارية ، وأنه يضم دولا عظمى لا تكن سوى الخير للبشرية كلها ،
ولا تريد لها سوى أن تعيش في سلام وحرية •

ومن هنا سعيه غير مرة الى مد اليد الى الاتحاد السوفييتي ،
ومطالبته بعقد معاهدة صداقة ومودة وتجارة معه يتساند بها في
مواجهة الضغط البريطاني عليه ، ويفلت بها من الحصار الايطالي الذي
كن قد شرع في تطويقه •

مثلت المعاهدة حجر الزاوية الذي قام عليه صرح علاقات الصداقة
والتعاون بين اليمن والاتحاد السوفييتي والذي ما برح يتسامق ويشمخ
الى ذرى أكثر علوا وارتفاعا •

في ديسمبر ١٩٣٨ ، دالب الامام يحيى تجديد المعاهدة ، ولم يتأخر الجواب بالموافقة ، حيث تسلمه في ٢٨ يناير ١٩٣٩ رغم اضطراب البعثة السوفيتية الى مغادرة اليمن في العام السابق بسبب نذر الحرب التي كانت تلوح في الافق ، والتي ما لبثت ان اندلعت ، وكان موقف الامام يحيى خلالها آميلا الى دول المحور بسبب علاقة العداء بينه وبين بريطانيا .

في عهد نجله الامام احمد جددت المعاهدة وبالأذات في ٣١ أكتوبر ١٩٥٥ . بموجب اتفاق قضى أيضا بتبادل التمثيل الدبلوماسي .

عدا العلاقات الدبلوماسية والتجارية ، فان مملكة الامام الاثرية لم نعلمن لتزويد جيشها بالذخاير الحديثة الا الى الاتحاد السوفيتي ، وتشيبوساوفيا . ، كما ان بعثاتها التعاليمية كانت تتجه نحوهما ونحو البلدان الاستراتيجيه الأخرى فقط . اذا ما استثنينا بعض البلدان العربية كالعراق ، ولبنان ، ومصر .

وأهم المشاريع التي قامت في البلاد لم تتحقق الا على يد الاتحاد السوفيتي والمسلمين . كمشروع بناء ميناء الحديثة ومشروع الطريق الموصل بين الحديثة وصنعاء .

حقا أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر ورياح الثورة العربية التي أخذ يهزج شبحها أبواب الممالك الاثرية قد الجأ حاكم اليمن الكهنوتي الى المضي في طريق التعاون مع الاتحاد السوفيتي - بقدر ما كان ذلك متاحا له - غير أن سمعة الاتحاد السوفيتي كبلد لا مآرب له في بلدان الغير ولا مطمع له غير مساعدتها بقدر ما تطلب هي ذلك وبقدر ما يستطيع هو أيضا ، والتقاليد الطيبة التي أرسنها معاهدة الصداقة والتجارة هي العامل الأول الذي اقنع الحاكم الأثري في اليمن

بأنه ليس هناك بديل للاتحاد السوفيتي اذا ما رغب في ادخال شيء من التحديث على مملكته القروسطية .

ولم يكن الاتحاد السوفيتي غائبا عند قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، لقد كان سلاحه في يد الثوار ، وكان مدربوه في زند كل منهم جنبا الى جنب مع كل خبرة عسكرية وثورية اكتسبها هؤلاء الثوار على يد الثوار والخبراء المصريين والعراقيين ، واكتسبوها من تفجر الثورة الأمم في مصر والثورة الساعد في العراق .

في ٢١ مارس ١٩٦٤ عقد رئيس الجمهورية العربية اليمنية المشير عبد الله السلال أثناء زيارته للاتحاد السوفيتي معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي تعتبر تجديدا - ولكن بروح الثورة السبتمبرية هذه المرة - لمعاهدة نوفمبر ١٩٢٨ .

ولم يكن ابرام معاهدة الصداقة والتعاون اليمنية - السوفيتية التي أبرمها النظام الديمقراطي الثوري في جنوب الوطن مع الاتحاد السوفيتي في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩ والتي وقعها عنها الشهيد عبد الفتاح اسماعيل بمعزل عن هذا التراث الغني من العلاقات الخصبة مع بلد الاشتراكية الأول ، وان تميزت بأنها قامت على أرضية جديدة تماما هي أرضية التحالف الاممي بين قوى الثورة العربية والعالمية .

كما أن ابرام العقيد على عبد الله صالح رئيس النظام في الشطر الشمالي من اليمن لمعاهدة الصداقة والتعاون معه في ٩ أكتوبر ١٩٨٤ أثناء زيارته لموسكو قد نصت ديباجتها صراحة بأنها امتداد لمعاهدة نوفمبر ١٩٢٨ التي جددت في العهد الجمهوري .

يحق لليمن أن تعترف بأن تكون أول بلد عربي أدرك - حتى في عهود التخلف والجهل والكنوت - بأن صداقة الاتحاد السوفيتي هي إحدى ركائز الحفاظ على الذات في عالم البغى الاستعماري . على أن للصداقة مع الاتحاد السوفيتي أبعادا أعمق وأشمل من ذلك بكثير لا يدركها الا الثوار ، الذين يقف الثوار اليمنيون في صفوفهم الامامية .

علاقة ثورة ٢٦ سبتمبر
بشكل مسن
حركة الاحرار التقليدية
والتجربة الناصرية

يمكن القول بأنه بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م أمكن انتزاع اليمن من واحد من أكثر أقبية القرون الوسطى ظملا ووحشية ووضعها دلمة واحدة فى غمرة أضواء القرن العشرين .

كانت الثورة القسذفة الأولى التى لعلت فى ليسل الجزيرة البهيم ، وايقظتها من سباتها الطويل .

كانت بركاننا أطلح بالقشرة العليا الجرانيتية الصلدة للمجتمع التى تكونت عبر ألف عام ، واستمدت قوتها ورسوخها وديمومتها لا من الوضع الطبقي الاقطاعى — القبلى الانتقالى الشائك المعقد غصيب ، وانما أيضا من دعوى حقها الالهى الكهنوتى فى الحكم ، هذه القشرة التى تمثلت فى النظام الامامى الميوقراطى الاستبدادى الفردى .

(*) نشرت فى مجلة ، ١١ أكتوبر ، عدد ١٦٧/١/٢٢ .

وكانت الثورة صحوة وطنية عامة غمرت الشعب اليمني من أقصى شماله الى أقصى جنوبه .

وكانت دعوة نضال لا ضد حكم القرون الوسطى المظلم المتعفن فقط ، وانما أيضا ضد الاحتلال الأجنبي للشطر الجنوبي من الوطن اليمني الذي كان يمارسه طغاة القرن العشرين .

وكانت صيحة مدوية للشروع في تحرير الوطن ، كل الوطن ، والعمل على توحيده .

وكانت الثورة موجة عاتية في خضم الثورة العربية الهادر والمتجه نحو تحرير وتوحيد أقطار الوطن العربي .

وكانت واحدا من المؤثرات على الانقلاب الثوري العام الذي أخذ يشهده العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية بفعل الانتصار على الفاشية وتضعف مواقع الامبريالية العالمية ، وقيام المنظومة الاشتراكية ، وانتشار ألوية حركة التحرر الوطني العالمية ، وبرز دور الاتحاد السوفيتي على النطاق الدولي .

ذلك يعنى أن الثورة لم تكن مجرد امتداد تاريخي لحركة المعارضة التقليدية التي تعود جذورها الى منتصف الثلاثينيات ، والتي رأت في هزيمة الامام يحيى امام بريطانيا العظمى وابن سعود بتوقيعه معاهدتي ١٩٣٤ معهما دليل ضعف وعلم اغراء بمقاومة حكمه وادخال الاصلاحات عليه حتى بالتعاون مع هذين المدوين ، والتي لم تطمح الى أكثر من اجراء تحسينات دستورية على النظام الامامي - الملكي القائم ، من شأنها أن توسع فقط قمة السلطة بحيث تتسع للأسر الاقطاعية المناهضة وشيوخ القبائل الذين قُلبت سلطتهم الاوتوقراطية على قبايلهم ، ولفئات

الأردن تفرادلية الدينية الطامحة الى حفظ أكبر في السلطة ولعناده
البرجوازية الناشئة التي كانت تبحث لها عن دور ، في مملكة الائمة
المقفلة .

وحتى شعار الجمهورية الذي طرحته في همس وحياء شديدين منذ
عام ١٩٥٦ . دون أن تتخطى عن نهجها التقليدي في التعااق بأذيال هذا
الأمير أو ذاك . وهو هنا الأمير البدر ، الذي راعت عليه وعلقت
الآمال عيه ضد عمه الحسن الساعى الى العرش ، حتى هذا الشعار
لم يكن يحمل في ذمها له دلالة ديمقراطية . فالمرشح لرئاسة الجمهورية
في الحركة القبلية - الساييسية المجهضة التي قادها عام ١٩٥٩ حسين
بن ناصر الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد هو هذا الشيخ الاقلامى
المقرهت نفسه . على أن ينوب عنه في ادارتها أحد دقاضيين : أما القاضي
احمد السباعى ، أو القاضي عبد الرحمن الاريانى .

حتى . ما كان لبعض العناصر التقليدية من حركة الأحرار اليمنيين
القديمة ممن كانوا في الداخل أمثال القاضي عبد السلام صبره ، والقاضي
عبد الرحمن الاريانى صلة ما بالخمائث الثورية الجديدة التي كانت
تعدد وتتعدد الاطلاحة بعرش بيت حميد الدين : واقامة النظام الجمهورى
الثورى على انقاضه ، كما كان هناك لبعض أبناء المشايخ أمثال آل أبو
لحوم - الذين كان اخوانهم أو آباؤهم كالمشيخ سنان أبو لحوم من
حركة المعارضة التقليدية - دور معين عند قيام الثورة .

غير أن حركة الثورة نهضت أساسا على أكتاف قوى جديدة لم
تدخل في إطار حركة الأحرار : ولا وقفت عند حكرها الامسلاحي
المصدود .

لقد كانت هذه القوى تتمثل في ممثلى طبقات البرجوازية الصغيرة
والوسطى العسكرية والمدنية . وفي بعض عناصر البرجوازية الكبيرة
نسبيا .

لم تكن الطبقة البرجوازية الوسطى وراء الثورة • فلم تكن تسمح ظروف اليمن المعركة في التخلف والعزلة بظهور مثل هذه الطبقة •

كانت الفئات الوسطى الواقعة ما بين الطبقات والتي كانت ما تزال أخذة في الكوين هي أساس الثورة :

كان المثقفون العسكريون هي أساس الثورة •

وكانت فئة البرجوازية التجارية هي قاعدة هذا الرمح •

ووسط العسكريين كان هناك تنظيم الضباط الأحرار ، الذي تشكل في ديسمبر ١٩٦١ والذي مثل الحلقة الوسطى في سلسلة القوى التي أعدت للثورة ونفذتها •

وبين العسكريين هؤلاء كان هناك المقدم عبد الله جزيلان مدير الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة ، والذي لم يكن عضوا أساسيا في تنظيم الضباط الأحرار لحساسيات بينه وبين العنصر القيادي فيه وهو الملازم علي عبد المغنى •

وبين هؤلاء العسكريين كان هناك الزعيم عبد الله السلال رئيس الحرس الملكي •

ووسط البرجوازية التجارية يبرز اسم عبد الغنى مطهر باعتباره أظهر وجوهها •

وخارج الوطن يترك وجه الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي كان أميل الى التعبير عن البرجوازية الهجينة وعن موقف الأجهزة المصرية منه الى التعبير عن فئة اجتماعية محددة داخل المجتمع اليمني ، والذي كان مع ذلك شأن الأطراف الأنفس الذكر ، التي لعبت هذا الدور أو ذاك عند قيام الثورة واحدا من الشخصيات التي ليس في الامكان إسقاط اسمها ، ايا كان الدور التخريبي الذي مارسه تجاه الثورة •

لم تكن فصائل الحركة الوطنية المنظمة ، ممثلة في حركة القوميين العرب ، ومنظمة البعث العربي الاشتراكي ، والاتحاد الشعبي الديمقراطي ، أو الشخصيات الوطنية والتقدمية المستقلة بعيدة عن هذه القوى والفئات والعناصر العسكرية والمدنية التي نشطت من أجل إسقاط حكم بيت حميد الدين ، وإقامة النظام الجمهوري على أنقاضه .

غير أن تنظيم الضباط الأحرار والفئات والعناصر الأخرى التي تحملت معه عبء انطلاق شرارة الثورة لم تكن صلتهم بفصائل وعناصر الحركة الوطنية تتجاوز التأثير المتبادل ، حيث بقي تنظيم الضباط الأحرار محافظاً على سرية تكوينه . كما احتفظت الأطراف والعناصر الأخرى العاملة معه على خصوصية حركتها وسرية اتصالاتها الخاصة ، دون أن تخفي عن بعضها بعضاً ما من شأنه أن يجمع بينها ، ويوحد خطاها ، ويعزز عملها .

وكان مما يجمع بينها النظر إلى قضيتها الوطنية اليمنية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القضية القومية العربية .

وكل المذكرات الشخصية أو الجماعية أو التصريحات الفردية لأي من هذه الأطراف والعناصر تجمع على هذه الحقائق المشار إليها .

يكفي أن نعود هنا إلى ما سجله كتاب (أسرار ووثائق الثورة اليمنية) — الطبعة الثانية — الذي أعدته لجنة من تنظيم الضباط الأحرار ، حيث جاء فيه أن شهر ديسمبر ١٩٦١ كان شهر ميلاد تنظيم الضباط الأحرار ، وكان هذا الشهر — للحقيقة والتاريخ — بالنسبة للطلائع العسكرية الوطنية والثقفة هو شهر الوقفة والتأمل لما يحدث بالساحة اليمنية والقومية (فشل محاولة اللقيسه وزميله ، ومؤامرة الانفصال للوحدة المصرية السورية) ، كذلك عدم وجود

الامكانية لدى القوة الحزبية والتجمعات الوطنية القيام بالتغيير المطلوب للبلاد ، لذلك كله ولحتمية سرعة التغيير انتقاء وأمنا وسلاما على اليمن والأمة العربية من الموجة القامرية الرجعية الامبريالية ، خلقت قناة جديدة لدى الجميع بضرورة سرعة بناء (تنظيم الضباط الأحرار) لاحباط المؤامرة الرجعية والامبريالية . هذا التنظيم في أهدافه ومبادئه لا ينفصم عن المنطق القومي الوندوى ، بل رافدا من روافد القومية والوحدة العربية ، لذلك فقد انصهر الجميع في بوتقته ، وتوقف كل من كان منهم قد انتمى حزبييا عن النشاطات الحزبية ، فنشأ هذا التنظيم نشأة وطنية بحثه ، وظل في نفس الوقت منفتحا على كل المنظمات الحزبية والوطنية . وقد تطور هذا الانفتاح قبيل قيام الثورة بأسابيع الى تكليفات مشتركة ، وتوزيع مهام التنفيذ للثورة حتى تحقق النصر صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ » (ص ٩٨) .

(الصحيح أن يقال صبيحة الـ ٢٧ من سبتمبر ، حيث أن الثورة بدأت ليلة الاربعاء الـ ٢٦ من سبتمبر ، قبل منتصف الليل ، وأعلنت الجمهورية العربية اليمنية يوم ٢٧ سبتمبر — الباحث) .

ورغم تأثر الضباط الأحرار بالفكر الذى كانت تتبناه فصائل الحركة الوطنية اليمنية وتجاوزهم من ثم لفكر حركة الأحرار التقليدية ، الا أن تأثيرهم بالنهج الناصرى ، والتجربة الناصرية وشخصية جمال عبد الناصر ، كان هو الأعظم والأجلى ، حتى بدا أن مهمتهم فى اليمن ليس فحسب تحرير اليمن من حكم بيت حميد الدين ، والتمكين للتحرر من الاستعمار البريطانى الرابض فى جنوب الوطن ، وانما الاشتراك أيضا فى تقويم مسيرة الحركة القومية العربية التى اعوجت بفعل نكسة الوحدة المصرية — السورية .

يقول كتابهم الأنف الذكر في هذا المصدد : « وكان الاتحاد اليمنى فى هذه الأونة ، وحسدة شخصية (الزبيرى والنعمان) ارادا أن يرزما الى الوحدة الوطنية ، وان يجسدا استمرار حنة الأحرار التاريخية . بينما الواقع يحبل بأحداث جديدة . والتجتمعات الصغيرة تنشا بين هخوف الضباط ، وتسرى بين الجيل الجديد . والمثقفين كحزب البعث ، والقوميين العرب . والشيوخين العرب . وتحاول كل هذه الفصائل الجديدة أن تشق طريقها الى حياة سياسية جديدة . وتنامح فى تخير المجتمع اليمنى . وكانت هذه التيارات تعمل على امتداد اليمن كله من الشمال الى الجنوب . ولم يكن ضباط الجيش أيضا بمنأى عن هذه التيارات . وان كان تأثرهم بالتجربة الفاصرية فى مصر أقرب من الى أثارهم من تفد بلاء الأيديولوجيات المتسارعة فى العالم العربى . وذلك فى فترة كانوا يشعرون فيها بعدم قدرة التيارات والاحزاب عن عمل مؤثر يغير مجرى الحياة السياسية . بينما الحياة السياسية فى الوطن العربى تدخل فى مرحلة جديدة . بعد انفصال سوريا ، وخروجها من الجمهورية العربية المتحدة ، بعد احتدام المعركة الاجتماعية داخل ج . ع . م . واتساع الهبة الثورية العربية الحديثة » . (ص ٣٨ - ٣٩) .

لم يكن هناك تعارض بين القضية الوطنية اليمنية والقضية القومية العربية . وانما تداخل وتشابك وتكامل . بل ان الضباط الأحرار .. شأن الأطراف والعناصر الأخرى التى شاركت فى تفجير الثورة — كان لديهم الاقتناع الراسخ بأن العامل الوطنى وحده لا يكفى لقيام الثورة ونجاحها ، وبأن العامل القومى العربى شرط أساسى ولا بديل لسه لتحقيق ذلك .

كان ما ترسب فى ذاكرتهم من الاحباطات والاختلالات المتواليه التى لحقت بالمحاولات الانقلابية السابقة التى قادتها حركة المعارضة التقليدية

منذ عام ١٩٤٨ الى ١٩٥٩ هو الأساس في تكون مثل هذا الاقتناع السياسي الراسخ بضرورة المساندة القومية الثورية لأي حدث ثوري حقيقي وناجح في اليمن .

ولا تجمع مذكرات وتصريحات من أسهموا في قيام ثورة ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ على شيء كما تجمع على هذه الحقيقة . ولينا في معرض تتبع أقوالهم في هذا الصدد . فذلك يستحق بحثا مستقلا .

وتقتصر هنا على ايراد بعض ما جاء في كتاب الضباط الأحرار في هذا المجال . وهو ما يتفق مع إشارة المشير السلال عن « انقيام بثورة السادس والعشرين من سبتمبر التي كان الانفصال — أي انفصال سوريا عن مصر من جملة أسبابها » — كما ورد في أجاباته التي نشرتها صحيفة « الامل » في ٢٢-٩-١٩٨٥ — حيث يوضحون : « هنا تجدر الإشارة الى أنه مهما كانت الحوافز والأسباب والدوافع المحلية هي المحرك الفاعل للحماس الثوري والدفع نحو الخلاص والانعتاق ، فان تعاظم حركة الانبعاث القومي ونشاطها المتزايد في محور حركات التحرر الوطني العربية والعالمي ، ووضوح ملامح النضال على الساحة العربية والعالمية ، وتحديد أهدافه من قضايا سياسية مثل الحرية والاشتراكية والوحدة ، كما ظهر أثره في الأهداف الستة — لولا ذلك لكانت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر حركة تمرد أو انقلاب ربما لا يكتب له أن يعيش غير أيام محدودة كغيره من التجارب والمحاولات السابقة » . (ص ٤٦ — ٤٧) .

لقد أثبتت الحرب الأهلية والاستعمارية الضروس التي فرضتها الرجعية الملكية والرجعية السعودية والعربية والعالمية والاستعمار القديم والجديد على الثورة ، والتي وقفت فيها مصر عبد الناصر

الى جانبها بالمسال والرجال والعتاد حتى بلغ تعدد جيشها فيها حوالي ٨٠ ألفا — أثبتت ليس فقط صحة وصواب تقدير الثوار اليمنيين هذا ، وانما أيضا الأهمية والمكانة العاليتين اللتين احتلتهما ثورة سبتمبر في اطار النضال الثوري العام لحركة التحرر الوطني العربية والعالمية .

ومن هنا أيضا ذلك الدعم السخي الذي قدمه لهذا المعسكر الاشتراكي ، وخاصة الاتحاد السوفيتي ، والذي بلغ حد النقد — ديم المجاني للأسلحة ووسائل النقل التي استخدمت في حرب اليمن .

ملاحظات حول بحث

« حركتنا ١٩٤٨ و ١٩٥٥ »

في الشطر الشمالي من اليمن »

قرأت بتمعن وتقدير بحث « حركتنا (١٩٤٨ و ١٩٥٥) في الشطر الشمالي من الوطن اليمني » الذي نشره الأخ ناجي محمد سعيد علي في « الثوري » في ٢٨-٣-١٩٨٧ ، ونبه فيه الى أنه « خاص بالدعاة السياسيين للحلقة الابتدائية في شبكة التثقيف الحزبي لشهر أبريل ١٩٨٧ » .

وهو تميز البحث بخلوه مما تتسم به الكتابات غير المتخصصة حول هاتين الحركتين من عاطفية ورومانتيكية نصلحان عند نظم الشعر ، غير أنه لا علاقة لهما بميدان البحث العلمي وقضايا التاريخ الذي اعتبره ماركس علم العلوم .

ومع ذلك ، بل من أجل ذلك : أرجو أن يسمح لي بالتصويبات

والتدقيقات الآتية التي ربما كانت سرعة اعداد البحث سببا في خلو البحث منها أحيانا :

١ — جاء في البحث : « لقد وقع الامام يحيى على اتفاقية خيانة في ٢٠ مايو ١٩٣٤ تنازل بموجبها عن ثلاث مناطق يمنية (٠٠٠) وفي فبراير ٢٩٣٤ وقع الامام يحيى على اتفاقية الحدود مع بريطانيا بهدف الحفاظ على الأوضاع الراهنة لمدة (٤٠ يوما) ، (المراد ٤٠ عاما بكل تأكيد) »

ولأن « معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين اليمن وبريطانيا » — وهذه هي التسمية الرسمية لها — قد عقدت في ١١ فبراير ١٩٣٤ ، أي قبل « معاهدة الطائف بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية » — وهذه هي التسمية الرسمية أيضا — فقد كان من الضروري تقديم ذكر المعاهدة الأولى على الثانية من حيث الترتيب الزمني والتاريخي لأن لذلك مغزاه وآثاره على مجرى حركة الأحداث التاريخية ، حيث كان في ظن الامام يحيى بأنه بأقفال ملف النزاع مع بريطانيا على جنوب اليمن والاستسلام لها يمكن أن يتفرغ لفتح ملف النزاع الآخر الى نهايته ، بقطع النظر عما انتهت اليه الأمور فعلا في كلتا الحالتين .

كما أن « معاهدة الطائف » عقدت في ٦ صفر ١٣٥٣ هـ وهو ما يصادف ١٩ مايو ١٩٣٤ وليس ٢٠ مايو ١٩٣٤ .

٢ — جاء في البحث : « قام الأمير « أحمد بن يحيى » ولي العهد بزيارة لعدد من لنفس الغرض ، وأكد لزعماء الجمعية بأنه على استعداد لاجراء اصلاحات في البلاد لتجاوز سياسة العزلة ٠٠٠ » .

وظاهر الصيغة يوحى بأنه قد حدث لقاء لعلى بين الأمير وبين

زعماء المعارضة ، وهو ما لم يحدث نتيجة تحسب هؤلاء الزعماء بأن
الأمير يضمهم لهم شرا ، وبالذات النعمان والزبيرى .

ولذلك كان ينبغي توضيح أن التفاوض — إذا صح استخدام هذه
العبارة — قد جرى بطرق غير مباشرة عبر الوسطاء وعبر نشر مطالب
الأحرار اليمنيين في الصحافة .

٣ — تكررت في البحث عبارات « المتنورة » و « المستنيرة » في وصف
« قيادة الحركة الاقطاعية » المعارضة لبيت حميد الدين من بيت الوزير
« التي تحمل أهدالها دستورية جديدة » والتي تقف ضد الصلح
المطلق » .

كما تكررت عبارات مناقضة للأوصاف الأولى في وصف هذه
القيادة ، فهي حينما من طينة بيت حميد الدين الاقطاعي ، وتارة أخرى
أكثر ترمنا منهم ، حيث يقول الكاتب : « فقد كانت قيادة المعارضة
من نفس الطبقة الارستقراطية التي ينتمى اليها الامام يحيى » ويقول
أنه بعد تنصيب عبد الله الوزير اماما بعد الفتك بالامام يحيى فضل
بعض « الأحرار » البقاء في عدن مؤقتا « خشية من الامام الجديد » ،
لأنه صورة طبق الأصل للامام يحيى . وقد قال النعمان : « هما من
جيل واحد ، ومدرسة واحدة ، هذا ان لم يكن أكثر ترمنا من
الأول في الناحية الدينية » .

وبالعودة الى الوقائع المسادية يتأكد أن بيت الوزير الذين كانوا
القادة الفعليين لحركة المعارضة داخل مملكة الأئمة هم البيت الثاني من
حيث المحدث الارستقراطي ، ومن حيث الانتماء الاقطاعي ، كما كانوا
أقربى بيت مناس لبيت حميد الدين على الامامة . وأن وصف
« الاستغارة » لا ينسحب عليهم .

أما تلك الشعارات ذات السمة الشورية والليبرالية فكانت تعبير
عن مطالب الفئة البرجوازية المعارضة الموجودة في عدن وفي المهجر وعن
نزوع فئة المثقفين الذين احتكوا بالخارج بثسكل مباشر أو عن طريق
الكتب والمجلات التي كانت تنسرب الى البلاد .

وقد قبل بيت الوزير بهذه الشعارات لمجرد الحصول على
مبايعة زعماء هاتين الفئتين لهم بالامامة . وذلك ما اتضح جليا بعيد
تربعهم للعرش . فلم يكتفوا بمنصب الامامة الذي كان من نصيب
عبد الله بن أحمد الوزير ومنصب رئيس مجلس الوزراء الذي كان من
نصيب علي بن عبد الله الوزير ، وانما شرعوا في فرض تسلطهم الاسرى
منذ اللحظات الاولى ، وهو ما كتب عنه الأحرار فيما بعد ، وخاصة
النعمان والزبيري ، مما لا يتسع المجال لسرده هنا .

٤ — ناقض الكاتب نفسه أيضا حين أصبح على حركة الأحرار صفة
« الشعبية » وحين نزعها عنها ، ففي الحالة الأولى « أدركت قيادة المعارضة
أنه لا بد من استنهاض الجماهير اليمنية » « ووقفت الجماهير الشعبية
الكادحة الى جانب قيادة الأحرار » « وعلى الرغم من عدم وجود
صلات تنظيمية مباشرة مع الكادحين ، الا أنها حظيت بتأييد شعبي
واسع » وفي الحالة الثانية « بذل الامام الجديد جهودا كبيرة لكسب
تأييد الناس ، لأنه لم يلمس أي تعاطف إلا في الأوساط المصدودة من
الطبقة الوسطى . وتمكن أبناء الامام المعتقلون من خلال أنصارهم أن
يقودوا نشاطا فعالا ضد الامام الجديد ، حيث رغزت وحدات
من الجيش النظامي دعم « عبد الله الوزير » ، واحتفظت بحيادها ،
ولم تنحز للسلطة الجديدة » . ومن « الأسباب التي أدت الى فشل
الحركة » :

« ١ — لم تكن الحركة منظمة ، ولم تسع الى أحداث تغيير كامل
لجهاز الدولة القديم ، بل كانت حركة ارتجالية لم تضع تصورا مسبقا

عن شكل الدولة المقبلة ، وانما كان هدفها العاجل القضاء على الامام واستبداله بالوزير .

٢ — ان عزلت تنظيميا عن جماهير الشعب ، وذلك لعدم قيامها بتعبئة الجماهير لحثها على الدفاع عن الحكومة ولم يجر تنظيم الاتصالات بباقي مناطق اليمن .

٣ — الخلافات العميقة داخل الحركة واكتشاف الكثيرين أن « عبد الله الوزير » لا يختلف عن « الامام يحيى » ، وأن ثقته ضعيفة بالكثير من قيادات ورموز حركة الأحرار . . هذا الخلاف أدى الى إضعاف الحركة في مواجهة استعدادات وهجوم « أحمد ولي العهد » .

وكل الحقائق تؤكد أن هذا الطرح الأخير هو الصحيح ، وأن حركة الأحرار لم تصل الى قاع المجتمع بسبب من طبيعة قيادتها الارستقراطية الاقطاعية في الداخل ، وأنها مثلت جناحا اقطاعيا معارضا للجناح الاقطاعي الحاكم ، وهدفت الى توسع قاعدة الحكم ، بحيث يتسع للجناحين معا ولجمال الطبقة الاقطاعية ، مع الاحتفاظ للبرجوازية الناشئة التي كانت أساسا في عدن وفي المهجر بهامش محدود في السلطة الى جانب بعض المثقفين الدينيين .

٥ — تكرر وصف حركة الأحرار بأنها « حركة وطنية » . وتبعاً لذلك اعتبرنا العلاقة التي قامت بينها وبين الاستعمار البريطاني علاقة غائبة متبادلة ومبررة ، حيث يقول تحت عنوان « موقف بريطانيا من الأحرار » : « ما زال هذا الموضوع محط اختلاف (في تصنيف العلاقة بين الجانبين) بين المؤرخين والكتّاب حتى الآن . فالبعض يؤيد رأي الدكتور محمد علي الشهاري الذي يقول « أن حركة الأحرار كانت حركة عميلة لبريطانيا » معللاً هذا الرأي بالاتصالات التي كانت تتم بين

الأحرار وبريطانيا .. وهى الاتصالات التى فتحت المجال أمام الأحرار للقيام بنشاط واسع فى عدن » .

« ونحن نرى أن المنطق التاريخى يقول » ان الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، والعزلة والتهجين التى فرضها الامام يحيى حميد الدين على شعبنا اليمنى كانت ثقيلة » ..

« ولذا ظل الشعب اليمنى يبحث عن الاستقرار والازدهار والحياة الكريمة وأحداث نهضة ثورية ، وكسر طوق العزلة ، والاتصال بالخارج . وعندما بدأت حركته الوطنية تعمل من أجل تحقيق طموحاته ، استخدم الامام أشنع الطرق للقضاء على قيادة الحركة . فبريطانيا أرادت الاستفادة من حركة الأحرار للضغط على الامام ، لأنه كان على خلاف معها بشأن قضية الجنوب ، وبسبب قيامه بتحرير القبائل ضدها .. ففتحت بريطانيا عدن للحركة الوطنية لتعرقل مساعي الامام ، وتمنعه من تنفيذ مشاريعه . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فقد رأت حركة الأحرار فى موقف بريطانيا هذا فرصة لتكثيف نشاطها السياسى والاعلامى ضد الامام ، والقضاء عليه ، وتطوير اليمن ، لهذا لجأت الى عدن كخطوة أولى للقضاء على حكم الامام ، وتسلم زمام الأمور فى الشمال .. وفى هذا أحد الشواهد التى تؤكد التواصل العضوى بين نضال ومصير الشعب اليمنى فى الشمال والجنوب » .

« ولكن يجوز أن يكون بعض العملاء لبريطانيا لهم صلات بالأحرار مثل بعض الشخصيات البرجوازية التجارية التى كانت ترى فى عدن مركزا تجاريا حيويا، ونادت بالمعدالة والحكم الذاتى فى بعض الأمور المدنية ، وحرية الصحافة . وهذا يشكل حالة أرقى من الحكم المطلق للامام يحيى حميد الدين . ويبدو أن الدكتور الشهارى حاكم حركة ١٩٤٨ بمنطق زماننا هذا . ولو حاكمها بزمانها والظروف التى انطلقت

فيها ، لكان الحكم عليها واقعيا من حيث كون الحركة قد مثلت قفزة متقدمة في نضال الشعب اليمنى . ولا يمكن اعتبار نص فقرة « الميثاق المقدس » التي اعتبرت « بريطانيا جارة » كاشيا لو صم حركة الأحرار بالخيانة » .

ونوجز ملاحظتنا في التالى : يصح الكاتب بين قوسين كلاما منسوباً اليها نقول فيه : « ان حركة الأحرار كانت حركة عميلة لبريطانيا » وكان ينبغى أن يذكر المصدر الذى اقتبس منه هذا الكلام . ويضع الكاتب بين قوسين كلاما منسوباً الى « الميثاق المقدس » جاء فيه — حسب قوله — اعتبار الأحرار « بريطانيا جارة » وينسب اليها وصفا « حركة الأحرار بالخيانة » استنادا الى هذا النص .

وبمراجعة للميثاق المقدس لم نثر على هذا النص ، كما أننا بمراجعة لما كتبناه حول حركة الأحرار لم نثر على كلمتى « العمالة » و « الخيانة » فى وصفنا لحركة الأحرار .

ما قلناه فى كتاباتنا أنه كات هناك علاقة حقيقية بين الأحرار والبريطانيين وان البريطانيين راهنوا على الأحرار فى مد نفوذهم الى مملكة الأئمة المقلدة ، ولا سيما بعد أن تأكد لهم أن الأمريكين يسعون بدأب الى هتحتها عن طريق المراهنة على أنجال الامام من سيوف الاسلام ، وعلى رأسهم السيف عبد الله الذى حذر الأحرار من خطره وخطر مخططه على مشروعاتهم ، وأنه كان هناك من ثم صراع محتدم بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد على عرش بلقيس استخدم كل منهما فيه القوى السياسية التى قدمت نفسها له طواعية واختيارا : الأحرار . . . وسيوف الاسلام .

وفى المتحف البريطانى وثائق بالغة الأهمية فى هذا الصدد يمكن لأى باحث أن يعود اليها اذا ما أراد معرفة مدى العلاقة التى

كانت قائمة بين الأحرار والبريطانيين وغير ذلك من التفاصيل الحساسة .

أما تقسيم « النعمان » كيش لهداء واتهامه بالعمالة للبريطانيين وتبرئة غيره من التعامل معهم — وهو ما بدا من حديث الكاتب ، شأن ما فعله الذين يكتبون في التاريخ حسب المزاج والهوى والحب والكره — فذلك ما كنا نؤثر ألا يقع فيه .

فالنعمان ، وإن كان صندوق أسرار قضية الأحرار ، إلا أن زعماء الأحرار الآخرين في عدن وصنعاء كانوا يعرفون المحتويات العامة لهذا الصندوق ، وكانوا مشاركين في رسم خط العلاقات مع البريطانيين . ويبدو أن النعمان قد كشف جميع هذه المحتويات في مذكراته التي يقال أنه أودعها الجامعة الأمريكية في بيروت ، على ألا تنتشر إلا بعد وفاته .

وأما تصوير هذه العلاقة بين المستعمر البريطاني وبين حركة معارضة لنظام آخر بأنها نوع من الاستفادة المتبادلة ، حيث أرادت بريطانيا « الاستفادة من حركة الأحرار للضغط على الامام » وحيث فتحت « بريطانيا عدن للحركة الوطنية » من جهة ، وحيث « رأت حركة الأحرار في موقف بريطانيا هذا فرصة » من جهة أخرى — أما مثل هذا التصوير للأمور فهو يقدم مبررا خطيرا للتعامل والتعاون بين أي مستعمر وبين أية قوة سياسية بحجة النفع المتبادل .

فلننظر هنا أمام حركة سياسية تريد الوصول إلى السلطة وتجدر الدعم من قوة استعمارية تحتل جزءا من وطنها . فهل العلاقة بين الجانبين ، أي بين دولة عظمى وبين حركة وطنية — حسب وصف الكاتب لحركة الأحرار — هي مجرد علاقة نفع متبادل بالكمال والتمام ، ومن ثم فهي علاقة صحيحة وسليمة ولا شائبة تشوبها قط ؟ !

وحتى الدول التابعة نقول نفس الشيء ، فهي ترغض أن توصف
بأنها تابعة لتبوع ، وتعتبر نفسها دولا كاملة السيادة وأن العلاقة بينها
وبين الاستعمار مجرد علاقة نفع متبادل !

وعندما يتعلق الأمر بحركة سياسية ما تزال تصارع من موقع
المعارضة لبلوغ السلطة وتعثّر على دعم لها من دولة استعمارية تحتل
جزءا واسعا من أراضي وطنها ، فإن العلاقة بين الجانبين هي أكثر تعقيدا
بكثير من علاقة دولة تابعة بدولة متبوعة .

وما يدعوا للغرابة أكثر هو اعتبار وجود الأحرار في عدن
وهمعم البريطانيون الحاكمين لهم هو « أحسد الشواهد التي تؤكد
التواصل بين نضال ومسير الشعب اليمني في الشمال والجنوب » ذلك أن
الشعب في الجنوب والشمال ذلك مستبعدا من الحساب ، والذين تعاونوا
مع الأحرار في عدن كانوا عناصر محدودة من السياسيين أمثال
محمد علي لقمان وغيره من العناصر المحسوبة على الإدارة البريطانية
والتي لا علاقة لها بالشعب لا في الجنوب ولا في الشمال .

في ضوء ذلك لا ندري ما إذا كان الكاتب لا يزال يعتبر حركة الأحرار
« حركة وطنية » .

أما نحن فنرى أن الوصف الصحيح لها هو أنها « حركة
اصلاحية » ارادت توسيع قاعدة الحكم وادخال بعض التحسينات
عليه ، بحيث يتسع لمثلئ الطبقة الاقطاعية عموما ، مع اعطاء هامش
صغير فيه لمثلئ البرجوازية الناشئة « المهاجرة » ولبعض المثقفين
الدينيين ، ذلك أن تعبير « حركة وطنية » يطلق على تلك الحركات المناهضة
للاستعمار وركائزه . وحركة الأحرار لم تكن من هذا الصف من
الحركات .

٦ — الذى قتل فى انقلاب ١٩٤٨ الى جانب الحسين ليس الحسن —
كما جاء فى بحث الكاتب — وانما « المحسن » — وربما حدث تصحيف
غير مقصود — كما أن الفضيل الورتلانى لم يكن زعيم الاخوان
المسلمين — كما ذكر الباحث — وانما كان عضواً فى مكتب الارشاد
للاخوان المسلمين ، ذلك أن زعيمهم — كما هو معروف — كان آنذاك
هو حسن البنا •

٧ — ذكر الباحث أنه فى « عام ١٩٥٣ جرى تنظيم انقلاب للاطاحة
بالامام ، وهو الانقلاب الذى لم يتعرض له أحد حتى الآن بالدراسة
والتحليل • وقام الامام بحركة واسعة من الاعدامات بين صفوف
العناصر الوطنية العسكرية والمدنية ، كما لعب الأمير الحسن دوراً قمعياً
وحشياً ليثبت اخلاصه لأخيه أحمد » •

واعترف اننى وأحد من الناس الذين لم يسمعوا ويقرأوا شيئاً
عن حدوث انقلاب كهذا • لقد كنت عام ١٩٥٣ أشد ما أكون
قرباً من الأحرار ، سواء وأنا فى حجة ، أو عدن ، أو القاهرة ، وعلى
رأس هؤلاء جميعاً النعمان — أستاذى فى حجة — والزبيرى الذى كان
قبلتنا فى القاهرة آنئذ • غير أن أحداً من هؤلاء لم يحدثنا عن قيام
انقلاب فى هذا العام ، كما أنه لم يكتب أحد منهم عنه لا من قبل
ولا من بعد •

ولذلك ستكون مفاجأة غير متوقعة لو أفادنا الكاتب عن المرجح
الذى استقى منه حكاية هذا الانقلاب ، مع ذكر المدبرين له ... الخ !

٨ — عند حديثه عن انقلاب ١٩٥٥ الذى ترعّمه السيف عبد الله
ابن يحيى حميد الدين سياسياً ، وترعّمه المقدم أحمد الثلثيا عسكرياً
وردت الرواية الآتية : « وفى أبريل تحرك « محمد البدر » بقوات المتطوعين

نحسو « تعز » وتمكن من السيطرة على المدينة ومن اخراج والده من الأسر ، حيث طلب الامام أحمد من الناس قتل المتمردين * * * » .

وواقع الأمر أن انقلاب ١٩٥٥ كان قد أحبط داخل تعز قبل أن تصل القوى الى حشد لها البدر من حجة لهذا الغرض . وإذا كانت هذه القوى القبلية أساسا وليس قوات متطوعين — كما يذكر الكاتب — إذا كانت قد تحركت في أبريل نحسو تعز ، فإنه في هذا الوقت كان قد انتهى كل شيء . بل أن شهر أبريل لم يهل الا وقد استعاد الامام أحمد زمام الموقف ، وشرع في ذبح خصومه .

وبعد : فأننا رغم التصويبات والتدقيقات الأنفة الذكر نحتفظ للباحث بالتقدير لسعيه الهادى المتزن نحو الحقيقة التاريخية . التى تظل بغية الطالبين لها ، المتسلحين من أجل الوصول اليها بسلاحين اثنين لا بديل لهما : المسادة التاريخية ذاتها ، واستخدام المنهج العلمى فى تقييمها ، هذا المنهج الذى يطال الماضى والحاضر والمستقبل ، والذى كما يرفض اسقاط الحاضر على الماضى يرفض الباس الماضى لبوس وشعارات الحاضر .

مذكرات تهجد النفس

باسم وعلى حساب

ثورة ٢٦ سبتمبر(*)

الثورات — كل الثورات — تقوم تعبيرا عن التناقضات الاجتماعية
السياسية التي تكون قد بلغت حدا تصبح معه الثورة هي الحل
الحاسم لمثل هذه التناقضات. وفي كل ثورة هناك طبقة كاملة التكوين
أو ناقصة التكوين تكون وراءها ، وتطبع الحكم الجديد بطابعها ،
والمنظمات السياسية والعسكرية أدوار هامة في قيادة هذه الثورات
وفي إعادة تنظيم المجتمع من جديد .

والأفراد القياديون في هذه المنظمات لهم دور مؤكد فيها ، بقدر
ما يتوفر فيهم من مؤهلات وكفاءات قيادية سياسية وفكرية وتنظيمية ،
وبقدر ما يتمتعون به من جاذبية شخصية ومناقب ذاتية — محبة ،
وشعبية واسعة . ولكن المنظمات والأفراد لا يستطيعون أن يصنعوا

(*) نشرت في « الثوري » عدد ١٩٨١/٩/٢٢ .

الثورات بعيداً عن الطبقة التي تكون الثورة أساساً في صالحها ، وبدون
التفاف الجماهير الشعبية الواسعة حولهم وحولها •

وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال الوطن اليمني هي واحدة من
هذه الثورات التي كانت وراءها الفئات الوسطى والعلوية والصغيرة
من البرجوازية الناشئة المدنية والعسكرية الرافضة للحكم المطلق
القطاعي الكهنوتي ، والطامحة الى تفتيح مسام المجتمع ، واخراجه
من العزلة المطبقة التي فرضت عليه ، واطلاقه في طريق الحياة التي
يعيشها الناس في القرن العشرين •

والخمس سنوات الأولى من الحكم الثوري أفصحت بجلاء عن
الطابع العام الوطني الديمقراطي التهديئي للثورة ، والذي تمثل
في خوضها حرباً ضروساً مدعومة بمصر الناصرية ضد قوى الثورة
المضادة الملكية وقوى الرجعية العربية والاستعمار المساندة والموجهة
وفي دعمها لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في جنوب الوطن اليمني ضد
الاستعمار البريطاني ومن أجل تحقيق الوحدة اليمنية ، وفي ادخالها
بعض الاصلاحات الديمقراطية ، وفي خطها العام الوطني التحرري •

واللحظات التاريخية السابقة واللاحقة لقيام الثورة ، لحظات
التحضير لها ، ولحظات قيامها والأيام والأسابيع والأشهر التالية
لقيامها — أي ما يمكن تسميته اجمالاً بزمان الثورة الساخن — هذه
اللحظات أو الزمن الثوري هو أخطر حلقة في تاريخ كل ثورة ، وأن
كانت هذه الحلقة لا تقرر مصير الثورة ، ذلك أن ما يحدد مصيرها
نهائياً هو قدرتها على تغيير بنية المجتمع القديمة اقتصادياً واجتماعياً
وسياسياً وثقافياً ، واستبدالها بأخرى متقدمة •

غير أن مدار الحديث هنا محصور في التطرق الى الحلقة الأولى
من قيام ثورة سبتمبر ، وهي الحلقة التي دارت حولها أساساً المذكرات

التي أصدرتها حتى الآن بعض الشخصيات التي ساهمت بهذا الدور أو ذاك عند وبعد قيام الثورة والشهادات التي سجلت حول ذات الفترة من قبل بعض المشاركين فيها .

ان ما يفاجأ به المرء في هذه المذكرات هو أنها لا تتخذ من ثورة سبتمبر الحدث موضوعاً لها ، وإنما تتخذ من ذات الكاتب صاحب المذكرات عنواناً لها . . ومداراً لجمل الأحداث التي تكون قد مرت بالثورة ، سواء خلال وجوده في السلطة أو بعد خروجه منها .

والهدف الذي يتوخاه أصحاب المذكرات هؤلاء هو أن يصور كل واحد منهم نفسه بأنه فارس الثورة المنوار ، وبطلها الحقيقي ، الذي بدونه ما كان لها أن تقوم قط .

وحتى يتحقق هذا الهدف يلجأ كل منهم الى النمط من دور رفاته في الثورة ، والى الخط من شأن ما أسهموا به ، بل والى تسفيه أشخاصهم ، وطمعهم حتى في رجولتهم وثورتهم .

والغريب أن هذا النمط من الكتابات لا يقدم باعتباره مذكرات شخصية ، حتى يهون الأمر ، ولو بعض الشيء ، ويتحمل القارئ عبء حديث الكاتب عن نفسه بالحق والباطل ، وإنما تقدم باعتباره تاريخاً للثورة ، بل والتاريخ السري والمجهول لها ، الذي لا يجده المرء في كتاب عادي حول تاريخ الثورة !

وكل صاحب مذكرات يريد أن يقنع القارئ بأن مذكراته هو هي التاريخ الصحيح والحقيقي للثورة ، وما عداها من مذكرات ادعاء في ادعاء ، وكذب في كذب ، وخداع وتضليل للرأي العام .

وأكثر من ذلك فإن أصحاب المذكرات يتطرقون الى ذكر أحداث لم تقع ، أو تصويرها على نحو معكوس تماما ، مما يجعل القارئ المتابع لأحداث ثورة سبتمبر التي عاشها بنفسه يقف موقف المتشكك في مدى صحة كل ما جاء في هذه المذكرات ، باستثناء تلك الوقائع التي يتضح اجماعهم عليها وتأييدها الأدلة المادية ، ويشهد عليها الرأي العام كله .

ولن يواجه المؤرخ المختص كبير عناء عند قراءته وتمحيصه لهذه المذكرات ، واكتشاف الطابع الذاتي المسرف لها ، وخلوها تماما من روح المعالجة الموضوعية ، وروح الانصاف .

فالحدث الطنان الرنان ، بل والزاعق والصارخ عن النفس ، والتمجيد المفرط لها والذي يبلغ حد العشق لها ، حد النرجسية ، وأسلوب الطعن والتجريح في أدوار وأشخاص الآخرين ممن أسهموا بهذا القسط أو ذاك في الثورة — كل ذلك يجعل القارئ العادي — ناهيك عن المتخصص — يتعامل مع هذه المذكرات منذ أول بساطر الى آخر سطر بحذر شديد ، ويرفض بسهولة النظر اليها باعتبارها تحمل مادة أمينة تصلح للرجوع اليها ، والاستشهاد بها ، لمعرفة وقائع الثورة وأدوار كل من شاركوا فيها .

أول هذه المذكرات التي لم يتخرج صاحبها : اللواء عبد الله جزيلان ، من تسميتها (التاريخ السري للثورة اليمنية) صدرت عام ١٩٧٧ ، وآخرها — حتى الآن — هو كتاب الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي حمل عنوانا فضفاضاً (أزمة الأمة العربية وثورة اليمن) والذي صدر عام ١٩٨٤ .

ولربما انطوى كتاب (أسرار ووثائق الثورة اليمنية) الذي صدرت طبعتان منه حتى الآن ، الأخيرة منهما موسعة بعض الشيء — على بعض

الوثائق الهامة التي تميظ اللثام قبل الثورة وبعدها عن دور مصر فيها ، كما تنطوى على أسماء الضباط الأحرار الذين كانوا أهم جماعة منظمة بعض الشيء شاركت بدور رئيسي في قيام الثورة . ولربما كان إيراد هذه القائمة بأسماء الضباط الأحرار ردا مقصودا على اللواء جزيلان الذى أنكر تماما وجسود شيء اسمه « تنظيم الضباط الأحرار » انطلاقا من تصوير نفسه كمدير للكلية الحربية بأنه كان الأمر الناهى لجميع الضباط الذين كانوا دونه في الرتبة العسكرية ، وأنه كان المسير والموجه لهم عند قيام الثورة وللقيام بها !

وإذا كان كتاب الضباط الأحرار قد حاول جاهدا تجنب الوقوع في منزلة الصديث عن الذات ، نظرا لأنه ينطق باسم جماعة ، فإنه لم يستطع أن يكون حذرا بذات القدر عند الصديث عن وجهة نظر الضباط الأحرار السياسية تجاه اليمن والوطن العربى والعالم ، حيث نلمس هنا بوضوح ظاهر نوعا من التضخم لطريقة تفكير الضباط الأحرار آنذاك .

ولأنه ليست هناك محاضر لاجتماعاتهم ، ولأن تقديمهم لوجهة نظرهم هذه لم يكن موثقا بالتالى ، فإن ما كتبوه في هذا الصدد لا يخاطو من التأثير بأدبيات الحركة الوطنية اليمنية وشعاراتها ، بقدر ما انطوى على هذا التأثير النظرى قد لقي أو يلقي تجسيده العملى .

ومع ذلك فإن مذكرات الضباط الأحرار الجماعية هذه أفضل بما لا يقاس من المذكرات الفردية الطافحة بالصديث عن النفس ، وبالنبيل من أدوار وأشخاص الآخرين .

وإذا كان الضباط الأحرار قد حددوا نوع الصلة التى أقاموها مع عبد الله السلال رئيس الحرس الملكى آنذاك ، ونوع الدور الذى

بعض به صبيحة قيام الثورة ، ولم ينكروا من خلال بعض الوثائق الملحقه بكتابتهم الخلاف الذى شجر بينهم وبين السلالة ، بعد أن تسلم رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ، فان جزيلاان والبيضاني تعتمدا تقديمه بصورة غير دقيقة ، يبدو معها كما لو كانت تسيره الأحداث ، وان الصدفة وحدها هى التى وضعت فى دست الحكم ، اضطلاع إلى مسيرته للإرادة المصرية الحاكمة والمتحكمة .

وايا كانت المآخذ على عهد الثورة الأول ، فان دوره فى الثورة وتسلمه زمام أمرها طيلة سنيها الأولى التى انتهت بقيام انقلاب • نوفمبر ١٩٦٧ الرجعى قد جعل من فترة حكمه الوطنى المسنود بدعم مصر الناصرية — أيا كانت المآخذ أيضا على هذا الدور — فترة الثورة المجيدة .

والواقع أن المشير عبد الله السلال لم يبادر حتى الآن الى كتابة مذكراته ، رغم كل ما تعرض له دوره وشخصه من طعن وتجريح ، وان كان يقال أنه ينوى بالاستعانة بابنه العقيد على عبد الله السلال الذى كان أحد ضباط الثورة أيضا سد هذا الفراغ ، على الأقل دفاعا عن النفس ، وحتى لا تظل الكلمة فقط لمن كتبوا مذكراتهم حتى الآن ، بكل ما انطوت عليه من اشادة بالنفس ، وغمط للأدوار الآخرين ، وعلى رأسهم المشير السلال .

وكما نال اللواء جزيلاان من البيضاني ، فان الأخير نال منه . ولعلنا فى حاجة الى أن نضع بين قوسين هجاء كل منهما فى الآخر ، وان كان يظل معروفا أن دور جزيلاان فى الثورة مما لا يمكن انكاره ، وان كان ليس الدور الذى يعطيه هو لنفسه . وليس فى الأمر ما يدعوا للغرابة ، فكلمة الشخص عن نفسه شيء وكلمة التاريخ شيء آخر .

وكما لم يكن جزيلاان حارس الثورة ، فلم يكن كذلك البيضاني

الذى صور نفسه فى كتابه أنه صانع الأحداث فى اليمن حتى أبان العهد الامامى ، وأنه هو الذى كان وراء اقناع هذا العهد ببناء ميناء الحديدة واستقدم السلاح السوفييتى ، وشق طريق الحديدة — صنعاء ، تمهيدا لقيام الثورة التى اقنع صديقه السادات بضرورة قيامها ، ليقنع هذا عبد الناصر بذلك ، لتقوم من ثم الثورة وفق تخطيطه وتصميمه ، وليتولى تصحيح كل خروج عن ذلك فور وصوله الى اليمن ثالث قيام الثورة ، فيعيد تشكيل مجلس قيادة الثورة والحكومة بما يكفل له أن يكون الرجل الثانى بعد السلال ، وبمساهمة الى « المساواة الطائفية » بين الزيد والشواحف ، باعتبار ذلك قمة ما تسعى اليه الثورة وما قامت من أجله !!

أما اختلاق أو تزوير أو عكس الأحداث الكبيرة والصغيرة فى كتاب البيضاى فهو شهادة أخرى يقدمها لمن لم يعرفوه من الجيل الذى نشأ بعد الثورة ، والذى سيعرف حقائق تاريخ الثورة من مصادرها عند كتابة هذا التاريخ على يد المؤرخين العلميين . وحينئذ لابد أن يحظى البيضاى ببضعة أسطر فى هذا التاريخ ، رغم كل الأدوار التخريبية التى لعبها ضد الثورة اليمنية عموما ، والتى أثرت الى بعض منها فى كتابى (عبد الناصر وثورة اليمن) .

على أن من حقى هنا أن أنفى زعم البيضاى أننى عملت « مديرا لمكتب الأستاذ نعمان عندما تولى رئاسة الوزارة » ، ذلك أن العكس تماما هو ما حدث ، وهو ما يعرفه البيضاى جيدا ، حيث أننى لم أرخص حكومة نعمان فحسب ، وإنما قاومتها أيضا بالمشورات العديدة فى تعز ، بل وبالتحرك السياسى الذى بلغ حد التمرد عليها بالاشتراك مع عبد القوى حاميم وقاسم غالب وحركة القوميين العرب وآخرين من الشباب التقدمى وبلغ حد حربنا بالأسلحة الثقيلة فى « الراهدة » مما اضطرنا الى الفرار الى عدن ، ومنها الى القاهرة ، حيث

استقبلتنا البيضانى نفسه فى المطار ، وحيث مكثنا فى القاهرة الى أن سقطت حكومة مؤتمر خمير ، حكومة النعمان ، حكومة الاقطاع والكمبرادور .

بقى أن أقول أن كتاب (ثورة ٢٦ سبتمبر — دراسات وشهادات التاريخ) الصادر عام ١٩٨٣ لا تخلو بعض شهادات الضباط الأحرار الواردة فيه من الفائدة . والذي يدقق فيها بعين فاحصة يجد تصحيحا ليس فقط لرواية جزيالان والبيضانى عن بعض الوقائع التى أوردناها ، ومنها ما ذكرناه آنفا ، وإنما أيضا اجابات عن بعض الأسئلة الهامة ، مثل لماذا لم يتمكن تنظيم الضباط الأحرار من ترشيح رئيس لمجلس قيادة الثورة من بينهم ، ولجأوا الى الجائفى أولا ، فلما تلكا لجأوا الى السلال .

وقبل أن أنهى هذا العرض الموجز والمبتسر عن المذكرات والشهادات المتعلقة بثورة سبتمبر، تنبغى الإشارة الى أن القضية الوحيدة التى لا خلاف عليها بين أصحابها هى دور مصر غيد الناصر تجاه الثورة ، سواء قبل قيامها أو أثناء الوجود المصرى فى اليمن ، والذي يجمع الجميع بأنه بدونها ما كان للثورة أن تقوم فى الوقت الذى قامت فيه ، وان تصمد فى مواجهة جبهة رجعية استعمارية عريضة شرسية .

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢

التي أخرجت اليمن من

قبوها التاريخي المظلم

الى حياة العصر(*)

لا تتجلى الأهمية التاريخية الخارقة لذلك المشهد المضيء المبهج
الذي هاجأت به اليمن العالم كله صباح ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ وهي تعلن
قيام ثورتها وتترف إليه ميلاد جمهوريتها ، الا بألقاء نظرة ولو عابرة الى
الوراء على تلك الخلفية التاريخية المظلمة المطبقة التي ظلت تلتها قرونا
وقرونا كادت تنسى الناس وجودها ، وتلغى حضورها الفعلى على
الأرض .

كانت اليمن واحدا من البلدان القليلة في العالم التي طال ليل
محنتها ، واستمرت فترة ركودها التاريخي ، بل والانقطاع التاريخي
في مجرى تطورها ، أمدا قياسي من الزمن . لقد دخلت هذا النفق
التاريخي المعتم الطويل وظلت تتخبط فيه منذ أن انقسمت طبقة النجاة
والأقليات على نفسها وراحت تتحارب فيما بينها بين ، ممزقة كيان الدولة

(*) نشرت في « الثوري » .

الحميرية العظيمة ، ومنذ طمع فيها الغزاة أكثر بفعل ذلك ، الأمر الذى أدى الى اهمال رعاية سدودها ، وعلى رأسها سد مارب الشهير ، والى فقدان سيطرتها على طرق التجارة العالمية البحرية والبرية الغربية والشرقية ، التى كانت تمسك بمفاصلها ما بين الهند والصين والبحر الأبيض المتوسط ، والى انهيار دولتها المركزية وحضارتها الزراعية - التجارية ، وهجرة أبنائها .

ذلك ما ألمح اليه انجلز فى رسالة له الى ماركس : « بهذا يصبح واضحا الذى لا يفهم بغير ذلك ، وهو أن مناطق بكاملها كانت مزروعة بشكل رائع ، هى اليوم صحراء مهملة (تدمر ، والبطراء ، وخرائب اليمن ، وعدد من المناطق فى مصر وفارس والهند) . وبهذا يتضح أنه كانت تكفى حرب تدميرية واحدة ليُفرغ بلد من سكانه وتنهطم مدنيته لثلاث السنين » .

هكذا منذ القرن السادس الميلادى - على الأقل - والى القرن التاسع عشر ظلت اليمن ترحف فى أعماق كهفها التاريخى . ولم يكن من شأن الاحتلال البريطانى لجنوبها ، والاحتلال العثمانى لشماليها ، سوى أن يزيدها من شقاءها التاريخى ، وأن يضاعفا من محنتها الاجتماعية ، وان يكرسا - فوق ذلك - تجزئتها .

ولم تتمكن المملكة اليمنية التى قامت مع نهاية الحرب العالمية الأولى على انقاص الحكم التركى فى الشمال - بعد حروب تحرير أسطورية - من الخروج بهذا الجزء من اليمن من نفقه التاريخى المظلم الطويل ، وراحت تكبه فيه على وجهه ، وتزيد بذلك من حالة الركود التاريخى . وبسياسة العزلة التى انتهجتها لم تشدد بحسب حالة لانقطاع التاريخ عن مجرى التطور العام ، وانما حرم اليمن أيضا من أن يعيش ويتنفس هواء القرن العشرين .

وبذلك حول الأئمة الطغاة المفرقون في الرجعية والتخلف والبلادة استقلال شمال اليمن الى استقلال عقيم . وكما جاء في كتابنا « الخروج من نفق الاغتراب واحداث ثورة ثقافية في اليمن » : « وامعانا في سياسة الجمود التي طبقوها حيال الشعب فرض الأئمة عزلة سياسية خانقة ، قاتلة على البلاد ، وحولوا الاستقلال — وراء جدرانها الصماء العازلة — الى مجرد شكل نموذجي معبر عن تزماتهم وانغلاقهم ، والى صورة نمطية لتخلفهم وتحجرهم ، والى رمز حي لارتعابهم واقتسعرارهم من حضارة العصر ، وقيمة ، وأفكاره ، ومنجزاته ، وثوراته التي رأوا فيها تهديدا مباشرا لقاعدة حكمهم الاقطاعية — الكهنوتية ، ونذيرا موجها ضد بنيته الأيديولوجية والسياسية الغيبية المضللة ، ولذلك فإن علم الاستقلال تحول في ظل الجمود الخائف ، والعزلة القاتلة الى مجرد ثوب كفن سياسي ، طووا فيه حياة شعب بكامله ، وشيعوه بأيديهم بين لفائف تمائمهم ، وبخور دجلهم ، وساقوه — مكبا على وجهه — في رحلة جنائزية وطويلة ، رحلة الشقاء والعذاب ، والدموع والدماء ، والموت البطيء التي دامت حوالي خمسين عاما ، تساقطت خلالها قوافل عديدة ومتتالية من أبناء الشعب بفعل الجوع والمرض .

وهكذا بدلا من أن تصبح اليمن في ظل الاستقلال وبفضله أرض نهضة وخصب ونماء ، بقيت أرض تخلف وقحط وبلاء . واذا كانت قد دخلت التاريخ في الماضي باعتبارها « مقبرة الغزاة الأتراك » فإنها قد أخذت تتحول تحت حكم بيت حميد الدين الظالم الجاهل الى كهف موحش مظلم ، يطمس من العين نورها ، ويسكت من الحياة نبضها ، ويحكم على الشعب بالقعود والشلل ، وعلى حركة التاريخ بالتوقف والتجمد ، (ص ١٣ — ١٤) .

وما كان في امكان حكم له كل هذه الملامح القروسطية المكالحة أن يوفق حتى الحد الأدنى من شروط النضال من أجل تحرير جنوب

اليمن من الاحتلال البريطاني ، وإعادة وحدة اليمن الطبيعية • وعلى
صخرته تحطمت الموجات الباسلة التي اندفعت جنوبا وشمالا من أجل
التحرر والتوحيد أكثر مما تحطمت بفعل قوة الخصم الخارجي ،
الامبريالي والطامع •

وما كان في إمكان حكم متخلف نيوقراطي تعيس كهذا أن يولد
سوى حركة اصلاحية ذات لبوس دينية لا تطمح في أكثر من توسيع
قمة الحكم « الملكي » بحيث يدخلها ممثلو الطبقة الاقطاعية « ككل » ،
ويتمكنون جميعا من ترميم النظام الأثري المتهاك ، ومن الاستعانة حتى
بالأموال « الخارجية » للحفاظ على بقائه واصلاحه •

فقط منذ منتصف الخمسينيات ، وفي ظل النهوض الثوري القومي
المتعاظم الذي تواتب مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر ، بدأت
الساحة اليمنية تشهد طلائع الحركة الوطنية اليمنية المناهضة للاستعمار
والاستبداد والداعية للوحدة اليمنية والتي كان الجيش في الشمال
قد غدا أحد بؤرها ، وكان بذلك الراغمة التاريخية لليمن من
قبوها التاريخية المظلم الطويل •

هكذا يمكن القول بأنه بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ أمكن انتزاع
اليمن من واحد من أكثر أقبيه القرون الوسطى ظلاما ووحشية ،
ووضعها دفعة واحدة في غمرة أضواء القرن العشرين •

كانت الثورة القذيفة الأولى التي لعلت في ليل الجزيرة الهميم ،
وأيقظتها من سباتها الطويل •

كانت بركاننا أطاح بالقشرة العليا الجرائيتية الصلدة للمجتمع التي
تكونت عبر ألف عام ، واستمدت قوتها ورسوخها وديمومتها لا من
الوضع الطبقي الاقطاعي - القبلي الانتقالي الشائك العقود فحسب ،

وانما أيضا من دعوى حقها الالهى الكهنوتى فى الحكم ، هذه المقشرة
التي تمثلت فى النظام الامامى التيوقراطى الاستبدادى الفردى •

وكانت الثورة صحوة وطنية عامة غمرت الشعب النمنى من أقصى
شماله الى أقصى جنوبه •

وكانت دعوة نضال لا ضد حكم القرون الوسطى المظلم المتمعن
فقط ، وانما أيضا ضد الاحتلال الأجنبى للمشطر الجنوبى من الوطن
اليمن الذى كان يمارسه طغاة القرن العشرين •

وكانت صيحة مدوية للشروع فى تحرير الوطن ، كل الوطن ،
والعمل على توحيده •

وكانت الثورة موجة عارمة فى خضم الثورة العربية الهادر والمتجه
نحو تحرير وتوحيد أقطار الوطن العربى •

وكانت واحدا من المؤثرات على الانقلاب الثورى العام السذى
أخذ يشهده العالم النامى بعد الحرب العالمية الثانية بفعل الانتصار
على الفاشية وتضعف مواقع الامبريالية العالمية ، وقيام المنظومة
الاشتراكية ، وانتشار ألوية حركة التحرر الوطنى العالمية ، وبروز دور
الاتحاد السوفيتى على النطاق الدولى •

ذلك يعنى أن الثورة لم تكن مجرد امتداد تاريخى لحركة المعارضة
التقليدية التى تعود جذورها الى منتصف الثلاثينيات ، والتى رأت
فى هزيمة الامام يحيى امام بريطانيا العظمى وابن سعود بتوقيعه
معاهدة ١٩٣٤ معها دليل ضعف وعامل اغراء بمقاومة حكمه وادخال
الاصلاحات عليه حتى بالتعاون مع هذين العدوين ، والتى لم تطمح
الى أكثر من اجراء تحسينات دستورية على النظام الامامى — الملكى

القائم ، من شأنها أن توسع لخط قمة السلطة بحيث تتسع للأسر
الاقطاعية المنافسة وشيوخ القبائل الذين قلصت سلطاتهم الأوتوقراطية
على قبائلهم ، والفئات الأرستقراطية الدينية الطامحة الى حظ أكبر في
السلطة ، ولعناصر البرجوازية الناشئة التي كانت تبحث لها عن دور ما
في مملكة الأمّة المقتلة .

وحتى شعار الجمهورية الذي طرحته في همس وحياء شديدين
منذ عام ١٩٥٦ ، دون أن تتخلّى عن نهجها التقليدي في التعلق بأذيال
هذا الأمير أو ذاك ، وهو هنا الأمير البدر الذي راهنت عليه وعلقت
الآمال عليه ضد عمه الحسن الساعي الى العرش ، حتى هذا الشعار
لم يكن يحمل في فهمها له دلالة ديمقراطية ، فالمرشح لرئاسة الجمهورية
في الحركة القبلية — السياسية المجهضة التي قادها عام ١٩٥٩ حسين بن
ناصر الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد هو هذا الشيخ الاقطاعي
الملتزم نفسه ، على أن ينوب عنه في ادارتها أحد قاضيين : اما القاضي
أحمد السياغي ، أو القاضي عبد الرحمن الأرياني .

حقا كان لبعض العناصر التقليدية من حركة الأحرار اليمنيين
القديمة ممن كانوا في الداخل أمثال القاضي عبد السلام صبره ،
والقاضي عبد الرحمن الأرياني صلة ما بالخمائر الثورية الجديدة التي
كانت تعد وتستعد للإطاحة بعرش بيت حميد الدين ، وإقامة النظام
الجمهوري الثوري على انقاضه ، كما كان هناك لبعض أبناء المشايخ ،
أمثال آل أبو لحوم ، — الذين كان اخوانهم أو أبائهم كالشيخ سنان
أبو لحوم من حركة المعارضة التقليدية — دور معين عند قيام الثورة .

غير أن حركة الثورة نهضت أساسا على أكتاف قوى جديدة لم
تدخل في إطار حركة الأحرار ، ولا وقفت عند فكرها الاصلاحى المحدود .

لقد كانت هذه القوى تتمثل في ممثلى فئات البرجوازية الصغيرة والوسطى العسكرية والمدنية ، وفى بعض عناصر البرجوازية الكبيرة نسبيا .

لم تكن الطبقة البرجوازية الوسطى وراء الثورة . فلم تكن تسمح ظروف اليمن المغرقة فى التخلف والعزلة بظهور مثل هذه الطبقة .

كانت الفئات الوسطى الواقعة ما بين الطبقات والتي كانت ما تزال آخذة فى التكون هى أساس الثورة :

كان المثقفون العسكريون هم رأس رمح الثورة .

وكانت فئة البرجوازية التجارية هى قاعدة هذا الرمح .

ووسط العسكريين كان هناك « تنظيم الضباط الأحرار » الذى تشكل فى ديسمبر ١٩٦١ والذى مثل الحلقة الوسطى فى سلسلة القوى التى أعدت للثورة ونفذتها .

وبين العسكريين هؤلاء كان هناك المقدم عبد الله جزيلان مدير الكلية الحربية ، ومدرسة الأسلحة ، والذى لم يكن عضوا أساسيا فى تنظيم الضباط الأحرار لحساسيات بينه وبين العنصر القيادى فيه وهو الملازم على عبد الغنى .

وبين هؤلاء العسكريين كان هناك الزعيم عبد الله السلال رئيس الحرس الملكى .

ووسط البرجوازية التجارية يبرز اسم عبد الغنى مطهر باعتباره أظهر وجوها .

وخارج الوطن يطك وجهه الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي كان أميل الى التعبير عن البرجوازية الهجينة وعن موقف الأجهزة المصرية منه الى التعبير عن فئة اجتماعية محددة داخل المجتمع اليمني ، والذي كان مع ذلك شأن الأطراف الألفة الذكر ، التي لعبت هذا الدور أو ذاك عند قيام الثورة — واحدا من الشخصيات التي ليس في الامكان اسقاط اسمها ، أيا كان الدور التخريبي الذي مارسه تجاه الثورة •

لم تكن فصائل الحركة الوطنية المنظمة ، ممثلة في حركة القوميين العرب ، ومنظمة البعث العربي الاشتراكي ، والاتحاد الشعبي الديمقراطي ، أو الشخصيات الوطنية والتقدمية المستقلة ، بعيدة عن هذه القوى والفئات والعناصر العسكرية والمدنية التي نشطت من أجل اسقاط حكم بيت حميد الدين ، واقامة النظام الجمهوري على انقاضه •

غير أن « تنظيم الضباط الأحرار » والفئات والعناصر الأخرى التي تحملت معه عبء اطلاق شرارة الثورة لم تكن صلتهم بفصائل وعناصر الحركة الوطنية تتجاوز التأثير المتبادل ، حيث بقي « تنظيم الضباط الأحرار » محافظا على سرية تكوينه ، كما احتفظت الأطراف والعناصر الأخرى العاملة معه على خصوصية حركتها وسرية اتصالاتها الخاصة ، دون أن تخفى عن بعضها بعضا ما من شأنه أن يجمع بينها ، ويوحدها خطأ ، ويعزز عملها •

وكان مما يجمع بينها النظر الى قضيتها الوطنية اليمنية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من القضية القومية العربية •

وكل المذكرات الشخصية أو الجماعية أو التصريحات الفردية لأي من هذه الأطراف والعناصر تجمع على هذه الحقائق المشار اليها •

يكفى أن نعود هنا الى ما شمله كتاب « أسرار ووثائق الثورة اليمنية » - الطبعة الثانية - الذى أعدته لجنة من تنظيم الضباط الأحرار حيث جاء فيه أن شهر ديسمبر ١٩٦١ كان « شهر ميلاد تنظيم الضباط الأحرار وكان هذا الشهر - للحقيقة والتاريخ - بالنسبة للطلّاع العسكرية الوطنية والثقفة هو شهر الوقفة والتأمل لما يحدث بالساحة اليمنية والقومية (فشل محاولة اللقية وزميليه ، ومؤامرة الانفصال للوحدة المصرية السورية) ، كذلك عدم وجود الامكانية لدى القوة الحزبية والتجمعات الوطنية للقيام بالتغيير المطلوب للبلاد . لذلك كله ، ولحتمية سرعة التغيير اتقاء وأمنا وسلاما على اليمن والأمة العربية من الموجة التأميرية الرجعية الامبريالية ، خلقت قناعة جديدة لدى الجميع بضرورة سرعة بناء (تنظيم الضباط الأحرار) لاحباط المؤامرة الرجعية والامبريالية . هذا التنظيم فى أهدافه ومبادئه لا ينفصم عن المنطلق القومى الوحيدى ، بل راغدا من روافد القومية والوحدة العربية ، لذلك فقد انصهر الجميع فى بوتقته ، وتوقف كل من كان منهم قدي انتمى حزبيًا عن النشاطات الحزبية ، فنشأ هذا التنظيم نشأة وطنية بحتة ، وظل فى نفس الوقت منفتحا على كل المنظمات الحزبية والوطنية . وقد تطور هذا الانفتاح قبيل قيام الثورة بأسابيع الى تكليفات مشتركة ، وتوزيع مهام التنفيذ للثورة حتى تحقق النصر صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ » . (ص ٩٨) .

(الصحيح أن يقال صبيحة الـ ٢٧ من سبتمبر ، حيث أن الثورة بدأت ليلة الاربعاء الـ ٢٦ من سبتمبر ، قبل منتصف الليل ، وأعلنت الجمهورية العربية اليمنية يوم ٢٧ سبتمبر - الباحث) .

ورغم تأثر الضباط الأحرار بالفكر الذى كان تتبناه لخصائل الحركة الوطنية اليمنية ، وتجاوزهم من ثم لفكر حركة الأحرار التقليدية ، الا أن

تأثرهم بالنهج الناصري ، والتجربة الناصرية ، وشخصية جمال عبد الناصر ، كان هو الأعظم والأجلى ، حتى بدا أن مهمتهم في اليمن ليس فحسب تحرير اليمن من حكم بيت حميد الدين ، والتمكين للتحرر من الاستعمار البريطاني الرابض في جنوب الوطن ، وإنما الاشتراك أيضا في تقويم مسيرة الحركة القومية العربية التي أعوجت بفعل نكسة الوحدة المصرية - السورية .

يقول كتابهم الأنف الذكر في هذا الصدد : « وكان الاتحاد اليمني في هذه الآونة ، وحدة شخصية (الزبيري والنعمان) أرادا أن يرمزا إلى الوحدة الوطنية ، وأن يجسدا استمرار حركة الأحرار التاريخية ، بينما الواقع يحبل بأحداث جديدة ، والتجمعات الصغيرة تنشأ بين صفوف الضباط ، وتسرى بين الجيل الجديد والمثقفين كحركة البعث ، والقوميين العرب ، والشيعيين العرب ، وتحاول كل هذه الفصائل الجديدة أن تخلق طريقها إلى حياة سياسية جديدة ، وتطمح في تغيير المجتمع اليمني . وكانت هذه التيارات تعمل على امتداد اليمن كله من الشمال إلى الجنوب . ولم يكن ضباط الجيش أيضا بمنأى عن هذه التيارات ، وإن كان تأثرهم بالتجربة الناصرية في مصر أقرب إلى أفكارهم من تفصيلات الأيديولوجيات المتصارعة في العالم العربي . وذلك في فترة كانوا يشعرون فيها بعدم قدرة التيارات والأحزاب عن عمل مؤثر يغير مجرى الحياة السياسية بينما الحياة السياسية في الوطن العربي تدخل في مرحلة جديدة ، بعد انفصال سوريا ، وخروجها من الجمهورية العربية المتحدة ، بعد احتدام الحركة الاجتماعية داخل ج . ع . م . ، واتساع الحق الثورة العربية الحديثة . » (ص ٣٨ - ٣٩) .

لم يكن هناك تعارض بين القضية الوطنية اليمنية والقضية القومية العربية ، وإنما تداخل وتشابك وتكامل . بل أن الضباط الأحرار

— شأن الأطراف والعناصر الأخرى التي شاركت في تفجير الثورة — كان لديهم الاقتناع الراسخ بأن العامل الوطني وحده لا يكفي لقيام الثورة ونجاحها ، وأن العامل القومي العربي شرط أساسي ولا بديل له لتحقيق ذلك .

كان ما ترسب في ذاكرتهم من الاحباطات والاختناقات المتوالية التي لحقت بالمحاولات الانقلابية السابقة التي قادتها حركة المعارضة التقليدية منذ عام ١٩٤٨ الى عام ٢٩٥٩ هو الأساس في تكون مثل هذا الاقتناع السياسي الراسخ بضرورة المساندة القومية الثورية لأي حدث ثوري حقيقي وناجح في اليمن .

ولا تجمع مذكرات وتصريحات من أسهموا في قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ كما تجمع على هذه الحقيقة . ولسنا في معرض تتبع أقوالهم في هذا الصدد . فذلك يستحق بحثاً مستقلاً . ونقتصر هنا على ما جاء في كتاب الضباط الأحرار في هذا المجال — وهو ما يتفق مع إشارة المشير السلال عن « القيام بثورة السادس والعشرين من سبتمبر التي كان الانفصال — أي انفصال سوريا — عن مصر من جملة أسبابها » — كما ورد في اجاباته التي نشرتها صحيفة « الأمل » في ٢٢-٩-١٩٨٥ — حيث يوضحون : « وهنا تجدر الإشارة الى أنه مهما كانت الجوانب والأسباب والدوافع المحلية هي المحرك الفاعل للحماس الثوري والدفع نحو الخلاص والانعقاد فإن تعاضد حركة الانبعاث القومي ونشاطها المتزايد في محسور حركات التحرر الوطني العربية والعالمية ، ووضوح ملامح انفصال على الساحة العربية والعالمية ، وتحديد أهدافه من قضايا سياسية مثل الحرية والاشتراكية والوحدة كما ظهر أثره في الأهداف الستة — لولا ذلك لكانت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر حركة تمرد أو انقلاب ربما لا يكتب له أن يعيش

غير أيام محدودة كغيره من التجارب والمصاولات السابقة »
(ص ٤٦ - ٤٧) •

لقد أثبتت الحرب الأهلية والاستعمارية الضروس التي فرضتها
الرجعية الملكية والرجعية السعودية والعربية والعالمية والاستعمار
القديم والجديد على الثورة والتي وقفت فيها مصر عبد الناصر الى
جانبا بالمال والرجال والعتاد حتى بلغ تعداد جيشها فيها حوالى
٨٠ ألفا ، أثبتت ليس فقط صحة وصواب تقدير الثوار اليمنيين هذا ،
وانما أيضا الأهمية والمكانة العاليتين اللتين احتلتهما ثورة سبتمبر في
ومن هنا أيضا ذلك الدعم السخي الذي قدمه لها المعسكر
اطار النضال الثوري العام لحركة التحرر الوطني العربية والعالمية •
الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفييتي ، والذي بلغ حد التقديم
المجاني للأسلحة ووسائل النقل التي استخدمت في حرب اليمن •

واذا كانت ثورة ٢٦ سبتمبر قد مثلت نقطة تحول في مسار
المواجهة بين قوى الثورة العربية بقيادة مصر الناصرية ، وبين قوى
الثورة المضادة العربية والعالمية ، غانها كانت - بالأحرى - رأس الجسر
الذي تدفقت عبره طاقات النضال الوطني المختزنة والمحتبسة ضد
الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن ، هذا الجسر الذي مثلته عمليا
ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بقيادة الجبهة القومية •

بقيام ثورة ١٤ أكتوبر غدت اليمن كلها ساحة المواجهة الأولى
والأساسية في الوطن العربي كله ، التي استقطبت كل قوى المرحلة
التاريخية في جبهة مواجهة قومية شاملة وغير مسبوقة •

بثورتي سبتمبر وأكتوبر خرجت اليمن نهائيا من حالة الركود
التاريخي ، والانقطاع التاريخي عن مجرى حركة التطور العالمية • وبها

أقفل نهائيا ملف التخلف المزرى الذى امتد منذ القرن السادس الميلادى
— على الأقل — الى مطلع النصف الثانى من القرن العشرين •

وبهما بدأ من جديد انتماء اليمن الى نفسها وتاريخها ودورها
التأسيسى فى حضارة العرب الاسلامية الشامخة ، والى أمتها الآخذة فى
الانبعاث القومى ، والى عصرها الانسانى كله •

بهما بدأت — وعلى أسس جديدة — رحلة السعى نحو بناء
شخصية اليمن الوطنية الحديثة ، نحو اقامة كيائها الوطنى الديمقراطى
الموحد •

وبهما بدأت ثورتها الاجتماعية ضد كل قوى القهر الاجتماعى
والسياسى ، ومن أجل جعل الشعب مالك مصيره ، ومكيف مسيرته ،
وبانى حضارته الجديدة •

وبهما دخلت اليمن — من الباب الأوسع — وعلى نحو جديد
هذه المرة — حياة أمتها العربية ، والتحمت بمسيرتها القومية التحررية
الهادفة نحو بناء الشخصية القومية العربية الجديدة ، وبناء الدولة
العربية الديمقراطية الموحدة •

وبهما غدت اليمن مرة أخرى — وعلى نحو مختلف أيضا —
صاحبة صوت مسموع فى عالمها ، وذات كلمة يصغى اليها ، وحركة يسمع
دبيبها فى الخافقين •

وما تلك مجتمعة غير مؤشرات أولية لما ستغدو عليه اليمن غدا !
وما تلك سوى البوادر المبكرة للمشهد التاريخى المهيّب الذى
سترسمه اليمن ، وللدور التاريخى المنتظر الذى ستلعبه على مسرح
التاريخ العربى المعاصر ، وعلى مسرح العصر !

لقد اطلقت ثورة سبتمبر الشرارة التي ما لبثت أن تحولت
الى حريق بقيام ثورة ١٤ أكتوبر •

ولن يكون بعيدا — تاريخيا — ذلك اليوم الذي يتحول فيه وهج
النيران الى ضوء غامر بهيج يملأ حياة اليمن كلها بالعزة السياسية ،
والوحدة الوطنية ، والعدالة الاجتماعية ، والنهضة الحضارية !

من ملف

التآمر الأمريكى على اليمن(*)

زيارة جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى لصنعاء وبعض دول الجزيرة العربية والخليج ، والتي بدأها في ٥-٤-١٩٨٦ م ، بهدف زيادة الحرب العراقية - الإيرانية اشتعالا ، وخلق بؤر توتر ومواقف حرب جديدة ، وحيك المكائد والدسائس ، ونشر الفتن والقلاقل ، تمكينا للنفوذ والهيمنة الامبرالية الأمريكية من التوسيع والتوطيد - هذه الزيارة تحتم فتح ملف التوسع الأمريكى تجاه اليمن منذ عشرينيات هذا القرن وحتى اليوم .

فمنذ قيام دولة الأئمة في الشطر الشمالى من اليمن مع نهاية الحرب العالمية الأولى والاستعمار الأمريكى يتطلع الى الحصول على موقع قديم فيها ينافس ويواجه به النفوذ البريطانى الذى كان قسما

(*) نشرت في صحيفة « صوت العمال » في ١٩٧١/١/٥ .

تملك جنوب اليمن منذ وقت مبكر ، ويعترض به خط التعاون الذي كان قد بدأ مع الاتحاد السوفييتي بعقد معاهدة نوفمبر ١٩٢٨ •

ولهذا الغرض قدمت بعثة أمريكا الى صنعاء في نهاية العشرينيات ، حاملة عرضا بالتنقيب عن ثروات البلاد •

كان الضوف على العرش أحد العوامل التي حملت الامام يحيى على رفض العرض ، رغم استمرار المحاولة معه حتى مطالع الثلاثينيات •

و ذات البعثة التي اخفقت مهمتها في بلاط الامامة نجحت مهمتها هذه في مكان آخر ، من حيث قامت شركة « أرامكو » •

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كررت الامبريالية الأمريكية المحاولة • غير انها لم تفلح في أكثر من عقد اتفاقية تجارية - قنصلية في ٤ مايو ١٩٤٦ م •

منذئذ راهنت واشنطن على « سيف الاسلام » من أنجال الامام ، وعلى رأسهم « سيف الاسلام » عبد الله الذي عين مندوبا لليمن في الأمم المتحدة ، والذي أعلن غير مرة أنه لا بديل عن التعاون مع أمريكا وعقد اتفاقية للتنقيب عن البترول معها ، بغية الخروج باليمن من طوق العزلة والتخلف ، والانتقال بها الى مصاف الدول « المتحضرة » !!

ومع مقتل الامام يحيى وتسلم نجله أحمد السلطة عادت الامبريالية الأمريكية الى قرع أبواب الامامة الأثرية المقفلة في اصرار عنيد على الا يفتحها سواها !!

كان أهم « انجاز » حققته في عهده دخول « النقطة الرابعة » التي كان منها معقودا على كسب حاشية الامام ، واستقطاب رجاله الذين يشغلون مواقع حساسة في الدولة •

وبعقد اتفاقية للتفقيف عن البترول ، حتى ولو لم تنفذ عمليا ،
بدا أن حظ واشنطن مع الامام الجديد أفضل من حظها مع سابقه !

ومع مطلع الستينيات بدا واضحا أن النفوذ الأمريكى قد تغلغل
في بلاط الأئمة ، وإن الأمر لا يتطلب أكثر من الدفع بأحد الأمراء
الطامحين الى سدة العرش ، لتبدأ « الحقبة الأمريكية » في اليمن ،
وليبدأ معها النفوذ البريطانى في جنوب اليمن في الكسوف ، مفسها
المجال أمام النفوذ الأمريكى !

« ان الاستعمار البريطانى لا يزال هو العدو الأول في المنطقة .
ولكن هناك قوى خارجية أخرى استعمارية وطماعة أصبحت تشكل
اليوم تهديدا جديا مباشرا لشعبنا ، وفي مقدمتها الاستعمار الأمريكى ،
حصن الرجعية العالمية والدند الرئيسى لقوى الشر والعدوان
والاستغلال في العالم . ففى العامين الأخيرين حدث انعطاف واسع
في سياسة حكومة الشمال نحو الغرب ، ونحو أمريكا بصفة خاصة .
وقد حصل الاحتكاك بين الأمريكيين على مواقع اقتصادية هامة في
الشمال ، وهم يحاولون الآن بمساعدة العناصر الموالية لهم بين الزمرة
الحاكمة من الممثلين والخدم المطيعين لقوى الاقطاع والرجعية
وبواسطة عمليات الضغط والرشوة كسب الوقت للتطويق بالاستقلال
وتحقيق السيطرة الأمريكية القائمة . ولا شك أن وقوع اليمن المستقل
تحت خطر الاستعمار الأمريكى يعنى زيادة مأساة شعبنا في الشمال ،
واطالة ليله بانتظار الفجر ، ويعنى بالتالى تصفية القضية الوطنية في
الجنوب » — كما جاء في الميثاق الوطنى للاتحاد الشعبى الديمقراطى
من ٧ — ٨ •

كان قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م عملية اجهاض لهذا المشروع
الأمريكى الذى كان قيد الاعداد ، وكان من ثم لحظة قاسية للبيت

الأبيض ، حاول الرد عليها بأسلوبين : مناصرة قوى الثورة المضادة التي أرادت إعادة الملكية ، والاعتراف بالجمهورية بغية التآمر على خطها الثوري من الداخل . وظلت هذه السياسة المزدوجة للاستعمار الأمريكي قائمة حتى تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بفعل مؤامرتها السافرة على الثورة والأمة العربية بدعمها للعدوان الصهيوني على مصر وسوريا الذي أدى الى نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ م . على أن حلقة هامة من حلقات التآمر على ثورة سبتمبر سبقت نكسة يونيو هذه لا مفر من التوقف عندها .

كان واضحا لحكومة الثورة أن « النقطة الرابعة » الأمريكية التي كان مقرها في عاصمة البلاد الثانية « تعز » تحولت الى وكر خطر للتآمر على الثورة ، مستغلة الامتيازات الممنوحة لها ، والأسلحة والأجهزة التي كانت تدخلها سرا الى البلاد ، ومنذ سبتمبر ١٩٦٣ كان هناك تفكير في إلغاء الاتفاقية التي عقدت في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ بين حكومة الامام ووكالة التنمية الأمريكية بعد أن تأكد قيام بعثتها بالتجسس وبالاتصال بالملكين ، وبعد أن قامت مظاهرة عارمة ضدها في تعز .

وفي مطلع ديسمبر ١٩٦٦ بادرت الحكومة اليمنية الى اعتقال عدد من موظفي النقطة الرابعة الأمريكية ، واتهمتها بالتآمر وجمع المعلومات ، وتجنيد الجواسيس ضد الحكومة الثورية ، وطلبت منها تسليم مشروعاتها الى المسؤولين ، أو تغادر البلاد ، كما قطعت أجهزة المراسلة التي كانت تمتلكها ، وتمكنها من الاتصال بأعوانها داخل وخارج البلاد .

وفي منتصف أبريل ١٩٦٧ قبضت سلطات الأمن في الراهدة على موظف أمريكي يعمل بالنقطة الرابعة كان قادما من عدن يدعى تشارلز بيجاليف ، حيث عثر في سيارتيه على ثلاث بنادق ، وبندقية خرطوشة للصيد ، و ١٤٤ طلقة ، وآلة تصوير .

وفي ٢٥ أبريل ١٩٦٧ م ألقت سلطات الأمن القبض على أمريكيين يعملان في النقطة الرابعة يدعيان ستيف ليايس وهارولد هارتمان كانا قد أطلقا في ذات اليوم أربع طلقات من مدفع بازوكا على مخبأ - زن للذخيرة في تعز وعلى القيادة العربية ، والكلية الحربية بغية « نفس المدينة وسكانها » - كما قال بيان الحكومة اليمنية - غير أنه لم يسفر عن أكثر من مقتل جندي يمني وآخر مصري واصابة مصريين بجراح .

وفي الوقت الذي اكتسحت فيه تعز مظاهرة معادية لأمريكا هاجمت دار القنصلية الأمريكية والنقطة الرابعة اتخذت الحكومة الثورية التي كان يرأسها رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال اجراءات حازمة قررت بها محاكمة الأمريكيين المرتكبين للحادث وطرد العناصر الأمريكية الخطرة ، والعت الاتفاقية الموقعة عام ١٩٥٩ م مع « الوكالة الأمريكية لمشروعات التنمية الدولية » التي كانت تتمتع بامتيازات كبيرة من ضمنها طائرة تابعة للنقطة الرابعة كانت تقوم بعمليات استكشاف وتجسس واتصالات بالعملاء .

جاء في بيان الحكومة : « لقد اتضح فيما مضى أن وكالة التنمية الدولية الأمريكية في اليمن كانت وراء معظم المخربين وبالرغم من توجيه نظر المسؤولين الأمريكيين الى خطورة ما يقوم به أفراد هذه الهيئة من أعمال تخريبية الا أنها استمرت في مخططاتها » .

ثم يشير البيان الى الحادث ويعلق عليه : « ولولا لطف الله لكنت كارثة مروعة تقضى على مدينة تعز بأهلها الآمنين » .

ويقول أن تفتيش « معسكر الهيئة أثبت وجود طلقات بازوكا من نفس النوع الذي استعمل ضد مخازن الذخيرة كما وجد في نفس المعسكر أجهزة لاسلكية غير مرخص بها وكذلك أسلحة أخرى محظور استيرادها » .

ويضيف : « وقد قامت مظاهرة سلمية في تعز استنكارا لهذا الاعتداء خلال تشييع جنازة ضحاياها •
وأثناء مرور المظاهرات السلمية أمام مبنى الوكالة قام بعض أفراد المكتب بإطلاق الرصاص على المتظاهرين • ولولا يقظة رجال الأمن وحرصهم على المواطنين لكانت الكارثة » •

ويختتم البيان بمثل هذا الموقف الحازم .

« وأزاء هذه الأحداث ونظرا لما تكرر من هذه الهيئة من مخالفات صارخة تهدد سلامة وأمن البلاد فقد قررت حكومة ج . ع . ي . ما يلي :

أولا : إنهاء العمل بالاتفاقية المبرمة مع وكالة التنمية الأمريكية في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ م ، وكذلك جميع الاتفاقيات والملاحق المتفرعة عنها •
ثانيا : سحب الترخيص لطائرة هذه الهيئة •

ثالثا : إبعاد العناصر المخربة من موظفي هذه الهيئة من الجمهورية العربية اليمنية فوراً ، استنادا إلى حفي الحكومة الصريح باتخاذ الاجراءات اللازمة بتوفير الأمن لأراضيها •

رابعا : تقديم المسؤولين عن هذا الاعتداء إلى السلطة القضائية المختصة للجمهورية طبقا للقوانين المحلية النافذة بها » (لفتاة الجزيرة ٢٩-٤١-١٩٦٧ و ٣٠-٤-١٩٦٧ م) •

لم تعبأ الحكومة اليمنية برد الفعل الأمريكي الذي تمثل في اعلان عن قطع المعونة الاقتصادية عن الجمهورية والتي كانت تبلغ ثلاثة مليون دولار في العام ، وفي التلويح بسحب اعتراف أمريكا بالجمهورية ان لم تطلق سراح الأمريكيين اللذين يتمتعان بالحصانة الدبلوماسية •

لقد انكرت الحكومة اليمنية أن يكونا منتمعين بمثل هذه
الحصانة ورفضت الانذار الأمريكي المتعلق بسحب الاعتراف
بالجمهورية .

وقال السلال : « لقد تأمروا ولما اتكسفوا انذروا » ونحن
لا نقبل التآمر ولا نقبل الانذار » وأضاف : « يريدون تخليص المتآمرين
ولا يهتمون بمصير ضحاياهم ، كأننا حرية الأمريكيين — حتى وان
قتلوا — أهم من دماء الآخرين — حتى وان اهدرت بالعدو
والجريمة — » (غداة الجزيرة ٢-٥-١٩٦٧ م و ٧-٥-١٩٦٧ م) .

ازاء هذا الموقف الحاسم سحب الأمريكيون تهديدهم كما
سحبوا أكثر من مائة أمريكي من اليمن ، في الوقت الذي أطلقت فيه
الحكومة الثورية سراح الموظفين الأمريكيين بطلب من الحليفة مصر ،
حيث أن الهدف الأساسي تحقق وهو انكشاف تآمر الوكالة الدولية
الأمريكية — كما كتبت « الأهرام » .

تلك مجرد صفحة من ملف التآمر الأمريكي على الثورة اليمنية
بشقيها — ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م — أما
فتح الملف بكامله فسيطلب وقفة مطولة ، ذلك أن التآمر الأمريكي عليها
استمر بعد نكسة يونيو ٦٧ م — وربما تصاعد واشتد — ولا يزال
مستمرًا حتى اليوم .

جبهة وطنية ديمقراطية عريضة(*)

لم تكن الظروف الموضوعية والسياسية ناضجة وملحصة ، بل وضاعطة ، من أجل قيام تحالف وطني ديمقراطي واسع ، كما هي عليه اليوم .

غالهجمة الامبريالية - الصهيونية - الرجعية الموجهة ضد شعوب أممنا العربية ، والشعوب النامية عموما ، لم تبلغ هذا المستوى من التصاعد والسعار الذي بلغته منذ مطلع الثمانينيات .

والاتجاه الرئيسي لهذه الهجمة مصوب الى حركة التحرير الوطني العربية ، بما فيها حركة التحرر الوطني اليمنية ، هذه الهجمة التي بلغت حد زرع القواعد العسكرية للامبريالية ، وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية ، في السعودية ، وسلطنة عمان ، والصومال ، ومصر ، وكينيا ، وحسد تحريك الأساطيل ، وقوى التدخل السريع الأمريكية الى

(*) نشرت في صحيفة « صوت العمال » في ٣/١١/١٩٨٧ .

المنطقة ، والعودة الى أساليب الاستعمار القديم في القهر والاملاء ،
والتي سياسة توتير الموقف العالمى عن طريق خلق بؤر توتر فى أكثر من
مكان وسياسة الحرب الباردة و « حافة الهاوية » التى انتهجها الاستعمار
الأمريكى فى فترات سابقة ، وعاد اليها بشكل محموم وغير مسبوق ،
مستثمرا فى ذلك الحرب العراقية - الإيرانية .

غير أن جبهة الامبريالية والصهيونية والرجعية ليست مغلقة اليد
فى المنطقة ، ففى مواجهتها تقف حركة الشعوب المناضلة من أجل سيادتها
واستقلالها ، وحققها فى الحياة والعيش بكرامة ، والمضى على درب
الحضارة والتقدم .

وتنتصب شعوب أمتنا العربية ، وفى مقدمتها حركاتها التحررية ،
فى قلب هذه المعركة الوطنية - الاجتماعية ضد الامبريالية
والصهيونية والرجعية ، مسنودة فى ذلك بقوى الثورة العالمية ، وفى طليعتها
الاتحاد السوفيتى .

ومنذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م التى أعلنت قيام الجمهورية
العربية اليمنية ، وفتحت النار من خلال قيام ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م
- الامتداد الحى والمتفجر لها - على الوجود البريطانى فى جنوب
الوطن - منذئذ ، وشعبنا اليمنى وحركته التحررية ، يرابطان فى منطقة
الوسط من هذه الدائرة الوطنية الملتزمة .

حقا تمكنت قوى الثورة المضادة - رغم التغلب عليها فى معارك
الحرب الأهلية - الاستعمارية الضروس التى فرضت على شعبنا اليمنى
حوالى خمس سنوات - تمكنت - عن طريق الغزو السياسى الداخلى ،
والاحتواء الرجعى - الاستعمارى الخارجى - من الهاق نكسة خطيرة
بثورة ٢٦ سبتمبر الأم ، عندما تمكنت فى ظل النكسة القومية العامة فى

٥ يونيو ١٩٦٧ م ومن خلال انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م الاطماعى الرجعى ، من مد نفوذها الى عاصمة اليمن التلميذة صنعاء ومن تكريس وتوسيع هذا النفوذ بعد اتفاق التصالح المشئوم فى جده مع نهاية مارس ١٩٧٠ م الذى تم مع الملكيين — ما عدا بيت حميد الدين — والذى فتحت البلاد على مصاريعها للزحف السعودى الأمريكى .

غير أن الوليد الثورى الحى ، ثورة ١٤ أكتوبر ، مدعوما بالحركة الوطنية اليمنية عموما ، لم يتغلب فقط على كل محاولات الاحتواء الخارجية ، والاجهاز الداخلية وإنما مضى أيضا بعد تحقيق الاستقلال الوطنى لجنوب الوطن فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م من نصر الى نصر ، حيث تمكن بخطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م التصحيحية من التغلب على التيار الانتهازى اليمنى الانفصالى ، وتمكن بحركة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ م التقدمية من الاجهاز على التيار الانتهازى اليسارى الانعزالى ، ومن ثم من اقامة نظام وطنى ديمقراطى وحدوى ، كما تمكن آخر الأمر من عبور محنة ١٣ يناير ١٩٨٦ م الدامية .

وكما أن النكسة الوطنية التى حلت بثورة سبتمبر لم تكن مفصولة عن النكسة القومية العامة التى حلت بالثورة العربية ، بما فيها قاعدتها مصر الناصرية التى وقفت الى جانب كل الثورات العربية ، وعلى رأسها الثورة اليمنية ، فان أسباب هذه النكسة لا تعود الى قوى الثورة المضادة وحسبها ، وإنما أيضا الى أسباب ذاتية تتعلق بقوى الثورة اليمنية نفسها .

فهذه القوى — بفعل التناقضات الذاتية بين التيارات القومية المتواجدة فى الساحة اليمنية — وبينها وبين القوى اليسارية ، وبفعل التناقض بين السبتمبريين أنفسهم ، وعدم الوضوح النظرى لدى قيادة الثورة ، وعدم وجود برنامج سياسى ، وعدم الاهتمام بايجاد

علاقات وصيغة تحالف وطنى ديمقراطى تجمع شتى القوى الثورية داخل السلطة وخارجها — بفعل ذلك كله * وبسبب السياسة السلبية ازاء القوى الوطنية التى انتهجتها القيادة المصرية فى اليمن ذات النهج اليمنى المتأمر على نهج عبد الناصر القومى التقدمى ، فإنه ما كان ممكنا لهذه القوى الوطنية أن تصنع وحدة نضالية تجمع أطراف الحركة الوطنية اليمنية ، وبالتالى ما كان فى امكانها — فى ظل تمزقها وتناحرها — أن تحول دون أن تندحر ثورة سبتمبر ، وأن يتمكن العدو الخارجى والأجنبى من انهراغ جمهوريتها من كل محتوى تحررى وطنى — ديمقراطى ، وأن يحول شمال الوطن الى رأس جسر للوثوب على النظام الديمقراطى فى جنوبه ، بعد أن أسهمت ثورة سبتمبر الأم فى ولادته وعمدت من خلال الكفاح الوطنى المشترك مع ثواره وحدة الشعب الوطنية فى الدماء * .

لقد كان غياب الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة وبين قوى الجديد والتطوير عموما ، هو المعضلة التى رافقت سير الحركة الوطنية اليمنية منذ نشوئها فى منتصف الخمسينيات ، والتى ما تزال تمثل التحدى الحقيقى أمامها فى الوقت الراهن * .

حقا أمكن أن تتحدد بعض الفصائل فى هذا الشكل أو ذاك من أشكال الاتحاد سواء فى شكل تنظيم سياسى واجدد ، كما كان الحال بالنسبة للتنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية الذى أمكن أن يتطور الى حزب طليعى واحد ، هو الحزب الاشتراكى اليمنى الحاكم فى الشطر الجنوبى من الوطن ، أو فى شكل جبهة وطنية ديمقراطية مناضلة فى الشطر الشمالى منه * .

غير أن الوحدة الوطنية الكاملة والجامعة لشتى أطراف الحركة الوطنية والشعبية اليمنية والتى تمثل شرطا سياسيا حاسما لبلوغ الوحدة اليمنية ظلت بعيدة عن التحقيق * .

واذا كان كل من شطري اليمن قد مضى - ابتداء من نوفمبر ١٩٦٧ م شهر الاستقلال الوطنى لجنوب الوطن ، وشهر الانقلاب الاقطاعى فى شماله - فى خط اجتماعى وسياسى متعارض مع الآخر ، حيث مضى جنوب الوطن وبالأذات بمعد حركة ٢٢. يونيو التصحيحية فى طريق التطور الرأسمالى الكمبرادورى المشوه والتابع ، مما حتم فى طريق التطور الرأسمالى ، طريق التقدم الاجتماعى ، ومضى شماله قيام تنظيم سياسى واحد فى جنوب الوطن ، كشكل خاص من أشكال الوحدة الوطنية والثوية فيه ، تتلاءم مع مستوى التطور الاجتماعى الذى بلغه ، وحتم فى نفس الوقت قيام جبهة وطنية ديمقراطية فى شمال الوطن كقالب سياسى لا غنى عنه لحشد كل التنظيمات السياسية والجماعية ، وكل القوى والعناصر الوطنية المختلفة فيه ، فان هذا النمط من التوحيد الوطنى هنا وهناك لم يكن يعدو أن يكون خطوات على طريق الوحدة الوطنية والثورية الشاملة على مستوى الوطن التى تمثل أساسا راسخا من أسس تحقيق الوحدة اليمنية فى ظل نظام وطنى ديمقراطى تقدمى .

ان القضية العاجلة والملحة التى تطرح نفسها على قوى الثورة اليمنية هى توسيع اطار الجبهة الوطنية الديمقراطية القائمة ، بحيث تغدو تجسيدا حيا للقوى الفاعلة والحية فى المجتمع ، قوى العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين والجنود والضباط الوطنيين البرجوازية الصغيرة والوسطى الوطنية وكل عنصر وطنى معاد للقوى الرجعية والاستعمارية ، أيا كان انتماءه الطبقي ، بما فى ذلك المشايخ ورجالات الدين الذين يتخفون نفس الموقف .

وكما تتسع هذه الجبهة لكل هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية المتضررة ، فانها تستوعب كل المنظمات السياسية الوطنية وكل التنظيمات

الجماعيرية والنقابية القائمة ، والتي يمكن ويجب أن تقوم في المستقبل ،
بل وتتسع للمشائخ ورجالات الدين الوطنيين •

وذلك يعنى أن مثل هذه الجبهة تتسع لكل الرؤى الأيديولوجية
والاتجاهات السياسية ، ذات الصبغة الوطنية التحررية ، والتوجه
الاجتماعى التقدمى ، تمهيدا لقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة
على نطاق الساحة اليمنية كلها •

أن الاختلاف فى الرأى بين الفصائل الوطنية والقوى الثورية
لا يحول دون وصولها الى هذا الشكل أو ذاك من أشكال التحالف
الوطنى الذى يقوم على أساس القاسم المشترك بينها ، بل أنه سبب
وجود وقيام الجبهات الوطنية ، فى كل وأى مكان ، بما فى ذلك ساحة
الوطن ، الذى تبدو صيغة الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة أكثر
الصيغ ملاءمة لظروفه الاجتماعية والسياسية ، نوطقة لقيام اليمن
الديمقراطى الموحد •

ولا ينبغى أن تكون أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م سببا للتمزق ،
وانما داعيا الى المزيد من التماسك والتلاحم •

القسم الثانى

**حول تجربة الثورة
فى اليمن الديمقراطية**

أبعاد وآفاق الاستقلال

التي بشر بها

« الميثاق الوطنى » للجبهة القومية(*)

كانت قوات ابراهيم باشا ، نجل محمد على باشا حاكم مصر قد بلغت ميناء المضا ، تهيؤا للزحف نحو عدن ، ووضع اليمن كلها تحت ادارة والده الذى كانت طموحاته واصبلاحاته التحديثية لمصر ، وتطلعاته نحو اقامة دولة عربية مستقلة تضم كل الناطقين بالاضاد - حسب تعبير ابراهيم باشا - قد استحققت تقدير ماركس الذى وصفه « بالشخص الوحيد » الذى كان فيه وسعه أن يتوصل الى استبدال « العمامة المفتخرة » لتركيا القروسطية « برأس حقيقى » بالاستناد الى مصر التى وصفها « بالقسم الوحيد الذى كان ذا قوة حيوية آنذاك » فى الامبراطورية العثمانية كلها ، (راجع : لوتسكى تاريخ الاقطار العربية الحديث ، دان التقدم ، موسكو ، ٧٤ - ٧٥) .

فى هذا الوقت سارعت بريطانيا الى قطع الطريق على محمد على باشا ، ووضع حد لطموحاته ، وبادرت الى احتلال عدن فى ١٩ يناير

(*) نشرت فى « الثورى » فى ٣/١٢/١٩٨٨ .

١٨٣٩ ، واضطرته لا الى الخروج من اليمن والجزيرة العربية فحسب ، وانما من الشام أيضا ، حيث حصرت داخل وادى النيل ، وحيث وقعت مصر نفسها منذ عام ١٨٤١ في قبضة النفوذ البريطانى ، وبذلك « تبعت مصر » — كما قال ماركس وانجلز — « للانكليز أكثر من أى جهة أخرى » .

(المصدر السابق ، ص ١٤٥) — وغدا البحر الأحمر — عمليا — بحيرة انجليزية .

وما كان للانتفاضات المتلاحقة والمتفرقة التى اشتعلت ضد بريطانیا — سيدة البحار — والتى طمحت الى تحرير عدن ، والتى استمرت الى عام ١٨٥٨ — ما كان لها أن تغير من طبيعة الوضع ، وبالتالى من طبيعة القرن الذى اتسم بالتوسع الأوروبى ، وبالذات التوسع البريطانى فى كل مكان من المعمورة .

وما كان للامبراطورية العثمانية ذاتها ، التى عادت فى موجتين — عام ١٨٤٩ وعام ١٨٧٢ الى احتلال الجزء الشمالى من اليمن ، والتى طالبت بمد سيادتها الى جنوب اليمن ، ما كان لها أن تغير من طبيعة الوضع ، رغم اتفائها باب المندب خلال الحرب العالمية الأولى وتلغيمه بواسطة بواخر ألمانية ، وتقدم جيشها ، بمساعدة بعض الفصائل الشعبية اليمنية الى منطقة الشيخ عثمان ، حيث أمكن لفجدة بريطانیا أخضرت من السويس عبور باب المندب ، واحتلال رأس الشيخ سعيد بعد تحطيم الاستحكامات التركية فيه ، وإيقاف الزحف التركى حتى نهاية الحرب لصالح بريطانیا وحلفائها المنتصرين .

وما كان للدولة اليمنية الاقطاعية المتخلفة المفتقدة للاحساس بايقاع العصر والتى قامت على انقاض الحكم التركى مع نهاية عام

١٩١٨ أن توفر الشروط التاريخية والاجتماعية والسياسية لتحرير جنوب اليمن وغيره من المناطق المغتصبة في شمال اليمن ، وتوحيدها من ثم بإرطن الأمم ، حيث اضطرت الى توقيع معاهدتي صنعاء والطائف اللتين اعترفت بمقتضاها بالأمر الواقع ، والانتفاضات المتقطعة زمانيا ، والمحدودة مكانيا ، والمنعزلة عن بعضها بعضا ، التي شهدتها جنوب اليمن حتى الخمسينيات سواء في الريف أو مدينة عدن ، كان لها معنى واحد ، هو أن الشعب متمسك بحقه في ممارسة حياته الحرة على أرضه وأنه يرفض استمرار الوجود الأجنبي فيها ، غير أن اللحظة التاريخية التي يستطيع فيها أن ينتزع حريته ، ويستعيد سيادته ، ويحقق استقلاله لم تكن قد دنت بعد .

لقد اثبتت الخبرة التاريخية أن قاعدة استعمارية عالمية كعدن تمكنت من خلالها بريطانيا من احكام قبضتها على الخليج العربي ومن ضرب أى تحرك ثوري عربي — وهو ما اتضح أيضا أبان العدوان الثلاثي على السويس عام ١٩٥٦ — ومن اخضاع شرق أفريقيا ومن ، تعزيز نفوذها شرق السويس عموما ، ليس بالامكان تحريرها الا بتوافر عوامل وطنية وقومية وعالمية متضافرة .

وبتصدع الجبهة الامبريالية العالمية خلال الحرب العالمية الثانية ، وتضعف مكانة بريطانيا زعيمة الاستعمار القديم ، وظهور المعسكر الاشتراكي ، وسطوع دور الاتحاد السوفيتي ليس بحسب في انزال الهزيمة الساحقة بدول المحور الفاشية بل وفي بزوغ نجم الاشتراكية على أنحاء واسعة من أوروبا وآسيا بدءا من برلين وانتهاء ببكين ، وفي دعم حركات التحرر الوطني العالمية ، اضافة الى اشتداد ساعد الطبقة العاملة والحركات الديمقراطية في الغرب نفسه ، وتفجر الثورات العربية ، وخاصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وبروز الحركة الوطنية اليمنية ، وتحول عدن ذاتها الى مركز رئيسي لها ، وتصدر الطبقة

العاملة اليمنية الوليدة طيلة الخمسينيات ، وخاصة منذ اضرابات مارس ١٩٥٦ ، وانتظامها في حركة نقابية منظمة ، واندلاع ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال الوطن ، وانخراط جماهير الشعب اليمني من صعدة الى عدن في الدفاع عنها ، واندفاع مصر عبد الناصر بكل ثقلها السياسي والعسكري والقومي والعالمي الى الساحة اليمنية انتصارا لها ، وفتحها للنار على قاعدة الوجود البريطاني في عدن ، وطموحا الى تحرير وتوحيد الوطن العربي تحت قيادة بطله القومي جمال عبد الناصر — بذلك كله تراكمت وتوافرت العوامل الوطنية والقومية والعالمية الملائمة لبدء نضال تحرري شامل وناضح ضد الاستعمار البريطاني ، واخراجه من النقطة التي دخل منها ، ومن ثم تحقيق استقلال جنوب الوطن .

كانت « الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل » هي الناتج الطبيعي والنضالي لجهل هذه العوامل الوطنية والقومية والعالمية ، والتي وعت اللحظة التاريخية المناسبة للشروع في الامساك بزمام المبادرة الوطنية ، واطلاق شرارة الثورة ضد برج الاستعمار البريطاني في عدن .

كانت الجبهة القومية التي كان فرع حركة القوميين العرب يمثل عمودها الفقري تتمتع بميزات أهلتها لان تكون هي المرشحة تاريخيا لاعطاء اشارة الثورة المسلحة وقيادتها حتى النهاية . فهي التنظيم الوحيد الذي كان له وجود في عموم الريف والمدن ، وبذلك كانت أقوى رابطا وطني يشد أطراف جنوب اليمن الذي كان المستعمر قد أسرف في تفكيكه وتمزيقه ، وعمق الولاءات القبلية والعشائرية فيه . وكانت هي التنظيم الجماهيري الذي شمل الطبقات والفئات العريضة والمضطهدة ، من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والوسطى ، وكانت بذلك اطارا ملائما لتحالف وطني شعبي ثوري كانت حركة الأحداث تتولى بلورته وصقله وتعميقه وتطويره .

ان تكون الشرارة الأولى قد انطلقت من ردغان ضد الاستعمار البريطاني بفعل محاولة جنوده نزع أسلحة المقاتلين الردفانيين الذين عادوا لتوهم من شمال الوطن بعد أن أدوا واجبهم هناك في الدفاع عن الثورة ، فذلك لا يعدو أن يكون سببا ظاهرا . أما السبب العميق فهو الرفض الوطني لوجود المستعمر ، ناهيك أن تشكيل القبائل الذي أطلق الشرارة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بقيادة الشيخ راجح بن غالب لبوزة وقدم مع رفاقه حياته لهذا الاستهلاك المسلح والفسدائي للثورة كان أحد الأطراف التي تشكلت منها الجبهة القومية .

وكما جاء في « الميثاق الوطني » للجبهة القومية فان « الثورة المسلحة انطلقت في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بأول مجموعة ثورية من تشكيل القبائل في ردغان » .

« ان تكوين الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل كتتظيم ثوري تحمل بجرأة وشجاعة تفجير الثورة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار والحكم السلطاني الرجعي ، وحقق للشعب ارادته الثورية التي أطلقت شرارة الثورة في ١٤ أكتوبر .

واستطاعت الجبهة بما شملته من قطاعات شعبية واسعة وبما تميزت به من تنظيم ثوري شامل لكل المنطقة دون استثناء وتحطيمها للحواجز المصطنعة التي أوجدها الاستعمار ان توسع المعركة المسلحة لتشمل كل مناطق الجنوب تقريبا حتى قلب القاعدة البريطانية في عدن ، (ص ٦٥ - ٦٦) .

وتنظيم الجبهة القومية رغم أن مجال نشاطها العملي والمباشر هو التصدي للاستعمار البريطاني في جنوب الوطن الا أنه كان مرتبطا بفرع حركة القوميين العرب في اليمن عموما ، ومرتبطا بحركة القوميين

العرب بمركزها القومي في بيروت ، ومتحالفا مع الحركة الناصرية التي كانت تقود الحركة القومية العربية كلها — بقطع النظر عما حدث بعد وضع « الميثاق الوطني » في يونيو ١٩٦٥ من توتر في العلاقات مع مصر — •

هذا الظرف الوطني السعيد ، ممثلا في ثورة سبتمبر ، وهذا الظرف القومي الذهبي الذي تمثل في تحالف حركة القوميين العرب — بما فيها الجبهة القومية — مع الحركة الناصرية ، وفي انتقال مصر الناصرية بكل ثقلها الى اليمن ، وفي تأييدها لقيام الجبهة القومية ولشنها الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني — كل ذلك عزز من الميزات الوطنية والقومية التي حالفت الجبهة القومية ، والتي تفردت بها بين التنظيمات الوطنية الأخرى •

ذلك ما أوضحه أيضا « الميثاق الوطني » عند اشارته الى ان قيام ثورة ٢٦ سبتمبر قد « أوجد للحركة الوطنية الثورية قاعدة للتحرك وحليفا طبيعيا ظلت تنشده خلال سنين (سنين) النضال الطويل • ان هذه الثورة فجرت في أوساط الشعب في الجنوب حماسا لا نظير له للنضال ، حيث هبت جماعات كبيرة وحملت السلاح للذود عن الثورة وحمايتها من تأمر الرجعية والاستعمار » •

« ان وصول القوات العربية لحماية الثورة والحفاظ على مكاسبها •• كل ذلك قلب الأوضاع السائدة في المنطقة •• ووفر في الوقت نفسه الشروط والموضوعية الأساسية لاندلاع الثورة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م » (ص ٦١ — ٦٢) •

وكان تنظيم الجبهة القومية يدرك أهمية وجود المنظومة الاشتراكية في قيام ونجاح ثورات التحرر الوطني الديمقراطي — بقطع النظر عن

وجود تيار فيه كان يقيّمها تقييماً سلبياً ، حيث كان الرجحان - للجناح الديمقراطي الثوري حتى من قبل الاستقلال وهو ما أعرب عنه بوضوح « الميثاق الوطني » الذي حمل بصمات هذا الجناح ، وهو ما تجلّى في الصيغ المتعلقة بالبلدان الاشتراكية ، ومنها الصيغة التي جاء فيها : « ان انتصارات الثورة الاشتراكية في بلدان كثيرة من العالم أدّى الى تقسيم العالم الى معسكرين رأسمالي رجعي ، واشتراكي تقدمي ، وفضلاً عن التجارب المفيدة التي قدّمتها هذه الانتصارات للشعوب المستعمرة فقد أصبح انتصار أية ثورة وطنية ذات محتوى اشتراكي في أي قطر من العالم يعنى بالضرورة انتصاراً حتمياً للمعسكر الاشتراكي التقدمي ، وتقليصاً لوجود المعسكر الرأسمالي الاستعماري » (ص ٥٥ - ٥٦) .

ان مجمل ما سبق يوضح ان العوامل الوطنية والقومية والعالمية كانت قد توافرت بالفعل لشن نضال ناجح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني لجنوب اليمن ، وان الجبهة القومية بالذات كانت التنظيم الوحيد الذي خدمته هذه العوامل أكثر من أي تنظيم آخر ، وانها بالتالي كانت المهية وحدها لان تكون صاحبة الكلمة الأولى والطلقة الأولى ، ومن ثم صانعة الفعل التاريخي الذي توج بجلاء المستعمر وتحقيق الاستقلال الوطني . ولكن ماذا كان يعنى الاستقلال الوطني من وجهة نظر الجبهة القومية ؟

أولاً : كانت الجبهة القومية ترفض الاستقلال الشكلي الذي كان الاستعمار البريطاني يمد به الأحزاب التقليدية والاصلاحية المعادية للكفاح المسلح ، وقد تكفلت ثورة التحرير بـ « افشال كل مخططات الاستعمار ومشاريعه في المنطقة » وقد تجسد ذلك في الهزيمة التي ألحقها الثورة بمؤتمر مارس اللا دستوري عام ١٩٦٥ الذي دعى (دعا) الى عقده وزير المستعمرات البريطاني مع ممثلي ولاية عدن

والسلاطين وأحزاب عدن السياسية الغير مشتركة (غير المشتركة)
في الثورة والمعادية لها » (ص ٦٨) •

ثانيا : كان الاستقلال السياسى الحقيقى يعنى في نظر الجبهة
القومية رفض اقامة دولة انفصالية رجعية عميلة في جنوب اليمن ، تكون
ركيزة للمستعمر بعد اخراج قواه ، وتكون حجر عثرة على طريق
الوحدة اليمنية والوحدة العربية ، وهو ما كان قد تمثل بالفعل
في دولة « اتحاد الجنوب العربى » التى كان قد شرع في اقامتها
وضم عدن اليها •

ومن هنا فان الجبهة القومية أعلنت وقوفها ضد هذا المخطط
« الرامى الى ايجاد ما أسماه بدولة الجنوب العربى » الانفصالية
العميلة ، يدفع بها الى المجالات والمخاطر الدولية للاعتراف بها والتلويح
باستقلال مزيف تكون على قمته الرجعية المحلية من المستوزرين
والسلاطين الاقطاعيين ، يعيق به (الاستقلال المزيف — الكاتب) تطامع
الجماهير وموجهها (وتوجيهها) الثورى ، ويحول دون تحقيق وحدة
الشعب العربى في اقليم اليمن ، ويحول دون اتجاهه الى الوحدة
العربية ، مستهدفا ابعاد المنطقة عن الركب العربى الثورى التحررى «
(ص ٥٩) •

ثانيا : وكما ربطت الجبهة القومية التحرر السياسى من الاستعمار
بالتحرر الاقتصادى منه ، فانها ربطت التحرر الوطنى بالتحرر الاجتماعى ،
معتبرة أن الاستقلال الوطنى الكامل مرهون بالقضاء على الطبقات
والقوى الاجتماعية الاقطاعية والبرجوازية المشايعة للاستعمار وبأحداث
تحولات اقتصادية واجتماعية ديمقراطية تكون في صالح الجماهير الفقيرة
والمضطهدة والمستغلة •

وهي أطروحة عامة تبنتها الجبهة القومية لا بالنسبة لجنوب اليمن فحسب ، وإنما بالنسبة للوطن العربي كله ، وقد صاغتها بشكل واضح ومحدد على النحو التالي :

« ان نمو الطبقة البرجوازية والاقطاعية في الوطن العربي ، وارتباطاتها المسبقة بالمصالح الاستعمارية ، أدى الى ظهور قوى وتكتلات سياسية ذات طابع رجعي استعماري في أقطار عربية معينة دفع هذه القوى الى أن تحتفظ بالسلطة ، وتستحوذ على الحكم بعد الاستقلال مباشرة ، وذلك في غياب الطلائع الثورية الممثلة لجموع الشعب المحرومة . ان عملية الصراع هذه بين قوى الرأسمالية المستغلة والاقطاع وبين قوى الشعب السكادحة تستوجب الحرص الشديد لان تتم بنضال ثوري يستهدف تحقيق أهداف الجماهير حتى يتجنب الشعب بمجموعة الدخول في عملية خضوع رهيب لسيطرتها » (ص ٥٧ — ٥٨) .

أما بالنسبة لجنوب اليمن فقد كانت صيغة الأطروحة كما يلي :

« لكن الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن قام بخلق قوى اقطاعية رجعية متميزة وقوى برجوازية لها مصالحها المتداخلة معه ، وشكلت هذه القوى الاجتماعية المستغلة ، ممثلة في الأحزاب السياسية ، منذ البداية خطا معاديا للثورة المسلحة ، متخذة أسلوب العمل السياسي السلمي وسيلة ضغط مباشر ، أملا منها لان يعطيها الاستعمار بعض التنازلات ، ويسلمها السلطة والحكم مقابل أن تقبل استمرار بعض مصالحه وتوقف مسيرة الثورة الهادفة الى القضاء على كيانهما ووجودهما معا » (ص ٧٣) .

رابعاً : كان الاستقلال السياسي — من وجهة نظر الجبهة القومية — مدخلا الى اقامة دولة وطنية ديمقراطية متحررة متقدمة في جنوب

الوطن ، لا يستكمل بها فقط استقلال اليمن الذي ظل منقوصا منذ وطئت أقدام المستعمر البريطانى عدن ، وإنما يتحقق بها أيضا خلق نموذج ثورى رائد فى اليمن يكون حافزا وملهما للحركة الوطنية اليمنية عموما للسير على هداؤه فى نضالها من أجل بلوغ الوحدة اليمنية ، ومن ثم قيام الدولة اليمنية الموحدة الوطنية الديمقراطية •

ولم يكن تحقيق الاستقلال مدخلا فحسب الى قيام دولة وطنية ديمقراطية فى الجنوب ، وبالتالي دولة يمنية موحدة وطنية ديمقراطية وإنما كان كذلك مدخلا لاقامة مجتمع الاشتراكية ، التى كانت تعنى فى هذا الوقت « الاشتراكية الثورية » تميزا لها عن الاشتراكية العلمية التى صعب تبنيها فى الميثاق ، رغم أن تحليله للوضوح الاجتماعى فى جنوب اليمن وفى الوطن العربى وفى العالم كان متأثرا بوضوح بنهج الاشتراكية العلمية • كثيرة هى الفقرات التى تؤكد ذلك كله ، وسوف نختار من الميثاق بعضا منها : « ان الواقع الاجتماعى الذى ستحققه الثورة لابد أن تتولى فيه تنظيماتها الشعبية الثورية عملية توجيهه وبناءه فكريا واقتصاديا وعسكريا • ان هذا الواقع لن يتحقق الا متى تحمل كل مواطن ومواطنة المسؤولية كاملة فى العمل والانتاج ، وعلى هذا الأساس يصبح من أهداف الثورة الأساسية أن توفر فرص العمل لكل المواطنين بدون استثناء » •

« ان من أهم ظواهر المخططات الاقتصادية الاستعمارية هو استحداث الفوارق بين المدن والريف وان من واجبات الثورة الأساسية من خلال مخططاتها للتنمية الاقتصادية والبناء الاجتماعى الثورى ان تغير هذه الظاهرة التى سوف تتغير حتما بالتغير الجذري للعلاقات الاجتماعية السائدة القائمة على أسس اقتصادية استعمارية » (ص ٩٢ - ٩٣) •

ولابد في هذا الصدد من « الاستفادة من تجربة العربية في ضرورة وحدة النضال الثوري لجماهير الشعب ذات المصلحة الحقيقية في الثورة » ، حيث أنه بذلك « لا يقضى على كل أشكال الوجود الاستعماري بكافة صوره فحسب » ، إنما يمكن (أيضا) هذه الجماهير من أن تقوم بإعادة بناء مجتمع سليم تسوده الحرية والديمقراطية والاشتراكية » ، وذلك يحتم أن تظل الجبهة القومية هي « الاطار التنظيمي الذي تتفاعل فيه كل قطاعات الشعب العاملة لتتقود وتوجه وتعبّر بحرية من خلاله عن ارادتها وأهدافها واتجاهاتها أثناء مسيرة الثورة وفي مرحلة البناء الاجتماعي على طريق الاشتراكية » . (ص ٧٥ ، ٩٦) .

خامسا : وفي الوقت الذي انفتحت فيه الجبهة القومية وتعاونت — بقدر ما سمحت بذلك التناقضات داخلها — مع القوى والمنظمات التقدمية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني بكل الابعاد الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترتبة عليه ، فإنها أدركت جيدا الدور الذي ينبغي أن تحتله الشغيلة — وبالذات العمال والفلاحون وسط قوى التحالف الوطني الديمقراطي .

كان « الاتحاد الشعبي الديمقراطي » بقيادة عبد الله باذيب ، الذي قيم عاليا الرسالة الثورية التي نهضت بها الجبهة القومية ، وجمد تنظيمه بغية الوصول الى شكل راق من التحالف ومن ثم الاتحاد معها ، وسخر جريدته « الامل » لصالحها وصالح العملية الثورية في اليمن عموما ، كان أبرز القوى السياسية المنظمة التي انفتحت عليها الجبهة القومية وتعاونت معها باخلاص لا يقل عن الاخلاص الذي تعاون به تنظيمه معها ، لاخلال فترة الكفاح المسلح فحسب ، وإنما بعد الاستقلال أيضا . بل ان هذا التعاون تنامي وتطور ، وبالذات مع التيار الديمقراطي الثوري فيها الذي كان عبد الفتاح اسماعيل أبرز رموزه والذي كان يسرر حديثا نحو الانتقال من مواقع الديمقراطية الثورية الى مواقع

الاشتراكية العلمية ، الأمر الذى عمق وعزز التقارب بين هذا التيار
وتيار باذيب المساركسى •

ليست نادرة الصيغ التى تضمنها الميثاق ، والتى يتضح منها جليا
ان الجبهة القومية اعتبرت العمال والفلاحين العمود الفقرى للتحالف
الوطنى الديمقراطى لا من أجل نيل الاستقلال الوطنى فحسب ، وانما
أيضا من أجل بناء الدولة النواة للمشغيلة وعموم الكادحين فى جنوب
اليمن ، والتى ينبغى أن تكون مشتلا ديمقراطيا ثوريا نموذجيا رائدا
وملهما للحقل الديمقراطى الثورى لدولة اليمن الموحدة المتحررة •

« ان الطبقة العاملة التى تحملت مسئولياتها النضالية خلال مسيرة
الثورة لا شك أن دورها فى مرحلة البناء الثورى أعظم من ذلك » •

« ان تنظيم جماهير الفلاحين وتوجيههم للقيام بدورهم كاملا فى
مرحلة البناء الثورى الاجتماعى لابد أن يتم من خلال توحيد التحالف
بينهم وبين الطبقة العاملة ، وتحقيق هذا التحالف هو وحده الكفيل
بتحقيق التقدم الاجتماعى المنشود ، وعلى الثورة أن توجه جهودها
الى تنظيم هذه القطاعات الشعبية الثورية صاحبة المصلحة الأكيدة فى
الثورة الاشتراكية بكافة السبل وبكل الوسائل » (ص ٩٣ • ٩٤) •

سادسا : ان الجبهة القومية التى كانت تعتبر نفسها النقيض
الوطنى الطبقي للاستعمار والاقطاع و « الرأسمال المستغل » — حسب
تعبير « الميثاق الوطنى — والمعبر عن الحركة الجماهيرية ، والمجسد
لمصالح العمال والفلاحين والقوى الاجتماعية الأخرى المنتجة ، كانت
ترى أنه فى ظل دولة الاستقلال التى تنطمح الى قيامها فى جنوب الوطن
مركزية للوحدة اليمنية التى يجب « أن تتم على أسس شعبية سليمة » ،
فأنه لا مجال للتنمية الرأسمالية التقليدية ، وان المجال المتاح هو

التنمية الاقتصادية — الاجتماعية المستقلة المخططة عبر قطاع عام ، بحيث يكون ناتج التنمية لصالح جماهير الشعب الفقيرة ، غير أن ذلك لا يعنى عدم القبول بالرأسمال الأجنبى فى قطاعات معينة لا غنى لها عنه • « ان من أهم العوامل التى تخضع اقتصاديات البلاد المتخلفة للسيطرة الاقتصادية الأجنبية هى عدم توفر الرأسمال المقادر على تحويل ثروات البلاد الى طاقات انتاجية تستطيع مواجهة الحاجات المتعددة لدى الشعب فى طريقه نحو التقدم •

لذلك فان وضع خطة شاملة لتوجيه الرأسمال الوطنى ، وتنشجيع الشعب على الادخار ، والتوفير ، والحصول على المعونات والقروض الأجنبية غير المشروطة والسماح للاستثمارات الأجنبية فى بعض المجالات التى تتطلب خبرات عالية لا تتوفر فى البلاد ، ان ذلك من أهم الأسس لخلق اقتصاد وطنى سليم مستقل فى كافة المجالات يمكن الشعب من اقامة صناعات تواجه حاجاته المختلفة والاساسية » (ص ٧٩ ، ٨٦ — ٨٧) •

هذا الفكر الاجتماعى والسياسى المتقدم الذى جسده « الميثاق الوطنى » والذى حدد به أبعاد وآفاق دولة الاستقلال مثل البذرة الصالحة التى ما لبثت أن زكت وربت وتفتحت واينعت بعد الاستقلال ، وتحولت الى شجرة لهكرية اجتماعية — سايسية باسقة أصلها ثابت فى الأرض ، وفرعها شامخ فى السماء • ولذلك فانه صعب على كل الأنواء والعواصف الداخلية والمحلية والخارجية اقتلاعها أو هصرها •

وبعد فانه لم يكن بغير أساس وصف محمد على باشا عسكراً بأنها « عين اليمن » التى أخذها الانجليز عام ١٨٣٦ • وبلاستقلال الذى انتزعه فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ استعادت اليمن عينها التى تبصر بها

اليوم طريق مستقبلها ، مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة ، مستقبل التحالف الوطنى الديمقراطى الواسع ، مستقبل التقدم الاجتماعى ، والديمقراطية السياسية ، مستقبل التحرر الوطنى والاجتماعى معا ، مستقبل اليمن الديمقراطى الموحد ، ذى التوجه الاشتراكى ، والارتباط القومى التقدمى ، والعلاقات الانسانية الاممية •

حصيلة أعمال الندوة العلمية

حول الثورة الوطنية الديمقراطية

وتجربة اليمن الديمقراطية(*)

انعقدت في عدن خلال الفترة ما بين ١١ - ١٤ فبراير ١٩٨٤ ندوة علمية دعت اليها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، وشاركت فيها - اضافة الى ممثلى الجانب اليمني - وفود علمية من مختلف الأحزاب الشيوعية العربية ، ومن البلدان الاشتراكية والرأسمالية والنامية ، عدا الشخصيات المختصة .

وقد توزع برنامج أعمال الندوة العلمية التى حملت عنوان « الثورة الوطنية الديمقراطية (تجربة اليمن الديمقراطية) » الى ستة محاور كالتالى : القوانين العامة للثورة الوطنية الديمقراطية ، الثورة الوطنية الديمقراطية ... القوى المحركة وقضايا التحالفات ، مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية وشروط تحقيقها (التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ، طبيعة ودور السلطة السياسية فى انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ، دور ومكانة حزب الطبقة العاملة فى قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية ، دروس الخبرة الثورية لليمن الديمقراطية .

(*) نشرت فى صحيفة « ١٤ أكتوبر » فى ١١/١/١٩٨٤ .

وقد افتتحت الندوة بكلمة ضافية للأمين العام *

كان المشاركون في الندوة يعودون اليها ويستشهدون بما جاء فيها * وقد أديرت الندوة على نحو ديمقراطي ومسئول ، وشاركت في المداخلات والنقاشات العلمية التي جرت فيها مختلف الوفود والشخصيات *

وتم الاعراب في خاتمها عن الأهمية العلمية والسياسية الفائقة التي جسدها *

ان أهم الاستخلاصات النظرية التي يمكن الخروج بها من مجمل أعمال الندوة تتمثل فيما يلي :

١ - أن الثورة الوطنية الديمقراطية في البلدان النامية الآسيوية والافريقية والأمريكية اللاتينية تختلف عن الثورة الديمقراطية البرجوازية الكلاسيكية التي شهدتها الغرب ، والتي تكونت خصائصها في قلب المجتمع الاقطاعي ، وقادتها الطبقة الوسطى الجديدة الممثلة أساسا في البرجوازية الفتية التي أطاحت بالمجتمع الرأسمالي ، وبلغت في تطورها أعلى مرتبة لها ، وهي الرأسمالية الاحتكارية ، والامبريالية ، ورأسمالية الدولة الاحتكارية *

٢ - أن الثورات الوطنية الديمقراطية تستهدف باديء ذي بدء تثبيت عملية التحرر من قوى الاحتلال الامبريالي والهيمنة الاستعمارية المباشرة واحباط مخططات الاستعمار الجديد واقامة دول وطنية مستقلة ، والقضاء على التخلف وتحقيق الذات القومية ، وانجاز مهام ذات صبغة بورجوازية ديمقراطية في مرحلتها الأولى *

٣ - أن الثورات الوطنية الديمقراطية في عصرنا الراهن الذي دشنته انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بقيادة لينين العظيم ،

وكرسه قيام النظام الاشتراكي العالمي على اتر اندحار الفاشية ، عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، تعتبر جزءا لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية التي تمثل الطبقة العاملة العالمية ، وخاصة نظامها الاشتراكي العالمي « قطب الرحى فيها » .

٤ - أن هذه الثورات لا يمكن لها بلوغ كامل أهدافها الا بالتحالف مع قوى الثورة العالمية ، مجسدة في المعسكر الاشتراكي « وفي طليعته الاتحاد السوفيتي ، وأحزاب الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة » وسائر حركات التحرر الوطني .

٥ - أنه في هذا العصر امتزج البعد الوطني لهذه الثورات مع البعد الديمقراطي لها امتزاجا تاما ، بحيث يستحيل تحقيق التحرر الوطني من قيود الاستعمار القديم والجديد دون التحرر الاجتماعي والسياسي من ركائزه الاقطاعية وشبه الاقطاعية والكبرادورية والأقسام الموالية له من البرجوازية الوطنية .

٦ - أن التجربة التاريخية أثبتت أن الثورات الديمقراطية التي قادتها البرجوازية الوطنية ، وخاصة الصغيرة والوسطى منها ، لم تستطع أن تبلغ كامل أهدافها الموضوعة أمامها ، رغم الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي حققتها ، ورغم الدور الدولي « الذي قامت به » .

٧ - أن ثورات هذه البرجوازية الوطنية ، الصغيرة والوسطى ، رغم عمليات التحويل الاقتصادي والاجتماعي التي قامت بها في المدينة والريف ، ورغم عمليات التصنيع والتنمية الاقتصادية التي حققتها بالتعاون مع المعسكر الاشتراكي ، وخاصة الاتحاد السوفيتي ، ورغم قيام قطاعات عامة ، وتعاونية ومخططة ، إلا أنها حجبت الديمقراطية

السياسية عن الجماهير الشعبية ذات المصلحة العميقة في مثل هذه التحولات والانجازات ، والقادرة على حمايتها وتجديدها أكثر لها أكثر .
وحالت دون حشد وتعبئة هذه الجماهير ، وخاصة العمال والفلاحين .
في جبهة وطنية عريضة فعالة . وفي تحالف ديمقراطي ثوري ممكن وحقيقي ، يقف سدا منيعا في وجه المؤامرات الداخلية والخارجية ، الرجعية والاستعمارية ، ويعمل على المضي بها قدما الى الامام في اتجاه انتهاء التبعية السياسية والاقتصادية للاحتكارات والسوق والدول الامبريالية ، وتطوير الاقتصاد الوطني ، وتحويله الى اقتصاد منتج متعدد الأوجه ، وإشاعة الحياة الديمقراطية في البلاد ، ومن ثم إقامة نظام وطني ديمقراطي ثوري حقيقي .

٨ - أن حجب الديمقراطية السياسية عن الجماهير الشعبية ، والحيولة دون قيام تحالف وطني ديمقراطي فعال وحقيقي فيما بينها ، وحرمان طليعتها الطبقية والسياسية ممثلة في أحزاب الطبقة العاملة من حق التنظيم السياسي المستقل ، أو تحجيمها ، والحد من قدرتها على الحركة السياسية والجماهيرية الطليقة ، وتربية وتعبئة وتنظيم وقيادة الجماهير ، وفرض نوع من الحكم الفتوى التسلطي ، أن ذلك كله قد أدى الى نتائج مدمرة أضرت بمسار ومصير الثورات الوطنية الديمقراطية ذاتها ، حيث مكن لنشوء برجوازية جديدة طفيلية ، وبيروقراطية ، مدنية وعسكرية ، والتي تكون أجنحة يمينية داخل النظام ذاته ، تمكنت في بعض الحالات بالتعاون مع القوى الرجعية القديمة والجديدة ومع الدوائر الاستعمارية من الاطاحة بالنظام الوطني الديمقراطي ، أو من احتوائه ، تمهيدا للاطاحة به أو إفراغه من محتواه .

٩ - أن التجربة أثبتت أن هذا الطراز من الثورات البرجوازية الوطنية الديمقراطية التي تقودها البرجوازية الوطنية الصغيرة والوسطى . حتى وإن رفعت رايات الاشتراكية القومية ، أو لوحات من بعد براية

الاشتراكية العلمية ، فانها غير قادرة على تحقيق ثورة وطنية ديمقراطية راسخة ومنسجمة .

١٠ - أن الشواهد التاريخية أكدت في مختلف القارات الثلاث أن انجاز كامل أهداف الثورات الوطنية الديمقراطية ، وايجاد ثورات وطنية ديمقراطية منسجمة وحقيقية يتطلب شروطا أساسية وحاسمة أهمها :

(أ) ايجاد تحالف وطنى ديمقراطى عريض وفعال يمثل العمال والفلاحون العمود الفقرى فيه ، ويضم المثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة ، والأقسام الثورية من البرجوازية الوطنية .

(ب) توحيد الأقسام الطليعية من الديمقراطيين الثوريين الذين انتقلوا الى مواقع الاشتراكية العلمية ، مع الاشتراكيين العلميين ، فى هذا الشكل أو ذاك من أشكال التوحيد السياسى والتنظيمى ، تمهيدا لاقامة الحزب الطليعى .

(ج) ضرورة اقامة الحزب الطليعى الممثل للطبقة العاملة وضرورة قيادته للتحالف الوطنى الديمقراطى الثورى .

(د) ضرورة حسم مسألة السلطة السياسية عن طريق الاستيلاء أو أخذ هذا التحالف بقيادة الحزب الطليعى السلطة فى يده ، واستخدامها فى اتجاها تعزيز الاستقلال السياسى ، وتحقيق التحرر الاقتصادى ، والوقوف بحسم فى وجه المؤامرات والمكائد الداخلية والخارجية للقوى الرجعية والاستعمارية ، وفى اتجاه انجاز المهام ذات الصلة البرجوازية الديمقراطية ، واجراء التحولات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والثقافية وتخطيط جهاز الدولة القديم ، وايجاد جهاز جديد ادارى وتنفيذى وتشريعى وقضائى وبوليسى ونظامى ، بما فى ذلك وضع دساتير وقوانين وأنظمة تجسد منحى الثورة الوطنى الديمقراطى الجذرى ، والعمل على تصنيع البلاد ، ومكننة الزراعة فيها وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقلة ، ومن ثم ايجاد القاعدة المادية والتكنيكية لعملية التحول الاشتراكى .

(هـ) ضرورة اقامة تحالف وثيق مع الطبقة العاملة العالمية ، وعلى رأسها البلدان الاشتراكية التى انتصرت فيها رسالتها ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، حيث أنه يمثل هذا التحالف ، وحدة يمكن لسلطة الثورة الوطنية الديمقراطية أن تحقق مجمل مهامها الآنفة الذكر ، وأن تمثل مرحلة انتقالية الى الاشتراكية وان تسير فى طريق التوجه الاشتراكى ، وان تحول الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية .

ان ذلك كله يعنى أنه لحق بقيادى الطبقة العاملة ومن خلال حزبها الطليعى وبمراعاة الشروط الأخرى المذكورة أعلاه يمكن للثورة الوطنية الديمقراطية أن تحقق كامل أهدافها ، بما فى ذلك انجاز المهام ذات الصبغة البرجوازية الديمقراطية ، وان تقترب شيئاً فشيئاً من مرحلتها العليا ، مرحلة الديمقراطية الشعبية ، مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، مرحلة التوجه الاشتراكى ، التى تتطوى على عناصر وجزئيات وشرائح وسمات من المرحلة السابقة الديمقراطية الثورية ، والمرحلة اللاحقة الاشتراكية الديمقراطية .

وقد أشارت المداخلات والنقاشات بارتياح عظيم الى أن تجربة

الثورة في اليمن الديمقراطية قد توفرت لها وفيها معظم الشروط
الأنفسية الذكر ، مما مكنها من أن تصبح أحد الأمثلة الثورية النموذجية
والطليعية والرائدة للثورة الوطنية الديمقراطية الناجحة السائرة في
طريق التوجه الاشتراكي .

وهي بذلك أحد الاعلام الثورية الجديدة الخفاقة التي ارتفعت
في السماء الآسيوية الأفريقية الأمريكية اللاتينية المكتوب عليها ، المضي
قدما الى الامام حتى اقامة الاشتراكية ، والتي ترخرف من كمبوتشبا
ولاوس وأفغانستان في الشرق ، مرورا بأثيوبيا وموزمبيق وأنجولا
والكونغو الشعبية وبنين ، الى نيكاراغوا في الغرب .

ان خصوصيات الثورة في اليمن الديمقراطية هي من العمق والغنى
بحيث جسدت ما هو عام وضروري لكل ثورة وطنية ديمقراطية حقيقية
ومنسجمة وذات توجه اشتراكي .

وان نجاح هذه التجربة الثورية الطليعية الريادية في اليمن
الديمقراطية يؤكد على نحو خاص أن في الامكان حدوثها في المنطقة
العربية التي تنتمي اليها ، اذا ما تحققت ذات الشروط العامة اللازمة
لنجاحها .

وأوضحت المداخلات والنقاشات أن صيانة مثل هذه التجربة
الثورية النموذجية ، والعمل على المضي بها قدما الى الامام ليس مهمة
الثوريين والاشتراكية اليمنيين فقط ، وانما هي كذلك مهمة كل الثوريين
والتقدميين والاشتراكيين في الوطن العربي ، وفي العالم .

خطاب اليمن الديمقراطية(*)

الثورة الاجتماعية العميقة الأصيلة لا تقف عند حد في تطورها
وتقدمها وتجذرهما ، فهي دائما وابدأ تكتسب أعماقا وأبعادا
جديدة ، وتكتسب ملامح وسمات متجددة .

وهي — أيا كانت الانجازات والمكاسب التي حققتها ، والانتصارات
والأمجاد التي توجت بها هامتها — لا تقنع بها ، ولا تنام على أكاليل
غارها ، وإنما هي ترى في ذلك مجرد محطات على الطريق الطويل الممتد
بلا نهاية ، وطوابق في صرح الثورة الذي لا يعرف لعمسلاه وشموخه
المتصاعد جدا .

ومع ذلك فإن المكاسب والانجازات والانتصارات والأمجاد التي
تكون قد حققتها الثورة تمثل مبعث اعتزاز واقتدار بها — دونما
غرور — ومصدر ثقة والهام للثوريين لا غنى عنه .

(*) نشرت في « الثوري » في ٢٨/٤/١٩٨٤ .

وبتطبيق هذه القاعدة على ثورة ١٤ أكتوبر ترى ما هي المنجزات الأساسية التي حققتها ، والمحطات النضالية التي قطعتها ، والتي تمثل مصدر ثقة والهام لمواصلة النضال دون توقف ، بقدر ما تمثل مبعث اعتزاز بها — بدونما غرور — •

ثم ما هي العوامل والشروط التي ساعدت ثورة ١٤ أكتوبر على التقدم في هذا المنحنى النضالي المتصاعد المتعظم الذي سبقات دون بلوغه أو المضي فيه بدون توقف كثير من الثورات العربية وغير العربية ؟

ان مما يلفت النظر انه في الوقت الذي أصيبت فيه حركة الثورة والقومية العربية بزعامتها الناصرية بنكسة خطيرة في ٥ يونيو ١٩٦٧ على يد العدو الصهيوني — الامبريالي كانت ثورة ١٤ أكتوبر تحقق احدي انتصاراتها العظيمة باحتياجها قلعة الاستعمار البريطاني : عدن ، واستيلائها عليها لمدة أسبوعين تقريبا •

وما يسترعى الانتباه أنه في الوقت الذي نكست فيه رايات العديد من الثورات العربية ، وطويت فيه أعلام الكثير من الأنظمة الوطنية في المنطقة العربية وخارجها ، كانت راية ثورة ١٤ أكتوبر ترتفع الى ذرى أكثر علواً وشموخاً ، وكان نظامها الوطني — الديمقراطي يزداد ترسخاً وتجسداً •

ولم يمر نظام وطني — ديمقراطي عربي بذات المعاناة الميادية الداخلية العميقة التي عاناها النظام الوطني — الديمقراطي في اليمن الديمقراطي ، ولم يخض غمار تجارب كتلك التي خاضها • وخرج منها باستمرار منتصراً •

فعلى عكس الثورات العربية التي تمكنت الأجندة اليمينية فيها من

العصف بها وبالأنظمة التي أقامتها هذه الثورات ، فان الثورة في اليمن الديمقراطية تمكنت من التطويح بالجنح اليميني فيها بسرعة عجيبة . ونجاح منقطع النظير •

وكانت الثورة في اليمن الديمقراطية هي الوحيدة بين مجمـل الثورات العربية التي تمكن الجناح اليساري الانتهازي من احتلال قمة السلطة فيها ، ومع ذلك تمكنت الثورة من الخلاص منه ، ومن كل تجاوزاته وانحرافاته التي جنحت به — رغم التطرف اليساري — ذات اليمين •

وكانت اليمن الديمقراطية هي البلد العربي الأول والوحيد الذي مضى حثيثاً في طريق انجاز كامل أهداف الثورة الوطنية — الديمقراطية ، واقتحم بالفعل طريق التوجه الاشتراكي •

الام يعود هذا السبق الثوري ، وهذا الفتح التاريخي ، الذي حققته اليمن الديمقراطية ؟

أن أول وأهم عامل ثوري كان وجود تنظيم سياسي أخذ يتطور باستمرار ، ويكتسب سمات شعبية ، وابعادا أيديولوجية أعمق لها عمق ، وقدرة هذا التنظيم على نسج أوسع تحالف جماهيري من حوله . واقامة علاقات نضالية أوثق فأوثق مع قوى الثورة العالمية •

لقد كان هذا التنظيم — الجبهة القومية — المسنود بالفصائل الديمقراطية والتقدمية الأخرى ، وبالمنظمات الجماهيرية ، هو الذي أنهى الحكم الفردي اليميني الذي ارادت الزمرة الانتهازية اليمينية اقامته على انقاض التنظيم ، وعلى حساب خطه الوطني — الديمقراطي الذي أوضحته وثائقه ، وخاصة « الميثاق الوطني » الذي وضع وأقر في يونيو ١٩٦٥ — أثناء فترة الكفاح المسلح ضد المستعمر البريطاني — •

وكان هذا التنظيم - التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية الذي أصبح يضم كل لخصائل العمل الديمقراطي - هو الذي وضع نهاية للحكم الفردي التعسفي الذي حاولت طغمة الانتهازية اليسارية اقامته على جثة التنظيم ، وضد منحاه الاشتراكي العلمى .

وهذا التنظيم الذي حقق نقلة نوعية بتحوله الى حزب من طراز جديد ، حزب طليعى يمثل مصالح الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الكادحة الأخرى ، حزب يتبنى أيديولوجية الاشتراكية العلمية والاممية للبروليتارية ، ويعتمد على أوسع تحالف جماهيرى من حوله - ممثلا فى المنظمات الجماهيرية والمهنية - ويقوم أقوى العلاقات الرفاقية مع أحزاب الاشتراكية العلمية ، والقوى الثورية والديمقراطية فى العالم ، وفى مقدمتها جميعا المعسكر الاشتراكي وفى طليعته الاتحاد السوفيتى - هذا الحزب : الحزب الاشتراكي اليمنى ، هو الذى يوجه مسار الثورة ، ويقود خطاها عليه ، ويكفل المضى بها قدما الى الامام فى طريق اكمال مهامها الوطنية الديمقراطية . وطريق التوجه الاشتراكي . وتحصيلها من ثم من ثورة وطنية ديمقراطية الى ثورة اشتراكية .

وكما أن الحزب هو قائد مسيرة الثورة عبر شتى مراحلها الراهنة واللاحقة ، فهو صمام أمانها ، وصاحب الكلمة العليا والأولى والأخيرة فى كل شأن من شئونها .

ذلك ما يتميز به الحزب الاشتراكي اليمنى الذى يمثل التتويج التنظيمى والفكرى والسياسى لمجمل التجارب التنظيمية التقدمية التى عرفتها البلاد من قبل الثورة وبعدها .

فهو الحزب العربى الرسمى الوحيد الذى امتزجت وانصهرت فيه

تنظيمات مختلفة النشأة تقاربت من بعضها بعضا عبر تجربة الكفاح الثورى المشترك ضد العدو الطبقي والسياسى الداخلى والخارجى وخلال عملية بناء المجتمع الجديد ، حتى بلغت حد الاندماج والذوبان فى بوتقة تنظيمية واحدة ، وفى رؤية أيديولوجية اشتراكية علمية .
واحدة ، وفى مسعى سياسى موحد .

وعدا ذلك فهو الحزب العربى الوحيد على الاطلاق - سواء على المستوى الزسمى أو المستوى الشعبى - الذى جسد مثل هذه التجربة الفريدة والمثيرة الداعية الى المتعجب والاعجاب .

وهو بذلك ، وبالتجربة الثورية ، الديمقراطية الناجمة التى يقودها ، والتى شرعت تسير فى طريق التوجه الاشتراكى ، يمثل خطاب اليمن الديمقراطية - كتجسيد لمستقبل اليمن عموما - خطابها الخاص والتميز .

هو خطابها الذى يعبر عن خصائص ودقائق ومميزات تجربتها التنظيمية والثورية المعاصرة ، وخطابها « القومى » المتفرد حتى الآن والموجه الى الوطن العربى ، وخطابها الامى الموجه الى العالم كافة .

حقا أنه خطاب لا يخرج عن سياق حركة التطور التاريخى العامة التى غدت معها الثورة الوطنية الديمقراطية جزءا لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية العالمية الموجهة ضد الامبريالية والرأسمالية العالمية .

غير أن أصالة وعمق وغنى التجربة الثورية اليمنية يتمثل فى التجسيد الحى والخالق والخاص والتميز لهذا السياق التاريخى العام ، لهذا المنحى لحركة التطور العالمية التى دشنتها انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، وأكدها قيام النظام الاشتراكى العالمى ، وعمقها انضمام ، فصائل ديمقراطية ثورية متلاحقة وعلى نحو متصاعد

ومتسارع في مختلف أنحاء المعمورة * ولا سيما في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الى مركز الجاذبية لهذا العصر : الاشتراكية العلمية ومبادئها الانسانية العظيمة *

أحالة هذا الخطاب تتمثل في ان الثورة احوالت العديد من السلطنات والامارات والمشيخات والقبائل المتناثرة المتنازعة التي زاد المستعمر نيران الفرقة والخصام فيما بينها خرابا - احوالها مع عمل عدن ومثقفها الثوريين الى كتلة شعبية منصهرة متوجهة ، الى قذيفة ثورية قاطعة حارقة ، الى شعلة من اللهب المقدس آتت بها على البقية الباقية من الامبراطورية التي لم تكن تغرب عنها الشمس ، وجعلت ثالثة قواعدها العالمية المزروعة في عدن هتسما تذروه الرياح ، وصاغت بها الشعب في اليمن الديمقراطية حياغة جديدة . حياغة وطنية شعبية متينة متماسكة متلاحمة لا تقبل التفتت ولا الاختراق لا من الداخل ولا من الخارج ، واقامت بها دولته المركزية الحديثة ، الوطنية الديمقراطية الشعبية التي ترمز وتبشر بدولة اليمن المركزية الموحدة التقدمية القادمة ، وقامت بعملية اقتحام وكشف غير مسبوق ولا مألوفة في المنطقة العربية كلها . اثبتت بها صلاحية التربة العربية لاحتضان وتنمية اسمى الأفكار والمبادئ الانسانية التي تفتت عن اعظم الأدمغة البشرية وأملها سير التطور التاريخي *

خطاب اليمن الديمقراطي البليغ هذا لا يجعل من هذا البلد المقدم ، وحزبه الحليعي الشجاع * مركز الثورة العربية ، وحادي الركب لزحفها المنتظر نحو الغد . ولكنه يجعل منه ، المشتل الثوري الأول . في الحقل العربي كله ، المشتل الذي نمت وترعرعت فيه تجربة ثورية وطنية ديمقراطية شعبية ذات توجه اشتراكي علمي ، وانتماء بروليتاري أممي ، ومسلح نضالي حازم ومستقيم ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية ودل قوى التخلف والظلام ، ومن

أجلك تحرير وتقدم وتوحيد الوطن العربى على أسس ديمقراطية صريحة ، وبوجهة اشتراكية واضحة ، ومن أجل تحرير وتقدم ووحدة وسلام وسعادة البشرية جمعاء .

بذلك يمثلك المؤرخون الحق فى أن يكتبوا على راية الثورة الخفاقة التى ما برحت اليمن الديمقراطية تدفع بها الى آفاق تاريخية أبعد فأبعد انها كانت الـراية التى كان لها فضل اقتحام أرض مجهولة ، لم تطلأها قدم نظام عربى من قبل ، أرض المستقبل العربى الوضاء ، وانها استحققت بذلك أن تحوز قصب السبق والريادة بين أمتها العربية قاطبة .

أن الدور القيادى البارز الذى تلعبه اليمن الديمقراطية من أجل توحيد فصائل الثورة الفلسطينية على أسس وطنية مناهضة لكل المشاريع والمخططات الاستسلامية ، ومن أجل رص صفوف قوى الثورة العربية عموما ، بغية استعادة زمام المبادرة الثورية والمبادرة التاريخية ، والانطلاق بطاقة نضالية أعظم فى طريق التحرير والديمقراطية والتقدم والوحدة ، ان ذلك كله تعبير طبيعى عن المكانة الثورية المرموقة التى غدت تحتلها اليمن الديمقراطية بين مجمل فصائل الثورة العربية .

ان السمعة الثورية الرفيعة المستوى التى تحظى بها اليمن الديمقراطية بين مختلف كتائب الثورة العالمية هى شهادة أممية على أن خطابها الثورى لم يبلغ إسماع العالم فقط ، وانما غدا له أيضا وقع عميق ورنين أخاذ .

لماذا تنساقط الأنظمة الوطنية

في العالم النامي(*)

حركة التاريخ لا تسير في خط دائري ، ولا تقبل التراجع الى الخلف ، وانما تسير في خط متصاعد متقدم أبدا ، رغم ما قد يحدث في التاريخ من حروب دولية وأهلية تسقط بها إمبراطوريات ودول ، وتنتكس حضارات ، وتمحى ثقافات .

هناك قوانين موضوعية عامة تتحكم في سير حركة التاريخ سواء وعها الناس ، أم لم يعوها ، وبمقتضاها فان التاريخ يتحرك دائما الى الامام .

وكما أن النهر لا يعود الى منبعه قط ، ولا يملك الا أن يمضى في حركة طبيعية متدفقة سلسلة أو هادرة نحو مصبه ، فكذلك التاريخ لا يعود الى الوراء قط ، رغم حالات التراجع الظاهرية ، ورغم حالات الركود التاريخية الطويلة ، ورغم التوقف النسبي ، ورغم الكوارث الطبيعية والحروب المدمرة .

فلم يحدث قط في التاريخ أن عادت تشكيلة اجتماعية —

(*) نشرت في « الثوري » في ٢١/٤/١٩٨٤ .

اقتصادية سابقة الى الحياء ، بعد أن تجاوزتها تشكيلة اجتماعية —
اقتصادية أكثر تقدماً منها ، ولم يدلنا التاريخ على حالة واحدة
تراجع فيها المجتمع من النظام الاقطاعي الى النظام العبودي ، أو عاد
فيها من المرحلة الرأسمالية الى المرحلة الاقطاعية .

ونفس الشيء يمكن قوله — بالأحرى — بالنسبة للتشكيلة
الاجتماعية الاشتراكية ، إذ ليس في الامكان عودة أو إعادة أي بلد
اشتراكي الى نظام الرأسمالية المقبور .

ان الردات التي حدثت ولا تزال تحدث للثورات تعود الى ان
التشكيلة الاجتماعية — الاقتصادية التي بشرت بها الثورة أو طمحت
الى اقامتها لا تكون قد توافرت لها كل عوامل قيامها الموضوعية
والذاتية — شأن ما حدث بالنسبة لكومونة باريس التي جاءت
والرأسمالية ما تزال في عنفوانها ، وما حدث كذلك للثورات المجهضة
في ألمانيا والمجر بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة والتي لم تتوافر
لها الظروف المواتية التي توافرت لقيام ونجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية
العظمى .

والنكسات التي منيت وما تزال تمنى بهما الثورات الوطنية
الديمقراطية في قارات آسيا وأفريقيا تعود الى أن هذه الثورات ،
وان حققت انجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية كبيرة —
وبدرجات متفاوتة — الا أنها لم تقلت من شبك العلاقات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية والأيدولوجية القديمة ، كما لم تتحرر تماماً
من خيوط العنكبوت الاستعماري ، ولا سيما من نفوذه الاقتصادي .

لقد وقفت هذه الثورات في المنطقة الخطرة ، منطقة البين بين ،
ولم تتمكن لا من الخلاص من المجتمع السابق للرأسمالية ، ولا من قطع

أو تجنب أو تجاوز طريق التطور الرأسمالى ، حتى تتمكن من المضي في طريق التوجه الاشتراكى ، ومن ثم في طريق بناء الاشتراكية .

حقا قامت بتحويلات اقتصادية واجتماعية هامة ، وانشأت قطاعا عاما للدولة ، وقطاعا مختلطا ، وقطاعا تعاونيا ، في الوقت الذى ابقت فيه على الملكية الخاصة .

ولكن لان السلطة السياسية كانت بيد البرجوازية الصغيرة ، والى حد ما بيد البرجوازية المتوسطة ، ولان هذه بطبيعتها متذبذبة ، ولانها حجبت الديمقراطية عن الجماهير العريضة والفقيرة ، وحرمتها من حق التنظيم السياسى المستقل ، أو حجمت حركتها السياسية المستقلة ، ولانها لم تهتم باقامة حلف وطنى ديمقراطى عريض يجمعها مع هذه الجماهير ، ولا سيما مع العمال والفلاحين ، ولانها لم تقم تحالفا وثيقا ومتينا مع قوى الثورة خارج اوطانها ، وفي مقدمتها المعسكر الاشتراكى ، التى تمثل الحليف الطبيعى والمأمون لها — لذلك كله لانها لم توفر عوامل البقاء والنمو والتطور لأنظمتها الوطنية التى اقامتها .

وعندما ذلك لمانه بسبب وجود الملكية الخاصة في المدينة والريف ، ومضيها في طريق النمو — بدونما حسيب أو رقيب — وبسبب نشوء بيروقراطية برجوازية مدنية وعسكرية ، وتحول قطاع من البرجوازية الصغيرة والوسطى الحاكمة الى جزء لا يتجزأ من هذه البرجوازية الطفيلية الجديدة ، من هذه الطبقة الجديدة الهاسدة والمفسدة ، وبفعل تعاون هذه الرجعية الجديدة مع الرجعية القديمة المتربصة ومع دوائر الاستعمار الجديد — لذلك كله أمكن للأجنحة اليمينية في هذه الأنظمة أفراغها من محتواها الوطنى الديمقراطى ، وايقاف وضرب عملية التحول الاجتماعى ، ودفع البلاد من جديد في طريق التطور الرأسمالى الطفيلى والمشوه والتابع .

من ذلك يتضح جليا أن أنظمة البرجوازية الصغيرة ، لم تقم
تشكيلة اقتصادية - اجتماعية جديدة تضمن لها ولثورتها البقاء
والاستمرار ، وتحول من ثم دون ارتدادها ، ذلك أنه ليس هناك تشكيلة
بين بين ، وعلى مقاس البرجوازية الصغيرة .

ولكن عقدة البرجوازية الصغيرة أنها لا تعنى هذه الحقيقة ،
أو لا تريد أن تعيها . فهي تطمح الى إقامة نظام لا هو « بالغربي »
ولا « بالشرقي » لا هو « بالرأسمالي » ولا « بالاشتراكي » .

هي تطمح الى تحقيق نمط خاص ومكيف من « الاشتراكية » ، نمط
آسيوي ، أو أفريقي ، أو إسلامي ، أو عربي ، أو حتى نمط ثالث يتجاوز
كلا من الرأسمالية والاشتراكية ، ويكون صالحا للعالم « الثالث »
كله ! .

وهو طرح ليس بالجديد ، فحتى روسيا نصف الآسيوية
ظهرت فيها اتجاهات من هذا القبيل ، كان « الشعبيون » أبرز رموزها ،
قبل أن يكتسحهم تيار الاشتراكية العلمية بقيادة حزب البلاشفة .

وهي اتجاهات تعبر - في آخر تحليل عن أيديولوجية وعقلية
وعزلة وضيق أفق الفلاح ، الفلاح المتأخر ، المرتبط بقطعة الأرض
الصغيرة ، المنكفى وراء محراثه وبقرته ليل نهار ، والذي لذلك لا يرى
أبعد منها ، وأبعد من أنفه .

ومنذ عهد مؤسسى الاشتراكية العلمية اهتمت الحركة الاشتراكية
العالمية اهتماما خاصا بوضع الفلاح ، وعملت على اخراجه من هذا
القبو الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي - الروحي الذي وجد
نفسه فيه عبر التاريخ ، وذلك عن طريق إقامة جسر من التحالف بينه
وبين الطبقة الجديدة التي ظهرت لأول مرة على مسرح التاريخ ،

الطبقة ذات الغريزة الثورية بحكم وضعها في عملية الانتاج الاجتماعى الحديثة ، الطبقة البروليتارية ، شريطة أن تكون لها القيادة السياسية والإيديولوجية في هذا التحالف ، وان يكون لها حزبها البروليتارى المستقل الحامل والمنفذ لمصالحها ورؤاها الاجتماعية والتاريخية ، والذي يمكن أن يتسع كذلك لكل القوى الكادحة الأخرى المؤمنة ببرنامجها واستراتيجيته الثورية .

وهذه القوى غير البروليتارية الأصل ، والتي تتبنى عن اقتناع وإيمان هذا النهج البروليتارى وتعمل باخلاص وصدق من أجل تحقيقه ، هي قوى شريفة واعية ، سمت بها هممتها وأخلاقيتها ونضجها الى حد خيانة مصالح طبقتها الضيقة والانانية ، والى حد الارتفاع الى مستوى المهمة التاريخية الجليلة والنبيلة التى رهن التاريخ أمر تحقيقها بالطبقة العاملة ، وحزبها الثورى الطليعى والتي بتحررها تحرر المجتمع كله ، وتلغى الطبقيّة من أساسها . معضلة البرجوازية الصغيرة انها لم تستطع أو لم ترد أن تعى هذه الحقيقة وتصورت أن لها مكانا خاصا في التاريخ ، ورسالة تاريخية « خصوصية » .

ولم تع هذه البرجوازية — الا الأقسام الطليعية منها — أنه لا مكان خاصا بها في التاريخ ، فهي اما أن تكون احتياطيا للرأسمالية وتوابعها في العالم النامى ، أو حليفا شريفا للطبقة العاملة وانه كما أنه ليس هناك تشكيلة لا رأسمالية ولا اشتراكية ، تشكيلة وسط لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ، فانه لا تشكيلة اجتماعية — اقتصادية خاصة أو « خصوصية » وجدت أو يمكن أن توجد في التاريخ مفصلة على حجم البرجوازية الصغيرة ، ومصنوعة وفق مزاجها وهواها .

فهي كبرجوازية صغيرة كانت موجودة دائما عبر التاريخ ، وفي ظل كل التشكيلات التى أقامتها الطبقات الرئيسية في المجتمع . وكانت دائما

مضطهدة ومسحوقة ، ومع ذلك فانها لم تستطع أن تقيم نظاما اجتماعيا خاصا بها ، لانه ليس في الامكان اقامته من الأساس •

ان أقصى ما قامت به هو مشاركتها في الانتفاضات التي ثارت ضد الطبقات الحاكمة ، والتي كانت تقمع باستمرار •

ان بيئة البرجوازية الصغيرة صالحة لان ينبثق منها أى وكل شىء •
الا أن تقيم نظاما اشتراكيا •

انها بيئة معقدة يمكن أن تنطلق منها كل التيارات والاتجاهات اليمينية واليسارية ، الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية والاشتراكية والرأسمالية ، والديمقراطية والديكتاتورية ، بل وحتى اليسـونابرتية والفاشية •

ان الفرصة التاريخية الوحيدة المتاحة أمام البرجوازية الصغيرة للعب دور لائق ومشرف في حياة العصر هي الارتباط بحركة التاريخ الصاعدة وبقوى التقدم المسكة بزمام القيادة فيها ، ان ترتبط بالطبقة العاملة وحزبها الثورى ، بل أن تشارك مشاركة ايجابية وفعالة في قيادة هذه المسيرة التاريخية •

ولكن ذلك يقتضى منها أن تودع والى الابد أحلامها البائسة في أن في امكانها صنع نموذج اجتماعى خاص بها ، وأن في امكانها ان تدخل التاريخ كصانعة تجربة ثورية مستقلة نموذجية متفردة لا شرقية ولا غربية !

لقد ذهب رجال عظام ضحية هذا الوهم من أمثال نهرو ، وسوكارنو ، ونكروما ، وعبد الناصر ، وأخيرا سيكوتورى •

لقد انقلبت عليهم أنظمتهم التي أقاموها ، انقلبت عليهم في حياتهم أو بعد مماتهم مباشرة •

ان النكسات التي حلت بشعوبهم وبحركات التحرر في بلدانهم وخارجها بفعل ذلك ، والتي ما تزال تترجح تحتها ، هي المدرس القاسى والبليغ لكل من يريد أن يعتبر بغير التاريخ ، ولكل من لا يزال يراوده الشك أو يخامره الامل أو الوهم في ان بإمكانه - بعيدا عن الطبقة العاملة وحزبها الطليعى وبعيدا عن التحالف الوثيق مع العمال والفلاحين ، وبعيدا عن التآزر مع المعسكر الاشتراكي ، وفي طبيعته الاتحاد السوفيتي - اقامة مجتمع متحرر متقدم تقدمي جديد .

ردة الأنظمة الثورية التي أقامتها البرجوازية الصغيرة ليست ردة عن تشكيلة اجتماعية متقدمة - اقامتها بالفعل ، ذلك لأنه ليس في إمكانها أن تقيم مثل هذه التشكيلة من الأساس ، وانما هي ردة عن « سياسة » تحررية وطنية ديمقراطية برجوازية صغيرة ، وعن تحولات ذات طابع ديمقراطي برجوازي صغير .

وامكانية أن تحدث مثل هذه الردة لكل نظام وطني ديمقراطي تسيطر عليه البرجوازية الصغيرة واردة باستمرار وبدونما استثناء .

فقط تلك الأنظمة الوطنية الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكي والتي يقودها حزب طليعى اشتراكي علمي ، وتعتمد على أوسع تحالف عمالي - فلاحى - ثورى ، وتقيم امتن العلاقات الفضالية مع قوى الثورة في العالم كله ، وفي مقدمتها المعسكر الاشتراكي ، وفي طبيعته الاتحاد السوفيتي - هي وحدها القادرة على مواجهة كل المؤامرات الداخلية والخارجية على أنظمتها الثورية ، وعلى تحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية ، ومن ثم على اقامة التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة والمتقدمة التي لا تهزم ولا تغلب .

واليمين الديمقراطية هي مثل نموذجي وطييعي لهذا النمط من الأنظمة الثورية ، السائر بوعى وإيمان ، وعزم وتصميم في هذا الطريق .

من أجل أن يمضى حزب الطبقة العاملة

قدما الى الامام(*)

الثورات الوطنية الديمقراطية هي أكثر الثورات تعقيدا وحصول
مفهومها وطبيعتها واتجاهها وقواها احتدم نزاع هكرى وسياسى طويلا
في حياة ماركس وإنجلز . وفي عهد لينين ، وما بعد لينين . ولا يزال
محتدما حتى اليوم . وهو نزاع يدور بين قوى تنتمى الى الاشتراكية ،
بملا ، وبعضها ينتمى اليها بالقول .

وبعض هؤلاء المنتمين الى الاشتراكية بالقول اتخذوا موقفا
من ثورات ١٨٤٨ و ١٨٤٩ الديمقراطية ، لم يؤد الا الى مساعدة قوى
البرجوازية التي اجهضت هذه الثورات وسدت آفاقها التاريخية ،
ووجهت ضربات قاصمة الى الحركة البروليتارية التي لعبت دورا رئيسيا
في اشعال هذه الثورات .

لقد أرادوا حصر هذه الثورات ضمن مفهومهم المحدود ،
ونظرتهم القاصرة ، وعقائهم الصغيرة التي لم تستطع لذلك أن ترى
الآفاق التاريخية الا بعد لهذه الثورات الديمقراطية .

(*) نشرت في ، الثورى ، في ٥/٥/١٩٨٢ .

حقا لعبوا بموقفهم هذا دورا — ولو لم يكن بقصد مقصود —
في الحاق الهزيمة بهذه الثورات الديمقراطية الواعدة ، غير أن
الحركة البروليتارية لفظتهم ، ومضت في طريقها الحتمي طريق الثورة
المستمرة التي لا تقنع بتحقيق الثورة الديمقراطية ، وانما تعمل على
تحويلها الى ثورة اشتراكية .

عن هذا النمط من الاشتراكيين بالأقوال ، والذين لا يحسنون غير
الثرثرة بالثورية دون استيعاب لابعادها وأطوارها التاريخية التي
يتحتم عليها المرور بها ، كتب ماركس وانجلز بأن هؤلاء « ييذلون
جهدهم أيضا لكي يحولوا دون أن يجرى أى شئ على العموم عدا
الثرثرة » . انهم أولئك الذين أعاقوا الحركة لدى كل خطوة في سنة
١٨٤٨ ، وسنة ١٨٤٩ ، بخوفهم من أى فعل كان ، وساقوا الحركة
في آخر الأمر الى هزيمة ، والذين لا يرون أبدا الرجعية ، ويطعجون
كثيرا لكونهم وقعوا في المأزق ، حيث لا تمكن المساومة ولا يمكن
الهرب . انهم أولئك الناس بالذات الذين يريدون حصر التاريخ في اطار
أقفهم التألف والضيق ، ولكن الذين لا يحسب لهم التاريخ حسابا ابدا ،
بل يواصل السير في طريقه » . (ماركس — انجلز ، منتخبات في ثلاث
مجلدات ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ ،
ص ١٠٤) .

حقا أن الحركة الاشتراكية قد شدت هؤلاء الى تيارها ، وانهم
وجدوا أنفسهم يتحركون في اتجاه التيار ، غير أنهم في غمرة اندفاعه
حاولوا بعثرته وتصريفه في اتجاهات وقنوات غير الاتجاه التاريخي
المحدد له ، وغير القناة الثورية التي شقها وتحرك فيها بالفعل .

لقد كانوا متأثرين بالفكر البرجوازي والبرجوازي الصغير
الذي طبعوا عليه وحملوه معهم الى الحركة الاشتراكية . وبدلا من

استيعاب العلم الجديد الذى وضعوا أنفسهم تحت لوائه ، واهموا
أنهم يعمدون على تغيير الواقع فى ضوءه ، فانهم راحوا يطوعون هذا
العلم لفاهيمهم السابقة ويخضعونه لتفسيراتهم الخاصة ، ويحولونه
من ثم الى علم ممسوخ لا يمت الى العلم الاشتراكي بصلة ، ولا الى
مجرى التطور الموضوعى بسبب .

ولأنهم واثقون من أنفسهم كثيرا ، وليس لديهم أدنى شك
فى حسن فهمهم لمجريات الأحداث ، فانهم لم يجدوا أنفسهم محتاجين
الى اكتساب معرفة جديدة ، بل ربما جال فى خاطرهم بأنهم — بالسليقة
وبالثورية الفدائية التى لا تحتاج الى بلورة وحقل وتهديب وتثذيب
— أدري من سواهم بما ينفع الثورة وما يضرها .

وهم لذلك لا يرون ضرورة لمراجعة مسلماتهم ، وادخال مفردات
جديدة الى قاموسهم .

وحتى ، وان بدا أن الكثرة ليست معهم ، فإن ذلك لا يعدو أن
يكون دليل تفردهم وتميزهم . وبأنهم نخبة ثورية ، وصفوة سياسية ،
لا غنى لأحد عنها ، ولا تستقيم حياة الحركة والجماعة بدونها .

وكأى نخبة وصفوة تشع بالتفرد والتفرد ازاء سواها ، وحتى
ازاء الحركة أو الجماعة التى تنتمى اليها ، فإن المرادها يشع كل منهم
أنه أكثر تميزا وتفردا من الآخر .

وقد صور ماركس وانجلز حالة هؤلاء الميؤوس منها ، وعدم
حاجة الحركة الى أمثالهم ، كما يلى : « وعرضا عن أن يتعمق كل امرئ
بنفسه قبل كل شيء فى دراسة العلم الجديد ، حاول بنحو أو آخر
أن يكيف هذا العلم لفاهيمه التى استحلها من الخارج ، وصاغ لنفسه
بعجلة علما خاصا ، وشرع يدعى فى الحال بتعليم الآخرين هذا العلم .

ولهذا كانت وجهات النظر عند هؤلاء السادة بعدد رؤوسهم تقريبا ،
وعوضا عن اصفاء الوضوح على مسألة ما على الأقل ، خلقوا تشوشا
لا يصدق ، ولكنه ، لحسن الحظ ، محصور كليا تقريبا في وسائطهم
بالذات . وبوسع الحزب أن يستغنى كليا عن أمثال هؤلاء المنورين الذين
يتلخص مبدؤهم الأساسي في أن يعلموا الآخرين ما لم يتعلموه هم
أنفسهم . (المصدر السابق ، ص ١٠٥) .

وفي مطلع القرن العشرين حدث تجنحان داخل الحركة الاشتراكية
الروسية - شأن ما حدث في أوروبا عموما ، وان بدرجات متفاوتة
- جناح يميني يرى أن ما يواجهه روسيا هو القيام بثورة ديمقراطية
برجوازية شبيهة بتلك التي حدثت قبيل ذلك في الغرب ، وان على
الاشتراكيين الروس أن يدعموا هذه الثورة ، دون أن يشاركوا في
السلطة في حالة نجاحها ، وأن يظلوا في المعارضة باستمرار حتى تنضج
الظروف - في ظل حكم البرجوازية - للقيام بثورة اشتراكية .

أما الجناح اليساري فكان من رأيهِ القفز مباشرة لتحقيق الثورة
الاشتراكية دون الحاجة الى المرور بمرحلة الثورة البرجوازية . وكان
يقدر أن في الامكان تحقيق ذلك بالعمال وحدهم ، ودون حاجة الى
مشاركة الفلاحين في هذه الثورة ، ذلك أن حباتهم الرتيبة الخاملة
الجاهلة المتخلفة لا تستطيع أن تصنع منهم ثوارا وحلفاء للطبقة العاملة
في هذه الثورة الاشتراكية .

وقد تصدى لينين لكلا الجناحين ودمغ الأول بالانتهازية
اليمينية ، كما دمج الثاني بالانتهازية اليسارية ، وأثبت أن ما يواجهه
« روسيا الآسيوية » ليس ثورة اشتراكية ، وانمسا ثورة ديمقراطية
برجوازية من طراز جسدديد ، أي أنها لا تشبه الثورة البرجوازية

الكلاسيكية التي شهدتها الغرب ، وقادتها البرجوازية الليبرالية ، وأدت الى قيام نظام رأسمالى ما لبث أن تطور الى مرحلة الامبريالية ، وان هذه الثورة الديمقراطية ذات محتوى شعبى أعمق ، وأن طابعها برجوازى فلاحى فى الأساس ، غير أن قيادتها ينبغى أن تكون فى يد حزب البروليتاريا المستقل الذى يمثل همزة الوصل بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، والذى فى امكانه أن يدفع الأولى حتى تنجز كامل مهامها ، ويحولها بالتالى الى ثورة اشتراكية .

ولان كلا الجناحين الانتهازيين لم يستطيعا استيعاب هذا الطرح النظرى المعبر عن الضرورة التاريخية ذاتها ، والمجسد لحركة الواقع الاجتماعى نفسها ، ولانهما لم يكونا يملكان غير الجمعية الكلامية ، والمثيرة للفظية ، والنقد بالعبارات الطنانة الفخمة للنظرية لينين ، واتهامها بالتحجر الفكرى ، واتهام لينين بالجمود النظرى لذلك هان لينين كل مضطرا دائما لتعرية ميولهما الاصلاحية والفوضوية ، التقاعسية والمغامرة ، وتبيان انهما يرفضان النظرية العلمية أساسا ، وغير مستعدين لفهمها وتشربها والتقييد بها فى الممارسة العملية ، ومن ثم الاسهام فى دفعها الى الامام « وهكذا نرى أن العبارات الطنانة عن تحجر الفكر ، وما الى ذلك ، تخفى وراءها عدم الاهتمام بتطوير الفكر النظرى ، والعجز عن تطويره . وما مثل الاشتراكيين - الديمقراطيين الروس الا بدليل جلى على ظاهرة أوروبية عامة (اشار اليها المارديسيون الألمان أيضا منذ أمد بعيد) وهى أن حرية النقد الدائمة أصيت لا تعنى استبدال نظرية بأخرى بل تعنى التحرر من كل نظرية متكاملة ووليدة التفكير ، تعنى المذهب الاختيارى ، وانعدام الجادى » . (لينين ، ما العمل ؟ دار التقدم موسكو ، ص ٢٥) .

ولم يكن هذا الضعف النظرى أو الرغبة فى عدم التقيد بالنظرية مستغربا ، ذلك أن هذا النمط من الاشتراكيين لم يقين النظرية ، وانما

شعارها ، لم يأخذ بلبها وإنما بشكلها ، لم تستهوه عاميتها المبررة
بدراسة مجرى حركة التطور التاريخية ، وإنما بجاذبيتها •

وهكذا رافق اتساع الحركة الاشتراكية واقبال الناس عليها
زرافات ووحدانا هبوط في مستوى الوعي بالنظرية الاشتراكية • وهي
ظاهرة لم تقتصر على الحركة الاشتراكية الروسية ، وإنما عرفت العديد
من مثيلاتها في أوروبا وفي جميع القارات ، بما في ذلك الوطن العربي •

فليس هناك من يشك في التقدم المطرد للحركة الاشتراكية منذ
أيام لينين وإلى اليوم ، غير أن هذا التقدم « الحركة » لم يترافق
بتقدم في مدى استيعاب « النظرية » ، على الأقل في المراحل الأولى
لنشوء الحركات والأحزاب الاشتراكية العلمية •

ان ذلك كله يؤكد مصداقية موضوع لينين في هذا الصدد والتي
تشمل كل الحركات الاشتراكية الوليدة : « ولابد لكل مطلع على وضع
حركاتنا الواقعي ، وان جزئيا ، من أن يلاحظ ان انتشار الماركسية
الواسع قد رافقه بعض الانحطاط في المستوى النظري • فبسبب
النجاحات العملية التي أحرزتها الحركة وبسبب أهميتها العملية انضم
إليها كثيرون ضعيفون جدا أو صفر من حيث الأعداد النظري » •
(نفسه ، ص ٢٥) •

وليس هناك من يشك في ضخامات الانجازات التي حققتها لحركة
الاشتراكية في اليمن ، غير أن هذه الحركة وصلت في تطورها ونموها
مدى لابد معه لكي تواصل تقدمها باطراد من وقفة مسئولة أمام
النفس ، من مراجعة دقيقة لحصيلة التجربة ، ومن استشراف الأفق
المفتوح بلا حدود . أمام التجربة الثورية بمجملها ، ومن تقييم
الخطورة الثورية الفائقة التي يمثلها وجود حزب اشتراكي علمي •

لأول مرة في تاريخ وواقع الوطن العربي — على رأس السلطة الثورية ،
وله امثـل الصـلات مع كل قـوى الثـورة العـالمية •

وبقدر ما تعظم انجازات هذا الحزب أو أى حزب اشتراكي
علمي حاكم بقدر ما تكون الحاجة ماسة دائما الى المتضلع والتعمق
في دراسة واستيعاب الفكر الاشتراكي العلمي ، للتمكن من المضي
باستقامة واطراد في طريق التقدم الاجتماعي ، ومن تجاوز كل منعطف
تواجهه حركة التقدم •

وبالدراسة المتأنية والدائبة والمستمرة للنظرية الثورية ، وبالتغيير
الحثيث والعميق والجذري للواقع الاجتماعي تتكامل الشروط والعوامل
الذاتية والموضوعية لانطلاق الثورة قدما الى الامام •

لقد قال لينين : « لماذا كان الرفاق « اليساريون » ... لا يتعلمون
الآن كيفية التغلب حتى على مثل هذه الصعوبة الصغيرة ، فان بالامكان
القول عن يقين أنهم اما سيعجزون عن تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا ،
ولن يستطيعوا في نطاق واسع أن يخضعوا ويصلحوا المثقفين البرجوازيين
والمؤسسات البرجوازية واما أنه سيتحتم عليهم أن يتمموا معارفهم في
استعجال ، وبهذا الاستعجال سيعودون بضرر جسيم على قضية
البروليتاريا ، وسيرتكبون أخطاء تفوق المعتاد ، ويظهرون ضمنا وعجزا
يتجاوز الحد المتوسط ، وهلمجرا ، ونفس على ذلك » • (نفسـه
ص ١١) •

وليس هناك شك في أن الحزب الاشتراكي اليمني قد بلغ حدا
من التطور يتيح له معالجة كل جوانب وملامح مشكلات التخلف والتقدم ،
بما يتيح له الانطلاق قدما الى الامام في طريق التوجه الاشتراكي
الذي اقتحمه بالفعل وتحويل الثورة الى ثورة اشتراكية ، ودفع اليمن
كلها — خلال ذلك كله — على طريق الوحدة الديمقراطية التقدمية •

مسيرة ثورية ...

تاريخية متقدمة ...

أبدا (*)

العملية الثورية أكثر صعوبة وتعقيدا وخطورة من أية عملية جراحية + وأمهـر طبيب في الجراحة لا يمكن مقارنته بالثوري الذي يبقر بطن المجتمع القديم ليستخلص منه الكائن الاجتماعي الجديد . وأية عضلات قد يصادفها الطبيب الماهر وهو يجري عملية قيصرية ليست شيئا إذا ما قورنت بالمعضلات التي يواجهها الثوري — حتى وان كان ثوريا محترفا — أثناء قيادته للعملية الثورية .

والعملية الثورية لا تتحقق دفعة واحدة ، وانما هي تمر بعدد أطوار ومراحل ، وتعقيداتها النابعة من طبيعتها أو من مقاومة خارجية لا تنتهي الا بانتصارها الكامل وبقيام ورسوخ النظام الاجتماعي الذي عملت على توليده وتخليقه ورسم سماته .

ولان العملية الثورية ، حتى وان جرت في أقصى أنحاء الأرض ، تواجه ليس فحسب بالمصاعب الداخلية الناتجة عن تركة الماضي

الثقيلة ، وعن نقص في خبرة ودربة الثوار أنفسهم ، وانما أيضا بمؤامرات العدو الخارجى الذى تمثله في عصرنا الراهن الامبريالية العالمية وحليفاتها الصهيونية ، وركيزتها الرجعية الدولية — لذلك فانه ينبغي اعداد الناس لصراع مرير وطويل متعدد الألوان والخلال .
متشعب الميول والاتجاهات •

ان ذلك كما ينطبق على العملية الثورية الاشتراكية ، فانه يسرى بالأحرى على العملية الثورية الديمقراطية ذات الوجهة الاشتراكية •

وحين تقود الطبقة العاملة العمليتين فانهما لن تصطدم بمقاومة عدوها الطبقي المكشوف ، البرجوازية المحلية والعالمية فقط ، وانما كذلك بضيق أفق بعض عناصر الطبقة العاملة ذاتها ، ناهيك عن تعثر ثورية عناصر من البرجوازية الصغيرة •

غير أنه عبر عملية التغيير الثورى تتوالد عناصر ، بل وأجيال جديدة لا تمت بصلة الى العناصر والأجيال الثورية السابقة الا بصفتها استمرارا ثوريا أكثر تطورا وأكثر قدرة على بناء دعائم العهد الجديد • وفوق ذلك فان تربة الواقع الاجتماعى التى حرثتها الثورة تكون أكثر خصوبة وقابلية لاحتضان النظام الجديد ، ومده بنسج الحياة ومقومات النمو والتطور والاستمرار •

يلخص ماركس مراحل هذه العملية الثورية بكل تعقيداتها بقوله أنه على الطبقة العاملة « ان تخوض نضالا طويلا ، وان تجتاز سلسلة كاملة من العمليات التاريخية التى تغير الظروف والناس تغييرا تاما • وما ينتظر الطبقة العاملة ليس بمثل عليا تحققها ، انما عليها أن تفسح فقط مجالا لعناصر المجتمع الجديد التى تطورت في احشاء المجتمع البرجوازي القديم بسبيل الانهيار » • (ماركس — انجلس ، منتخبات

في ثلاثة مجلدات ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ،
١٩٨١ ص ٢٦٩) •

وأيا كانت التعقيدات التي تمر بها العملية الثورية ، والعقبات
التي تجتازها ، فإن لواء النصر معقود — كحتمية تاريخية وثورية —
للطبقة العاملة التي أوكل إليها مجرى التطور الاجتماعي ذاته تنفيذ حكم
التاريخ في نظام القهر والعبودية والاستغلال •

وفي هذا الصدد يورد ماركس مثل هذه المقارنة التاريخية
البديعة والعميقة الدلالة : « وللانتقام من جرائم الطبقات الحاكمة كانت
توجد في ألمانيا في القرون الوسطى محكمة سرية تسمى « محكمة
غيما » • فإذا ما كان صليب أحمر مرسوماً على بيت ما ، فقد كان
الناس يعلمون أن صاحبه قد حكمت عليه (غيما — الكاتب) • أما
الآن فإن الصليب الأحمر الملغز مرسوم على جميع البيوت في أوروبا •
والتاريخ نفسه هو الآن القاضي ، أما منفذ حكمه فهو البروليتاريا •
(ماركس — انجلس ، منتخبات في ثلاثة مجلدات ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ،
دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٠ ص ٢٤٩ — ٢٥٠) •

ولأن العصر الذي دشنته ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى غدا
عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، عصر البروليتاريا العالمية ،
عصر تطور حركات التحرر الوطني وتحول الثورات الديمقراطية إلى
ثورات اشتراكية ، فإن حكم التاريخ لم يعد مقصوراً على أوروبا
البرجوازية ، وإنما غدا يشمل كل قارات الأرض ، المتطور والمتخلف
منها ، الذي عرف الرأسمالية والرأسمالية الاحتكارية ، والذي ما يزال
في مرحلة ما قبل الرأسمالية ، أو في مرحلة الرأسمالية الضعيفة أو
المتوسطة المتطور •

ولقد نفذ حكم التاريخ بالفعل في أقطار عديدة من أوروبا

وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهناك أقطار أخرى تتسجد ثوراتها
السلاح لتنفيذه في أنظمتها الهرمة والمنخورة .

وحتى الثورات الوطنية التي أصيبت بالنعكة أو الردة بفعل
قيادة البرجوازية الصغيرة الضيقة الأفق لها فإنها قدمت الدرس
المفيد والبليغ الذي يتمعن فيه الثوار الطويلو النفس جيدا ، ويقدمون
مغزاه لشعوبهم ، حتى يتسنى لها أن تعرف من واقع مرارة التجربة
التي عاشتها ، وخيبة الأمل الثورية التي منيت بها ، أن سبيل خلاصها
وخلص أوطانها لن يتحقق على يد أى فئة من فئات البرجوازية ، حتى
الثورية منها ، ذلك أن ثورتها محكومة بمصلحتها الطبقية الانانية ، وإنما
يتحقق على يدها هي ذاتها ، على يد جماهيرها الشعبية العريضة والفقيرة
من عمال وفلاحين وكادحين ، على يد طلائعها التقدمية المدركة لمنحنى
المسيرة التاريخية والقوى الثورية الحية المحركة فيها .

ان أحزاب الاشتراكية العلمية في الوطن العربى تحدد اليوم
بوضوح قاطع الشروط الموضوعية والذاتية ، الداخلية والخارجية اللازمة
للمضى بالثورات الوطنية الديمقراطية في طريق انجاز كامل المهام
الموضوعة أمامها ، وللانتقال من ثم الى مرحلة بناء الاشتراكية .

وبعثت من جديد مقولة لينين النظرية التي وضعها منذ مطلع
القرن العشرين والتي كادت تنسى حتى من قبل أمثال خروشوف ، والتي
جزم فيها بأنه فقط بقيادة الحزب البروليتارى المستقل وبانشاء أعرض
تحالف جماهيرى عمالى - فلاحى ، وبالتلاحم مع الحركة الاشتراكية
العالمية يمكن المضى بالثورات الديمقراطية الوطنية حتى أبعد غاياتها ،
وجعلها من ثم خطوة في اتجاه الاشتراكية ، وان الديمقراطية الثورى
الحقيقى والأصيل هو الذى لا يشعر بالوجل من ذكر الاشتراكية ،
وهو الذى لا يتقاعس عن المضى بالثورة الديمقراطية البرجوازية الى

الامام حتى تحقيق الاشتراكية ، وانه ليس هناك موقف وسط قط ، اذ أن الوسط هو المستنقع ، هو الغرق في الوحل ، هو التوقف ، هو التراجع ، وهو ما أثبتته النكسات المهينة والردات المذلة التي حاقت بانظمة وطنية ديمقراطية على رأسها النظام الهرمى الشامخ الذى اقامه عبد الناصر وانها بعد وفاته حتى القواعد •

منذ البداية نبه لينين الى أنه فقط الماركسيون الاردباء ، والاشتراكيون الشوفينيون « لا يدركون » (اذا بحثنا فى أسس رأيهم النظرية) ما هى الامبريالية ؟ ما هى الاحتكار الرأسمالية ؟ ما هى الدولة ؟ ما هى الديمقراطية الثورية ؟ لان من يفهم هذا ، لابد أن يعترف بأنه يستحيل السير الى أمام دون السير نحو الاشتراكية « ذلك أن أى انجاز اجتماعى فى ظل الديمقراطية الثورية ، ومن أجل جماهير العمال والفلاحين ، العمود الفقرى لهذه الثورة ، وفى « مصلحة الديمقراطية الثورية » يكون حينئذ « على وجه الضبط خطوة نحو الاشتراكية » • « أما أن يكون المرء ديمقراطيا ثوريا بالفعل • وأنذاك لا يكجوز الخوف من الخطوات نحو الاشتراكية • وأما أن يخالف الخطوات نحو الاشتراكية ، ويشجبها على طريقة بليخانوف ودان وتشيرنوف بذرائع مفادها أن ثورتنا برجوازية ، وانه لا يجوز « ادخال » الاشتراكية ، وهلمجرا ، وأنذاك ينزلق حتما نحو كيرنسكى وميليوكوف وكورنيلوف ، أى يجمع بطريقة دواوينية رجعية المطامح « الديمقراطية الثورية » لدى جماهير العمال والفلاحين • ولا وسط ••• لا يمكن المراوحة فى التاريخ على العموم ، وأثناء الحرب على الخصوص • انما يجب السير أما الى الامام وأما الى الوراء » • (لينين ، المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ٧ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ - ٢١٦) •

ان ما صدر منه لينين وما ارتكبه البرجوازية الصغيرة فى ظل الديمقراطية الثورية التى اقامتها بقمعها بطريقة دواوينية وبوليسية

للمطامح الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين هم
الذى سهل مهمة قوى الردة الداخلية والخارجية فى ضرب أنظمتها
الديمقراطية الثورية التى قادتها .

لقد كانت هذه الانتكاسات برهانا قاطعا على صحة مقولة
لينين النظرية بأنه ليس هناك موقف وسط ، متأرجح ، بين بين ، وان
الديمقراطية الثورية اما أن تتقدم نحو الاشتراكية ، أن تصبح خطوة
نحوها — وذلك لن يتأتى الا بقيادة الحزب الاشتراكى العلمى لها
والا بتحالف وطيد يجمع العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة ، والا
بتعاون وثيق مع الحركة الاشتراكية العالمية ، وخاصة فى البلدان التى
تكون قد ظفرت بالسلطة فيها — وأما أن تمنى بالاختراق الذريع .

ان التقدم المطرد الذى حققته الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا
وآسيا ، بقيادة أحزابها الاشتراكية العلمية ، التى تمكنت من القيام
بأعمق الإصلاحات الديمقراطية الثورية قبل أن تنتقل الى المرحلة
الاشتراكية ، وان السير الظافر للدول الوطنية الديمقراطية الحديثة
التي تمسك بالقيادة فيها الأحزاب الطليعية ، التى أخذت تطور ثوراتها
وتدفع بها فى طريق التوجه الاشتراكى — ان ذلك كله لهو البرهان
التارىخى الذى لا يدحض على صحة المقولة اللينينية الأنفسه الذكر
والمتعلقة بتحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية ، والتى تشكل
جزءا لا يتجزأ من نظرية الاشتراكية العلمية .

ان اليمن الديمقراطية هى احدى الحقول الخصبة التى أثمر فيها
هذا الفكر النظرى العلمى تجربة ثورية هى الأولى الواعدة والفريدة
حتى الآن فى الوطن العربى كله .

ان هذه التجربة تثبت أن بلدا صغيرا ، ضعيف التطور ، شحيح
الامكانيات ، قليل السكان ، بعيدا عن أن يكون أحد المراكز التاريخية

التقليدية للأمة التي ينتمى إليها ، يمكنه في عصرنا الراهن - عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية - أن يعوض كل عوامل الضعف والقصور الموضوعية ، اذا ما توافرت له عوامل النضوج الذاتية والمستوى الضرورى من الوعى والتنظيم - بالمفهوم الاشتراكى العلمى - واذا ما وضع يده فى يد القوى الثورية الحليفة فى العالم ، واذا ما تقيدت جميع كتائبه بالانضباط التنظيمى الصارم . والطاعة الحزبية الحديدية ، وسارت خلف قيادة أركانه الثورية تصنع البطولات ، وتجتريح المعجزات .

والحزب الاشتراكى اليمنى القسائد لهذه التجربة الريادية الشجاعة والمهمة يضع فى حسبانهم ويستلهم دائما خبرة حزب لينين المجرب فى هذا الصدد ، التى أوجزها لينين بقوله : « وتاريخ البلشفية وحده خلال كامل عهد وجودها بإمكانه أن يشرح شرحا وافيا لماذا استطاعت أن تبنى وتصون فى أصعب الظروف نظام طاعة حديدية لا بد منه لانتصار البروليتاريا . وقبل كل شئ نجد هذا السؤال ، وهو : بم يدعم نظام الطاعة فى حزب البروليتاريا الثورى ؟ وبأى شئ يجرى تجريبه ؟ وبم يعزز ؟ أولا ، بوعى الطليعة البروليتارية ووفائها للثورة ، وبثباتها ، وبطولتها وروح التضحية عندها . وثانيا ، باستطاعتها الترابط والتقارب ، واذا شئتُم الاندماج لحدها ، مع أوسع جماهير الكادحين ، وفى الدور الأول مع جماهير البروليتاريا ، وكذلك مع الجماهير الكادحة غير البروليتارية ، ثالثا بصحة القيادة السياسية التى تقوم بها هذه الطليعة ، وبصحة استراتيجيتها وتكتيكها السياسيين ، شرط أن تقتنع أوسع الجماهير الكادحة بهذه الصحة بتجربتها الخاصة ، وبدون هذه الشروط لا يمكن تحقيق نظام الطاعة فى حزب ثورى كفاء حقا ، ليكون حزب الطبقة المتقدمة المدعوة الى إسقاط البرجوازية ، وتحويل المجتمع كله » . (لينين ، مرض اليسارية » الطفولى فى الشيوعية) دار التقدم ، موسكو ،

خطوة ١٢ يونيو التصحيحية وقيام الحزب الاشتراكي اليمني حدد المصير التاريخي للثورة(*)

ثورة ١٤ أكتوبر هي الثورة العربية الوحيدة حتى الآن التي عرفت كيف تخرج من عنق الزجاجة الضيق الذي اختنقت فيه كثير من الثورات العربية وغير العربية *

فبعد الاستقلال مباشرة كان عليها أن تجيب على السؤال الطبيعي والحتمي الذي تواجهه كل ثورة تحرر وطني الا وهو : أى طريق ينبغي على الثورة أن تمضي فيه ؟ الطريق الاصلاحى البرجوازي الليبرالى الذى يدخل بعض التحسينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والادارية على البنية الاجتماعية - الاقتصادية الموروثة ، ويلائم ما بين المصالح القطاعية وشبه القطاعية والقبلية - الابوية وبين مصالح البرجوازية الأجنبية والمحلية بما يكفل ايجاد صيغة للحكم وسطية ترضى كل القوى الاستعمارية والقطاعية والبرجوازية ، وتكفل

(*) نشرت في « الثورى » في ٢٣/٦/١٩٨٤ .

مضى المجتمع في طريق التطور التدريجي والبطيء ذى الصبغة الرأسمالية المشوهة والطفيلية والتابعة ، أم طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الجذرية التى تعتبر الاستقلال السياسى مجرد نقطة انطلاق نحو التخلص النهائى من تركة الماضى الاستعمارى - الاقطاعى - القبلى - الابوى - البرجوازى الكومبرادورى * ونحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى الكامل ، الذى يتحول أى استقلال سياسى بدونه الى مجرد استقلال شكلى يخفى تبعية من نمط جديد للاستعمار الجديد ، ونحو اعادة صياغة البنية الاجتماعية صياغة جذرية ، وتمكين الطبقات والفئات والقوى الوطنية والشعبية التى حفرت مجرى التحرر الوطنى بأظافرها وسقته بدمائها واضاعته بوهج نضالها من أن تكون هى صاحبة السلطة والسيادة في عهد الاستقلال ، وان تكون هى المتمتعة بفوائده .

ولقد انقسمت القوى السياسية في البلاد انقساماً حاداً وفقاً لنوعية الاجابة التى قدمت على السؤال المطروح . وكان الانقسام اقوى وأعمق وأوضح ما يكون داخل الجبهة القومية ذاتها التى قادت حركة التحرير في الشطر الجنوبي من اليمن منذ اندلاع ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ . لقد تبنى الفريق المسك بأزمة السلطة المنحى الاصلاحى البرجوازى الليبرالى ، ومضى فيه باصرار وعناد ، بينما تبنى فريق الصف الثانى في الجبهة القومية ومعه جماهير الجبهة والفصائل الديمقراطية والتقدمية خارجها المنحى الثورى الوطنى الديمقراطى الجذرى .

ورغم أن المؤتمر الرابع للجبهة الذى عقد في مارس ١٩٦٨ قد انتصر لهذا المنحى واتخذ قرارات واضحة حاسمة في صالحه ، فان الفريق اليميني رفضها بقوة واراد تصفية الحساب مع الفريق اليسارى بالقوة المجردة ، وأقدم لهذا الغرض على قيادة انقلاب

في ذات الشهر بالاستناد الى احتياطي الاستعمار البريطاني في الجيش وبدعم وتشجيع من الملحق العسكري الأمريكى في عدن •

لقد كان ذلك مظهرا واضحا للصراع الطبقي — السياسى الذى أخذ يحتدم ويتفاقم في البلاد بين البرجوازية الاصلاحية اليمينية المتخالفة مع قوى المجتمع القديم والمتواظئة مع دوائر الاستعمار القديم والجديد وبين قوى الشعب الثورية من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين — عسكريين ومدنيين — وبرجوازية صغيرة •

ولم يدم الصراع طويلا ، حيث تمكنت قوى الشعب الثورية في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ من القيام بخطوتها التصحيحية العظيمة التى أطاحت بها بالفريق اليميني من السلطة والتنظيم السياسى — الجبهة القومية . ومن اجهاض مشروعه السياسى الذى كان من شأنه أن يضع البلاد في فلك الاستعمار الجديد ، وان يخضعها لحكم البرجوازية والاقطاع والفلاحين الأغنياء والبيروقراطية العسكرية •

وبهذه الخطوة الثورية المباركة وضعت البلاد على طريق التحويلات الجذرية والحاسمة التى نسفت بها البنية الاجتماعية — الاقتصادية شبه الاقطاعية — شبه القبلية شبه البرجوازية ، ومزقت علاقات التبعية مع السوق الاستعمارية ، وأمتت مصالح الاحتكارات الأجنبية الى جانب المصالح البرجوازية المحلية المرتبطة بها ، وضرب البناء الفوقى السياسى — الادارى — العسكرى — البوليسى — الأيديولوجى ، وأقيم بناء جديد على انقراضه قادر على قيادة عملية التحويل الثورية لبنية المجتمع في الاتجاه الوطنى الديمقراطى ، وعلى إعادة بناء الاقتصاد الوطنى المستقل والمتطور وفق خطط مدروسة وبما يكفل الارتفاع بالمستوى المادى والروحى لجماهير الشعب العريضة ذات المصلحة في الثورة وبما يمكن من اقامة الأساس المادى — التكنيكى وتطوير

القوى الاجتماعية — الطبقيّة الجذرية الدافعة للمجتمع في طريق انجاز كامل أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ، وفي طريق اقامة النظام الديمقراطي الشعبى ، وفي طريق التوجه الاشتراكى •

وكان انجاز هذا المشروع السياسى الثورى الديمقراطى الطموح والواضح يقتضى اعادة تنظيم قوى الثورة ، واعادة حشد الجماهير الشعبية • ومن أجل ذلك جرى حوار ديمقراطى مسئول بعد خطوة التصحيح مباشرة بين التنظيم السياسى — الجبهة القومية وبين الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية انتهى بتوقيع اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ التى قضت بقيام تنظيم انتقالى اسمى التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية ، يمهّد لقيام حزب طليعى من طراز جديد ، وهو التنظيم الذى تشكل بالفعل فى أكتوبر من ذات العام •

ولقد ساعد قيام هذا التنظيم الانتقالى على حشد أوسع 'نجمير الشعبية خلفه وخلف النظام الوطنى الديمقراطى الجديد •

وكان واضحا لهذا النظام الثورى ولأداته القيادية أنه ليس فى الامكان النهوض بكافة مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والبلوغ بها الى المرحلة اللاحقة ، بدون دعم شامل مادى وتكتيكى وعسكرى وسياسى ومعنوى من كل قوى الثورة فى العالم ، وخاصة من تلك التى تمكنت من اقامة النظام الاشتراكى ، وعلى رأسها وطن الاشتراكية الأول : الاتحاد السوفيتى •

وهكذا اقامت الثورة بعد حركة التصحيح مباشرة جسرا من العلاقات المتينة والمتنوعة مع الاتحاد السوفيتى ، والدول الاشتراكية الأخرى ، ومع فضائل الثورة العربية والعالمية •

وبذلك كله خرجت ثورة ١٤ أكتوبر من عنق الزجاجة الضيق الذى

اختلفت فيه كثير من الثورات العربية وغير العربية ، وانطلقت بقوة متعاضمة في طريق التطور الاقتصادي ، والتقدم الاجتماعي ، والنمو الثقافي ، واحتلت في نفس الوقت مكانة مرموقة على صعيد النضال العربي والعالمي .

غير أن الثورة واجهت — على مستوى السلطة — خطرا محققا ، وذلك بحكم الخطوات المتقدمة التي قطعتها الثورة وتجاوزت بها — سواها من الأنظمة العربية الأخرى .

صحيح أن هذا الخطر لا يختلف من حيث جذوره الطبقية عن الأخطار التي واجهتها كثير من هذه الأنظمة العربية وغير العربية ، وقادت إلى ترنحها ومن ثم إلى سقوطها . لقد كان هذا الخطر يتمثل في ظهور نتوء برجوازي صغير مصاب بالتذبذب والتقلقل والتجزع في مبدأ الأمر يسارا والميل آخر الأمر يميناً . أن ما يتميز به هذا النمط من البرجوازية الصغيرة المتذبذبة هو جنوحه الشديد — في بداية الأمر — صوب اليسارية إلى حد الانتهازية . وهذا النمط لم يعرفه أي نظام عربي وطني قط .

وكأي تجنح يساري ينطلق من أرضية تقليدية يمينية ، ومن أرضية قروية مصابة بالتشويش والفوضوية ، فإنه كان لابد وأن يتحول إلى تجنح يميني ، وأن يميظ بذلك عن هويته الطبقية وحقيقته السياسية .

غير أن تيار الثورة الوطني الديمقراطي الجارف ما لبث أن عصف بهذا النتوء اليساري الانتهازى بعد أن انكشف زيف يساريته . وظهر بوجهه اليميني السافر والفاضح ، وقام بمحاولة انقلابية ضد الثورة وتنظيمها السياسي في ٢٥ يونيو ١٩٧٨ ، هذه المحاولة التي أحبطت في اليوم التالي مباشرة ، وكرسست قوى الثورة بالانتصار فيها ثاني أهم منجزاتها بعد خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ .

فبهذا المنجز الثورى العظيم فتتح الطريق لقيام الحزب الطليعى ،
الحزب الاشتراكى اليمنى ، الذى قام فى أكتوبر ١٩٧٨ ، كما فتتح الطريق
لاكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وللمضى فى طريق التوجه
الاشتراكى .

ان الدروس التى قددمتها وتقدمها تجربته الثورة فى اليمن
الديمقراطية لى من الأهمية والغنى والعمق بحيث لا تستدلىع أى حركة
ثورية عربية وغير عربية الا التوقف أمامها لتأملها واستلهاها والافادة
منها .

ان سر نجاح هذه التجربة يعود الى انها استرشدت فى نضالها
بقوانين التحول الاجتماعى الديمقراطى التى نبهت اليها الاشتراكية
العلمية ، والتى أوضحت بجلاء أن التحقيق الكامل والمنسجم للثورة
الوطنية الديمقراطية والذى يجعل منها من ثم خطوة على طريق
الاشتراكية غير ممكن الا اذا قاد هذه الثورة حزب طليعى يتبنى
أيديولوجية الاشتراكية العلمية ، ويقيم أوسع تحالف جماهيرى لقوى
العمال والفلاحين الكادحين والمثقفين الثوريين والفئات المناضلة
الأخرى ، وينشئ امتن العلاقات مع قوى الثورة العالمية وخاصة مع
البلدان التى تكون الطبقة العاملة قد ظفرت بالسلطة فيها .

ولقد انعكس الوعى بهذه القوانين فى برنامج الحزب الاشتراكى
اليمنى الذى جاء فيه : « ان حزبنا يرى أن الثورة الوطنية التحررية ،
لحى تحقق كامل أهدافها ، لا بد لها من مواصلة السير بثبات ودون
تردد فى عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجذرية ،
بالاستناد الى أيديولوجية علمية . ومن موقعه طبقى واضح . ان
أيديولوجية الطبقة العاملة وتنظيمها الثورى ، هما الوحيدان القادران
على تحقيق مهام التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى بشكل ناجز ،

وهما الوحيدان القادران على لعب دور حليعى فى اطار التحالف الوطنى الطبقي العريض الذى يعبر عن مصالح الفئات الشعبية الكادحة بسواعدها وادمغتها ذات المصلحة فى الخلاص الكامل والنهائى من الاستغلال والاضطهاد والقهر الاجتماعى والقومى » * « وفى عصرنا ، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية والذى تشكل فيه ثورات التحرر الوطنى العالمية جزءا من الثورة الاشتراكية على الصعيد العالمى ، وفى ظروف موازين القوى الدولية الراهنة بشكل خاص ، يستحيل على أى جزء من حركه التحرر الوطنى هذه فى أى منطقة من مناطق العالم ، أن يتمكن من انجاز مهماته دون اتخاذ موقف حازم وثابت ومنسجم فى العداء للامبريالية ، ودون التحالف مع الحركة الثورية انعمالية وقسوتها الأساسية المنظومة الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتى » * (ص ٣ ، ٩)

على أن وجود حزب اشتراكى علمى على رأس العملية الثورية يجسد بحق نهج البروليتاريا وروحها * هو أهم عامل داخلى يكفل تحول الثورة الديمقراطية الوطنية الى ثورة اشتراكية .

واذا كانت خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية قد مثلت نقطة الانعطاف التاريخى للانطلاق بثورة ١٤ أكتوبر فى طريق انجاز واكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية فان قيام الحزب الاشتراكى اليمنى قد مثل أهم شرط ذاتى للمضى بها الى النهاية ، ولتحويلها الى ثورة اشتراكية ، عبر النضال الدائب لتحقيق اليمن الديمقراطى الموحد المزدهر .

بقيام الحزب الاشتراكي اليمني

اقتحمت ثورة ١٤ أكتوبر

آفاق التوجه الاشتراكي(*)

في عصرنا الراهن ، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ،
غداً غير ممكن حل المهام الاستراتيجية لحركات التحرر الوطني في
العالم النامي الا عبر النضال الدائب والحازم والمستقيم ضد الامبريالية
وركائزها المحلية .

وأثبتت التجارب التاريخية العديدة في هذا العالم أن قيادة
هذا النضال الى نهايته الظاهرة غير ممكن ما لم تتسلم مركز القيادة
فيه اكثر القوى جذرية وتقدمية في المجتمع .

فالبرجوازية الصغيرة — أيا كانت ثورتها — كما فشلت في الغرب
منذ قيام أول ثورة برجوازية ديمقراطية فيه تحت قيادتها عن المضي
بهذه الثورة حتى نهايتها الطبيعية التي حلت بها هي ذاتها ، وتركزت
مكانها فيها للبرجوازية الكبيرة وحلفائها من ملاكي الأرض ، فأن هذه
البرجوازية الصغيرة في الشرق التي قادت الثورات التحررية الوطنية
الديمقراطية فيه لم تستطع مواصلة المسيرة الثورية وتحقيق أهدافها

(م) نشرت في « الثوري » في ١٢/١٠/١٩٨٤ .

الاستراتيجية في التحرر الوطنى الكامل ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة ، والتقدم الاجتماعى الشامل ، والوحدة القومية أو الوطنية الديمقراطية ، والحرية السياسية الحقيقية .

وحتى تلك الخطوات التى أمكن إنجازها فى هذا الاتجاه ما لبثت الامبريالية وركائزها الرجعية والاصلاحية المحلية أن التفت عليها واطاحت بها .

لقد كانت الثغرات وقصور النظر فى نظام البرجوازية الصغيرة الثورية هى المنافذ التى ولجت منها حركات الردة الرجعية هذه التى وضعت على رأس السلطة قوى البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية ، والبيروقراطية العسكرية والمدنية المتبرجة التى أفقدت بلدانها حتى ذلك القدر من الاستقلال الوطنى الذى كانت قد حققته ، واعادت ربطها بعجلة التبعية الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية والثقافية للامبريالية العالمية .

ولن تفلت من ذات المصير أنظمة البرجوازية الصغيرة التى تعاني من ذات الخلل البنىوى ، والقصور الأيديولوجى ، وضيق الأفق السياسى ، وروح التسلط الفتوى ، والتى ترفض فهم طبيعة العصر وحقيقة أنه حتى تحقيق مهام الثورة البرجوازية الديمقراطية غير ممكن بدون تكوين أوسع تحالف جماهيرى من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين تشارك فيه بحرية كاملة الأحزاب والتنظيمات الثورية الممثلة للمصالح العامة والخاصة لقوى هذا التحالف الواسع والعريض ، وبدون انبثاق نواة طليعية قيادية لهذا التحالف تدرك جيدا أن تحقيق كامل مهام الثورة البرجوازية الديمقراطية مرتبط ارتباطا عضويا ومصيريا بالمضى قدما الى الامام وبدون تلكؤ نحو الاشتراكية ، وبدون التعاون الشامل الذى يبلغ حد التحالف مع قوى

الثورة العمالية وفي طليعتها المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي ، حصن هذه الثورة وقاعدتها •

وفي الشرق ، كما في الغرب ، لعبت الاتجاهات والميول الاشتراكية الشوفينية والاصلاحية الوسطية ، والطفولية القوضوية ، ادوارا في تضليل وتعطيل وعرقلة سير هذه الثورات ، وفي الحيلولة دون تحقيق كامل أهدافها الديمقراطية ، ودون تحويلها — بالطريق المبدئي الصحيح والمستقيم — الى ثورات اشتراكية •

وبذلك وقعوا جميعا في الانتهازية السياسية والتكتيكية وعمى الشوفينية الوطنية والقومية التي لم تفسد منها سوى البرجوازية المحلية والامبريالية العالمية •

ولم يقع في هذا الشرك مثقفون صغار • وانما مثقفون ضخام ، كانوا ذات يوم من أساطين الفكر الماركسي أمثال برنشتاين وكاوتسكي وبليخانوف وتروتسكي •

ومن قبل قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى كان لينين قد اعتبر الاشتراكيين الشوفينيين ، الاشتراكيين قولا والشوفينيين فعلا ، بأنهم « هم خصومنا الطبقيون » وقد انتقلوا الى جانب البرجوازية « أما الوسط ، فهو إضافة الى أنه لا يتقن غير الثثرة الكلامية ، والديماغوجية الدعائية ، لا يمثل فئة اجتماعية محددة ، وانما حالة عابرة وبقيّة زائلة من حقبة سياسية تجاوزتها حركة التطور الاجتماعي والثوري ، ذلك » ان « الوسط » انما هو مملكة التعابير البرجوازية الصغيرة « وان ممثلية » اناس رتيبون ، فرضتهم عنية مهترئة ، وفسدهم جدو البرلمانية ، ... الخ • موظفون اعتادوا المناصب الداهية ، والعمل « المريح » وهم تاريخيا واقتصاديا لا يمثلون فئة خاصة ، بل

يمثلون فقط الانتقال من مرحلة ولت من مراحل الحركة العمالية ... الى المرحلة الجديدة التي غدت موضوعا ضرورية منذ الحرب لامبريالية العالمية الأولى التي دشنت عهد الثورة الاجتماعية * (لينين ، موضوعات نيسان ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٥٦ ، ٥٧) *

وكما شبه لينين الوسطية الاصلاحية بالمستنقع الذي لا تفوح منه سوى الروائح العطنة الكريهة المزكمة للأنوف ، فإنه شبه اليساري الطفولية بالجرب الخبيث : « الجرب مرض مؤلم * وعندما يمتلك جرب الجملة الثورية الناس ، فإن مجرد مشاهدة هذا المرض تتسبب بعذابات لا تطاق *

فإن الحقائق البسيطة الواضحة ، المفهومة الجلية ، التي تبدو ثابتة لامراء فيها بالنسبة لكل ممثل عن الجماهير الكادحة ، انمسا يشوهها أولئك الذين أصيبوا بضرب من مرض الجرب المشار اليه آنفا * ولا يندر أن ينجم هذا التشويه عن خبرة الدوافع وأنباها وأسمائها ، عن « مجرد » عدم هضم بعض الحقائق النظرية ، أو عن ترديدها في غير محلها بطريقة الأطفال الخرفاء ، بطريقة التلاميذة غير الواعية (فإن هؤلاء القوم ، كما يقال ، « لا يعرفون كوعهم من بوعهم ») ، ولكن الجرب لا يكف من جراء ذلك عن أن يكون جربا خبيثا *

ونبه لينين الى أن مرض الجملة الثورية لم يقود الى غيرها هلاك الثورة * (لينين ، بصدد الجملة الثورية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٣٦ ، ٣٧) *

لقد أوضح مجرى العملية الثورية في العالم أن ثورية البرجوازية الصغيرة تضعف وتتدننى كلما ارتقت هذه العملية درجة أعلى ، وكلما ظهرت في ميدان الفضال قسوة اجتماعية أكثر ثورية ، وأعظم فاعلية ، ففي الثورات البرجوازية الكبرى التي عرفها الغرب ، وعلى رأسها

الثورة الفرنسية ، كانت البرجوازية الصغيرة ، ومثقفوها ، هي قلادة الزحف ، وصانعة التاريخ ، وان كانت لهم تستطع الاحتفاظ بالسلطان ، حيث سقطت — في آخر الأمر — في يد البرجوازية الكبيرة وحليفاتها من ملاك الأرض المتبرجين . وعندما اقتحمت البروليتاريا معترك النضال بحيوية ثورية وهمة نضالية غير مسبوقتين ، خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر أصاب البرجوازية الصغيرة الذعاب ، وتراجعت في ثورتها الى الوراء ، وولت وجهها شطر البرجوازية الكبيرة ، وبوعندما أمسكت البروليتاريا الروسية بزمام المبادرة التاريخية وفجرت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ ، فان جميع ممثلي البرجوازية الصغيرة ، حتى أولئك الذين رفعوا رايات الماركسية منهم والذين ارتدوا عنها عمليا ، وناصبوا الثورة العداء ، أصبحوا مجرد أعوان للبرجوازية .

وكما كتب لينين فان « البرجوازية هي فعلا طبقة لطيفة تسيطر حتما في النظام الرأسمالي سواء في بلد ملكي ، أم في الأورقة الديمقراطية ديمقراطية ، وتتمتع حتما أيضا بمساندة البرجوازية الصغيرة في حين أن البرجوازية الصغيرة — أي ، جميع أبطال الاممية الثانية والاممية الثانية والنصف » — لا يمكن لها أن تكون ، بل هي حرة القضية الاقتصادية ، لا تعبيرا عن العجز الطبقي . ومن هنا انحدرت البرجوازية الصغيرة ، وجعلها الطنائة الفارغة ، وهزالها . في عام ١٨٧٨ كان لا يزال في مستطاع البرجوازيين الصغار أن يكونوا ثوريين ثكبارا ، وفي عام ١٨٤٨ كانوا مدعاة للسخر والشفقة ، وفي ١٩١٧ — ١٩١٨ غلبوا على المرجعية يثيرون الاشمئزاز وخدما سافرين لها بحكم ادورهم الحقيقي سواء كانوا يسمونهم تشيرنوف ، أو مارتوف ، أو كاوتسكي أو ماكدونالد ، ... الخ ... الخ » (لينين ، المختارات في ثلاثة مجلدات ، المجلد الثالث ، الجزء ٢ ، دار التقدم ، مسكو ، ص ٢١٨ — ٢١٩) .

وما حدث في الغرب حدث ما يشبهه في الشرق ، فالرثيم يتجهتود

الفارق ، فلقد لعبت البرجوازية الصغيرة أدوارا ثورية بارزة وقيادية في حركات التحرر الوطني وفي إقامة الأنظمة الوطنية المستقلة ، وفي تجديد المجتمع . غير أنه ما حدث تلوح أمامها راية قوى اجتماعية وسياسية أكثر ثورية ، وأبعد همة ، وأعظم طموحا — راية جماهير العمال والفلاحين الفقراء والمتقنين الاستراتيجيين العلميين — حتى سارعت إلى تمزيق هذه الراية أو طيها أو حجبها عن الأنظار ، وحتى لا تبقى في الساحة سوى رايتها التي على الجميع الانضواء تحتها .

والآن البرجوازية الصغيرة لا تستطيع أن تقيم تشكيلة اجتماعية « صغيرة » ولأن الانتاج الصغير لا بد له أن ينمو ويكبر ويتوسع ، مهما اتخذ من إجراءات ضد الرأسمالية الكبيرة وحتى المتوسطة ، ولأنه لا بد للبرجوازية الصغيرة من حلفاء يسندونها في السلطة حتى تتوازن فيها ، ولأنها حجبت عن القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر ثورية وجذرية حق التنظيم الحزبي المستقل ، أو حرمتها من حرية الحركة السياسية النشيطة والفعالة ، ورفضت إقامة تحالف جماهيري منظم وديمقراطي وفعال معها ، يتيح لها المشاركة السياسية ليس فحسب في الدفاع عن النظام ، وإنما أيضا المشاركة في السلطة واتخاذ القرار السياسي ، لذلك كله فإنه كان لا بد أن يسقط حكم البرجوازية الصغيرة وأن يعتلى دست السلطة الحليف البرجوازي الأكبر الذي تكون ونمسا في ظلها ، والمتمثل في البيروقراطية العسكرية والمدنية — أي في الطبقة الجديدة — وفي تلك الأوساط من البرجوازية القديمة التي قبعت في الظل بعض الوقت ، والتي أخذت تنسج الخيوط وتتآمر مع الطبقة الجديدة حتى أتيح لهما معا الانفضاض على السلطة وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء .

ليس هناك موقف وسط ، وليس هناك خيار ثالث من أجل تحقيق استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر السياسي والاقتصادي

والعسكري والثقافي ، وفي التوحيد الوطني والقومي ، وفي التقدم الاجتماعي ، وفي الحرية السياسية ، أما أن تذهب البرجوازية الصغيرة مع البرجوازية الكبيرة والطفيلية والبيروقراطية وتذهب سلطاتها في آخر الأمر ، أو أن تذهب مع جماهير العمال والفلاحين الفقراء وممثليهم الطبقيين ، وتضمن لنفسها مكانة اجتماعية ودورا تاريخيا •

والقبول بالخيار الأخير يعني أن البرجوازية الصغيرة قد وعدت وعيا جيدا أن الطريق أمامها وحدها مسدود ، وأن الطريق الوحيد المفتوح تاريخيا هو طريق السير بالثورة الوطنية الديمقراطية الى النهاية ، وتحويلها من ثم الى ثورة اشتراكية •

لقد مضت بالفعل أقسام من هذه البرجوازية في هذا الطريق • وبالذات تلك الأقسام الديمقراطية الثورية الطليعية التي تفتحت على الفكر الاشتراكي العلمي واسترشدت به •

واليمين الديمقراطية تستطيع أن تقدم نموذجا حيا وملهما في هذا الصدد • وفي طريق انجاز كامل أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ، طريق التحرر الوطني والاجتماعي والديمقراطي والوحدة اليمنية التقدمية — في هذا الطريق يقودها اليوم حزب الاشتراكية العلمية ، والاممية البروليتارية ، الحزب الاشتراكي اليمني الذي بقيامه اقتحمت الثورة بالفعل آفاق التوجه الاشتراكي •

ولامكان للمنظمات الجماهيرية والمهنية والابداعية ولكل المثقفين والأدباء والكتاب والصحفيين والفنانين والرسامين وكل مواطن شريف خارج هذه المسيرة التاريخية الثورية الزاحفة المنطلقة الظاهرة التي لا قبل لأحد بمقاومتها ، أو تضليلها ، أو حرقها عن مجراها ، أو التعقيم والتشويش عليها •

وكما جاء في افتتاحية مجلة (أدب ونقد) التى يصدرها (حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) فى مصر ، فإن على المثقفين
الثوريين خاصة أن يكونوا رسل الثقافة الرفيعة « وأن يكون دورهم
ايجابيا ، فلا يشاركون فى تعمية ، ولا يتحولون الى أدوات للزيف ،
وشعارات للتمويه ، فمن العيب جدا أن يبقى كاتب شريف عضوا
فى اتحاد للكتاب لا يتبنى قضية جادة ، ولا يدعم موقف كاتب مناضل .
ولا يعرف له أحد نشاطا ؟ وان يبقوا على الحياد فى معركتنا السياسية
والى اصلاح يبدأ منها ويجيبىء تابعا لها •

وان ادعاء الاستقلالية هنا لون من الانتهازية ، لا نرضاه لهم ،
ولا يرضونه لأنفسهم » • (العدد ٦ أغسطس ١٩٨٤) •

الحلقة المفقودة والمركزية

التي مسكت بها الثورة

في اليمين الديمقراطية(*)

عند البحث والتنقيب عن السبب العميق — بين مجموعة من الأسباب — في فشل أو انهيار أو انتكاس العديد من الثورات الوطنية الديمقراطية التي شهدتها «العالم الثالث» الممتد من آسيا إلى أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية سيتضح أن هناك «حلقة مفقودة» لم تعثر عليها أو عجزت عن الإمساك بها هذه الثورات، مما أدى إلى فقدانها السلسلة كلها.

فلقد أمكن لهذه الثورات أن تخرج جحافل المستعمر من بلدانها، وأن تنتزع استقلالها السياسي، وتحقق سيادتها الوطنية، كما أمكنها أن توجه ضربات موجعة إلى ركائزها المحلية، الاقتصادية وشبه الاقتصادية والكوبرادورية، وأن تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية عظيمة، وأن تقيم دولا وطنية ديمقراطية متحررة، وأن تنشئ علاقات متعددة الجوانب مع أقسام عديدة من قوى

(*) نشرت في «الثوري» في ١٣/٤/١٩٨٥.

التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم ، وخاصة مع بلدان المنظومة الاشتراكية ، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي .

وانجبت هذه الثورات قيادات تاريخية ضخمة من أمثال نهرو ، سوكارنو ، جمال عبد الناصر ، نيكروما ، سيكوتوري .

ومع ذلك فإنه لم يقدر لهذه الثورات أن تمضي الى الامام ، بحيث تنجز كامل أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ، وتضع أقدامها من ثم على عتبة التوجه الاشتراكي .

بل ان هذه الثورات لم تستطع حتى الحفاظ على ما حققته من منجزات وما أحدثته من تحولات .

فعبر المسيرة الثورية تكونت لبعض قوى الثورة مصالح ، وتمكن منهم حب السلطة ، وتحولوا الى « طبقة جديدة » لا هي مع العودة الى الماضي ، ولا مع المضي نحو المستقبل ، طبقة هي أقرب الى أن تكون فئة مقفلة على نفسها ، محكومة بشروط حياتها الجديدة ، معزولة عن حياة ومصالح جماهير الشعب العريضة .

وبحكم تواجدها في مختلف مؤسسات الدولة ، وهيمنتها على مواقع حساسة فيها ، وتحكمها في مختلف المنظمات الجماهيرية ، ناهيك عن تحكمها في حزب النظام الذي غالبا ما يكون تجمعا هلاميا لا تجانس فيه ، ولا هوية محددة له . لذلك كله فإنه كان دائما من السهل على هذه الفئة لا أن تحتوى الثورة فحسب ، ولا أن تفرغها من محتواها فقط ، وانما أيضا أن تنقلب عليها وعلى قياداتها التاريخية العملاقة — سواء في حياتهم أو بعد وفاتهم — وان تدفع ببلدانها في طريق التطور الرأسمالي ، طريق التبعية الكاملة للرأسمالية الامبريالية . طريق القمع الطبقي ، والقهر الاستعماري .

غير أن الجناح الديمقراطي الثوري ليس بدون مسئولية عما آلت إليه الثورية . فعدم امساكه بقضية الثورة بطلتها الأيدي . وعدم انتظام بها خدوات العمل إلى الأمام . وعدم هرزه قوى الثورة من قوى الثورة المضادة ، وعدم تنازل قوى الثورة في جبهة شعبية عريضة ، وعدم بلورة طليعة حزبية قيادية من بين صفوفها . وعدم استرشاده . برؤية اجتماعية ثورية علمية متماسكة ، وعدم تمتين تحالفه مع قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم ، وأولا وقبل كل شيء مع معقل الثورة البروليتارية السامق : المظلومة الاشتراكية . وفي مقدمتها حسانها الحبيب : الاتحاد السوفيتي . بل ذلك مثل السبب العميق والأخير في انتكاس هذه الثورات .

تلك هي الحلقة المفقودة التي عجزت عن العثور عليها وعن الامساك بها الثورات الوطنية الديمقراطية في كثير من البلدان النامية . وهذه الحلقة المفقودة كانت هي ذاتها الحلقة المركزية في السلسلة التي يعنى الامساك بها الامساك بالسلسلة كلها . كما قال لينين .

ان غياب الحلقة المفقودة . . ففسدان الحلقة المركزية . . قد أدى إلى العجز عن السيطرة على السلسلة كلها ، إلى العجز عن الحفاظ على الثورة ذاتها ، ناهيك عن التحكم في حركتها وفي مسارها الاجتماعي . ومنحأها التاريخي .

وكان من شأن ذلك كله أن يؤدي إلى حركة الارتداد الثوري التي اتخذت أبعادا وأشكالا متباينة ، وفقا لعلاقات القوى داخل كل بلد .

وتبرز الثورة في اليمن الديمقراطية كواحدة من الثورات الريادية التي عرفت كيف تمسك بهذه الحلقة المفقودة ، بهذه الحلقة المركزية في السلسلة .

ومن هنا كانت قدرتها على التغلب على العضلات والعقبانات
التي اعترضت سبيلها •

على أن مما تفردت به الثورة في اليمن الديمقراطية هو تغلبها
على التجنحات اليمينية و « اليسارية » ، وهو أمر لا تخلو منه التجارب
الثورية ، وتناضل ضده دون هوادة •

وبذلك برهنت هذه الثورة على مدى أصالتها وحيويتها وفراحتها
بين مجمل الثورات العربية التي لم تعان من غير داء واحد هو داء
اليمين ، ومع ذلك لم يتمكن معظمها حتى الآن من استئصاله أو معالجته •

فيم تجلت الحلقة المفقودة في اليمن الديمقراطية ، وكيف أمكنت
السيطرة عليها ، وأمكن من ثم تأمين السيطرة على مجمل المسيرة الثورية ،
والمضي بها قدما إلى الأمام ، وإزاحة كل ما اعترض سبيلها من
عراقيل ؟

كانت الجبهة القومية التي فجرت ثوري ١٤ أكتوبر وقادتها أقرب
ما تكون إلى جبهة شعبية عريضة تضم مناضلين من المدينة والريف وثوارا
من مختلف الطبقات والفئات المقهورة ، بدءا من العمال ، مروراً بالفلاحين
وانتهاء بالبرجوازية الصغيرة والوسطى ، هذه الطبقات والفئات التي
وحدها قضية تحرير الوطن من المستعمر الدخيل وركائزه من
السلطين والمستوزرين ومن مجمل الطبقة الاقطاعية والقوى
الكومبرادورية الدائرة في خلكه ، كما وحدها قضية الدفاع عن ثورة
٢٦ سبتمبر في شمال الوطن ، وقضية توحيد التراب والشعب اليمني في
ظل جمهورية وطنية متحررة متقدمة •

وحول الجبهة القومية التقت خيرة أبناء الشعب والصفوة المجربة
من مثقفيه • وبفضل ذلك — وبفضل الدعم العربي والتقدمي — أمكن

الجبهة القومية أن تقدم نفسها كاحسبك وأقوى ممثل لمصالح وملاحم الشعب في التحرر والتقدم والوحدة .

وحتى عندما انتقل الدعم العربي الى صف « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » التي صنعتها المخابرات المصرية ، بغية احتواء الثورة وتطويعها لخططاتها المريبة ، كانت الجبهة القومية قد غدت قطب المرحى في ساحة الصراع ، وكانت قد غازت بثقة جماهير الشعب العريضة مما جعل معه زحزحتها من الحريق .

وهكذا بفضل ثقلها الجماهيري المرجح ، ووقوف القوى الثورية الأخرى المنظمة وغير المنظمة الى جانبها ، أمكن للجبهة القومية أن تقود ثورة التحرير حتى الظفر بالاستقلال الوطنى .

وعبر مرحلة التحرر الوطنى كان الصف القيادى الثانى فى الجبهة القومية قد تعمق لديه الاحساس بمعاناة الشعب ، وتبلورت أمامه أكثر مصالحه الجذرية . وأتيح له الاطلاع على بعض التجارب الثورية الرائدة فى العالم النامى ، وخاصة التجربة الثورية الكوبية .

ولذلك فإن الصف القيادى الأول الذى أمسك بمقاليده السدده الأساسية فى الدولة الفتية . والذى أراد ادخال بعض الإصلاحات الليبرالية المحدودة ، ودفع البلاد فى طريق التوجه الرأسمالى بالاستعانة بالاحتياطى الاستعمارى فى الجيش والبوليس والادارة ، وربطها من ثم بعجلة الاستعمار الجديد . هذا الصف اليمينى الحاكم من الجبهة القومية لم يستطع حرف المسيرة الثورية فى الاتجاه الذى يريد .

وكانت تصفيته بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التحشيدية برهانا جليا على أن التيار الغالب فى الجبهة القومية هو التيار الديمقراطى الثورى

ذو التطلع الاشتراكي ، والمدعوم بقوة من كل الاشتراكيين المنظمين وغير المنظمين •

وبإبرام اتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥ وقيام التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية في أكتوبر من ذات العام على أساسه • هذا التنظيم الذي ضم الى جانب الجبهة القومية الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية ، بذلك لم تتسع فحسب الجبهة الشعبية المنظمة التي تعتمد عليها الثورة ، وانما تحققت خطوة انتقالية بالغة الأهمية في اتجاه اقامة حزب طليعي في البلاد يكفل السير بالثورة الوطنية الديمقراطية حتى النهاية ، وتحويلها من ثم الى ثورة اشتراكية •

ولان التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية كان قد غدا حصنا منيعا لقوى الثورة — رغم الصعاب التي مر بها — فإنه لم يكن من السهل اختراقه أو حتى النيل منه •

وبذلك فتح الطريق لاقامة الحزب الطليعي ، حزب الطبقة العاملة ، حزب الشغيلة ، الحزب الاشتراكي اليمني الذي أعلن عن قيامه في أكتوبر من ذات العام •

وبقيام مثل هذا الحزب أخذت تتوفر الشروط الذاتية والسياسية ليس فقط لانجاز كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وانما أيضا للسير في طريق التوجه الاشتراكي ، ولانضاج العوامل الموضوعية اللازمة لبناء الاشتراكية •

وبقيامه تبلور وتجنسد النزوع الوطني الوحدوي المستند -- كما جاء في برنامج الحزب — « على الموقف الأيديولوجي والطبقي الواضح » كما تجلى المنحى الوحدوي العربي القائم على التحالف مع « حركة الثورة العربية » وتجلي كذلك انتمائه الوحدوي الالهي الذي يجعل

منه فصيلا في جحفل الثورة العالمية * « وهو في نفس الوقت وحدوى
على الحسيد الاممى ، ويذامل مع شغيلة وكادحى شعوب العالم في
حركة الثورة العالمية ضد الامبريالية واليهونية والفاشية والعنصرية .
ومن اجل التقدم والديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم » كما
ينص برنامج الحزب أيضا * (ص ٣٣ ، ٣٤) *

من ذلك كله يتضح أن قيام الحزب الاشتراكي اليمني كان تحولا
كيفيا لتراكمات كمية سبقته برزت أكثر ما برزت بعد قيام ثورة ١٤
أكتوبر وبعد تكون الجبهة القومية ، وأنه كان الذروة العليا في التطور
الذاتى لقوى الثورة اليمنية ، وأنه كان أكمل وأنصح تعبير عن الحلقة
المفقودة والمركزية التى أمست بها الثورة ، وكان من ثم برهانا قاطعا
على مدى امسالتها وفرادتها وقدرتها على أن تكون مثالا رياديا يقتدى
به .

القسم الثالث

حول أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦

واستمرار التجربة الثورية

في اليمن الديمقراطية

مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦

والعبرة المستخلصة منها(*)

معروفة المقولة اللينينية القائلة بأنه في حزب الطبقة العاملة لا مجال لغير الوحدة الفكرية والتنظيمية الحارمة والحديدية ، وأنه وان وجدت ألوان وظلال ورؤى متنوعة حول هذه القضية أو تلك ، فإنها تظلل محكومة بهذه الوحدة الأيديولوجية والتنظيمية الراسخة والصلدة .

ولعلنا في كل ما كتبناه كنا نتوخى هذه المقولة اللينينية .

ذلك يعني أن أي خروج على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية تحت أي ذريعة كانت ، والاحتكام الى السلاح في حمل القضايا الخلافية ، هو تخذل كامل عن نهج الطبقة العاملة ، وعودة الى نهج البرجوازية .

وكان الظن أن هذه المسألة المبدئية قد غدت من الأمور المسلم بها في حزب جليعي كالحزب الاشتراكي اليمني . لا سيما وأن هناك

(*) نشرت في صحيفة « ١٤ أكتوبر » في ١٤/٢/١٩٨٦ .

قراراً صريحاً اتخذته المكتب السياسي للحزب يخون فيه أى عضو فيه
يلجأ إلى السلاح في حل الخلاف الداخلي في الحزب .

وكما قال الرفيق سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب
الاشتراكي اليمني سكرتير اللجنة المركزية في المؤتمر الصحفي الذى
حضره مراسلو الصحف والمجلات الأجنبية :

« فلو راي على ناصر — على سبيل المثال — أن هناك خلافاً في
المكتب السياسي ، كان بإمكانه طرح أسباب الخلاف على اللجنة المركزية
واشراكها في طرح التصورات لحل تلك الخلافات ، ولكنه فضل الأسلوب
الخيائى والتآمرى باستعمال القوة واللجوء إلى السلاح . رغم قرار
المكتب السياسي في يوليو ١٩٨٥ ، الذى ينص على أن من لجأ إلى
السلاح أو يهدد به ، يعتبر خائناً للوطن وفي تعداد الثورة المضادة »
(صحيفة ١٤ أكتوبر ١٩٨٦ — ٢ — ٤) .

ولعلنى كنت واحداً من أبناء هذا الشعب الذين لم يتصوروا قط
أن يحدث في اليمن الديمقراطية — البلد المثال والنموذج من حيث
الأمن والاستقرار وطبيعة النظام والحزب الطليعى القائد — ان يحدث
فيها ما حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ .

كان أمراً مذهلاً ، وفوق الاحتمال ، وأبعد من الخيال ما فوجئ
به الناس في هذا اليوم المشؤوم .

اذن فقد وقعت الواقعة ، وزلزلت الأرض زلزالها ، وقال الناس
مالها ؟ أعلى قمة مسئولة في الحزب والدولة تتصرف بدون مسئولية .
تصدر أحكاماً بالموت على المخالفين لها في الرأى في قمة الحزب
والدولة ، وتتسبب في زج البلاد في حرب أهلية طاحنة ضروس مسقط
خلالها آلاف القتلى والجرحى ، وهدمت فيها منشآت ومؤسسات ،

وعم الخراب والدمار حتى بيوت الناس الخاصة ، وكادت نيران خزانات البترول والدخيرة المحترقة أن تلتهم عدن بمن وبما فيها ، وشمل الرعب والهلع جميع الأهلىن ، وانفجحت شهوة قسوى الاستعمار والرجعية فى محاولة لابتلاع النظام الديمقراتى الثورى الذى بدأ لهم أنه غدا الآن هريسة سهلة المهضم .

عندما سألنى بعض الرفاق المسئولين فى لحظات كنت أشعر فيها بقدر لاحد له من المراءة تكاد تخفق الحلق لهول ما حدث عن رأى فى يناير ١٣ يناير كان فصى جوابى : ولكن ما حقيقة ما جرى ؟ ما الذى أشعل الحريق ؟ ومن أضرى نيران الحرب ؟ ان من فعل ذلك فهو مدان ، أيا كان .

لقد قلت ذلك ولم أكن — بفعل عملية تعبئة مركزة بأن شيئا ما سيحدث ضد الأمين العام وضد الشرعية الحزبية والدستورية من أساسها — لم أكن قد تحررت تماما من تأثير البيان الأول الذى كاد يخذع الكثير من أمثالى من ذوى النيات الحسنة ، بك وكاد يخذع دولا شقيقة وصديقة ، هذا البيان الذى صور بأن انقلابا قد حدث بالفعل ضد الشرعية الحزبية والدستورية ، تعرض خلاله أمين عام اللجنة المركزية ورئيس هيئة الرئاسة على ناصر محمد لمحاولة اغتيال ، وان المكتب السياسى قد أصدر حكما بالاعدام على مدبرى الانقلاب ومحاولة الاغتيال هذه ... الخ .

على أنه ما لبثت الخديعة الكبرى للرأى العام اليمنى والعربى والعالمى ان انكشفت ، وما لبثت الحقيقة الساطعة أن تجلت : ان ما حدث هو العكس تماما . لقد كان الذى قاد الانقلاب ضد الشرعية الحزبية والدستورية ودبر عملية الاغتيال الأعضاء فى المكتب السياسى هو الرجل الأول فى الحزب والدولة !!

أن تجلى هذه الحقيقة لعب دورا أساسيا في قلب موازين القوى
وفي أرباك مدبري هذا الانقلاب الدموي ، وفي نزع المصداقية عنهم
أمام الرأي العام اليمني والعربي والعالمي ، وفي تحول حتى المتعاطفين
معهم داخليا وخارجيا — تحولهم ضدهم ، وفي ارتعاش الأيدي التي
حملت السلاح الى جانبهم ، وفي القائه آخر الأمر ، وفي الاعتراف بأنه
غرر بهم .

وقد نكتشف غدا أنه ليس كل من أحاط بعلى ناصر أو تعاطف
معه بصفته الحزبية والرسمية كان على علم بأنه سيصبح على رؤية
مشهد مروع من الدم ، وبأن كارثة وطنية ستحل بالبلاد .

وعدا الفئة التي غزلت خيوط المؤامرة ونفذت الانقلاب الدموي
والقت البلاد في قعر فتنه عمياء ، وأغرقت الشعب والحزب والجيش
والأمن والمليشيا في بحر من الدم ، فإنه ليس هناك من لم يرفع عقيرته
بالأدانة الحازمة لهذا العمل الدموي الشائن والفظيع ، بل أنه لا يمكن
تصور أن يكون هناك وطني حقيقي في هذا البلد لا يشجب بقوة
هذه الجريمة الوطنية التي ارتكبت في حق الشعب والحزب .

قليلة هي الأوطان التي تعرضت لمثل ما تعرضت لـه اليمن
الديمقراطية من محنة مطبقة الانحاء كان يمكن أن تعصف بنظامها
التقدمي ، وثورتها الديمقراطية ، وحزبها الطليعي ، وأن تدمر وحدتها
الوطنية ، وعلاقاتها القومية والاممية والعالمية وأن تحكم على دولتها
الفتية بالزوال .

غير أن اليمن الديمقراطية التي عركتها الخطوب ، وأنضجتها نيران
المعارك التي خاضتها منذ اندلاع ثورتها المقدامة ، ثورة ١٤ أكتوبر
والتي تعودت على اجتياز كل عقبة انتصبت في طريقها ، وتصحيح كل
اعوجاج طرأ على خطها النضالي ، وتمكنت من ثم من القيام بحركة ٢٢

يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ أقصت بها اليمين الانتهازي ، ومن التغلب على اليسار الانتهازي بهبتها الثورية في ٢٦ يونيو ١٩٧٨ — اليمن الديمقراطية هذه أمكن لها — بفضل هذا الرصيد الفضالي الضخم وبفضل امتلاكها الحزب القائد لمسيرتها الكفاحية . الحزب الاشتراكي اليمني — أن تقهر مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ الانقلابية الدموية التي حتى بصبغتها الدموية هذه اتخذت طابعا يمينيا واضحا .

ان أى حزب طليعى اشتراكي علمى — أيا كان رايه سابقا فى على ناصر وزمرته التى تلوثت أيديها بالفعل بدماء الحزب والشعب والجيش وتسببت فى الدمار الشامل الذى لحق بالمتلكات العامة والخاصة — لا يمكن له الا أن يستنكر بقوة هذه الفعلة المنكرة ، وهذه الجريمة الشنعاء .

ومن هنا تتابع اعلان الدول الشقيقة والصديقة . وفى مقدمتها الدول الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، لتضامنها مع الحزب الاشتراكي اليمني بقيادته الجماعية وتأييدها الوقوف الى جانبه ضد أى تدخل خارجى رجعى — استعمارى فى شئوننا الداخلية أو محاولة المساس بسيادتها الوطنية واستقلالها السياسى وخيارها الثورى .

حقا كانت الخسارة فادحة وغير مسبوقة . ولكنها ربما كانت ضريبة غالية كان على الثورة أن تدفعها حتى لا يفكر أحد بعد ذلك فى أنه يمكن أن يفرض رايه على هيئات الحزب والدولة بقوة السلاح وحتى يتأكد بشكل مطلق بأنه فى حزب طليعى اشتراكي علمى يقود بلاده فى طريق التوجه الاشتراكي وفى طريق تحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية لا بديل قط للمركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتى ، وأنه من ثم لا مجال لاية نزعة انفرادية استعلائية تحكمية .

أن أيديولوجية ومبادئ الحزب الطليعى ، حزب الطبقة العاملة ،
هى أعلى واكمل تجسيد للديمقراطية سواء الديمقراطية داخل الحزب
أو الديمقراطية للشعب • وبالتالي فانه غير جائز ولا مقبول على الاطلاق
اشهار أو استخدام السلاح فى حزب كهذا لا ضد احد من افراده
وهيئاته — أيا كانت الخلافات فيه — ولا ضد الشعب •

ولكن يبدو ان هذه المقولة النظرية الصحيحة التى لم تعد موضع
جدل فى أحزاب الطبقة العاملة العريقة كانت تحتاج — فى بلد نام
كاليمن الديمقراطية — الى تعميدها بالدم ، والدم الغزير ، لتأكيد أن
الخروج عليها مكلف جدا وباهظ الثمن للغاية •

يمكن القول أن النظام الديمقراطى الثورى فى هذا الجزء من
الوطن اليمنى قد صمد صمودا منقطع النظير أمام امتحان خطير وغير
مشهود جوبه به كما لم يجابه به أى نظام مماثل فى العالم النامى كله ،
عالم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأنه قد قدم بذلك درسا
تاريخيا بليغا لابد أن تفيد منه كل الأحزاب الطليعية فى هذا العالم •

وبعد هذا النصر المؤزر الذى حققه الحزب الاشتراكى اليمنى
فانه ورغم كلفته الفادحة والباهظة لا مجال للبكاء على الاطلاق وللأغراق
فى الحزن على الشهداء ، فما من بيت فى اليمن الديمقراطية الا وبكى
حتى النحيب ، وحزن حزن الدهر كله •

يكفى الجميع : الشهداء والأحياء ، أنهم قدموا لنظامهم التقدمى
المتفرد فى المنطقة تضحيات عالية ومتفردة فى مجمل منطقة التحرر
الوطنى •

ان المهمة الجوهرية الموضوعة أمام الحزب والشعب هى الانغمار
بذات المهمة والعزم فى مضمار العمل السلمى والبناء : فى الانتهاء بسرعة
من آثار هذه العاصفة الهوجاء ، وفى إعادة ترميم وتعمير ما دمرته ،

وفي تعميق وتوطيد وحدة الحزب والشعب والجيش والمؤسسات الأمنية والشعبية والمنظمات الجماهيرية ، وفي مواصلة تجذير وتوسيع الديمقراطية الحزبية والشعبية ، وفي المضي قدما في طريق انجاز كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية — بما في ذلك الفضال الدائب من أجل تحقيق الوحدة اليمنية على أسس سلمية وديمقراطية — وأولا وقبل كل شيء تعزيز استقلال وسيادى البلاد والتصدى لكل محاولة للتطاول عليها .

ان شروط انجاز هذه المهمة التاريخية كاملة غير منقوصة والتقدم في ذات الوقت في طريق التوجه الاشتراكي كانت وما تزال متوافرة .
فهناك الحزب الطبيعي القائد لهذه المسيرة الذي لم ترده المحنة الاصلاحية وقوة وقدرة على الاضطلاع بمسئوليته التاريخية هذه . وهناك الجماهير الشعبية — وعلى رأسها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون — المندمجة فيه والمتتفة من حوله . وهناك قوى الثورة العالمية وفي مقدمتها المنظومة الاشتراكية ، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي .

ان تطبيع الأوضاع الداخلية ، وسيادة الأمن والاستقرار من جديد ، والحيولة دون أى مظهر من مظاهر الفوضى والتخريب والتجاوز ، وانعقاد دورة اللجنة المركزية الاعتيادية الثالثة في ١٩٨٦-٢-٦ ، وانتخابها أمينا عاما وأميناً عاما مساعدا وأعضاء اضافيين للمكتب السياسى ، وسد الثغرات الشاغرة في بنية الحزب والدولة — ان كل ذلك يمثل المدخل الطبيعي للنهوض بمهمة الحزب المركزية والجوهرية هذه .

فلتكن مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ التى تورط فيها على نصر محمد وزمرته آخر المؤامرات .

— ١٧٢ —

ولتكن درسا بليغا ، وعبرة تاريخية •

ولترفع راية الحزب الاشتراكي اليمني الى ذرى أكثر علوا
وسموا •

وليظل النظام النظام الديمقراطي في جنوب الوطن نبراسا
وهاجا لكل حركات التحرر والتقدم في المنطقة •

تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية

نبض حي في حبل وريد

الثورة العالمية(*)

رغم كل الشواهد والشهادات التي تؤكد أن اليمن الديمقراطية
تمكنت - وبسرعة قياسية - من الخروج من دوامة مؤامرة ١٣ يناير
والخضت تضمد جراحها ، وترأب الصدع الذي أصيب به بساؤها
الوطني . وتعيد تعمير ما دمرته المؤامرة ، وتعمل على تصفية الآثار
المادية والنفسية التي خلفتها ، وتعاود الوقوف على أقدامها ،
وتستأنف سيرها التقدمي ، وتثبت جسور التحالف مع قوى الثورة
العربية والعالمية ، وتؤكد استمرارها في التمسك بقضية الوحدة اليمنية
وبعلاقات حسن الجوار وسياسة التعايش السلمي مع الأنظمة
الاجتماعية الأخرى ، في نفس الوقت الذي تواصل فيه نهجها الثوري
المعادي للاستعمار والصهيونية والرجعية والعنصرية ، والمناصر لجميع
حركات التحرر والتقدم في المنطقة وفي العالم - رغم ذلك ما يزال
الوضع فيها غير مفهوم تماما من قبل بعض القوى المؤمنة بقضية
التقدم .

(*) نشرت في صحيفة « ١٤ أكتوبر » في ٨/٩/١٩٨٦ .

وما من شك أن ما تبقى عالقا في الأفق من سحب الزلزال المروع الذي ضرب اليمن الديمقراطية هو السبب في عدم تمكن مثل هذه القوى من رؤية الوضع الحقيقي فيها بعد أن أفاق من الددمة ، ونهضت من هول الكارثة .

وهذه الرؤية الضبابية أو الغائمة هي التي صورت لبعض الأعلام المعروفة بأن ما حدث في اليمن الديمقراطية هو وأحد من الانهيارات المأساوية التي منيت بها الثورات العربية منذ نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وإن نيزك الثورة اليمنية قد هوى أخيرا ، وإن الوعد الذي بشرت به قد تحول الى برق خلب ، وأن تجربتها التي أريد لها أن تكون طليعية ورائدة في المنطقة العربية كلها قد حال لونها وغرقت في رمال الصحراء .

ووفق هذه الرؤية الضبابية والغائمة فإن زمن الثورة في اليمن الديمقراطية قد ولى ، وحل فيها « الزمن الرديء » الذي ساد ويسود الوطن العربي ، وتشابه الوضع فيها مع الوضع العربي العام الذي تمسك بخناقه الازمة ، وتحلق عليه المحنة ، ويلفه ليل النكسة .

هل لابد من ضرب الأمثال على مثل هذا النمط من الرؤى التي تضع اليمن الديمقراطية ضمن الدائرة السوداء المحيطة بالأقطار العربية ، المتحكمة في أقدار شعوبها ؟

لعلنا نكتفى بنموذجين اثنين :

فيها هي الكاتبة الصحفية المصرية المعروفة أمينة النقاش تكتب في عدد ٣٠ يوليو ١٩٨٦ من صحيفة الأهالي المصرية : « وثأني زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي للمغرب وسط مناخ عربي متدهور بشكل عام . ففي عدن اقتتل « الرهاق » وأحمد كل طرف من أطراف الصراع

خنجره في ظهر الآخر ، وانهارت تجربة الديمقراطية في الكويت وتونس .
وازدادت القبضة الأمريكية على مقدرات السياسة المصرية في أعقاب
الأحداث التي ترافقت وتلت خلاف السفينة أديبي لاورو ، وزدادت
السياسة المدوانية الامم اديبية والأمريكية في المنطقة بخرب مقر
منظمة التحرير في تونس وخرب اديبي والعدوان عليها ، وفشلت كل
محاولات إيقاف الحرب الأهلية وإحلال الوفاق الوطني في لبنان ، وساد
التوتر والخضام أجواء المغرب العربي .

• ما هو الشاعر الفلاسديني الشهير محمود درويش يقول الشيء
ذاته في رسالة موجهة الى الشاعر الفلاسديني الشهير أيضا سميح
القاسم نشرتها مجلة « فلساين الثسورة » في عدد ٩-٨-١٩٨٦ ،
ويتساءل : « أما لاخر ه ذا الليل من آخر ؟ » ما علينا الا ان نستعد
لا تقبال ليل اشد حانة ، فان قاع هذه الهاوية ذات الشق المفتوح من
النجاة الى عدن لا نهاية له . لا نهاية مرعبة له ، ولدى لمن الهاوية
يا عزيزي ، لمن الهاوية ؟ »

ويخيف محمود درويش ان نل شيء في الوطن العربي من مراكش
الى اليمن الديمقراطية غدا عدها في عدم ، غدا خاويا من كل
قيمة . فارغا من كل معنى ، فاقد ذا اكل وزن ، وأنه ليس هناك الا وهم
وساد وعيث ولا معقول . بل ان اللامعقول ذاته تحول بفعل انعدام
العقل الى معقول ، والى تنمية لا يملك الناس الا القبول بها . والردوع
أمامها : « لقد أجلبوا الوهم على قدميه ، لاوروا الوهم الى درجة
الانتحار الذاتي . وحولوه الى منم العبادة . هل باننا مرحلة اللامعقول ؟
كلا ، لقد تجاوزنا مرحلة اللامعقول بتحويله الى معقول الفندس
وأدناه . أنظر ، اذا كان في و ، فك بعد أن تنظر ، الى فردوس الصمت
المتد من النجاة الى عدن . واذن ، كالفضيحة ، متساوون كالرمال .
حكما ، كالعبيد وبلا قناع في مسرح العبث المفتوح بلا قناع » .

ويشدد درويش في أكثر من غقرة من رسالته أنه لا ينتظر من صديقه الشاعر جوابا عليه ، إذ لا جواب عليه ، إذ لا جواب هناك لدى أحد ، ولا نجدة يمكن انتظارها من أحد لاستنقاذ الوضع العربي مما هو فيه من حال التردى وليس هناك ألحق مفتوح ، وإنما صحراء قاحلة مجربة لا خضرة فيها ولا ماء ، ولا طريق ، ولا أثر لأحد قط • « انى أطل على صحراء » !!

هذه اللوحة القائمة المعتمدة للوضع العربي من مشرقه الى مغربه والتي لا ترى فيها حتى نقطة بيضاء واحدة ، والتي لا تترك لدى مطالعتها سوى الشعور بالتشاؤم والاحباط واليأس لا تعكس بالضرورة حقيقة الواقع العربى ، الذى يوجد فيه الأبيض الى جانب الأسود وما عداهما من ألوان الطيف ، وينتصب فيه الحق في مواجهة الباطل ، والخير في وجه الشر ، والجميل في موازنة القبيح •

ذلك ما يقوله أيضا الشاعر الكبير سميح القاسم في رائعته التي نشرتها له مجلة « أدب ونقد » القاهرية في عدد يوليو ١٩٨٦ ، وكأنه يرد على صديقه الشاعر :

« أجل •• تتكاثر في قاع نومى الافاعى ، أمد ذراعى الى كوكب في الفضاء البعيد ، تحز البروق شرايين صدرى ، وأصرخ ، لا ألما •• صرختى شارتى أننى لا أزال على الأرض جسما وحزنا ، أمد ذراعى وأصرخ من لوعة ••

يا حبيبة عمرى نموت •• ولا لن نموت ••

أجل •• جسدى أمة •• ويدي دولة •• وغمى ثورة •• وأصاب كفى •• مزارع •• أوردتى منشآت •• جبينى مصانع •• أنفى جسور •• وساقى شوارع •• أذننى مدارس •• عيني بيوت ••

وانى أموت .. ولا .. لن أموت .. »
« دونوا يا رفاق :

أنادى بملتى فى تونس .. وغمرى فى العراق .. وفى الشام ساقى
الأخيرة .. وقابى يخفق حيا وغشا هناك تحت رمال الجزيرة ..
وزندى عرف البراق .. »

« واعترف الآن :

قلبي ذبيقة ! وأقوى مالك .. وروحى نظيفة .. وحزنى قبيح
.. وسبرى جميل ..

ويقتلنى الذمات .. ماذا أقول ؟

ويقتلنى الفـراق .. ماذا أقول ؟

« عبيد وقد ملنوا ! »

ما أقول : لمصفورة أرمقتها العواصف .. والحمل فى العش ..
والنار تحلق وجه الحقول ؟

« عبيد وقد ملنوا ! »

ما أقول : لافل يتيم .. ولافل قتيل ..

« عبيد وقد ملنوا ! »

ما أقول : لعمري القدير .. وإيلي الطويل ..

« حرام على المسقود تباعا على باب أسئلتي ، وحرام على طعامي
ومائى إذا لم أرمم تفساريس وجهى ولم استعد تسعة الكبرياء ..

حرام على ترابى .. حرام على سمائى .. »

واذا ما ابتعدنا عن لغة الشعر الى لغة النثر ، فاننا لن نبتعد
عن الحقيقة . والحقيقة التي عاشها ولا يزال يعيشها الوطن العربي
ان هناك ثورة تقابلها ثورة مضادة ، وان هناك قوى ثورية في حالة
اشتباك دائم ومتصل مع قوى رجعية — أيا كان شكل هذا الاشتباك
وحجمه ومداه — وأن هناك أنظمة وطنية وأنظمة تابعة .

واليمن الديمقراطية كانت ولا تزال ليس نظاما وطنيا فقط ، وانما
أيضا نظاما تقديميا ، نظاما لا يخشى عواقب ايمانه الصريح والعلني
بالفكر الاشتراكي العلمي الذي يرى فيه نبراسه المهادي الى المستقبل
السعيد والوضاء .

وهي ، تجسيدا لهذا الايمان ، قد انشأت الحزب الاشتراكي
اليمني الذي يتبنى هذا الفكر ، ويعمل على تطبيقه وفق خصوصية
الواقع اليمني .

وهي ، انسجاما مع هذا الفكر ، قد رغضت لعبة الامساك
بالعصا من وسطها ، وادارت ظهرها لأيديولوجية البرجوازية الصغيرة
بكل تلاوينها ، وأطاحت بكل ممثليها ، ناهيك عن ممثلي أيديولوجية
البرجوازية المتوسطة .

وهي ، بتبنيها لهذا الفكر الطبقي — الاممي ، لم تجسد فيه
ما يشي بالتناقض بين ما هو وطني وما هو أممي ، أو ما هو قومي
وما هو أممي . فالمضطهدون الكادحون من العمال وحلفائهم لا يمكن
أن يكونوا — رغم الانتماء الى شعوب وأمم مختلفة — الا اخوانا بحكم
المصلحة الاجتماعية — الطبقيّة التي توحدهم ، والظموح الروحي التي
الانعتاق من ربقة الظلم الاجتماعي والقومي الذي يجمع لهما
بينهم .

وفي الوقت الذي تعد فيه اليمن الديمقراطية بالسير على طريق التوجه الاشتراكي ، وتعمل على تحقيق وحدة وطنها اليمني على أسس ديمقراطية وتدعو فيه الى وحدة العرب القومية على أسس تقدمية ، فانها تناصر كل قضايا التحرر والتقدم في كل مكان ، وتؤكد في الممارسة العملية صلتها الاممية الحميمية والوثيقة بالبلدان التي انتصرت فيها الطبقة العاملة ، وفي مقدمتها وطن الاشتراكية الأول : الاتحاد السوفيتي .

ذلك ما أعلنته ومارسته اليمن الديمقراطية ، وما خاضت من أجله معارك طبقية ووطنية وأيديولوجية حاسمة ، تمكنت بها من أحباط كل محاولات التطاول على سيادتها الوطنية وخيارها التاريخي ، وتمكنت بها من التطويع باليمين الانتهازي واليساري الانتهازي .

فعلام يستند اذن القول بأن الوضع في اليمن الديمقراطية لم يعد يميزه شيء عن الأوضاع في البلدان التقليدية أو الأوضاع في البلدان التي ذهبت فيها الثورة ؟

أعلى ما حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ نتيجة لمؤامرة ١٣ يناير وما نجم عنه من أضرار مادية ومعنوية واجتماعية وسياسية ؟

ان ما حدث كان عملية خروج على منطق الشرعية الحزبية والدستورية ، حيث احتكم أحد أطراف الصراع في الحزب والدولة الى السلاح في حل خلافه السياسي مع الطرف الآخر ، وبذلك انفتح الباب واسعا أمام عملية صراع مسلح واسعة وهائلة كان يمكن أن تؤدي بالحزب والدولة والثورة ، وتفسح المجال لعملية تدخل خارجي تأتي على الأخضر واليابس ، وتسلم البلاد الى الاستعمار الجديد وركائزه المحلية .

أما لماذا لم يحدث ذلك — رغم التضحيات والخسائر والدمار والمآسى — فإن ذلك يعود بالضبط الى أن نبض الثورة لم يتوقف — وما كان في الامكان أن يتوقف — والى أن جذور نظامها التقدمى كانت قد غاصت في باطن الأرض — وما كان من السهل اقتلاعها — والى أن مؤسسات الثورة الحزبية والرسمية والعسكرية والجماعية كانت قد ترسخت — وما كان يسيرا تحطيمها — •

وهذا الخروج على الشرعية الحزبية الدستورية بكل ما أدى اليه من أضرار بسمعة الحزب والمنظام والتجربة الثورية ، وبكل ما عكسه من ظلال على أوضاع حركات التحرر والتقدم في المنطقة العربية ، وبكل ما أحدثته من انزعاج وقلق لدى الحلفاء والشرفاء في العالم كله ، وخاصة لدى المنظومة الاشتراكية ، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتى — هذا الخروج قد لقي الشجب الصريح ، كما لقي التقييم الدقيق ، من قبل هؤلاء جميعا •

فوجد الأحزاب الشيوعية العربية الذى زار عدن ما بين ٩ — ١٥ يونيو ١٩٨٦ ، أكد في البيان المشترك مع الحزب الاشتراكي اليمني « ان الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية ، وقد اطلعت على ما تعرض له الحزب الاشتراكي اليمني والنظام الوطنى التقدمى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الثالث عشر من يناير ١٩٨٦ ، تشجب الأسلوب الدموى باستخدام السلاح لحل الخلافات الحزبية ، والذى ذهب ضحيته كوكبة من قادة الحزب الاشتراكي اليمني ، وفي مقدمتهم الرفيق المناضل الشهيد عبد الفتاح اسماعيل ، وتعتبر عن ألسنها الشديدا لما وقع ، اذ أنه لم يؤد فقط الى اضعاف الحزب الاشتراكي اليمني ودوره البارز في صفوف حركة التحرر الوطنى العربية فحسب ، بل واطعاف مواقع التقدم في المنطقة بكاملها » صحيفة ١٤ أكتوبر ١٦-٦-١٩٨٦ م •

وجريدة « الازغستيا » الناطقة باسم الحكومة السوفيتية تنشر في ٢٠-٧-١٩٨٦ مقبلا سياسيا هاما بمناسبة وصول وفد سوفيتي كبير في ذات اليوم الى عدن قالت فيه « وخلال الأعوام الأخيرة لم يتحقق في قيادة الحزب والدولة النضال المرجو بصدد تذليل النزعات السلبيه التي نضجت في الحزب الاشتراكي اليمني ، وزادت تفاقمًا نتيجة لتجاهل مبادئ الروح الجماعية والديمقراطية الحزبية الداخلية وغلبة الصلات الشخصية والقبلية » .

وفي يوم ١٣ كانون الثاني - يناير ١٩٨٦ تحولت الخلافات في القيادة الى محاولة للتخلص وفق الأساليب القسرية من قبل قسم من الشخصيات القيادية في الحزب والدولة . وبالنسبة وقعت اليمن الجنوبي في هوة الازمة السياسية ، ودارت في عدن ومدن أخرى اصطدامات مسلحة قتلت أثناءها شخصيات بارزة بعضها أعضاء في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، ولحق ضرر جسيم بمجال الانتاج المادي والجيش . وهاجر بضعة آلاف من اليمنيين المخور بهم والمضللين من البلاد وبشكل رئيسي الى اليمن الشمالية . وفر من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أيضا على نصر محمد الذي كان على رأس الحزب والدولة » .

بل ان الصحيفة السوفيتية تذهب مدى أبعد ، فهي لا تشجب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ فحسب وانما تدين أيضا الأوساط الاستعمارية والرجعية ، وعلى رأسها أوساط المخابرات الأمريكية ، التي تعمدت تشويه حقيقة ما جرى وطمس أسبابه ، والنيل من النظام الديمقراطي الثوري نفسه ، اعرابا عن حنقها الشديد لان هذه الأحداث لم تؤد الى وأد التجربة الثورية ذاتها : « واستغلت قوى الامبريالية والرجعية هذه الأحداث بمثابة الاشارة الى العمل لغرض التشهير بتجربة البناء التقدمي في اليمن الديمقراطية وتقويض النظام القائم هناك » .

وشددت النبرة في الحملة المعادية لليمن الديمقراطية الخدمات الخاصة الأمريكية وشخصيا رئيس وكالة المخابرات المركزية كيسى الذى لم يدخر وسعا في تشويه الأسباب الحقيقية وطابع ما يجرى في اليمن الديمقراطية . ولهذا ليس من الصدفة أن واشنطن لم يكن بوسعها ستر خيبة الامل عند تكوين قيادة جديدة للحزب والدولة وعدم اعلان التراجع عن نهج البلاد المستقل والتقدمى في السياسة الداخلية والخارجية وتمسكها بمبادئ عدم الانحياز والتضامن العربى » (نقل عن وكالة أنباء عدن ، ٢١-٧-١٩٨٦ م) .

ومثل هذه الاشادة بسياسة التضامن الاممى والتآزر القومى ، والتحالف الثورى ، والتعايش السلمى ، وحسن الجوار ، القى سداً عليها الحزب بدأب واستمرار بعد الأحداث تضمنها أيضاً بيان الأحزاب الشيوعية الآنف الذكر : « وتشيد أحزابنا بالنهج السياسى الخارجى للحزب الاشتراكى اليمنى وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية القائم على تعزيز أواصر الصداقة مع الاتحاد السوفيتى وبلدان المنظومة الاشتراكية ومع الدول والنظم التقدمية العربية ، والمستند الى علاقات التعاون مع دول المنطقة على أساس حسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام رغبة شعوب المنطقة في اختيار تطورها والعمل على اخلاء المنطقة من كافة أشكال التواجد الامبريالى والنفوذ الاستعمارى ، ومن أجل سيطرة شعوبها على مقدراتها وثرواتها الطبيعية والحفاظ على الأمن والاستقرار اللازمين لتقدم وتطور بلدان وشعوب المنطقة » (صحيفة ١٤ أكتوبر ١٦-٦-١٩٨٦ م) .

واذن فليست هناك لوحة حالكة السواد للوطن العربى ، ولا هاوية ذات شق مفتوح من طنجة الى عدن ، وانما هناك معركة مفتوحة بين قوى التقدم وبين قوى التأخر ، بين قوى التحرر العربى

المسنودة من قبل قوى الثورة العالمية ، وفي مقدمتها بلدان المنظومة الاشتراكية ، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي ، وبين قوى الرجعية والردة المدعومة من قبل كافة القوى الامبريالية ، وفي مقدمتها الامبريالية الأمريكية .

واليمن الديمقراطية ، وان كانت تشغل من الناحية الجغرافية موقعا من مواقع الأطراف في بلاد العرب ، الا أنها من الناحية الثورية ، تجاسرت على أن تكون الرائد المكتشف لطريق العرب الى المستقبل .

والمعارك والمحن التي واجهتها وستواجهها تعود بالضبط الى هذا الدور الصعب الذي ندبت نفسها له ، وكلفت نفسها حمل أعبائه .

ولكن هل لاقى الرواد والمكتشفون الجغرافيون والاجنماعيون والثوريون عموما سوى المصاعب والمتاعب غير المسبوقة قبل أن يصلوا الى بنيتهم ويحصلوا على لقب الاستحقاق كرواد ومكتشفين . ولكم خيبت اليمن الديمقراطية من ظنوا بها الظنون ، وتصورا أنها جثمت نحسها عبئا ثقيلا ينوء به كاهلها ، وأرادت اقتحام العقبة وما ادراك ما العقبة ! عقبة التخلف التاريخي المهول ، وعقبة المؤامرات الداخلية والخارجية المطبقة .

وعندما كانت اليمن الديمقراطية تقتحم في سيرها النضالي المتصاعد والدائب منعطفا ثوريا جديدا كانوا يتوهمون أو يأملون أن يتحول الى منزلق ، وعندما كانت تقفز الى رأس حالق كانوا يعلنون النفس بالمتى بأنها ستسقط منه لا محالة ، وعندما كان يسقط جناح في التنظيم جناحا آخر كانوا يقولون : ها هي ثورتهم المراهقة تفقد أجنحتها جناحا بعد آخر ، وبعد حين لن تقوى على التحليق ، ولن تملك الا الوقوع على الأرض ، حيث تنتظرها السكين !

ولكن اليمن الديمقراطية كانت دائماً تسقط المراهقات تلتو المراهقات ، وتفسد جميع الحسابات والتكهنات ، وتنطلق من منعطف الى منعطف ، وتقفز من حائق الى حائق ، وتكتسب عبر تطبيقها في أفق الثورة ريشاً جديداً ، وقوادم جديدة .

نعم .. ربما مرت باليمن الديمقراطية كوارث « يشيب من هولها ابوادان » وتتكرر لها الظهور العسية ، كأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ وما تلاها من حرب أهلية بدأ أنها لن تبقى ولا نذر .. لا الحزب .. ولا الثورة .. ولا الجيش .. ولا الشعب ، وان كل ما أنجزته الثورة وكل ما قدم من أجل الشعب سيتبدد هباء ، ويغدو أثراً بعيد عجزه .

أن تخرج اليمن الديمقراطية من هول الكارثة — رغم كل ما خلفته من جراح وآلام ودمار — دون أن تفقد نفسها ، وحزبها ، ونظامها وثورتها ، وجيشها ، وشعبها ، فان ذلك هو البرهان الذي لا برهان بعده بأنها ذات تجربة ثورية أصيلة عميقة غير قابلة للامحاء أو الزوال ، وأنها خيط متين في نسيج العصر ، ونبض حي في جلد وريد الثورة العالمية .

نظرة سريعة
في بعض ما كتب حول مسار
الثورة في اليمن الديمقراطية
بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامي (*)

كما دخلت اليمن الديمقراطية تاريخ العرب المعاصر باعتبارها صاحبة أجراً تجربة ثورية على الإطلاق ، فإنها دخلته باعتبارها صاحبة أعنف تجربة ثورية .

ودور العنف في التاريخ معترف به . وهو كما قد يلعب دوراً تدميراً حتى لحضارة بكاملها ، إذا ما ساعدته على ذلك شروط معينة ، فإنه يمكن أن يساعد على خلق أو تثبيت بنية اجتماعية جديدة رغم كل ما قد يرتبط به من مأسى إنسانية .

وثورة ١٤ أكتوبر في جنوب اليمن واحدة من الثورات الوطنية التحررية المعاصرة التي كتب عليها أن تولد وهي تنزف وألا يتوقف نزيفها حتى يستوى عودها ، ويكتمل بنيانها ، ويشمخ صرح نظامها التقدمي ، ويغدو محصناً ممتنعاً على كل القلاقل والزوابع الداخلية والخارجية .

(*) نشرت في صحيفة « صوت العمال » في مدة اعداد بعد الأحداث .

فبدون العنف الثوري المسلح ما كان ممكناً خروج المستعمر
البريطاني .

وبدون العنف الثوري المنظم ما كان ممكناً إسدال الستار على
اليمن الانتهازي والقيام بحركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ التي فتحت
الطريق لقلب بنية المجتمع التقليدية والمشوهة ، ولشروع في صياغة
المجتمع التقدمي الحديث .

وبدون مواجهة العنف الديكتاتوري لليसार الانتهازي — الذي
كان قد تحول الى يمين انتهازي — بعنف ثوري مسلح ومنظم ما كان
في الامكان أن تواصل الثورة مسيرتها الديمقراطية ولا أن يقوم الحزب
الطليعي القائد لها : الحزب الاشتراكي اليمني .

وبالمثل يمكن القول أنه ما كان ممكناً أن تستقبل مؤامرة ١٣ يناير
١٩٨٦ الدموية بغير العنف الثوري المسلح والمنظم الذي ربما لاقى في
مسيرته واتساعه ومداه كل عنف سبقه ، نظراً للتراكمات والتفاهات
الحادة والمتنوعة التي ظلت تغلي وتحتدم ويتصاعد منها البخار ، دون
أن يبذل جهد كاف وشامل لاحتوائها والتحكم فيها وتفريغها من شحنتها
المخزنة بالتفجر والاشتغال .

هذه المبارزة الدامية وغير المسبوقة في تاريخ الثورة ، والتي
نزف خلالها من الدماء ودمر من العمران في أسبوع من الزمن ما لم
يحدث مثله خلال تاريخ الثورة كله — هذه المبارزة أوجت للبعض
بأن ذلك لم يكن مجرد صراع بين جناحين في الحزب حول مسار الثورة
وإنما عودة كاملة الى حروب القرون الوسطى بكل ملامحها القبلية
والهمجية ، وبكل تقاليدھا في الشجاعة والفروسية ، وأنه لا يميزها عن
هذه الحروب القديمة الا استخدامھا للأسلحة الحرب الحديثة .

وهي مقارنة قد يغرى بها واقع أن المجتمع في اليمن الديمقراطي لم يمزق نهائيا شبكة العلاقات التقليدية الموروثة عن المجتمع الاقطاعي وما قبل الاقطاعي وأن النزعة الفتوية والمحلية والاقليمية المغلقة التي يخلفها عادة مثل هذا المجتمع التقليدي — ولا سيما في غياب دولة مركزية حتى ولو اقطاعية — لم يقض عليها نهائيا ، وأن عملية تحديث المجتمع وتعميق روح المواطنة وروح الوحدة الوطنية وترسيخ أعمدة الدولة المركزية الحديثة الوطنية الديمقراطية عملية تاريخية كاملة لم تستكمل بعد ، وأن « الميت يمسك بالحى ! » طيلة فترة الانتقال التاريخية هذه ، وأن الثورة — أى ثورة — لا تعاني من مشاكل النمو بحسب ، وإنما من مشاكل التخلف أيضا ، وأن تحطيم عادات وقيود وأيديولوجيات الماضي لا يتم دفعة واحدة ، تمامًا كما أن عقبات الحاضر لا يتسنى تذليلها بين عشية وضحاها .

ذلك ما نبه اليه ماركس أيضا : « وفضلا عن بلايا العهد الراهن ، نكابد جملة من البلايا الموروثة ، الناجمة عن كون أساليب الانتاج القديمة التي ولى زمنها ، ونفس مفعولها ، والعلاقات الاجتماعية والسياسية الشائخة المطابقة لها لا تزال بالكد قائمة . فنحن لا نعاني من الأحياء وحسب ، بل من الموتى أيضا . » (الميت يمسك بالحى !) « (انجلس ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ ص ٩٩) .

ولكن القول بذلك شيء ، وتصور أن اليمن الديمقراطية لم تخرج من رحم المجتمع اقديم شيء آخر .

ووفقا لهذا التصور المخلوط الذي يستند الى أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ وما قادت اليه فإن اليمن الديمقراطية لم تخادر عهد البسادة والجاهلية وعهد الملوك الصغار وشيوخ القرى الذين يدافع كل منهم عن

منطقة نفوذها واوتوقراطية وانغلاقه ، وأن أحداث ١٣ يناير وما ترتب عليها هي ترجمة لهذا الوضع ، وتعبير عن هذا العهد ، وأن اليمن الديمقراطية كشفت بذلك عن واقع أنها ليست وارثة حضارة يمنية تليدها وان أبناءها ليسوا من نسل أولئك اليمنيين القدماء العظماء الذين بنوا هذه الحضارة ، وأن مفاهيم الثورية واليسارية واليمينية لا تصح عليهم .

ذلك ما يقوله أيضا وأحد من شعراء اليمن المعروفين : محمد الشرفي ، في قصيدته : « عدن .. الكارثة .. والسؤال الكبير » التي نشرتها مجلة « اليمن الجديدة » الصناعية في عدد يوليو ١٩٨٦ ، ص ١١٨ - ١٣٠) والتي نجتزئ منها الأبيات التالية :

« ولسنا كما قيل من سبأ أو معين
وان الذي جاء في جبة الأنبياء
ومن جاء في بزة المصلحين
ومن يدعى أنه في اليسار
ومن يدعى أنه في اليمين
ومن قال : نحن مع الكادحين
ومن قال : أنا مع الثائرين
تساووا جميعا .. على أنهم
دمى كالدمى .. في يد اللاعبين »

هذه النظرة السوداوية المسرفة ليست مجرد حالة شعورية تملكها الشاعر تأثرا لمشهد الدماء الذي تفتنت الاذاعات والصحف خارج اليمن - وبالذات في الغرب والبلدان السائرة في فلكه - في وصفه الى حد تصوير أن اليمن الديمقراطية تحولت الى بلد للشباب والنسور والوحوش وهرايم الأرض .

وهي ليست مجرد شـطحة من شـطحات الشعراء المزهريين
الحماسية الذين لا تفتح لهم حساسيتهم هذه تأمل الأمور من جـ. جديد
في روية وتؤدة ، ومحالمتها محاكمة عقلية ، واستبحار جانب الحواب
من الخلفا فيها . ومعرفة دور كل من الظروف المرحسوعية والذاتية في
حدوث ما حدث ، وتحديد مسؤولية قوى التقدم والخير في
تقويم وتصويب المسيرة الثورية ، وفي التنبيه الى مكان ومفـدان
العمل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والتخليلية
التي تسببت في الاضطراب المـأساوى الذى منيت به البلاد .

فهي نظرة أيديولوجية - كأي قول مسيخ شـرا أو نثرا - يصح
عابها الصواب والخطأ .

والأيديولوجية - أية أيديولوجية - هي تعبير عن مصالح والمكار
يحي أو هام هذه الدليقة الاجتماعية أو تلك ، أيا كان الثوب الذى
تظهر فيه ، حتى لو كان حلة قشبية من الفن .

والارتكاز الى ما صاحب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ من خشونة
وقسوة ، وغلظة وغلظلة وغلظة لتجريد شعب بكامله من قيم الثورة
والثورية والخير والصالح والاصلاح والرغبة الصادقة في انتشار أبنائه
من برائن التخلف والظلام والتبعية ، واللامعة وطنه في طريق الحضارة
والحداثة والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والرخاء والسعادة ،
ومن ثم انكار ان يكون هناك يسار ثورى يواجه يمينا رجعيا ، أى انكار
أن يكون هناك تمايز اجتماعى بين الناس ، ينجم عنه صراع طبقى محتتم
بينهم . وتـدوير أن اليسارى مجرد دمية يلعب بها الشرق ، شأن اليميني
الذى يلعب به الغرب - أقول أن الارتكاز الى هذه الأحداث لرسم
مثل هذه الصورة البائسة الكالحة المذيرة للنفور والتقزز والاحتقار
للنفس والشعب والودان والحياة وكل القيم الرغيلة لا يمكن أن تكون
مادرة عن رؤية سليمة . ووجدان صحيح ، وخمير معافى .

ورؤية كهذه — أيا كانت الدوافع والنوايا — لا تفيد منها غير قوى التخلف والظلام التي مما يتفق مع مصالحها ورغبتها في أن تظل هي السائدة انكار أن تكون هناك قوى ثورية في مواجهتها تعمل على إحلال العدل مكان الظلام ، والخير على أنقاص الشر ، وعلى إشاعة أنوار الحرية والديمقراطية في حياة الناس .

ويبدو أنه كان قد استقر في يقين الشاعر الشرفي حتى من قبل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ بعام كامل أن معادلة قاتل أو مقتول هي التي ستسود في اليمن الديمقراطية ، وأنه ليس هناك أو لم يعد هناك مكان لغيرها لكل ما أعلنته من مبادئ وشعارات ثورية يجرى الصراع عليها وبسببها .

فهو يقول في ص ١٣٠ من ذات المجلة أنه كان قد تنبأ منذ أوائل عام ١٩٨٥ في قصيدة له بحادث ما حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ .

ومما يلفت الانتباه أن رئيس تحرير مجلة « الحكمة » في تعليقه على أحداث يناير هذه لم يكتف بالتذكير بنبؤة الشرفي هذه وبأيراد بعض الأبيات المتنبئة بأن منطق الحرب القبلية هو الذي سيسود منذ الآن في اليمن الديمقراطية مزيحا من أمامه كل منطق حضاري أو عصري أو ثوري ، وإنما هو يسجل للتاريخ أن تلك لم تكن نبؤة الشرفي وحده ، بل إنها ليست محض نبؤة ، وإنما هي فتاعة تولدت بعد نقاش ودراسة لجريبات الأحداث في اليمن .

يقول عمر الجاوي في تقديمه لأبيات الشرفي الآتية الذكر والتي سنوردها حسبما أوردها :

« الحق يقال . . أننا كنا ، وحرب بيروت أو لبنان تضع أوزارها ، قد ناقشنا هكذا ، وبالنص ، أن بلادنا اليمن ، كل اليمن ، هي

« العرضة » المهيأة لتخطيط حرب القبائل والطوائف .. ولكن ، والأمر
نائم ،رددنا نفس العبارات عن الشعب « الحضارى بطبعه » ، وركنا
لى التاريخ ، باعتبار أننا لسنا « لبنان » ، ورغم ذلك كان للشعر وضع
آخر فى قصيدة الشرفى « الحكمة » العدد ١١٨ يناير ١٩٨٥ م .

(٢)

واخشى بأن يصبح القتل كالخبز
فوق الموائد
وأن يتوزع كالعطر للسامرين
ومثل بخور المساجد
ونلقاه فوق كراريس أطفالنا
ونشهده فى زوايا البيوت
وخلف المراقد

(٤)

أخاف بأن يصبح الموت والقتل مثل الهواية ..
بين التآخى وبين الأخوة
وكالنار فى كف إبليس
يحترق الأهل فيها
ويحرق دفء الأمومة فيها
ونبض الأبوة .

فلا صلة فى ازدحام الجروح
سوى هوة النار هوه
أخاف على الأرض أن تستحيل

ركاما من الجهل والأسلحة
وهذا الوباء الجديد
هو الحاكم المتسلط .. والحكم ..
والصفقة المربحة » .

(الحكمة ، مايو ١٩٨٦ ، بعد الذى صار ، ص ٣ — ٦) .

ومن مقاله « الصحافيون اليمانيون .. الى أين » الذى نشرته
« الحكمة » فى عدد يونيو ١٩٨٦ يتضح أن الجاوى لا يرى أن هناك
مسيرة ثورية مرت بمنعرجات فى اليمن الديمقراطية ، وأن هذه المسيرة
لا تبرح فى تصاعد مستمر متجاوزة انحرافات اليمين واليسار الانتهازى ،
وكل المأسى التى تسببت فيها أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ، وإنما هناك
تسلط على كل المستويات ، بما فيها المستوى المهنى ، ظل يمارس عبر
عهد اليمين الانتهازى ، واليسار الانتهازى ، والزمرة ، والزمرة
الجديدة .

وهى نظرة عادية تعكس موقفاً أيديولوجياً ثابتاً تجاه الثورة
ذاتها .

وحسب صيغته فأنا قد « رأينا منذ أيام لبيب ١٣ يناير
المشئوم أن النار لم تخدم بعد ، وأن المد فى عدم ممارسة
الديمقراطية يقدم أيضاً من الوجوه القابلة للتسلط وتنفيذ القرارات
الهوجاء دون التفات واحترام الشرعية مهما كانت » .

والديمقراطية لا تمارس — حتى فى المجال المهنى — لا من قبل
ولا من بعد ، حيث يشكل كل شئ من أعلى ، كما حدث بالنسبة
للجنة التحضيرية للمؤتمر العام الرابع الاستثنائى لمنظمة الصحفيين
الديمقراطيين اليمنيين . « ان الشك يكمن فى الطرق التعسفية التى تم

بها التشكيل . مفترخين أن اليمين واليسار الانتهازى والزمرة قد كانوا يفرخون علينا من أعلى مثل هذه التشكيلات . . . فلما بالنسبة نمارس شيئاً غير قانونى ولا شرعى . وحما لو أننا زمرة من الراز جديد » .

مما يثير العجب أن شاعرا مسنا ودلاسيجيا وتقليديا في نخلته السياسية وفي منحاه الفنى مثل محمد سعيد جرادة لم يقابل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ولا مسيرة الثورة بمثل هذه النظرة العدمية ، رغم انفعاله الحاد بما خلفته أحداث ١٣ يناير الدامية من مأسى مفعجة ، ورغم تسميته هذه الأحداث بأنها كانت « مسبعة ١٣ يناير » ومضى التسمية التى عزون به - - - - - قسيدته التى نشرتها « حيفة » ١٤ أكتوبر في ١٢-٣-١٩٨٦ .

فهو بعد تصويره الطابع الدرامى والوحشى لها يختتمها بالدعاء والابتهاال بأن يعود كل شىء الى ما كان عليه ، وتسير الحياة في البلاد سيرتها الطبيعية الهادئة ، ويعود الربيع ، وتعود البلبل الى الغناء ، والطيور الى أوكارها ، والمياه الى مجاريها ، وتعم الخضرة الأرض كلها :

« أتينا اليكم من المسبعة نمثل أدوارها المفجعه
قطعنا مسافاتها الحالكات على السن الذهب المشرعه
على جثث كسومت في الطريق تلالا تبث الرؤى المزعجه

بلادى احترقت بنار الخلاف	سحقا وبعدا لمن وسعه
بلادى تألقت عشرين عاما	وكنت جميلته المونعه
نصرم عقدان صفت الحياة	بينهما صورة مبدعه
أنى ساعة دك ذاك البنساء	ما كان أعلاه ما أرفعه

مشيت على ظهر أرضي الخراب أنرف أدمعى الطيمه
 ألوف بنيتها ثووا في القبور في ليل مأساتها الموجهه
 جسومهم بعثرت في الطريق عصفاً تنسأثره زوبعه
 وبعض لقوا حتفهم في البيوت موضع أمنهم والدعاه
 فليست تفرق تحت الحرائق بين الهياكل والأمتعة
 وكم حامل وضعت حملها وريعت بمولدا مرضعه
 سابكى بلادى وأدعو لها بعود ربيعاتها المرعه
 وعود عصافيرها للفناء وعودة المياه الى المزرعه «

على أن ما ننتظره من شاعر حديث وكاتب تقدمى ليس مجرد حسن
 تصوير المأساة فنيا ، ولا الدعاء والابتهال بأن يصلح الله الأحوال .
 وإنما النفاذ عبر سحب الظلام ، وعبر غبار المأساة الى الأفق البعيد
 الذى يظل مضيئاً دائماً ، طالما كانت الأبصار شاخصة نحوه ،
 والقوادم طائرة في اتجاهه .

وأيا كان هول الكارثة ، ومهما كانت فداحة وجسامة الآثار
 الانسانية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التى خلفتها ، فإنه ليس
 بإمكانها أن تثقل مخيلة الشاعر الأصيل الذى يتمتع أكثر من غيره من
 الناس العاديين برؤية ما هو أبعد من مشهد الدماء والجماجم والركام
 والأنقباض .

قد تصاب مخيلة الشعراء — حتى ولو كانوا من الخلاقين المبدعين
 — بشيء من الخلل أو التوقف في لحظة ما رهيبه ، غير أنهم لا يلبثون
 أن يستعيدوا أنفسهم ، ويستعيدوا معها مخيلتهم الشعاعية النفاذة
 المتطلعة دائماً الى الغد ، المستشرقة ابداً لأفاق المستقبل ، الدافعة
 باستمرار للامل والتفاؤل ، الملهمه للنضال وحب الحياة وكل قيم الخير
 والحق والعدل والجمال .

من حق الشعراء والكتاب والأدباء والمؤرخين أن يصوروا أحداث
١٣ يناير وما نجم عنها ، وأن يؤلفوا في ذلك المساحم القرائية ،
التعريفية والنثرية وأن يدبجوا المقالات ، ويكتبوا البحوث ، ويضغوا
الكتب • وهم ان لم يفعلوا ذلك — أو لم يستطيعوا فعل ذلك اليوم —
فلسوف يفعلونه غدا ، عندما تكتمل أدواتهم ، وتكتمل معها معرفة
حجم ما جرى على أرض الواقع •

ولكن في جميع الأحوال لابد أن يفرض الصدق الموضوعي
والتاريخي والفني نفسه على كل واحد منهم •

ورغم الحسابع المساوي الجاد لهذه الأحداث فإنها ستقدم
الدرس والعبرة ، وستساعد في تربية أجيال بكاملها • وستفجر طاقات
جبارة للخلق والبناء •

وحتى يحدث ذلك فإننا لا نملك الا أن ننظر ما كتب حتى الآن
— على الأقل في مضمار الشعر — بأنه لا يعدو أن يكون حالة تأثر
لحظية تشبه أنفة أو حتى صرخة من أصابته طعنة مفاجئة لم يملك حيالها
سوى إطلاق حنجرتة بالأنين والصراخ •

ولكن لغة الحناجر ، لغة الأنين والصراخ ، والولولة والندب ،
والتفجع والتمزق ، ستحل محلها — حتما — لغة المحاكمة العقلية الباردة
لها حدث ، لغة الدرس المستبصر المتمعن المستخلص للحكمة التاريخية
من قلب الفجعية ، لغة المناضل المقزود بذخيرة نادرة من صنع تاريخه ؛
لا تساعد على ترشيده خطاه وحده ، وإنما تساعد كل المناضلين الذين
يمرون بظروف تاريخية واجتماعية مشابهة أينما كانوا ، وأيا كان الوطن
الذين ينتمون اليه •

ولربما مثلت قصيدة الشاعر اليمنى الكبير عبد الله البردونى التى نظمها فى شهر المسأسة ، والتى حملت عنوان « فنقلة النار والغموض » والتى نشرتها صحيفة « ١٤ أكتوبر » فى عدد ٢٢-٩-١٩٨٦ حـالة وسطا بين لغة الحناجر ولغة العقل ، بين لغة التفجع لما حدث ولغة التأمل لما سيحدث ، بين لغة الوضوح ولغة الغموض •

وهى بهذه الصفة البيئية تشكل خطوة متقدمة بالنسبة للقصاصد الأنفة الذكر ، وتطوى على شىء من الامل والتفاؤل المبطن فى أن ما حدث رغم هوله ورغم كل دواعى التشاؤم والاحباط واليأس التى استثارها معه فى الامكان تجاوزه ، اذا ما اتخذ عبرة ودرسا غير قابلين للنسيان أو الاهمال •

اتخذ البردونى أسلوبا مبتكرا فى محاولة استجلاء ما حدث والتكهن بما سيحدث • صب أسئلته المتفجعة الموجهة على المدن والمواقع التى دارت فيها المعارك ، وعلى الأماكن الأثرية والتاريخ اليمنى ، وانتظر منها جميعا الاجابة ، فى الوقت الذى تدخل فيه برأيه بحذر بالغ • وحرص شديد •

سأل « خورمكير » و « الملا » عن سر العدول عن لغة الحوار السياسى الى لغة الحوار بالرصاص ، سألها مسألة نقدية متفجعة ، كما سأل « معاشق » بذات اللهجة وبذات الخوف من أن يكون للمسلسل الدامى بقايا وذيول ، ومشاهد وفصول ، بل وتلال أخرى من نجيب مع الدماء والجماجم •

جبال وسيول من الأسئلة أثقلت وابهظت كاهل البردونى روى بعضا منها على « دار سعد » و « الشيخ عثمان » و « صيرة » و « كريتر » و « سعدن » كلها ، بل وعلى « سبأ » ذاتها ، وعلى مجمل تاريخ اليمن •

عله يعثر على جواب مفيد مقنع مطمئن تسكن اليه نفسه ، ويرتاح به ضميره ، ويذهب عنه الروع على مصير البلاد .

ترك للأماكن والمدن والساحات التي دارت فيها المعارك أو انطلقت منها كتائب النجدة حق الافصاح عن روح الاستبسال والاستقتال التي ردت بها على ضربة ١٣ يناير المفاجئة المذهلة .

لعمري ما يسائل :

« من شب يا « عدن » اللظى ؟ » .

تجيب عليه « عدن » :

قالوا : أموت ، فقلت كلا : كلا .

ولأنني بنت المراع فليست أما للأذلاء
ما كان مقلوا من الفأزي من الأهليين أقلي

صممت ألا نحسني اذا عكست البعد قبلا

جاؤوا الى وجئتهم نارية العزمات عجلي
جاءوا بأرعاد المنون وجسدت أرداء وبذلا «

بل ان البردوني يترك لمواقع وساحات الصدام والكتائب المنتصرة
في الحرب لا حق الدفاع عن روحها المستقتلة المستبسلة فحسب ، وانما
أيضا حق اعلان أن ذلك ليس مجرد نصر عسكري ، وانما هو نصر

سياسي ، بل ونصري ثوري ، ونقطة نارية ، لا بد أن تتحول الى نور ثوري
غامر يضيء آفاق المستقبل .

هكذا يدور الحوار بينه وبين « دار سبعم » :

« ماذا تلاحظه هناك ؟ تحولا ما زال طفلا
أتراه حتما ؟ ربما بدء الربيع ينت بطلا »

وهكذا يدور الحوار بينه وبين « الشيخ عثمان » :

« يا شيخ عثمان » استجب ماذا ترى ؟ أرجوك مهلا
« صناع » مفعمة بما أجمت ، كيف تكون أحلى !
وصداك قهوة « لاعة » قات « الحديد » و « المصلى »

أنا لست مزياع الخليج أرقع البالى بأبلى
أغبي الكلام هو الذى ييدى أوان الجد هزلا
من أين أخبر ، واللهيب أمد من نخل « المكلا »
من مهرجان النار تصعد ثورة أبهى وأحلى »

أما « صيرة » التى شهدت المعارك التاريخية فلم يعد يخيفها
شئ ، وهى لا ترى فى ما حدث مدعاة للهلع ، فهو لا يعد أن يكون
أحدى المعارك المتوسطة الحجم ، وهى لن تكون خاتمة المعارك ، بل
لربما كانت بداية جديدة . وإذا كان ما رآه الشاعر مثار هزع .
فهو فى عينها حفل بهيج . والبحر من حول « صيرة » الذى شهد معها
معارك التاريخ يلقى بشهادتها الى جانبها :

« لم لا أسائل « صيرة » ؟ » ستزيد من ، لكن ، والا
وترى الطفور توسطًا وتري النهاية مستهلا
وتقول : ما سميت روعا : أنا أدعوه حفلا

أتري طلاوة صوتها / يا بحر ؟ أم رؤياك أظلى ؟
عنها أعي سافرا بعينها ، بزديها ، محلى

وفي ذات الاتجاه تصب اجابات « جولد مور » الذي يسخر مما
رددته اذاعة لندن عن سير المعارك وعن أن عدن تحولت الى مدينة
أشباح وان كل شيء تحول الى هشيم تذروه الرياح • فذلك اقاويل
عدو كان يبسط يده ذات يوم على عدن ، وبعد أن قهرته حرب
التحرير التي شنت ضده حتى أخرجه خاسئاً مدحوراً ، لم يعد
يملك الا صناعة تشويه الثورات الوطنية التحررية المنتصرة :

« يا جولد مور » اجابة : ما زالت اللحظات حبلى
أسمعت « بي بي سي » وهل هذا سوى بوق تسلى ؟
هذا « البعوض » وثنى اليه وذلك « الزنبور » أدلى

أولئك الفازون ولوا والتأمر ما تولى
كانوا تماسيحاً هنا وهناك يرتحلون قملًا

قل عن هنا : ماذا اعتراه ؟ وما الذى بالأهل حالا ؟
الساعة الخمسون — مثل الساعة العشرين — وجلى
ماذا ترى يبدو غدا ؟ بدء الصعود .. سقوط قتلى «

كل الساحات والمواقع تنطق بلسان واحد : ان ما حدثت ثان
عراك ضاريا حتى ولو كان بين أبناء البلد الواحد ، وان الذى مسبب
في ذلك هو الذى اشعل عود انتقاب ، وقود حبر النار •

فحتى مدينة « كريتير » التى صقلتها حرب التحرير والنزى لم
يصبها الا بعض شظايا الحرب الأهلية لـ ١٣ يناير ١٩٨٦ تقصدت
بنفس اللهجة القوية النواثقه المنتصرة والمفادرة على خوض المزيد من
المعارك اذا ما اقتضى مجرى الأحداث ذلك :

قولى « كريتير » ما هنا ؟ التصف ، أم عيناك أحلى ؟
ترهبو بكثييك الخموش كشارب القمر المدلى

جاءوا القتلى : همد أمد لهم رياحيننا وفلا
هم بعض أهلى .. فليكن هيهات أرضى الفسدر أهلا
تأبى حمام اليوم أن تلقى صقور النار عزلى

ماذا أسمى ما جرى ؟ جينا ، ولكن صار فعلا
الفتاحو باب الردى لا يملكون الآن قفسلا

أضعفت أم أن الأسـى أقوى بدا ، وأحد نصلا ؟
انسيت صـقلى يا عراق القحط ، أما انهكت صـقلا ؟

اذن فهناك اجابة واحدة مجمع عليها ، وهو أنه رغم فداحة
ما جرى فإن هناك نقلة الى الامام تحققت بالنار .

غير أن الشاعر لا يبدو مطمئنا تماما الى مثل هذه الاجابة القاطعة
الواضحة . فهو — من حيث المبدأ — غير راض وغير سعيد بالجـؤ
الى استخدام السلاح بين رفاق درب واحد ، أيا كانت الخـلافات
القائمة بينهم .

فهو كما فزع عندما سمع « ذق طبل الحرب » فزع لحجم المواجهة
الشاملة ولكمية الدماء التى سفكت نتيجة ذلك كله .

والشاعر ليس متأكدا من أن النقلة النارية قد أسفرت بالفعل
عن نقلة ثورية .

ليس هناك وضوح . فالأفق ما يزال ملبدا بالغيـوم ، ودخان
المعارك ما يزال يغطى الطريق . والرؤية الجلية لرحاب المستقبل تبدو
صعبة فى مثل هذا الطقس المعتم المنذر بالمزيد من الرعد والبرق ،
الذى قد يخطف الأبصار والبصائر .

اذن فالموقف هو أدعى للغموض ، وأدعى للتمهل والانتظار ، حتى
نرى ما يأتى به الغد .

لقد قلبت عملية الاقتتال الأهلى الحسابات العادية ، ورغم ان
السلام الأهلى قد حل ، الا أنه ليس هناك ما يدعو الى الاطمئنان بأنه
سيكون سلاما وطيدا لا تعكر صفوه زوابع داخلية أو خارجية :

« لا القتل أفضل ، يا غموض ولا السلامة منه فضلى »

ولاستجلاء هذا الغموض ، ومن أجل محاولة الخروج بأجابة أدنى الى الوضوح ، فإن البردونى ينحى مشاعره الذاتية وانحطباعه الشعري الخاص عن الأحداث جانباً ، ويحاول استتطاق المعلم الاجابة • غير أن العلم لا يحير جواباً :

« للعلم أسال ، والجواب •• يهول أسئلة وجهلاً
أرجو الوصول والتقى بسوى الذى أرجوه وصلاً »

حينئذ يتجه بسؤاله الحائر الى التاريخ اليمنى ، وينسى أو يتناسى كل ما عرفه عن أحداثه وصراعاته ، بما فى ذلك صراعات ملوكه وامراته وأئمة الرجعيين ضد أولئك الثائرين عليهم من القرامطة • وهو اذ يفعل ذلك يصطنع الغباء اصطناعاً ، ويتقمص شخصية ذلك الامام الغبى الذى لفرط غبائه اسمى « على مقلى » مما استحق معه خلعه سريعاً من العرش •

غير أن مجمل هذه الصراعات التاريخية لم تقدم له غير اجابة هى أدعى الى التشاؤم والبأس ، ذلك أن المتطرفين ، شأن المعتدلين ، نم ير الشعب اليمنى على يدهم خيراً يذكر • وكما اختفى من مسرح التاريخ اليمنى جميع الملوك والأئمة ، والأمراء دون أن يتركوا فى ذاكرة الأجيال الحاضرة غير المرارة والمقت ، فإن القرامطة الذين لم يعمروا أكثر من عقدين من الزمن درست حتى آثارهم ، ومحي ذكرهم ، وان ذكروا لا يذكرون بغير لغة هى أقرب الى الشتيمة منها الى التقييم العلمى المنصف :

«الود بالتاريخ ، أنسى ما روى عقلاً ونقلاً

أبدى « على مقلى » بدون امامة وبدون مقلى
لا نالنى خير التطرف لا اعتدالى نال عدلا »

واذا كان التاريخ ينبىء بأن تطرف المتطرفين واعتدال المعتدلين
لم ينجم عنهما لا خير ولا عدل ، وأن كليهما لم يقيما التقييم التاريخى
العادل فكيف الحال اذن مع ثوار اليمن اليوم ؟

يوجه البردونى هذه المرة السؤال الى اليمن كلها ، غير أنه
سؤال مضمخ بالدم ، ممتلىء بالحزن ، ممزوج بسؤال أليم آخر عما
إذا كان الاقتتال الأهلى هو السبيل الصحيح الى التقدم ، وعما إذا
كان الاكتواء بنار الحرب هو المدخل الى رحاب الغد ، وعما إذا كانت
ألسنة اللهب التى يصطلى بها الجميع هى النور الذى يدل على الطريق
نحو المستقبل ، وعما إذا كان لا سبيل الى ذلك بدون اهراق الدماء
أنهارا ؟

ومن « ردغان » تأتية الاجابة باسم « سبأ » كلها بأنه لا مناص
من الدخول فى حومة الوغى ، حفاظا على الثورة من الانحراف ، وأن
ما نرغمه من الدماء لا يعدو أن يكون عملية حجارة ضرورية يصبح بها
جسمها أخف وزنا ، وأرشق حركة ، وأكثر حيوية ، وأشد فعالية ،
وان ما بدا للشاعر كارثة حلت بالبلاد ليس الا نارا لفحت الثورة ، وازداد
بها معدنها الأصيل انصهارا ، وصلابة ، ولمعانا ، واحمرارا ، بحيث
لا يقوى على لمسها أحد ، وبحيث لا يستطيع أحد اعتراض مسيرتها
وهى تنطلق الى مرحلة تاريخية أعلى ، وتكتسب مضمونا اجتماعيا
أعمق ، وشكلا نضاليا أرهف ، وهذه المرحلة التاريخية قد بدأ فصلها
الأول بالفعل بالانتصار فى معمة ١٣ يناير ١٩٨٦ * أما ما خلفته هذه
المعمة من غباو ودمار وأشلاء فستغدو وشما على جسمها ، ومعالم
جمال على معاصم بطالات الثورة * وسيكون ركام الجماجم ذرة أخرى

من ذرى التضحية والفداء التى لم يتردد المناضلون عن صعودها
دائما • وما بدا قبرا للثورة لن يكون الا ذلك المرج الظليل الذى بلغته
فى نموها وتطورها :

« أقول يا « سبئية » لو كان ذاك الجود بخلا
لبيت موطنى الذى كتب اسمه وردا ونخلا
ومن المقاتل ، والمقاتل ؟ من رأى للنار عقلا ؟
« ردفان » نادى أن أذود وأن أحيل الصعب سهلا
فحملت رأسى فى يدى كى لا تصير الكف رجلا

* * *

واليوم أنزف كى أخف وكى أرف •• أهد ظلا
ما خلتهن كوارثى أنضجنى عركا وفتلا
أرتئى ما ترتئين غدا أخوض الشوط جذلى

* * *

هذا الفبار على عيونى ثورة حمراء كجلى
هدى الخرائب زينة بمصاص البطالات أولى
هذى الرفات ستسقطيل ربي ، ويغدو القبر حقلا

* * *

تأتين أخرى فضة وأحد مضمونا وشكلا
أرخت من يومى غدى أنظر : أما أنهيت فصلا

غير أن البردوني يسارع الى التقاط حبل الحوار من جديد : ذاك
حديث يتعلق بالمستقبل غير المعاش وغير المرئى بعد • وما هو مهم

الآن التيقن منه هو ما اذا كانت الفصول التي سبقت أحدا ١٣ يناير قد طسويت ودخلت ملف النسيان وكفت عن أن تكون أجراء من كتاب الثورة المفتوح ، وانه لم يعد فيها شيء يستحق الذكر أو الحياة ، والاستمرار ، وأننا من ثم أمام نقطة بداية جديدة :

« مما يكون تخبرين ؟ هل الذى كان اضمحلا ؟ »

ومثل هذه الخاطرة كانت مسيطرة على ذهن الشاعر منذ البداية ، وظلت تلح عليه الحاحا :

« ماذا كفجر اليوم لاح ؟ وما الذى كالأمس ولى ؟ »

ولا ينتظر البردونى اجابة على تساؤلاته التى تتطوى ضمنا على اجابتها • ماضى الثورة مستمر فى حاضرها ، ممتد الى مستقبلها • فليست هناك قطيعة أو قطع بين أى من فصولها • الثورة لها زمن واحد ، أيا كانت الأحداث التى تتخلله •

الأحداث الوحيدة التى يقابلها البردونى بالقشعريرة والفرع والتى لا يستطيع احتمالها حتى باسم الثورة والثورية ، هى أحداث القتال الأهلى والاحتراب الدامى بين الناس بحجة حماية الثورة أو بهدف تطويرها • فنتلك فى رأيه حماقة وجنون •

غير أن « ردفان » ترد عليه على الفور بأنه لا مفر من الجذون الثورى اذا لم يكف الآخرون عن ممارسة جنونهم ، وأنه لابد للنصر من ثمن مهما غلا • والحرب تخلف الثكالى الى جانب الفرحين بالنصر •

« يا هذه خلى الجنون جنون غيرى ما نحلى »
أدمنت أكل بنيك ، يا حمقى : لأن النصر أعلى
من لا تصارب لا ترى فرحى ، ولا تبدو ككلى »

وينهى البردوني قصيدته ببیت يتضح منه أن الحوار والسجال بين الطرفين لم يكلل بخاتمة حاسمة تسكن إليها نفسه • وتأنس إليها روحه ، ويقنع بها فكره •

ليس هناك وضوح عما يأتي به الغد • هناك غموض •

غير أنه مجرد غموض لم يتجل بعد • وليس سحبا داكنة تحلبق على آفاق المستقبل :

« قالت ، وقلت ، فلا اختفى سر ، ولا سر تجلى »

ما ينبغي التذكير به أن البردوني كتب هذه القصيدة الشعرية المثيرة في يناير ١٩٨٦ ، شهر الأحداث المهيولة ، والدماء كانت ما تزال تنزف ، والعمران يتحطم ، والناس في حالة دوار • وغبار المعارك ما يزال يملأ الأفق ، ويحول لا دون رؤية ما يأتي به الغد ، وإنما — بالدرجة الأولى — عن رؤية مواقع القدم •

ومن لم يملكه — في أتون الحرب المطبقة — شعور حقيقي ومبرر بالخوف من المجهول ، وبالقلق الحسّادق لا على مصير الثورة فحسب ، وإنما أيضا على مصير الوطن والشعب ، حيث كان الأعداء يتربصون به الدوائر ويحاولون الانقضاض على الفريسة المشخنة بالجراح ؟

ومع ذلك فإنه رغم الألم الجارح الذي استبد بالبردوني تجاه ما نزف من دماء ، وتحطم من عمران ، ورغم رهضة المطلق لحدوث ما حدث ، وشجبه القاطع لأسلوب الحوار بالرداس بين من يعلنون انتماءهم الى قضية الثورة ، ورغم السحب التي كانت ما تزال تظلم سماء المعارك وسماء الوطن ، فإن البردوني لم يجهل الى الدرجة التي

يفقد معها الثقة والرؤية ، كما حدث مع آخرين ممن عرضنا لهم وممن أم نعرض لهم •

فهو لم يعلن كفره بالثورة والثورية ، والتقدم والتقدمية - ولا تملكه نظرة عدمية الى تاريخ الثورة ، ونظرة تشاؤمية تجاه حاضرها ومستقبلها ، ولا صب جام غضبه على اليسار الى جانب اليمين ، ولا خلط الأوراق بين الفريقين •

أقصى ما وصلت اليه حساسية الشاعر أنه المح الى أنه رغم النقلة النارية فأن هناك غموضا عما اذا كانت هذه النقلة ستتحوّل الى شحنة خسوء تخترق مغاليق المستقبل •

وهو غموض كغموض الشعر • والغموض في الشعر قاعدة عامة ، والا لالتحق بالنثر ، وغدا واضحا كل شيء فيه •

فليكن هناك غموض ما يتعلق بسيرورة وصيرورة الثورة •

ومهمة ثوار اليمن ، وطلّيعتهم النضالية : الحزب الاشتراكي اليمني ، الذي كان وظل ممسكا بقيادة الثورة ، هو العمل على جلاء هذا الغموض ، وتوضيح كل خلفيات وملابسات أحداث ١٣ يناير ، وتقديم المعالجات النظرية والعملية التي تكفل لا الحيلولة دون حدوث تسيء ما مما حدث فقط ، وانما أيضا الانطلاق بالثورة الى أهدافها القريبة والبعيدة المرحلية والاستراتيجية •

ولم يغفل أحد من الثوريين اليمنيين الحاجة الى عملية مراجعة نقدية لمسار التجربة الثورية في جنوب الوطن ، لاكتشاف مواطن ويواطن الخلل التي سهلت تفجر الأحداث المأساوية في ١٣ يناير • ١٩٨٦ •

لم يعد كافيا القول بأن هناك مؤامرة قد حيكّت بليب • فلم
يعد لدى أحد شك في ذلك •

ما هو مطلوب الكشف عنه هو استجلاء العوامل الموسوعية
والذاتية التي تقف وراء ذلك كله ، ووراء ذلك الطابع الدرامي الذي
اقتسمت به الأحداث لما يقرب أو يزيد عن عشرة أيام ، ولماذا كانت
ردود الفعل بذلك القدر من الحدة والاتساع والشدة •

هناك ثغرات تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية
وادارية وتنظيمية ونفسية تسلت وانطلقت منها هذه الكمى الهائلة من
البخار الحارق والقاتل •

وكان الحزب الاشتراكي اليمنى ، ومعهم جميع المخلصين والمحبين
والحلفاء والشرفاء فى الوطن العربى وفى العالم ، على رأس من دعوا
الى وقفة متمعنة متفحصة ناقدة أمام هذه الثغرات •

وبعد الأحداث مباشرة أقرت لجنة الحزب المركزية ضرورة
وضع وثيقة تحليلية نقدية حول تجربة الحزب فى قيادته للدولة
والمجتمع ، هدفها تحديد الايجابيات والسلبيات فى عملية القيادة
هذه ، مع الكشف عن جميع الأمراض التى ظهرت — فى الحزب والدولة
والمجتمع — طيلة الفترة الماضية ، وعلى أساس تقديم المعالجات
الصائبة التى تكفل تجنب السلبيات وتمنع تكرار المرض وتمكن للايجابيات
من النمو والتطور ، بما يؤدى — آخر الأمر — الى تمكين الثورة من
اكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، والسير فى طريق التوجه
الاشتراكي ، والدخول فى رحاب الاشتراكية •

وفى دورتها الأخيرة التى عقدت ما بين ١٥ — ١٨ سبتمبر ١٩٨٦
تسددت اللجنة المركزية للحزب على الأهمية البالغة لهذه الوثيقة

الانحليالية المتشودة . وحددت شهر يونيو من عام ١٩٨٧ موعداً للحؤنفرس الحزبي العام الذي سيناقشها ويغنيها ويقورها « والذي سيتناول منعادفا تاريخيا هاما في مسيرة حزبنا الكفاحية وتعزير السير على طريق استئمال مهمهام الثورة اودانية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية » .

بل ان اللجنة المركزية اتسارت بأصبح البنان الى بعض الأمراض والمعضلات التي جابهت وما تزال ذجابه الثورة والتي يتعين العمل على التخلص منها ، حتى تتمكن من المضي في مسارها التاريخي المرسوم . يقول البلاغ الصادر عن هذه الدورة أن من المهام التي انتدبت أمام الثورة بعد خالوة ٢٢ يونيو التمدحجية اقامة « قداماع الدواة والاعلام التعاوني كأساس لانعمار الاقتصادى الانتقالى ذى التوجسه الاشتراكى ، وترسيخ تحالف العمال والفلاحين وسائر الكادحين ، واحمال خدد تأثير الأيديولوجية البرجوازية والبرجوازية الديمقراطية وبقايا المفاهيم القبلية والعشائرية ، ونشر افكار الاشتراكة العلمية ، وفهوية العلاقات مع بلدان المنظومة الاشتراكية ، وطلعتها الاتحاد السوفيتى » .

وفي الوقت ذاته واجهت وتواجه السلطة ، بالمة-ابل ، تعقيدات ودعوبات موضوعية وذاتية كبيرة ، أثرت بصورة سلبية على نمودو اللحظة . وأبدلات باستئال متفاوتة سرعة تحووها وانتقالها الى طور نوعى جديد . ومن أبرز هذه الدعوبات والتعقيدات السلبية عدم التعامل الخلاق مع مبادئ المركزية الديمقراطية ، والقيادة الجماعية لى ياق نشاط أجهزة الدولة ، وبروز النزعات المحلية الضيقة لقيادات بعض المحافظات والمديرىات ، التي تتعامل مع القضايا المركزية والمحورية لتلاور الثورة والمجتمع من زاوية المذالح الضيقة ، وظهور ريحة

برجوازية بيروقراطية متحالفة مع الشرائح الطفيلية في المجتمع ، وانتشار الفساد في بعض حلقات جهاز الدولة من جراء قيام بعض القيادات الادارية بأعمال السمسرة والكسب الشخصي مع الشركات الرأسمالية الأجنبية التي تنفذ عددا من مشاريع خطة التنمية ، ومع الشركات في البلدان الرأسمالية التي أخففت العلامات التجارية معها تزداد اتساعا ♦

وزاد من خطورة تلك الظواهر ضعف العمل الأيديولوجي والسياسي بين صفوف أجهزة الدولة ، وعدم تطبيق سياسة طبقية ثورية في مجال التعامل مع الكادر ، واعتماد معايير التوازنات والعلاقات الشخصية بدلا عنها ، وافتاحة فرصة السيطرة للعناصر التكنوقراطية على مراكز هامة في جهاز الدولة » ♦

ولمواجهة هذه الظواهر السلبية وغيرها شددت اللجنة المركزية على « ضرورة الحد من استمرار هذه الظواهر في ظل الظروف الجديدة التي تمر بها العملية الثورية الجارية في بلادنا ، وأقرت جملة من الاجراءات والتدابير الضرورية لتجاوز هذه الظواهر السلبية ، وتعميق طابع السلطة الطبقي ، ورفع فعالية الدولة كأداة رئيسية حاسمة لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الالحاق الاشتراكية » ♦

وبهذا الصدد أكدت اللجنة المركزية على الأهمية التي تنكسبها مسألة « حماية وتعزيز الشرعية الديمقراطية » وعلى « ضرورة تطوير دور ومكانة مجلس الشعب الأعلى » وأكدت على جعل الدورة الانتخابية منطلقا لتعزيز الاتجاه الرامى الى تعميق الديمقراطية وإشراك الجماهير الكادحة في ادارة شئون الدولة والمجتمع » ♦

« وأهابت اللجنة المركزية بجميع المنظمات الحزبية وال جماهيرية والأجهزة الحكومية وشغيلة وكادحي البلاد الى المشاركة النشطة في النضال ضد البيروقراطية ومظاهر الفساد والرشوة والتعالي على الجماهير ، وترسيخ مبدأ المركزية الديمقراطية في نشاط أجهزة الدولة ، وتطبيق مبدأ القيادة الجماعية والمسئولية الشخصية . وشددت على ضرورة التصدي للنزعات المحلية ومحاربة المناطقية ، ومحاربة تأثير الشرائح والفئات الطفيلية على أجهزة الدولة ، وانتهاج وتطبيق سياسة مبدئية في مجال التعامل مع الكادر . »

وأكدت اللجنة المركزية بهذا الصدد على الأهمية القصوى التي تكتسبها مسألة وضع نظام شامل للتأهيل النظري والعلمي والمهني لكوادر الحزب والدولة ، وتطبيق نظام الكادر الاحتياطي ، وتنفيذ قائمة المناصب الخاصة بالكادر الحكومي . »

واعتبرت اللجنة اركلزية دورتها هذه احدى المحطات « في مجرى اعادة بناء الحزب والمجتمع وتحسين أساليب وطرائق القيادة الحزبية والسياسية للعملية الثورية ذات الآفاق الاشتراكية » .

وهي لذلك أكدت على أنه « يقع على عاتق كافة أجهزة الرقابة الحزبية والشعبية ووسائل الاعلام الجماهيرية واجب العمل على ممارسة دورها بشكل خلاق وصارم في مجال كشف وتعرية المظاهر السلبية » (انظر نص البلاغ في صحيفة « ١٤ أكتوبر » عدد ١٩-٢٠-١٩٨٦) .

ليس هناك اذن رغبة للتستر على ما اعتور التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية من خلل ، وما أصابها من عاهات ، وما رافقها من سلبيات ، انعكست من التاريخ وبنية المجتمع التقليدية وعبر العمل على بنسبء تشكيلة اجتماعية جديدة ، ومن البنيات التقليدية والطفيلية

والتابعة للمحيط المطبق عليها المؤثر فيها ، ومن الفضلاء الامبريالي الأوسع
الذى عمل وما يزال يعمل على احتوائها وتذجينها ، تمهيدا لدفنها •

على العكس من ذلك هناك دعوة للاسهام فى كشف وتعريه ذلك
كله ، ومواجهته بالنقد الصارم والبناء •

ان أى جهد فكرى جاد وصادق ومخلص فى هذا الصدد من
شأنه أن يساعد اللجنة المكلفة بوضع الوثيقة التحليلية النقدية •
ويساعد مسيرة الثورة على التغلب على العراقيل التى واجهتها وستواجهها ،
وعلى الدفع بها خطوات أبعد الى الامام •

ان ما كتبناه هنا لا يعدو أن يكون نظرة سريعة عابرة فى بعض
ما كتب حول مسار الثورة فى اليمن الديمقراطية بعد أحداث ١٣
يناير ١٩٨٦ الدامية التى كادت تزعزع اليقين حتى لدى بعض الناس
الطيبين فى امكانية استمرار الثورة •

ما من شك أن الجرح الذى أصيب به جسم الثورة كان جرحا بالغا
وعميqa وخطيرا ، ولكن ليس الى الحد الذى لا يمكن معيشته النكامة
والتعافى منه •

ويكفى أن الثورة قد نهضت على أقدامها من جديد . وبسرعة
غير عادية ، فى حين ظن الأعداء أنه لن تقوم لها قائمة بعد كل
ما حدث فى يناير الدامى ، وأنها بفعل هذا الجرح الدامى ستتخلل
تنزف حتى تسقط جثة هامدة •

واذا ما دل ذلك على شىء ، فانما يدل على مدى أحالة وسلاية
الثورة ، وتعبيرها عن مصالح ومطامح شعبها فى المضى دائما الى الامام
من أجل التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والوحدة •

ومرة أخرى تثبت ثورة ١٤ أكتوبر أنها واحدة من الثورات
المعاصرة ذات الأصالة الاجتماعية والانتماء الأيديولوجى السليم ، والتي
تستدأيع بفضل ذلك كله ، وبفضل مساعدة حلفاء المسيرة الثورية الاممية .
مداواة جراحها بسرعة قياسية مهما بلغت ، واستعادة عافيتها ، ومعاودة
السير بهمة اكبر ، وثبات أعظم ، وخبرة أغزر ، فى اتجاه تحقيق آمانى
واحلام الشعب فى الحرية والوحدة والرخاء والسعادة والسلام .

عبد الفتاح اسماعيل ...

حياة جديدة ومديدة ... (*)

بعد عودته مباشرة من موسكو ، حيث قضى نصف عقد من الزمن بنساء على رغبته بالذهاب الى بلاد لينين اثر ترك موقعه القيادي في الأمانة العامة للحزب وفي رئاسة الدولة ، حفاظا على النظام الديمقراطي والحزب الطليعي والتجربة الثورية التي أسهم فيها كلها بنصيب نخالى واغر من أي اهتزاز — بعد عودته الى وطنه ونسلمه لمهمته الجديدة والمؤقتة بالدائرة العامة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليميني التي قبل بها بروح رياضية عالية وبدأ بالاضطلاع بها على الفور حتى قبل أن يجف عرقه — بعدئذ مباشرة ذهبت اليه مرحبا ومحيا ومهنئا بسلامة العودة وباستئناف عمله في قيادة المسيرة الثورية ، ومتبادلا معه بضم كلمات هي أقرب الى تبادل الخواطر السريعة منها الى الحديث الهادف والمحدد النقاط الذي كان يستلزم لقاء مرتبا سلفا .

(*) نشرت في « صوت العمال » في ١٥/١/١٩٨٧ .

كان ممن شهد هذه اللحظات التي لا أدرى كيف أحسها رفداف محدود العدد كان أبرز من بقى منهم أثناءها الرفيق شجفل -ممر الذى كان يشغل حينئذ موقع الرجل الثانى فى الدائرة العامة والذى يدل اليوم موقع الرجل الأول فيها بصفته سكرتيرا للجنة المركزية •

كان مما قلته له فى هذه اللحظات أنه لابد أن يكون -ممر استثمر فترة غيابه الاضطرابى فى الاطلاع والتأمل والكتابة • وأنه لابد أن يكون قد وصله أحد كتبى الذى أهديته له ، والذى يحتوى على رسائل شخصية الى بعض رؤساء البلاد كان هو على رأسها •

كان جواب عبد الفتاح اسماعيل : أنا لم اقرأ هذا الكتاب فحسب ، وإنما قرأت أيضا كتبك التى منعوا انزالها الى المكتبات العامة ، ولا أدرى لم فعلوا ذلك ؟ !

كان يشير بذلك الى كتابى « حول الوحدة اليمينية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكى اليمنى » و « مساجلات حول حركة الاحرار اليمينيين » وهما الكتابان اللذان اغتبط البعض ممن يفترض فيهم الدفاع عن حرية الكلمة المسئولة والبحث العلمى لعدم السماح لهما بالخروج الى الأسواق - كما كتب هذا البعض •

ودعت عبد الفتاح اسماعيل ، مبتهجا بملاحظاته المعبرة عن عمق ايمانه بحرية الكلمة المتزمنة والديمقراطية الحققة • على أمل الالتقاء به والجلوس معه فى خلوة فكرية كتلك التى اتاحت لنا غير مرة فى القاهرة وعسدين •

ليس الوقت ملائما ولا الظرف مناسباً للاستماع الى شريط الذكريات مع عبد الفتاح اسماعيل • ينبغى أولاً نشر ذلك الكم الهائل من الرسائل التى وجهتها اليه شخصيا مع الرسائل التى أشركت فيها

الى جانبه زملاءه في قيادة الجبهة القومية ، وهى الرسائل المتعلقة
بقضايا البلاد الوطنية ، وعلى رأسها قضية الوحدة اليمنية ، والجبهة
الوطنية العريضة ، والأداة الطليعية الموحدة . هذه الرسائل التى
استمر ارسالها اليه — من عدن والقاهرة وبراغ — سنين عديدة ،
والتي كان مجرد ارسالها اليه دونما انقطاع حتى عودتى الى عدن
بعد الخلاص من التيار الانتهازى اليسارى ، ناهيك عن محتوياتها ،
يدل وحده على الدور التاريخى الخاص الذى كنت ارى أنه مهياً له ،
سواء في مضمار قيادة العملية الثورية على نطاق الساحة اليمنية ، أو في
مضمار صنع الأدوات النضالية القادرة على المضي بها قدما الى
الأمام .

تحتوى احدى الرسائل التى تضمنها الكتاب الأنف الذكر على
الفقرة التالية : « لقد سبق أن كتبت للرئيس عبد الفتاح اسماعيل
في آخر رسالة اليه ، مؤكداً أنه واحد من هذه القيادة الوطنية
اليمنية الجامعة اللامعة الناضجة الشريفة القادرة على دفع وطننا
وشعبنا في هذا الاتجاه الوطنى والديمقراطى والتقدمى » .

(ص ٥١ من كتاب « رسائل الى شهيد اليمن ابراهيم الحمدي ») .

لم يكن هذا الحسد بدون أساس ، وما لبثت حركة الأحداث
أن برهنت على صحته .

وكما أسهم عبد الفتاح اسماعيل بدور بارز في الاطاحة باليمين
الانتهازى بحركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ م ، فإنه لعب ذات
الدور في التطويق باليسار الانتهازى بهبة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ م .

وبذلك ففتح الطريق نهائيا لقيام الحزب الطليعى الذى كان في

مركز الدائرة من همومه واهتماماته ، والذي بتأسيسه في أكتوبر ١٩٧٨
غدا أميننا عاما لسه .

بقيام هذا الحزب ، الحزب الاشتراكي اليمني ، وجد صمام
أمان الثورة ، والضمانة التاريخية لاستمرارها وتعمقها ونموها ، ولتحقق
كامل أهدافها القريبة والبعيدة ، المرحلية والاستراتيجية .

كان يكفي عبد الفتاح اسماعيل أن تكون خاتمة نضاله هي قيام
مثل هذا الحزب الاشتراكي العلمي الذي نقشت على رايته غرة مجد
اليمن الجديد .

أن تكون الحياة قد امتدت به بعد ذلك ، فذلك كانت فضلة أو
إضافة من العمر لم يكن يملك إلا استثمارها في توطيد دعائم هذا
الصرح الذي أثبتت الأحداث مدى مناعته ورسوخه .

أن يكون قد سقط صريعا في واحدة من أغرب المؤامرات التي
تمتحن بها الشعوب — الا وهي مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ — فذلك هو
الجانب التراجيدي في حياته وملحمة نضاله .

ولكن هل تخلو حياة وتاريخ الزعماء الاسطوريين والحقيعيين
من المأسى ؟

المأساة تكاد تكون جزءا لا يتجزأ من حياة وتاريخ الزعماء
والأبطال والفرسان ، ونادرا ما أفلتوا منها . ولربما كان مصير الكثير
منهم دائما مأساويا ، كما لو كان قدورا مقدورا ، ولربما داهمهم هذا
المصير ، وهم في مطلع أو قمة مجدهم .

ولكن هذا المصير المأساوي الذي يحتفظ التاريخ العربي بصور
دائمة منه حتى اليوم ، هو الذي يعمق باستمرار الاحساس والارتباط
بالقضايا التي سقط من أجلها وعلى ساحتها الشهداء .

ولربما لم يكن سجل عبد الفتاح الحياتي والنضالي الحافل في حاجة الى شيء قدر حاجته لان تكتب آخر صفحاته بنجيع دمه وذوب روحه ، تتويجا لهذا السجل ، وخاتمة مثيرة له .

ولكن هذه الخاتمة المثيرة والمأساوية هي ذاتها بداية حياة جديدة ، وتاريخ مديد .

والحزب الاشتراكي اليمني الذي أسهم عبد الفتاح اسماعيل بدور أساسي في قيامه هو حياته الجديدة .. وتاريخه المديد .

ألم يقل الحزب ذلك صراحة ؟ ألم يعترف بدوره الأساسي هذا ؟ ألم يطلق عليه ، وهو ينعيه ، لقب مؤسس الحزب ؟ !

وهل كان ينبغي عبد الفتاح اسماعيل أكثر من هذا .. أكثر من أن يكون بيننا في حياته ومماته .. أكثر من أن يكون مستمرا في حزيه وبحزبه ؟ !

أليس خاتمة حياته مما يغطيه عليها الاحياء بلا حياة ؟ !

أليس هذا الدخول في التاريخ من أوسع أبوابه مما يحسده عليه كل من سدت في وجهه كل الأبواب .. أبواب التاريخ ، وأبواب الخلود ؟ !

ليس مجرد نعي لعبد الفتاح اسماعيل ما تضمنه بيان المكتب السياسي للجنة المركزية الذي تلاه الأمين العام الرهيق على سالم البيض في ١٠ فبراير ١٩٨٦ .

انه تقييم مركز مكثف لتاريخ عبد الفتاح اسماعيل النضالي ، وتثمين عميق بليغ لهذا التاريخ الحافل ، وتحديد قاطع حاسم لدوره الشخصي في بناء الحزب الاشتراكي اليمني ، رافعة تاريخه ، وتاريخ اليمن الجديد كله .

واذن فان علينا أن نعيد قراءة هذا البيان قراءة تاريخية

« لقد حل بحزبنا وشعبنا مصاب غادح جلك بالاستشهاد ادرخيـان
عبد الفتاح اسماعيل ، مؤسس حزبنا ، ومشعل الحرف الوضاء ، وانبل
وأوفى مناضلي الاشتراكية العلمية في بلادنا ، وابن حزبنا الهمـام :
حزب الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين ومسائل
الكادحين ، والكادح الخالد ، والفارس الجسور لمبارك الحريه
والاستقلال والسيادة والوحدة ، فأى مشعل للفكر قد انطلقاً .. رأى
قلب توقف عن الخفقان !

الا فليصم التاريخ بعماره الأبدى سافكى دماء فرسان الثورة
الأمجاد .. عبد الفتاح اسماعيل ، وعلى أحمد ناصر عنتر ، ود...الح
مصلح قاسم ، وعلى شائع هادي ، وبقيّة الشهداء من أعضاء الساجدة
المركزية وكوادر الحزب .. ولانامت أعين الجبناء .

كان عبد الفتاح اسماعيل دائماً وأبداً على خط النار الأول ، سواء
في النضال التحرري ضد الاستعمار البريطاني وركائزه ، أو من أجل
التقدم الاجتماعي ، وفي النضال من أجل توحيد فصائل اليسار في
تنظيم طليعى ، وفي قيام الحزب الاشتراكي اليمنى ، ومن أجل نقاوته
والذود عن اختياراته السياسية والأيدولوجية ، أو في النضال الحازم
والثابت ضد النزعة الفردية ، وضد الاتجاهات اليمينية واليسارية
المغامرة داخل الحزب ، وفي النضال من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية :
أو من أجل تحقيق حلم شعبنا وأمله في يمن ديمقراطى موحد . وفي
العمل السرى ، أو في أعلى مناصب الحزب والدولة ..

لقد شيد ورفاق دربه العظام ، وفي بطولة فائقة ، حزب الطبقة
العاملة عقل وشرف وضمير شعبنا .. الحزب الاشتراكي اليمنى ..

وكان في أحلك السنين ، والأرض تشتعل بلهب مؤامرات القوى المضادة للثورة وأسيادها ، ثوريا لا يخشى شيئا ، مناضلا واعيا مفعما بالتفاؤل وبالتثقة بالمستقبل وبقدرة شعبه وحزبه على انتزاع الظفر بالنصر في جبهات البناء والعمل والدفاع عن الوطن والثورة .

وتحت قيادته ، ورفاقه التاريخيين ، للحزب الاشتراكي اليمني ، تحققت انجازات تقدمية لشعبنا . . . وغدت اليمن الديمقراطية قلعة تسامخة للحرية والتقدم الاجتماعي ، ومنارة هادية للاستراتيجية العلمية . سلاح الكادحين ، للقضاء على عالم القهر والعبودية والاستغلال ، وسلاحهم الأمضى والمجرب لبناء غدهم المزدهر على هذه الأرض . . . كما غدت اليمن الديمقراطية فعلا ، مكان احترام الأعداء ، ومهابة الأعداء .

لقد كان عبد الفتاح اسماعيل . ابن شعبنا البار ، خصما عنيدا للدوائر الامبريالية والرجعية ، وخصما عنيدا للانتهازية اليمينية واليسارية ولكل مظاهر النزعة الفردية ، وخصما لاثنتين قناته لكل أعداء الشعب اليمني ، ومناضلا بارزا في حركة التحرر الوطني العربية وفي الحركة الثورية العالمية .

كان وعاؤه العظيم لحزبه وشعبه ، ونباته المبدئي والفكري ، روعيه الرفيع وحراحيته ، ونبله الفائق ، وتواضعه الجم ، من أركان هيئته وشهرته الفائقه .

كانت مآثره عظيمة لدرجة يستحيل معها أن نوفيه حق التقدير ، وكانت قضيته رائعة . . . كما كانت كذلك حياته الباهرة . . . فسلام عليك . أيها الرفيق الغالي — يوم ولدت ، ويوم توجهت ذرات جسدك الداهر مع تراب هذا الوطن الذي كنت حورته ، وكان حيويتك ، ويوم اشتعل اسمك نارا وثورا في سماء الخلود الأبدى .

« صحيفة » ١٤ أكتوبر ١١-٢-١٩٨٦ م *

تلك فقرات من البيان .. فهل لدى أحدهما إضافة ؟

ربما بقيت لى شخصيا إضافة .. ولكن لا فى مضمار تقييم دور عبد الفتاح اسماعيل التاريخى ، الذى لا تحتمله مقالة صحفية ، هى أقرب الى الاغضاء بالمشاعر أكثر منها أى شىء آخر .. وانما هى إضافة تتعلق بآخر لقاء معه *

مع حلول رأس السنة الميلادية الجديدة ١٩٨٦ ذهبت والرفيق الشهيد على أسعد مثنى سكرتير اللجنة المركزية ورفاق آخرين لتقديم التحية والتهنئة للرفيق سالم صالح محمد سكرتير اللجنة المركزية من حيث توجهنا مباشرة الى الرفيق عبد الفتاح اسماعيل فى مكتبه أيضا لذات الغرض *

كان لما أثار انتباهى ، وحفر عميقا فى وجدانى — أثناء تبادل العناق والتهانى مع عبد الفتاح اسماعيل — هو تلك البشاشة والابتسامة الجميلة التى ملأت وجهه ، وتلك الضربة الحانية و « القوية » من يده اليسرى على كتفى الأيمن *

أكان بذلك يريد أن يرعش كل وجدانى ، ويطلق حبيس أحاسيسى ، ويفجر كل ما كان مكنوزا من المشاعر تجاهه فى أعماقى ؟ !

كان ذلك هو اللقاء الأول والأخير الذى أحسست معه أن عبد الفتاح اسماعيل قد ألغى كل مسافة بينه وبينى ، وتصرف معى بعفوية ساحرة ، ووجدانية أسرة !

(أول لقاء بيننا تم فى صنعاء بعد أحداث ٣ أكتوبر ١٩٦٧ ، من حيث سافرنا معا الى القاهرة) *

وبعد : فهل هناك من بيننا من لا يدين لعبد الفتاح اسماعيل
بشيء لا

على أن أغلى دين له في أعناقنا جميعا هو دوره الخاص وغير
المنازع في توحيد قوى التقدم في كل توري واحد .. في تسييد
حزب الثورة والثوار ، حزب العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وجميع
الكادحين ، حزب الاشتراكية العلمية والاممية البروليتارية ، الحزب
الحامل والمجسد للمستقبل كله ، مستقبل شعبه ، والحالم والعمل ،
جنبنا الى جنب مع فصائل الثورة العالمية ، من أجل صنع مستقبل
البشرية الوضاء ، الحزب الذي كسب به توار ايمن هويتهم الثورية
الاممية ، وانتماءهم الى الانسانية التقدمية !

واذا كانت مناعة ووحدة هذا الحزب الفكرية والسياسية
والتنظيمية قد تعرضت - بفعل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المشؤومة -
لمحنة خطيرة ، كان هو من أوائل ضحاياها ، فإن المهمة الأولى والعاجلة
والملحة - لمعالجة آثار هذه المحنة ، ولمواصلة المسيرة الثورية - تتمثل
في البحث الدقيق عن العوامل الذاتية والموضوعية التي ساعدت على
ذلك وبالذات عن جوانب الخلل الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي
المحتملة في الحزب ، وعن العوامل الاجتماعية والتاريخية المفترضة داخل
المجتمع بكل افرازاتها في مجمل البنية الفوقية له ، إذ أن معرفة ذلك
جيذا تمثل خطوة هامة في اتجاه تصحيح جوانب الخلل ، ومعالجة مكامن
العيوب .

أما الحل الكامل فيتمثل في راب الصدع الذي أصيب به الحزب ،
وحسب وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية صبا ، وعمل كل ما يمكن
ويجب عمله من أجل ذلك .

وعبر التحقيق الكامل لهذه الوحدة ، تتعزز — كما لم يحدث
في أى وقت مضى — الوحدة القائمة للوطن والشعب ، الوحدة الوطنية
والشعبية المتينة .

وفي أعماق هذا الحزب الطليعى الواحد الموحد سيعيش
عبد الفتاح اسماعيل عمره الجديد ، وحياته المديدة .

ذكريات وخواطر

في حرم متحف

عبد الفتاح اسماعيل

حقا أن تاريخ الشعوب والمكانة التي يشغلها القادة فيه تكتبهما مراكز البحث الحزبي والجامعي والمؤرخون المختصون .

غير أن المتاحف الخاصة بحقبة تاريخية ما أو بشخصية تاريخية هامة بكل ما تحتفظ به من آثار أو أثر ، ومن أوراق أو ذكريات تغدو مرجعا لا غنى عنه عند كتابة تاريخ هذه الحقبة وسيرة هذه الشخصية .

واقامة متحف عبد الفتاح اسماعيل في ما تبقى صامدا من أركان منزله الذي كادت تلتهمه نيران مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامي - بعد أن عصفت به وزملائه من قادة الحزب والدولة ريحها الهوجاء - اقامته حمل معاني ودلالات جمة ، فهو شاهد على هول وبشاعة المؤامرة ، وهو نصب تذكاري لرجل من رجالات التاريخ الخالدين ، وهو رمز لتكريم الأحزاب والشعوب لقادتها وأبطالها ، وهو تعبير عن استمرارية الرسالة الثورية التي سقط وهو يرفع لواءها ، وهو أخيرا مرجع لكل ما يتعلق بحياة وتاريخ وأبدية هذه الشخصية اليمينية السامقة الالامعة التي ستتدخل التاريخ باعتبارها واحدا من أبرز المعالم

الباقية على ميلاد اليمن الجديد : اليمن الديمقراطي الاشتراكي
الموحّد •

وأنا في حرم متحف عبد الفتاح اسماعيل المهيب لا أملك عبدا
الشعور بالخشوع والاحلال الا أن أسجل واحدة من ذكرياتي العميقة
والعديدة مع عبد الفتاح اسماعيل : المواطن الحق ، والوطني
الأصيل ، والثوري المتأجج ، والسياسي البارع ، والمثقف الكبير •

كان اللقاء الحميم والطويل والجميل والغني والمبهج في منزله في
معاشق • كنت ضيفه الكريم في هذا اللقاء الذي أردته شخصيا أن يكون
رسميا ومنتسما بالتزمت الواجب عند لقاء الرؤساء وزعماء الأحزاب ،
ورجال الدولة •

وبطريقته المشهودة التي تميز بها دائما والتي تجمع ما بين الخلق
العظيم ، والبساطة المحببة ، والشفافية الوجدانية ، والقدرة على
النفوذ الى شغاف القلب ، والتي تلغى — بفعل ذلك كله — كل مسافة
بينك وبينه ، وتبدد كل شعور لديك بالكلفة أو الحرج أو بأنك في
حضور الرجل الأول في بلدك — بذلك جعلني عبد الفتاح اسماعيل أشعر
بأننا في جلسة أخوية مفتوحة طلقة كهواء معاشق الطلق •

كان ذلك في نهاية سبتمبر أو مطلع أكتوبر من عام ١٩٧٨ ، حيث
قدمت الى عدن من براغ في زيارة خاصة تهيؤا لعودتي اليها مع
عائلتي •

بعد قليل من تبادلنا أطراف الحديث عما هو عام وخاص
أصبحنا ثلاثة بانضمام الزميل راشد محمد ثابت الينا ، وكان يشغل
حينئذ موقع مدير مكتب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني
عبد الفتاح اسماعيل •

كان ناصر ناجى الذى لازم عبد الفتاح اسماعيل هو الوحيد الذى كان يحل علينا بين حين وآخر ليحلمن الى أن انغماسنا فى الحديث الممتع لم ينسنا أن نتناول شيئاً من البيرة المثلجة وأن نطعم من اطيب المائدة الشهية .

أول ما قلته لعبد الفتاح اسماعيل بعد لحظات عناق حارة : يبدو أنه حبت على الا ادخل عدن مرة أخرى الا بعد أن يخرج منها سالم ربيع على !

علق عبد الفتاح مبتسما : بالفعل عندهما وصلتنا رسالتك التى بعثتها من القاهرة عن طريق السفير راشد محمد ثابت ، والتى تطلب فيها حلا بعد أن أنهى أنور السادات حقك فى اللجوء السياسى فى مصر ، وتطلب مكتب الملاجئين السياسيين ضرورة مغادرتك مصر خلال اسبوع . فان المكتب السياسى ارتأى قدومك الى عدن ، غير أن ربيع على رفض .

تلك كانت لحظة من اللحظات — البالغة الأهمية والحساسية بالنسبة لى شخصيا — والتى تجلت فيها روح المواطنة والوطنية العميقة والأصيلة فى عبد الفتاح اسماعيل تجاه مواطن لا يدري له مصيرا بعد أن غدا بلا ملجأ أو ملاذا أو منفى ، نما برزت فيها سمة القروية المعلقة والبليدة التى دلبعت شخصية ربيع على ، دون أن يخفف منها وجوده على رأس دولة يمنية مسؤولة عن حياة ومصير كل مواطن يمنى بحكم دستورها الذى يحكم باسمه .

كان من الطبيعى أن يكون الحديث فى جزء كبير منه حول الخضر اذى مثلته انتهازية ربيع على اليسارية الطفولية على قضية الثورة والوحيدة اليمنية بكل ما انتهت اليه هذه اليسارية المتطرفة من جنوح ضد اليمين . شأن كل يسارية متطرفة فى كل زمان ومكان .

ولقبه بحييت بحرارة وقسوة الدور الشخصى الذى لعبه
عبد الفتاح اسماعيل فى مقارعة هذا الخطر منذ لحظة بروزه بعد
انعقاد المؤتمر الخامس للجبهة القومية عام ١٩٧٢ م - وهو الخطر
الذى لمسته لمس اليد خلال فترة وجودى فى عدن ما بين نهاية
نوفمبر ١٩٧٢ - نهاية فبراير ١٩٧٣ - الى لحظة الاطاحة به فى ٢٦
يونيو ١٩٧٨ •

كما حييته بذات الحرارة والقوة على دوره الشخصى فى قيام
الحزب الاشتراكى اليمنى الذى ببنائه تتحقق الرافعة التاريخية التى
تنقل اليمن من حالة الشتات والتمزق الى حالة التماسك والتوحيد ، ومن
القروية والانفصالية الى الوطنية والاممية ، ومن التسلط القروسطى
الى الديمقراطية الثورية والديمقراطية الاشتراكية •

تخلل ذلك كله شرح عبد الفتاح اسماعيل المستفيض للتكتيك الماهر
الذى اتبعه من أجل العودة من بلغاريا الى عدن ، بغية اعداد العدة
للمخلص من اليمين الانتهازى - وهو ما تحقق بقيام حركة ٢٢ يونيو
التصحيحية ١٩٦٩ م وللتكتيك الفطن الذى سار عليه حتى أمكن التصدى
والاجهاز على اليسار الانتهازى بهبة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ •

كما ذكرت من جانبى عبد الفتاح اسماعيل الحوارات التى دارت
بيننا أثناء فترة اقامتى فى عدن فى نهاية ١٩٧٢ ومطلع ١٩٧٣ وبرسائلى
اليه والى قيادة الجبهة القومية التى كنت أرسلها من القاهرة وبراغ منذ
هذا الوقت وحتى قيام الحزب الاشتراكى اليمنى ، اضافة الى المقالات
التي كنت أنشرها فى المجلات المصرية والعربية ، والتي كانت تدور حول
مخاطر خطر القروية والعزلة والتطرف الذى كان يتبعه ربيع على ،
وحول ضرورة قيام النواة الطليعية الحزبية القائدة ، والجبهة الوطنية
العريضة ، ضمانا لدفع الثورة فى طريق استكمال مهام الثورة الوطنية

الديمقراطية ، وطريق التوجه الاشتراكي ، عبر تحقيق الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية تقدمية ، ومن أجل ان تلعب اليمن دورها تجاه نضال أمتها العربية المتجهة حسب تحقيق الديمقراطية ، والوحدة العربية التقدمية ، والاشتراكية ، وتجاه نضال حركة الثورة العالمية الهادفة الى الخلاص من الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وتحقيق الديمقراطية والاشتراكية والسلام .

كان راشد محمد ثابت الذي نشأت بينه وبينى علاقة صداقة منذ كنت في عدن مع نهاية ١٩٧٢ ومطلع ١٩٧٣ اردادت توثقا خلال فترة بقاءه في القاهرة سفيرا حتى ترحيلي منها في نهاية ابريل ١٩٧٧ . كان طرفا في الحوار المصعب والمتعدد الجوانب ، والذي كان عبد الفتاح اسماعيل واسطة العقد فيه .

اطلعتنا عبد الفتاح اسماعيل على بعض ما دار بينه وبين زعماء جبهة الصوم والقسمدي العربية من مناقشات نظرية حول سلامة الخيار الاشتراكي العامي الذي اخذت به اليمن الديمقراطية .

وكان نقاشه النظري مع قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية العقيد معمر القذافي حول « الاشتراكية العلمية » التي يتبناها عبد الفتاح اسماعيل وحسول « النظرية الثالثة » التي يدعوا لها العقيد القذافي هو أمتع ما سمعناه على مائدة الطعام ، وما زاد من شهيتنا المادية والروحية !

وعندما عدت من براغ مع زوجتي وأولادي الى عدن في نوفمبر ١٩٧٨ أبت روح المواطنة والوطنية العميقة والأصيلة في عبد الفتاح اسماعيل - أبت عليه الا أن يقاسمني وعائلتي البيت الخاص به

وعائلته • حينذاك أخصست بأن عبد الفتاح اسماعيل لا يقطع لى جزءا من بيته آوى اليه وأفراد عائلتي بعد حياة اللجوء السياسى والمنافى فى القاهرة وروما وبراغ وانما يقطع لى جزءا من ذاته أسكن هيه ويسكن فى •

ولذلك كله فان لغزى كان عظيما — شأن غيرى من المواطنين الذين كانوا يعرفون دوره وفضله — عندما بدأت المشاكل تحيط به وبموقعه القيادى •

وكما أتيج لى أن أعرب عن هذا الفرع لعلى ناصر محمد الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء فى هذا الوقت ، فانه أتيج لى والزميل مجاهد القهالى أن نعبر — فى لقاء مطول مع كل من محمد سعيد عبد الله « محسن » ، الذى كان وزيرا للأمن الدولة حينئذ ، اضافة الى عضويته فى المكتب السياسى ، وعضو المكتب السياسى وزير الدفاع على أحمد ناصر عنتر — عن قلقنا لجريبات الأمور •

عندما أزيح عبد الفتاح اسماعيل من الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة فى ٢١ أبريل ١٩٨٠ — وسط قلق حزبى وشعبى من مغبة غيابه فى وقت تحتاج فيه الثورة والبلاد الى مثل قيادته المجربة — كان كتابى « حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكى اليمنى » الذى حوى الكثير من الاقتباسات والاستشهادات بعبد الفتاح اسماعيل ، يطبع فى « دار الفارابى » فى بيروت •

تحت تأثير ما حدث فى قيادة الحزب فى عدن ، وبهدف أن أدخل تعديلا فى الكتاب أشطب منه الاقتباسات والاستشهادات الآتفة الذكر — أعيد الى الكتاب بواسطة الدائرة الاعلامية فى رئاسة الوزراء •

لم أشطب أقوال عبد الفتاح اسماعيل وانما أطلت لقب « رئيس الحزب » — وهو اللقب الشكلى الذى منح له تغطية لازاحته — محل لقب الأمين العام ورئيس الدولة ، وكتبت مقدمة نوهت فيها باسم على ناصر محمد الذى أصبح يتبوا هذين المنصبين اضافة الى رئاسة الوزراء •

لم يكن هذا القنويه كافيا لى يمر الكتاب بعد طبعه • فعندما وصل عدن أودع فى مخزن الدائرة الأيديولوجية للجنة المركزية ابان شغل د • عبد الله الخامرى لها • ولم يفرج عنه ليودع فى مخزن المخلص مع نسخ كتاب آخر ظلت محتجزة أيضا ، وهو « مساجلات حول حركة الأحرار اليمنيين » الا بعد تسلم سالم صالح محمد سكرتارية الدائرة الأيديولوجية •

بعد عودة عبد الفتاح اسماعيل من موسكو فى ٧ مارس ١٩٨٥ كان الأمل يراود الكثير — ومنهم كاتب هذه الذكريات — أن تكون تلك بداية تضيم الجراح • ورأب الصدع ، وانهاء حالة التشرذم والتكتل ، واعادة الوحدة للحزب •

ألا يتحقق هذا الأمل ، وأن تحدث — بدلا من ذلك — كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ التى ذهب ضحية لها عبد الفتاح اسماعيل وعلى أحمد ناصر عنتر ، وصالح مصلح قاسم وعلى شايح هادى ، وغيرهم من الكوادر الحزبية والشعبية والعسكرية ، من الجانبين فأن المسؤولية عن ذلك تقع بالكامل على مدبري هذا الجرم فى حق الحزب والشعب والمؤسسات الشعبية والرسمية ، وعلى رأسهم جميعا على ناصر محمد ، الذى أجاز استخدام السلاح لحل خلافات حزبية ، رغم قرار الحزب بادانة من يلجأ الى ذلك •

كان يمكن لعلي ناصر أن يستجيب للفداء السوفيتي الذي وجهه إليه — كما اتضح أخيرا — قبل وقوع الكارثة بقليل ، والذي طلب إليه فيه أن يقبل بفكرة التوجه الى موسكو مع عبد الفتاح اسماعيل وعلى أحمد ناصر عترة ، بهدف البحث عن حل مقبول يرضى الجميع ويجنب البلاد مخاطر محققه .

كان رفض علي ناصر لهذه المناشدة وهذا المسعى الالهي النزيه والذي لم يكن له بديل ، والذي كان من الممكن أن يكلل بالنجاح — كان هذا الرفض دليلا قاطعا على أن علي ناصر قد تنكب طريق الرشد والصواب والحزب .

وكان لجؤه في ١٣ يناير ١٩٨٦ الى طريق المغامرة والمؤامرة والقتل هو دليل الافلاس السياسي ، والانتحار الشخصي ، والموت حيا .

أما عبد الفتاح فقد رحل على رأس كوكبة من المناضلين ، بينما بقيت قضيته ، قضية الثورة اليمنية ، والوحدة الوطنية الديمقراطية ، والاشتراكية ، بقيت في يد كوكبة أخرى من المناضلين ، وفي يد الحزب والشعب وكل قوى التقدم اليمنية .

لقد غاب جسد عبد الفتاح ، وتوقف دماغه عن التفكير ، وكف قلبه عن النبض .

غير أن جسم الحزب الذي أسهم بدور أساسي في بثائه ، حتى استحق أن يطلق عليه هذا الحزب لقب المؤسس له ، ما برح يضج بالحياة ، ودماغ هذا الحزب الجماعي ما هتف يزخر بالعطاء الفكري الذي لا ينضب ، وقلبه الذي يحس دبيب حركة الأرض في وطنه وفي أمته وفي العالم من حوله لا يكف قط عن الخفقان .

وفي ذلك كله حياة دائمة وأزلية لعبد الفتاح اسماعيل . وذلك ما يقوله أيضا متحفه .

**نظرة برجوازية صغيرة
ونظرة ثورية علمية
أزاء تجربة الثورة
في اليمن الديمقراطيّة (*)**

يبدو أن ذلك المقدر من الصراحة الذي تحدثت به « الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ - ١٩٨٦ م » عن السلبيات التي رافقت مسيرة الحزب الاشتراكي اليمني خلال هذه الفترة من وجوده ، ورافقت من ثم معه تجربة الثورة ذاتها قد حاول البعض من دعاة الخصوصية الشرقية - بكل ما يتفرع عنها من خصوصيات لكل أمة وشعب وقطر - أن يوظفوها لتبرير دعوتهم أو دعواهم بأن اليمن الديمقراطية قد حدث منذ البداية عن النهج القسوي عندما صرفها بريق الشعارات والأيديولوجيات والنظريات التي أفرزتها بيئة حضارية واجتماعية غربية ذات خصوصية تاريخية متميزة عن معرفة واقعها التاريخي والاجتماعي الخاص وكانت النتيجة من ثم هذا الحصاد المرير من التآزمات والهزات والكوارث التي عاشتها منذ عشية الاستقلال حتى اليوم .

فالاحتتال الأهلى بين الجبهة القومية وجبهة التحرير وصراعات اليمنى في أكتوبر ١٩٧٨ م ودخول الحزب في صراع هاد مع نفسه

(*) نشرت في « صوت العمال » في ١٩٨٧/٦/٢٥ .

١٩٦٨ ضد يمين الجبهة القومية الحاكم وحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م والنزاع الطويل بين تيار ربيع على اليسار الطفولي واليسار السورى والذى انتهى بنصفية اليسار الطفولى فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨ م ودمج الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحرب الطبيعة الشعبية ضمن المنظم السياسى الموحد الجبهة القومية الذى انبثق عنه الحزب الاشتراكى اليمنى فى أكتوبر ١٩٧٨ م ودخول الحزب فى صراع حاد مع نفسه منذئذ بكل ما أدى اليه من أحداث دامية فى ١٣ يناير ١٩٨٦ وما تلاه - كل ذلك وغيره من الأختبارات التى ما تزال تعتمل وتتفاعل يؤكد دسحة وجهة نظر دعاة الخصوصية هؤلاء ودعواهم بأن اليمن الديمقراطية قد ضلت سبيلها منذ البداية حين اشاحت النظر عن متطلبات ومستلزمات الواقع الموضوعى وراحت تفسخ ما ألفه غيرها وتحاول تطبيقه بحذافيره على واقعها الخاص والمعقد والمتفرد .

ووفق وجهة نظرهم هذه فإن مجمل التجربة المريرة التى عاشتها اليمن الديمقراطية منذ الاستقلال والى اليوم قد أثبت - وحتى بشهادة بعض ما اعترفت الوثيقة التحليلية بحدوثة من الأخطاء والانحرافات والفساد ومن نمو برجوازي طفيلي وبيروقراطى داخل المجتمع والدولة ومن اصابة الحزب ذاته بكثير من هذه الأمراض وغيرها بما فيها مرض النزوع الاستهلاكى - قد أثبت أنه ليس هناك - من وجهة نظرهم - ما يمكن تسميته « تجربة ثورية » متميزة فى اليمن الديمقراطية عن غيرها من التجارب التى عرفتها بلدان عربية وغير عربية أخرى ، هذه التجارب التى اما انتهت الى المسقوط أو راوحت فى مكانها تمهيدا للنجاح بمثلاتها وهو نفس المال الذى ينتظر تجربة اليمن الديمقراطية .

والزعم بأن اليمن الديمقراطية قد تفردت بامتلاك برنامج حزبى مبنى على نظرية الاشتراكية العلمية يحدد طبيعة المرحلة التاريخية

التي تواجهها ويؤكد التزامه بالمضي الى الامام حتى تحقيق الاشتراكية عبر النضال من أجل اقامة اليمن الديمقراطي الموحد — هذا الزعم — من وجهة نظرهم — ليس له ما يبرره ، فلا البرنامج يمثل صيغة واقعية وعلمية ومقبولة ولا امكانية تحقيق ما يسمى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية متيسرة في اليمن الديمقراطية ، اما الطموح الى الانتقال الى المرحلة الاشتراكية فهو الوهم بعينه ، ناهيك ان مجمل الممارسات السياسية في اليمن الديمقراطية لا تقود الى غير اقامة المزيد من الحواجز والأسوار أمام تحقيق الوحدة اليمنية .

والزعم بأن اليمن الديمقراطية قد تفردت بامتلاكها حزبا طليعيا يجسد نظريا وعمليا الفكر الاشتراكي العلمي ويتقدم مسيرة نضال الشعب اليمني نحو التحرر الوطني الكامل ، والوحدة اليمنية الديمقراطية ، والتقدم الاجتماعي ، والاشتراكية — هذا الزعم حسب تصورهم قد فقد حتى الكثير ممن رددوه وعملوا من أجل تحويله الى حقيقة ايمانهم بمصداقيته واقتناعهم بمدى سلامته وجاءت أحداث ١٣ يناير وما قادت اليه وما قد تؤول اليه لتضع فاصلا هائلا بين الأحلام والوقائع ، بين الأمنى والحقائق .

فلم تفشل تجربة توحيد الفصائل الديمقراطية في حزب طليعي واحد فقط ، وانما أصيب الحزب نفسه بجميع الفصائل والأفراد التي تألف منها أو انضمت اليه بعد تأليفه بضربة ماحقة لا شفاء منها . ولا سبيل الى التغلب على مضاعفاتها وتداعياتها القادمة في الطريق .

أما البديل لذلك كله فهو : العودة الى الواقع الموضوعي الموروث من التاريخ البعيد والقريب ، والانصات الى ما يطلبه ، واتخاذ أساسا للعمل السياسي المنشود ، والواقع الموضوعي يقول أنه لا يستطيع أي من شطري اليمن أن يقيم حتى دولة وطنية بمعزل عن الشطر الآخر ،

ناهيك عن اقامة ما يسمى دولة وطنية ديمقراطية ، وان سر التعثر الذى منيت به اليمن الديمقراطية ، وستمنى به أكثر ، يكمن فى جهلها أو نجاها لها لهذه الحقيقة ، وفى تصور ما أنه بمجرد اقامة ما يدعى بالحزب الوطنى ستنجز اليمن الديمقراطية ، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . وستعبرها الى المرحلة الاشتراكية ، وستحقق خلال ذلك اليمن الديمقراطى الموحد .

وحيث أن هذا التصور الميتافيزيقى — كما يرون — قد تكفلت الاحداث — وستكفل أكثر — بوضع حد له ، فإنه لا محيص من المراجعة الشجاعة والامينة لحصاد التجربة المريرة ، واستخلاص المعبر والدروس المفيدة منها ، والتي بدونها لن تجد اليمن الديمقراطية الهاوية التى تنتظرها حتى قبل بلوغ نهاية ما يسمى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، ان لم تنتظرها فى أمد غير بعيد من الزمن .

وللخروج من هذا المأزق التاريخى الذى يواجهها فإنه لا مفر من اعادة النظر فى كل شئ .

والمدخل الى ذلك هو الكف عن سياسة قفز المراحل التاريخية والكف عن التشديق بامتلاك نظرية علمية ، والكف عن التمسك بصيغة الحزب الطليعى ، والكف عن تصور أنه كان هناك أو ما يزال هناك حزب طليعى ، والكف عن تصور أنه يمتلك برنامجا سليما وصالحا لترشيد حركة النضال .

بعدئذ .. وبعدئذ فقط يمكن العثور على الحل .. والمخرج . وطريق النجاة من الكارثة التى توشك أن تطبق على اليمن كلها .

ذلك يعنى أنه لا بد من اجراء عملية مراجعة شاملة ، ولا بد من التراجع الى نقطة الانطلاق السليمة ، التى تساوى هنا شيئا واحدا

ووحيدا ، الا وهو أن اليمن بشطريها تمر بمرحلة واحدة ، هي المرحاة الوطنية ، وانها لم تبلغ بعد ما يدعى عادة بمرحلة الثورة الاجتماعية في مجتمع طبقي حقيقي .

ومرحلة الثورة الوطنية تستدعي حشد كافة القوى السياسية — أيا كانت مواقعها الاجتماعية ومشاربها السياسية — بكل ما يعنيه ذلك من اطلاق حرية تكوين الأحزاب لمثل هذه القوى السياسية ، وضرورة دخولها في حوار ديمقراطي هدفه العثور على صيغة جبهوية توحيدها . ووضع ميثاق وطني يمثل القاسم المشترك لمجمل تصوراتها السياسية الخاصة بهذه المرحلة .

أما الهدف الاستراتيجي الجامع والشامل لها مجتمعة فهو : تحقيق وحدة اليمن الوطنية . واحداث النهضة الحضارية فيها ، وتمكينها من أن تصبح عضوا حيا وفعالا بين جماع أممها العربية الساعية الى التحرر والتقدم والوحدة وبين دول العالم النامي المناضلة من أجل صنع مستقبلها .

ولايهم من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي القيام بأي شيء . بما في ذلك تصحيح الأخطاء ، والعودة عن بعض الاجراءات التي اتخذت في اليمن الديمقراطية قبل أن يحين أوانها ، وقبل أن تتخج الظروف الموضوعية والذاتية لها .

وفي ظل اليمن الموحد يمكن — بعد عملية تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبعد تبلور معالم تمايز اجتماعي وتقاطب طبقي فيها — يمكن أن يتسع المجال تلقائيا لنوع من الصراع الطبيعي والاجتماعي ، بغية تحسين أوضاع الطبقات المحرومة من نصيبها الاجتماعي في الشروة ، وبغية مشاركتها في السلطة ، وبغية تطوير المجتمع ككل .

واضح الخطأ المنهجى الذى يقع فيه دعاة الخصوصية الشرقية
— ومن ثم الخصوصية اليمينية — هؤلاء .

فهم باسم هذه الخصوصية يفصلون فصلا ميكانيكيا وتعسفيا
بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية ، ويرجحون مفهوما — وم الحرية
الليبرالية باطلا — على مفهوم الديمقراطية الثورية الذى يعنى شيئا
من التضييق على حرية بعض القوى الاجتماعية التى كفت عن أن تكون
احدى قوى التقدم ، وهم من ثم يقدسون مبدأ الحرية الحزبية
وحق كل طبقة فى أن يكون لها أكثر من حزب يمثل مصالحها ،
ويبلور أيديولوجيتها — بقطع النظر عما إذا كان يسهل عملية
الحراك الاجتماعى أو يثقل خطاها — وهم يفترضون عدم امكانية أن
يحقق جزء من اليمين ما اصطلح على تسميته بالثورة الوطنية الديمقراطية ،
وان قانون تفاوت التطور واحتمال أن يسبق شطر شطرا آخر من ذات
الوطن فى مضمار التقدم الاجتماعى لظروف داخلية وخارجية موازنة
غير وارد على الاطلاق ، كما يستبعدون النظرية اللينينية القائلة بامكانية
تجنب مرحلة الرأسمالية — أيا كانت محدودية الشكل الذى تظهر
فيه — وبامكانية الانتقال مباشرة من المرحلة الاقطاعية — القبلية الى
المرحلة الاشتراكية عبر المرور بمرحلة وسيطة ، هى مرحلة الثورة الوطنية
الديمقراطية ، طالما تواظرت لذلك الشروط الموضوعية والذاتية الداخلية
التى يأتى على رأسها وجود حزب طليعى يقود تحالفا طبقيا يمثل
العمال والفلاحون عموده الفقرى وشروط خارجية يأتى فى مقدمتها
دعم دول المعسكر الاشتراكى وفي طليعته الاتحاد السوفيتى .

نحن اذن أمام وجهة نظر هى أدنى الى وجهة نظر البرجوازية
الصغيرة منها الى وجهة نظر الديمقراطية الثورية .

وهى وجهة نظر من مصلحتها أن تصور مجرى الأحداث فى اليمين
الديمقراطية منذ عشية الاستقلال حتى اليوم بتلك الصورة القائمة التى

رأيها ومن ثم فإنه ليس في إمكانها البحث عن العوامل الحقيقية لحالات التآزم التي مرت بها الثورة .

وهي لا ترى الخط الحاسد لحركة الثورة — رغم كل التمرجات والهزات ورغم كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ — .

وهي لا ترى الحقيقة الناصعة المتمثلة في أنه لم يحدث قط — أيا كان حجم عملية المجابهة بين أجنحة التنظيم السياسي الحاكم — أن تراجعت الثورة خطوة واحدة الى الوراء ، وانها كانت دائما تتجذر وتخطو خطوات أبعد الى الامام ، وعلى جميع المستويات .

وهي لا تحاكم الاحداث الا من زاوية واحدة فقط . زاوية ما فقدته البلاد من الامكانيات والموارد والرجال خلال مراحل الصراع السياسي العنيف .

حقا تلك خسارات ، وخسارات فادحة ، وكان ينبغي تجنب حدوثها . ولكن — بعد حدوثها ورغم حدوثها — يظل السؤال الدينامي الجوهرى هو : هل عادت عقارب الساعة الى الوراء ، هل حدث تراجع ما هنا أو هناك . أم أنه بعد كل عملية تعثر آتية يحدث النهوض ، وبعد كل كبوة تتحقق انطلاقة ؟

ذلك لا يعنى عدم السعى الى اكتساب واستعادة كل من يمكن ويجب اكتسابه واستعادته الى حظيرة الثورة والحركة الاجتماعية التقدمية .

وذلك لا يعنى عدم التسامح الثورى مع الثوريين ، غالثوريين بمن أن يخطئوا ، بل ويمكن أن يخلوا .

وغير صحيح القول بأن برنامج الحزب الاشتراكي اليمني لا يستجيب لطبيعة المرحلة ، وأنه أقرب الى أن يكون صيغة مستوردة منه الى صيغة تجسد خصوصية الواقع اليمني . فهو برنامج يتسم بقدر رفيع من النضج العلمي ، ويدل على قدرة عالية على حسن استخدام المنهج المبادئ الديالكتيكي في التحليل وفي فهم الأوضاع في اليمن الديمقراطية ، وهو وثيقة تعنى العودة عنها أو إعادة النظر فيها في الظروف الراهن افساح المجال لحدوث المزيد من الارتبـابات والاختلافات والتمزقات ، وهو عاصم فكري لا بديل له ، حتى تجد ظروف وأوضاع تستلزم تطويره وتعميقه .

والحزب الاشتراكي اليمني يظل رغم كل ما حدث فيه وحدث له الاطار التنظيمي الملائم الذي أمكن للحركة الثورية اليمنية بلوغه منذ نشوئها في منتصف الخمسينيات .

وفي اطاره يمكن أن تنضوى خيرة العقول اليمنية التقدمية ، وأفضل أبناء العمال ، وطلّاع الفلاحين وكل القوى الشريفة المتطلعة نحو المستقبل .

وفي اطاره يمكن أن تنضوى خيرة العقول اليمنية التقدمية ، السياسية والتنظيمية .

وجود الحزب الاشتراكي اليمني لا يتعارض مع ضرورة وجود جبهة وطنية عريضة تتسع لجميع الأحزاب والقوى الموجودة في الوطن ، ولغيرها من الأحزاب والقوى الوطنية التي تفرزها حركة الصراع الوطني الاجتماعي . ونواة هذه الجبهة موجودة بالفعل .

واستمرار بقاء النظام الديمقراطي الثوري في جنوب الوطن يحقق مصلحة الحركة الوطنية والاجتماعية اليمنية بمجملها ، وتراجعها عن أي

من المنجزات التي حققها — حتى ولو كان بعضها قد أنجز في غير أوانه — يؤثر سلبيا على هذه الحرية ، وينذر الثقة في مصداقية توجهه .

ومشاكل هذا النظام ومعضلاته لا تقاس بالمشاكل والمعضلات التي واجهها ويواجهها نظام ديمقراطي مماثل يقوم في أفغانستان .

ولا حاجة للحديث المستفيض في هذا الشأن ، لتبيان أن النظام التقدمي في اليمن الديمقراطي امتك ويملك إمكانيات وقدرات ذاتية للتغلب على مشاكله الداخلية والخارجية كان بها في وضع أفضل من وضع النظام التقدمي في أفغانستان .

حقا أن التبدلات على مستوى قيادة الحزب في أفغانستان قد اتسمت في المرحلة الأخيرة بالهدوء . ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد أن تجرع الحزب قدرا من الكأس المرة ، والا بعد أن انفسح المجال أمام الحليف السوفييتي ليلعب دوره الاممي في هذا الصدد .

وقد شرب الحزب الاشنة اكى اليمنى التقدمي المر حتى الثمالة في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ بعد أن تجرع التنظيم السياسي السابق له من هذه الكأس غير مرة .

ركمما أن رأى الحليف السوفييتي موضع ترحيب الحزب في أفغانستان فانه كذلك الآن موضع ترحيب الحزب الاشتراكي اليمني الذي يسعى ويطالب بمثل هذه المساعدة الفكرية والسياسية الاممية الى جانب مساعداته المادية الأخرى .

ومعضلة النازحين لابد من حل لها وليس هناك طريق مقفل ، ولا أفق مسدود . والذين لحق بهم حيف — من قبل ومن بعد — لابد

أن يعاد لهم اعتبارهم التاريخي والوطني ولا يظلم التاريخ أحدا .
حتى ولو ظلم لبعض حين لا اعتبارات سياسية طارئة .

والتاريخ لا يكتب مرة واحدة . وصانعو اية قضية لا يستطيعون
أن يكونوا هم مؤرخيها . غاية ما يستطيعون فعله هو تقديم تقييمهم
الذي يتسع ويتعمق كلما ابتعد عن لحظة حدوث الحدث ، وكلما
تبلورت نتائجه أكثر فأكثر .

والوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية
١٩٧٨ - ١٩٨٦ تقدم مثل هذا التقييم لا باعتباره الكلمة الأخيرة ،
وانما باعتباره الكلمة الأولى ، الواضحة والصريحة في عملية ممارسة
النقد لتجربة الحزب النضالية .

ولقد أقر الكونغرس العام الذي عقد ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو
١٩٨٧ هذه الوثيقة التي سيبلورها ويعمقها الحزب في دياق نضاله .

وأهمية التقييم والكونغرس معا تكمن في شيء واحد : القاء
نظرة سريعة على ما جرى منذ قيام الحزب حتى ١٣ يناير ١٩٨٦ ، والقاء
نظرة على آفاق المستقبل عبر التقرير السياسي الذي تقدم به الى
الكونغرس العام الأمين العام للحزب الرفيق على سالم البيض .

والهدف من ذلك كله حشد خطى الحزب والجماهير معه على
طريق الثورة الوطنية الديمقراطية والانطلاق بهمة أكبر ، وثقة أعظم
نحو انجاز مهامها التاريخية في التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية
المستقلة ، وفي تفجير الثورة الثقافية ، وفي النضال من أجل شق طريق
الوحدة اليمنية واقامتها على أسس ديمقراطية وفي وضع الأسس
المادية والتكنيكية التي بارتباطها مع انجاز مهام الثورة الوطنية
الديمقراطية ينفتح الطريق واسعا نحو صعود ذرى الاشتراكية .

تجربة الثورة
في
اليمن الديمقراطية
نموذج طليعي
الثورات الديمقراطية(*)

(*) نشرت في مجلة « قضايا العصر » عدد أغسطس ١٩٨٦ .

بتحويل الرأسمال الى رأسمال مالى ، الى احتكار ، الى امبريالية ،
دخل العالم كله شبكة التبعية الاستعمارية ، سواء بشكل مباشر أو
بشكل غير مباشر ، وعمت بذلك سيادة الرأسمال الاحتكارى السكرة
الأرضية كلها ، وتحول الكون كله الى مجرد سوق عالمية لدول المتروبول ،
ولم تعد عبودية العمل المأجور مقصورة على البلدان الامبريالية ،
وانما شملت البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة •

وباتسام الرأسمال بهذه السمة العامة ، هذه السمة العالمية ،
فأنه خلق نقيضا اجتماعيا ذا سمة عامة ، ذا سمة عالمية • وغدا ليس
فى مواجهة ثورة اجتماعية تقودها بروليتاريا البلدان الاستعمارية فحسب ،
انما أيضا فى مواجهة ثورات تحرر وطنى تشنها البلدان المستعمرة وشبه
المستعمرة والتابعة ، وتشترك فيها مختلف طبقات وفئات وقوى الشعب
الوطنية ، ثورات لا بد لها عند نقطة معينة من تطورها من التحول الى
ثورات اجتماعية ضد الرأسمالية ذاتها وضد نهج التطور الرأسمالى
عينه •

ان الانتكاسات التى حاقت وتحقيق بالعديد من ثورات التحرر
الوطنى حتى الآن لا تنفى هذه الفرضية النظرية التى نبهت اليها
اللينينية وأثبتت صحتها التجربة التاريخية ، وانما هى برهان آخر على
ان مثل هذه الثورات المحبطة أو المجهضة لم نتمكن من الوصول الى
النقطة المشار اليها فى تطورها ، نقطة التحول ضد الرأسمالية ذاتها
وضد نهج التطور الرأسمالى من أساسه •

ان أية تحويلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية لا تتجاوز
الافق الديمقراطية الثوري ولا تعبر الحد البرجوازي الصغير ، ولا
تبلغ حد اقتحام طريق التوجه الاشتراكي ولا تعتمد على تحالف
ديمقراطي واسع ، ولا يقودها حزب المايعى بروائى ولا نقيم أوثق
وأوسع العلاقات مع البروليتاريا المنتصرة فى البلدان الاشتراكية ، وعلى
رأسها الاتحاد السوفيتى — ان مثل هذه التحويلات — أيا كان مداها —
محيرها الانتكاس ، والبقاء فى شبكة التبعية الاستعمارية .

وايس فى الامكان تمزيق شبكة التبعية الامبريالية هذه والخروج
من دائرة التخلف الا بتحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة ذات توجه
اشتراكي .

غير ان حدوث مثل هذه الانعكاس الحاسمة غير ممكن دالما
للات الثورة الديمقراطية تحت قيادة البرجوازية الصغيرة .

غالبرجوازية الصغيرة لا تلبث ان تواسد برجوازية بيروقراطية
عسكرية ومدنية ذات ميول يمينية ولا تلبث ان تنمو فى ظلها مختلف
فئات البرجوازية فى المدينة والريف معا ولا تملك الا أن تبقى الجسور
مفتوحة مع السوق الامبريالى ، مما يؤدى الى السير فى طريق التطور
الراسمالى والى نسج علاقات متعددة مع الراسمال الامبريالى والى
البقاء آخر الأمر داخل فلك التبعية الاستعمارية .

ان مآل التجربة الناصرية والبعثية — وبالذات فى العراق — وما
تعانيه التجربة الجزائرية وما تواجهه التجارب الثورية الأخرى فى
سوريا وليبيا من مخاطر داخلية وخارجية ومن داخل التجربة ذاتها ،
وان ما انتهت اليه التجارب الثورية الأخرى فى العالم التى قادتها
البرجوازية الوسطى والعسكرية ابتداء من أندونيسيا وسوكرنو مورا باغانا

نيكروما ، وانتهاء بتشيللي اللندى — ان ذلك كله يقدم براهين قاطعة على العجز التاريخى للبرجوازية الصغيرة والوسطى عن اخراج بادانها من شبكة التبعية الاقتصادية والأيدولوجية للبلدان الرأسمالية المتروبولية .

ان المؤامرات الامبرالية ليست وحدها المسئولة عن الانكسار التى حلت بالتجارب الثورية الديمقراطية فى هذا البلد النامى أو ذاك .

هالمؤامرة لا تفرخ الا فى أرض صالحة ، ولا تنجح الا اذا وجدت ظروفا داخلية تساعد على ذلك .

وطالما ظلت السلطة فى يد البرجوازية البيروقراطية العسكرية والمدنية التى بصفتها هذه فقدت ثورتها التى كانت لها عندما كانت برجوازية صغيرة ثورية طامحة ، هأن احتمال فشل الأنظمة الوطنية التى تكون قد أقامتها يظل وأرادا باستمرار واحتمال ارتباطها بخيوط جديدة من التبعية المتعددة الأوجه بالبلدان الامبريالية يظل قائما دائما .

فقط تلك البلدان التى سارت فى طريق التوجه الاشتراكى بفضل قيام حزب طليعى فيها يعتمد على قاعدة شعبية عريضة مؤطرة وعلى منظمات جماهيرية مرتبطة عبر أعضائه وعبر اقتناعها بسلامة نهجه السياسى وبفضل التعاون الذى يبلغ حد التحالف مع البلدان الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، فقط مثل هذه البلدان يمكنها لا أن تنفك من شبكة التبعية الاستعمارية فحسب ، وانما أيضا من قبضة البرجوازية الصغيرة الداخلية ، ويمكنها من ثم أن تحول ثورتها الديمقراطية البرجوازية الى ثورة اشتراكية ، من خلال المرور بدرجات انتقالية وسيطة ، واقامة قاعدة مادية تكتيكية .

والثورة في اليمن الديمقراطية هي أقرب مثل نموذجي لهذا النمط من الثورات الديمقراطية التي أمكنها ليوم بلوغ مرحلة التوجه الاشتراكي تمهيدا لانتقالها الى أفق الاشتراكية .

وهي بذلك تعطى مؤشرا بالغ الدلالة على الطريق الذي لا بديل له ، الذي لا محيد من المضي فيه ليس بالنسبة للبلدان العربية فقط ، وإنما أيضا بالنسبة للبلدان النامية التي تطمح الى الاغلات من شبكات التبعية الاستعمارية ، والى السير في درب التقدم الاجتماعي .

وايس في الأمر ما يدعو للعجب أن تلقى التجربة الثورية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كل هذا الاهتمام العام والسياسي من قبل الأنظمة القدر التقدمي في وطننا العربي وفي العالم كله ، وأن تتقاطر الى بلدان ثورة ١٤ أكتوبر اليمنية هذه النخبة الممتازة من رجالات البحث العلمي ، ومن مبادئ الأحزاب الاشتراكية ، ومن مراكز الأبحاث المتخصصة في الشؤون الشرق .

وايضا هذه هي الندوة العلمية العالمية الأولى التي تعقد في اليمن الديمقراطية والتي تشهد مثل هذا الجمع الرفيع المستوى من المفكرين العرب ، والمستشرقين ، والمتابعين لتجربة الثورة في هذا الجزء المأمن من الوطن اليمني .

فقد سبققتها ندوة أيديولوجية عالمية أقيمت هنا في إبريل عام ١٩٧٨ . ولم تنقضى الا بضعة أشهر منذ أقامت جامعة كارل ماركس - لايبزيغ بجمهورية ألمانيا الديمقراطية في سبتمبر ١٩٨٣ ندوة شارك فيها وفد من اليمن الديمقراطية حملت عنوان (التاريخ والتطور الاجتماعي الراهن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) .

وتأتي ندوتنا العلمية العالمية المنعقدة هنا اليوم لا لتكون فقط

تتويجا للمندوات العلمية السابقة لها التي عقدت في اليمن الديمقراطية وفي الخارج وانما لتكون أيضا وقفة فكرية وسياسية جديدة نرجو أن تكون أرسخ وأعمق وأشمل ، وأن تكون حصيلتها غير مقصورة على تقييم السمات الخاصة لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ، بحيث تتوصل الى استخلاص السمات العامة التي تنطوي عليها ، والتي يغتنى بها كنز الثورة العالمية ، وتفيد منها حركات التحرر الوطني العربية والعالمية .

ان الفترة التاريخية التي اجتازتها الثورة في اليمن الديمقراطية منذ نشوب ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ وإلى اليوم تعتبر فترة قصيرة جدا من الناحية الزمنية ، غير أنها من حيث لمشارك الوطنية والاجتماعية التي خاضتها ، والتناقضات الداخلية والخارجية التي واجهتها وتمكنت من حلها ، والتجنحات اليمينية واليسارية التي اضطلعت بها على مستوى السلطة واتيح لها التغلب عليها ، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي أنجزتها والسير الملمرد والمتسارع في طريق التحرر الوطني ، والتقدم الاجتماعي ، والتعاون المتنامي والمتعاظم مع كل قوى الثورة في العالم ، وعلى رأسها المنظومة الاشتراكية ، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي فأنها — بذلك كله — تقدم خبرة ثورية بالغة الغنى والعمق ، وخبرة تتجاوز أهميتها وقيمتها اليمن الديمقراطية لتكتسب دلالة تاريخية أعم ، ومغزى عالميا أشمل .

لم تكن ثورة ١٤ أكتوبر أقدم وأعرق الثورات العربية ، فقدم سبقتها الكثير من الثورات العربية التي تعود جذور بعضها الى الربع الثاني من القرن التاسع عشر كالثورة المصرية التي بدأت بثورة عرابي عام ١٨٨١ .

بل ان ثورة ١٤ أكتوبر ما كان لها ان نقسوم في الوقت الذي قامت فيه ، لولا عوامل وطنية وقومية مساعدة ، تمثلت في اندلاع ثورة

٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال الوطن اليمنى ، في الدعم الناصري لها —
عبر شمال اليمن نفسه الذي لقيت الثورة فيه ذات الدعم .

غير أن ما يدعو الى الانتباه — ان أم يث. العجب — هو أن ثورة
١٤ أكتوبر قد تجاوزت — في مسارها التاريخي — الثورة اليمنية
« الأم » ثورة ٢٦ سبتمبر . التي ازدهرت خلال السنوات الخمس من
اشتغالها ، قبل أن يحافظها انقلاب ٥ نوفمبر الرجعي عام ١٩٦٧ ، كما
تجاوزت الثورة القومية « الأم » ثورة ٢٣ يوليو المصرية ، التي وقفت
الى جانبها في مبدأ الأمر ، قبل أن ينشأ التناقض بينهما منذ النصف
الثاني لعام ١٩٦٥ بفعل محاولة الأجهزة البيروقراطية واليمينية المصرية
في اليمن فرض وحايثها على ثورة ١٤ أكتوبر ، وحرفها على خطها —
التحرري الجذري الذي اندمج عنه « الميثاق الوحداني » الذي صدر
في يونيو ١٩٦٥ ، والدافع الشعبي للثورة الذي أخذ يبتلى أكثر فأكثر .

والسؤال هو : بم ولماذا تجاوزت ثورة ١٤ أكتوبر ثورة ٢٦
سبتمبر التي بدت لأول وهلة كامتداد لها ليس الا ، وثورة ٢٣ يوليو
الرائدة التي شمل دعمها كل الثورات العربية ، وان بدرجات متفاوتة ؟
ثم كيف أمكن لها أن تتخطى كل الثورات العربية بلا استثناء ، وأن
تحتل هذا الموقع الأمامي المتقدم بينها مجتمعة ، بل وأن تحتل مكانة
بارزة — ومرموقة بين الدول الديمقراطية الثورية الجديدة السائرة في
طريق التوجه الاشتراكي ؟

وليس في الأمر صدفة ، أو ما يتسببه الصدفة ، وليس فيه ما يدعو
للاستغراب أو التعجب .

لقد ساءت اليمن من الديمقراطية الطريق الطبيعي الذي سلكته
وتسلكه تلك ثورة اميلية ، بل ثورة شعبية ، بل ثورة وطنية ديمقراطية ،

تدرك جيدا أن مهمتها لا تنتهى عند اخراج قوى الاحتلال الامبريالية من اراضي وطنها ، وانما تمتد الى آفاق المستقبل ، وانها لن يكتب لها النجاح والانتصار الا باتخاذ موقف وطنى حاسم حازم ضد الاستعمار القديم والجديد ، وضد الرجعية الداخلية والخارجية ، والا باقامة دولة وطنية مستقلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، والا بنسف تركة الماضى القروسطية ، وضرب العلاقات الاقطاعية والقبيلية والبطيركية ، والعلاقات البرجوازية الكمبرادورية ، وتقليم أظافر البرجوازية الوسطى التى تميل الى التعاون مع الأوساط الاحتكارية الامبريالية ، وقطع طريق التطور الرأسمالى ، والمضى فى طريق التنمية الاقتصادية المتناسقة والمتكاملة ، وفق خطط منهجية علمية ، بهدف ايجاد اقتصاد وطنى انتاجى صناعى وزراعى ، ورفع مستوى معيشة الشعب ، وتلبية حاجاته المادية والروحية ، والتعاون فى هذا الصدد مع الدول الاشتراكية ، والاغادة من خبرتها النظرية والعملية فى جميع هذه المجالات .

قد يقف قائل ليقول فى لهجة لا تخلو من الاستنكار : أو لم تمض كل الثورات العربية ، وعلى رأسها الثورة المصرية ، فى هذا الطريق الذى تسميه طبيعيا ؟ أو لم تصل فى تطورها الى حد اقتحام طريق التطور الرأسمالى ، أو طريق التوجه الاشتراكى ، كما حدث فى مصر الناصرية ؟ وكما هو حادث اليوم فى الجزائر ، وسوريا وايبيا ، بقطع النظر عن التراجع أو الانتكاس عن هذا الطريق ، كما حدث فى مصر ما بعد عبد الناصر ، والسودان ، والصومال وغيرها من البلدان .

ونحن لا نشك أن فى الأمر اشكالا نظريا ، أو اشكالية نظرية ، أن أو ان حلها . ولعل هذه الندوة تسهم فى تقديم مثل هذا الحل .

حقا أنه ساد خلال الفترة الناصرية تدور روجته حتى بعض مراكز البحث العلمى ، وبعض الدارسين الاشتراكيين فى المعسكر الاشتراكى ،

مفاده أن مصر الناصرية تسير في طريق التطور اللارأسمالي ، وطريق التوجه الاشتراكي ، وأن الديمقراطيين الثوريين هم الذين يقودون هذه المسيرة : نخلوا لضعف الطبقة العاملة المصرية كما وكيفا ، وضعف وتمزق الشيوعيين المصريين ، وأن الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يحشد فيه ممثلو كل الطبقات والفئات الوطنية والشعبية يمكن أن يكون هو الأداة القيادية للتورة خلال عملية الانتقال الى المرحلة الاشتراكية

ان مثل هذا التصور لم يخفف بعد نهائيا حتى اليوم ، حيث يميل البعض من الباحثين حتى في الدول الاشتراكية - وذلك ما تدل عليه العديد من الكتابات المنشورة - الى أن هناك طريقين أو شكلين للتوجه الاشتراكي ، الشكل القديم الذي مضت فيه بعض الدول الوطنية منذ نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات ، ولا يزال البعض منها سائرا فيه مثل الجزائر ، وسوريا ، وقبيلهما مصر ، ومثل بورما ، وتنزانيا ، وغانا ، ومالي ، واندونيسيا ... الخ والأداة القيادية لمثل هذا التوجه تتمثل في الديمقراطيين الثوريين الذين تجمع أيديولوجيتهم ما بين مفاهيم البرجوازية الصغيرة ورؤيتها الخاصة والضبابية للاشتراكية وما بين عناصر من أيديولوجية الاشتراكية العلمية .

أما الشكل الجديد للتوجه الاشتراكي فهو الذي تمثله بلدان مثل أفغانستان ، وأثيوبيا ، وموزامبيق ، وأنجولا ، وبنين ، والكونغو - الشعبية ، واليمن الديمقراطية ، والذي تقود الخطى فيه أحزاب ديمقراطية ثورية تبنت أيديولوجية الاشتراكية العلمية ، أو تبنتها واندمجت مع الأحزاب أو الجماعات الاشتراكية العلمية القائمة بالفعل .

ان موضوع الخلاف هو ما يسمى الطريق القديم أو الشكل القديم للتوجه الاشتراكي وعما ان كان قد وجد من الأصل ، ناهيك عن أن يكون ما يزال قائما ، وعما اذا كان صحيحا من الوجهة

النظرية القول بطريقتين أو شكلين للتوجه الاشتراكي يقود أحدهما الديمقراطيون الثوريون الذين يأخذون بهذا العنصر أو ذاك من عناصر الاشتراكية العلمية ، ويقود الثانى منهما الديمقراطيون الثوريون الذين تبنا الفكر الاشتراكي العلمى ، وكونوا مع الجماعات الاشتراكية العلمية أحزابها طليعية لهذا الغرض ؟

حقا هناك ما أسماه لينين « المذاهب الاشتراكية المتأخرة » التى تفرزها الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، وهى — كما قال — « نظريات اختيارية مختلطة ، انتقالية ، تقع بين الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، والاشتراكية البروليتارية » (١) . غير أن هذه النظريات التوفيقية أو التليفية كانت قد اتخذت الماركسية اللينينية موقفا فكريا وسياسيا واضحا منها واعتبرتها ممثلة لمصالح وأيديولوجية الفلاحين ذوى الملكية الصغيرة والذين يحاذرون من تبني أيديولوجية الاشتراكية العلمية التى تعبر عن مصالح البروليتاريا ، والتى تعنى تعميم وسائل الانتاج وتملكها بشكل جماعى .

غير أنه ليس هناك فى أدبيات الفكر الماركسى — اللينينى ما يشير الى أن الديمقراطيين الثوريين حاملى أيديولوجية البرجوازية الصغيرة والآخرين بهذا العنصر أو ذاك من عناصر الفكر الاشتراكي العلمى يمكن أن يمتصوا ببلاذهم فى طريق التوجه الاشتراكي الذى يعنى بوضوح القطيعة العملية مع اشتراكية البرجوازية الصغيرة والقطع النذرى والمفالى مع طريق التطور الرأسمالى .

ان هناك — بالعكس — تعاليم واضحة تبين أنه ليس فى الامكان حتى انجاز الثورة الديمقراطية بكامل أسسها ، دون قيادة البروليتاريا لها ، ودون حزب دليمى اشتراكي علمى يمسك بزمام هذه القيادة ، ودون تحالف الطبقة العاملة والفلاحين ، ودون استقطاب من يمكن.

أ. تقدابه من عناصر البرجوازية الصغيرة إلى جانب الثورة ، ذلك أن
إنجاز كامل أهداف الثورة الديمقراطية بدون ذلك هو الأولج مباشرة
في طريق الاشتراكية ، طريق تحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة
اشتراكية .

فمنذ قيام الثورة والجمهورية الديمقراطية عام ١٩١٩ التي أشاد بها
لينين أيما أشادة وقيم دور الفلاحين . . . هذه الثورة البرجوازية
الديمقراطية . . . ودور زعيمها حين يات من تقييمها رغبها . . . منذ هذا
الوقت أعرب عن قلقه وخوفه على هذه الثورة الديمقراطية هذا
أغلب حزب بروتيتاري يكون قادرا على حيلولة هذه المصير البرجوازية
الليبرالية وعلى تأمين مسيرتها الاجتماعية . . . حيث نشر في ٨ نوفمبر ١٩١٢
في « حيفة » البرافدا : « لقد انخرست الحرية الديمقراطية عن طريق
تحالف الديمقراطية الفلاحية والبرجوازية الليبرالية في . . . قدلح
الفلاحون . دون قيادة من حزب البروليتاريا ، الاجتماعيون بموقفهم
الديمقراطي ضد الليبراليين الذين لا ينتقلون غير الفرحة الملائمة
للانتقال إلى جهة اليمين » (٢) .

لقد حدث ما خشى منه لينين ، حيث خانت البرجوازية الليبرالية
الثورة ، وأجهزتها في غياب حزب بروتيتاري ية . . . ويضمن المضي
بها إلى نهاية الشوط .

ومنذ البداية اشترط لينين نجاح وانتصار اية ثورة ديمقراطية ،
ومن ثم تحولها إلى ثورة اشتراكية ، ضرورة تزعم البروليتاريا لها من
خلال حزبها المستقل ، وضرورة تحالفها مع جماهير الفلاحين وكل العناصر
البرجوازية الصغيرة التي يمكن اجتذابها إلى مجرى الثورة العمام
والواسع ، وضرورة تقديم الدعم لها من الباد الذي تكون البروليتاريا
قد انتصرت فيه .

ولم يجعل هذه الشروط مقصورة على البلدان الأوزوبية التى وجدت فيها بالفعل بروليتاريا وأحزاب بروليتارية - شأن ما كان قائما فى روسيا التى حدثت فيها مثل هذه الثورة الديمقراطية التى تحولت فورا الى ثورة اشتراكية - وإنما عممها على البلدان المتخلفة - بما فيها آسيا الوسطى التى كانت ما تزال تعيش مرحلة ما قبل الرأسمالية ، والتى بفضل الدور القيادى للحزب البلشفى الذى أوجد له منظمات محلية فى كل إقليم وقومية وبفضل تحالف الفلاحين مع ممثلى الطبقة العاملة فى طول الاتحاد السوفيتى وعرضه ، ومع مذكور الطبقة العاملة التى نبتت فيها مع حركة التصنيع السريعة التى قامت فيها - أمكن لها - لآسيا الوسطى ، ومعها سيبيريا ، وكل المناطق الأخرى المتخلفة أن تحقق الثورة الديمقراطية ، وأن تخولها الى ثورة اشتراكية ، متجاوزة بذلك مرحلة الرأسمالية .

وفى هذا الصدد قال لينين : « ان نشاط الشيوعيين الروس العملى فى المستعمرات القيصريّة السابقة ، فى بلدان متأخرة كتركستان وغيرها ، قد وضع أمامنا المسألة التالية : كيف نطبق الخطة الشيوعية والسياسة الشيوعية فى ظروف ما قبل الرأسمالية ، لان السمة المميزة لها فى هذه البلدان هى كون السيطرة فيها لعلاقات ما قبل الرأسمالية ، ولذلك لا مجال فيها لحركة بروليتارية صرف . تكاد البروليتاريا الصناعية تكون معدومة فى هذه البلدان . وبالرغم من ذلك اضطلعنا فيها أيضا بدور القادة ، وينبغى لنا أن نضطلع بهذا الدور . وقد اتضح لنا فى عملنا أنه ينبغى لنا فى هذه البلدان تذليل صعوبات جسيمة ، غير أن النتائج العملية التى أسفر عنها قد بينت أيضا أنه بالرغم من هذه الصعوبات يمكن أن نوقظ فى الجماهير النزوع الى التفكير السياسى المستقل ، والى النشاط السياسى المستقل ، حتى فى البلدان التى تكاد البروليتاريا تكون فيها معدومة » (٢) .

حقا أن وجود الشرق السوفييتى المتخلف فى إطار دولة واحدة ،
هى الاتحاد السوفييتى ، وتحت قيادة حزب بروليتارى هو الحزب
الباشى قد سهل تحقيق الثورة الديمقراطية فيه ، وتحولها الى ثورة
اشتراكية ، دون المرور بالمرحلة الرأسمالية .

غير أن هناك تجربة ثورية أخرى بالغة الدلالة ، وتكتسب خبرتها
أيضا أهمية عامة بالنسبة لاجل الدول المتخلفة التى لم تبلغ مرحلة
الرأسمالية ، ألا وهى التجربة المنغولية .

١ - قامت فى منغوليا عام ١٩٢١ ثورة ديمقراطية ضد الامبريالية
والاقتلاع والفئات العليا والوسطى من رجالات الدين البوذيين الرجعيين
وقاد هذه الثورة الحزب الثورى الشعبى المنغولى الذى كان يتكون
فى الأساس من الفلاحين ، حيث لم يكن للبروليتاريا أثر يذكر ، كما لم
يكن هناك وجود للبرجوازية الوطنية .

وتعويضاً عن عدم وجود البروليتاريا فى منغوليا اقامت الثورة
علاقة تحالف متينة مع الطبقة العاملة فى الاتحاد السوفييتى ، فى نفس
الوقت الذى عملت فيه على استنباتها فى البلاد عبر مشاريع التصنيع
التي قامت بمساعدة الاتحاد السوفييتى ، وشرعت فيه تطور الحزب من
حزب ديمقراطى ثورى الى حزب ماركسى - لينينى .

وفى لقاء قادة الحزب بلينين فى نوفمبر ١٩٢١ أوضح لهم لينين
بحالاء أن تحول حزبهم الديمقراطى الثورى الى حزب شيوعى مرتبط
بتغير البنية الاجتماعية فى البلاد ، ونشؤ بنية جديدة فيها ، ومن ثم
تشكل البروليتاريا ، وانخراطها فى هذا الحزب واكسابه - إضافة الى
تربيته أيديولوجية الاشتراكية العلمية - السمة البروليتارية ، حيث
أكد أنه « سوف يتعين على الثوريين بذل جهود كبيرة فى بناء الدولة

والاقتصاد والثقافة الى أن تولد عناصر الرعب -الة جماهير بروايتارية
تساعد فيما بعد على « تحويل » الحزب الثوري الشيوعي الى حزب
شيوعي^(٤) .

وبالفعل فإنه فقط بنشوء البروليتاريا المنفردة وتم ول الحزب
الثوري الشعبي المنغولي الى حزب شيوعي ، ودعم الاتحاد السوفيتي
المادى والتكنولوجى والسياسى ، أمكن أن تتحول الثورة الفلاحية
الديمقراطية المنغولية الى ثورة اشتراكية ، هذا التحول الذى لم يبدأ
الا بعد حوالي ٢٠ عاما ، أى مع مدلع الأربعينيات .

ويمكن كذلك القول بأن تزعم الأحزاب الشيوعية في البلدان
الاشيوية الأخرى لحركة التحرر الوطنى الديمقراطية في بلادها ،
ونسجها لعلاقات تحالف طبقى وسياسى بين الفلاحين والسابقة العاملة
الاخذة في النشوء واقامة لأوثق علاقات التعاون مع الاتحاد السوفيتي ،
هو الذى مكنها من تحقيق التحرر الوطنى ، وانجاز الثورة الديمقراطية
وتحويلها مباشرة الى ثورة اشتراكية .

ان ذلك يصح على فييتنام الاشتراكية ، وكوريا الديمقراطية
الشعبية ، بل وعلى الصين الشعبية ، بقطع النظر عن الانحراف المساوى
الذى طرأ فيما بعد ، والذى ستمكن حركة الثورة الصينية وحركة
الثورة البروليتارية العالمية من تصحيحه بكل تأكيد .

ولم تستطع الثورة الكوبية أن تتم عملية التحويل الديمقراطى
الثورى للمجتمع ، وان تنتقل من ثم الى مرحلة التحول الاشتراكى الابتينى
كاسترو ورفاقه — الى جانب الشيوعيين الآخرين — مبادئ الماركسية
اللينينية ، وقيام الحزب الشيوعى الكوبى ، الذى حشد جماهير الطبقة
العاملة والفلاحين خلفه ، ومد جسرا من التعاون الأسمى مع المعسكر

الاشتراكي. وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي ، الغنى به المسافة الهائلة القائمة ما بين كوبا في الغرب والمنظومة الاشتراكية في الشرق ، وحفز به حركة الثورة في مجمل أمريكا اللاتينية التي تعتبر اليوم أكثر مواقع حركة التحرر الوطني اشتعالا .

في ضوء هذا القانون التاريخي العام ، وهذه الخبرة الثورة العالمية اللذين يبينان شروط انتصار حركة التحرر الوطني الديمقراطي ، ونجاحها في اقامة أنظمة ديمقراطية ثورية ، تتحول تدريجيا الى ثورات اشتراكية . في هذا الضوء علينا أن ندرس ونقيم الأنظمة الوطنية العربية منذ نظام عبد الناصر الى اليوم ، ما انتكس منها ، وما زال يراوح في مكانه .

ولسوف يتضح لنا أن جميع هذه الأنظمة — باستثناء النظام الديمقراطي الثوري ، الذي اقامته ثورة ١٤ أكتوبر اليمينية — قد وصلت الى طريق مسدود ، والى مازق تاريخي لا مخرج منه ، مما أدى الى سقوط بعضها ، والى اختناق ما تبقى عند النقطة التي وحصل اليها ، دون أمل في الخلاص الا بتغير البنية السياسية الحاكمة والمتحكمة . التي تهيمن فيها البيروقراطية البرجوازية العسكرية والمدنية .

ان ذلك لا ينفي أنه قامت في المنطقة العربية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو في مصر أنظمة ذات صبغة وطنية ديمقراطية ، أحدثت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية هائلة أفادت منها مختلف الطبقات والفئات الوطنية والشعبية وأن عملية تصنيع وتنمية وتطور متعددة الجوانب قد قامت في ظلها ، وأن ذلك قد تم بهذا القدر من التعاون أو ذاك الذي أمكن اقامته مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى التي لم تتراجع عن تقديم أي عون طلبته هذه الأنظمة . بما في ذلك ارسال الجنود السوفييت للدفاع عن وجود هذه الأنظمة نفسها .

الا أن القول بذلك شيء ، والقول بأن هذه الأنظمة قد سارت في طريق التطور الملائم ، أو في طريق التوجه الاشتراكي ، شيء آخر .

ان حركة الردة والتراجع والمراوحة والاختناق التي واجهتها هذه الأنظمة قد جعلت الكثير يعودون عن مثل هذه المبالغة الكلامية ، ولم يبق الا القليل الذين لن يستمر اصرارهم عليها طويلا .

ماذا يعنى ذلك كله ؟ انه يعنى بالضبط أن هناك ثورات وطنية ديمقراطية تقودها البرجوازية الصغيرة وفئات من البرجوازية الوسطى لا تتمكن من انجاز كامل مهامها الثورية الديمقراطية ، وتنضطر الى التوقف عند هذه النقطة أو تلك ، مما يعرضها للمؤامرات الداخلية والخارجية ، ويؤدى الى الاطاحة بالنظام الذى تكون قد اقامته ، أو تجميدها ، مؤقتا ، تهيؤا للاطاحة بها أو اغراقها من محتواها الوطنى الديمقراطى .

وذلك يعنى أيضا — وذلك هو بيت القصيد — أن هذه الأنظمة لم تسر فعلا في طريق التطور الملائم ، أو طريق التوجه الاشتراكي ، حتى وان أقامت قطاعا عاما في الصناعة والتجارة ، وقطاعا تعاونيا في الزراعة ، حيث أن ذلك وحده لا يعنى بالضرورة أو لا يساوى تماما طريق التوجه الاشتراكي .

ومن جهة أخرى هناك ثورات وطنية ديمقراطية يقودها تحالف ديمقراطى ثورى يمثل مصالح الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين ، لا يلبث أن يتطور عبر عملية التحويل الديمقراطى المتواضعة للمجتمع الى حزب طليعى يسير — بمبادئ الاشتراكية العلمية ، يضم في ذات الوقت الأحزاب أو الجماعات أو العناصر الشيوعية السابقة .

أن مثل هذه الثورات الوطنية الديمقراطية ، وبواسطة السلطة السياسية التي تكون قد أقامتها ، هي وحدها التي تستطيع أن تكمل مهام الثوري الديمقراطية ، وأن تسير في طريق التوجه الاشتراكي ، وأن تخلق المقدمات المادية والتقنيكية للانتقال الى المرحلة الاشتراكية .

ان اليمن الديمقراطية تمثل — رغم كل النواقص القابلة للإصلاح — نجمة مؤتلفة ضمن هذه المجرة الثورية الجديدة التي تتنظم العديد من البلدان في القارات الثلاث ، هذه البلدان التي تتمثل اليوم في أفغانستان ، أثيوبيا ، موزامبيق ، أنجولا ، الكونغو الشعبية ، بنين ، ونيكاراجوا ، وغيرها .

بل انه في الامكان ادراج كمبودشيا ، ولاوس ضمن هذه البلدان السائرة في طريق التوجه الاشتراكي ، وان تميز هذان البلدان بوجود تنظيم شيوعي في كل منهما تعود جذوره الى مطلع الثلاثينيات ، عندما تكون الحزب الشيوعي في الهند الصينية ، ركان الشيوعيون الفيتناميون هم الأساس فيه ، وكان « هو شىء منه » هو المؤسس له .

بعد هذه المقدمة التاريخية العامة والضرورية التي يتبين منها بوضوح لا لبس فيه ، ومن واقع التجارب الثورة الحية والمعاشسة في مختلف أنحاء المعمورة ، ما هي القوانين والشروط الموضوعية والذاتية لمضى الثورات الديمقراطية الى أقصى غاياتها ، ولمضيها من ثم في طريق التوجه الاشتراكي . وبالتالي في طريق بناء المجتمع الاشتراكي ، ترى ما هي المحطات السياسية التي قطعتها ثورة ١٤ أكتوبر اليمنية . وما هو المدى التاريخي الذي بلغته ، وما هي الالفاق المفتوحة أمامها ؟

ان الاجابة على مثل هذه الأسئلة ستتطوى ضمينا على ما هو خاص وما هو عام فيها ، أي في هذه التجربة الثورية .

رغم أن اليمن الديمقراطية كانت عند نشوب ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ تنتمي الى أكثر أجزاء العالم تخلفا ، وكانت مع شمال اليمن تقبّع في مؤخرة الوطن العربى كله ، الا أنها لم تكن أكثر تخلفا من منغوليا عند قيام الثورة فيها عام ١٩٢١ •

لقد كانت تسود في الجزء الجنوبى من اليمن مختلف الأنماط الاقتصادية : النمط الرأسمالى الامبريالى • النمط الاقطاعى وشبهه الاقطاعى • النمط البرجوازى الكومبرادورى • النمط البرجوازى الوطنى • النمط البضاعى الصغير للفلاحين المتوسطين والفقراء • النمط الرعوى للبدو الرحل • والنمط المتشاعى القبلى •

وعدا مستعمرة عدن حيث كانت الهيمنة للنمط الرأسمالى الامبريالى • وبالذات البريطانى ، والنمط الكومبرادورى المرتبط بالسوق الاستعمارية • وخاصة الاحتكارات البريطانية ، فان السيادة في الريف اليمنى الجنوبى الذى كان يسمى محميات عدن البريطانية كانت ثلاثية الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، رغم نشوء البذور الأولى الرأسمالية الريفية •

واذا أهملنا ذكر الأحزاب السياسية الرجعية والعميلة أو الاصلاحية المشبوهة التى عرفتها البلاد منذ نهاية الأربعينيات ، وكان همها مقصورا على مستعمرة عدن ، أو على عدن والمحميات ، والتى لم تكن تطمح الى أكثر من استقلال شكلى لها ، أو التى ناورت بشكل ديماجوجى وانتهازى ليس الا بشعار الوحدة اليمنية ، فإنه يمكن القول أن منتصف الخمسينيات هو اللحظة التاريخية التى ظهرت فيها الحركة الوطنية اليمنية •

ان مما يسترعى النظر ان ظهورها تزامن مع بروز الحركة العمالية في شكل نقابى منظم ، هذه الحركة التى أحدثت بالأساليب النضالية

الجديدة التي اتبعتها • أساليب الاضرابات • والمظاهرات ، والمسيرات الجماهيرية ، التي كثيرا ما أدت الى الاصطدام المباشر بأدوات القمع الاستعمارية — أصبحت تحولا هاما في حياة البلاد السياسية •

وليس صدفة أن تسابقت الأحزاب الوطنية ذات النفس القومي العربي ، شأن العناصر الماركسية ، من أجل استقطاب من يمكن استقطابه من صفوف الطبقة العاملة الى صفوفها •

لقد انحلوى نضال الطبقة العاملة الفنية المنحدرة من تنزانيا انحاء اليمن ليس فقط على البعد الوطني الموجه ضد المستعمر الدخيل ، وانما أيضا على بذرة وعى اجتماعي ضد القهر الرأسمالي •

وبذلك وجدت في مستعمرة عدن ركيزة ثورية ثابتة ومتنامية تتشكل من أحدث طبقات المجتمع اليمني وأكثرها ثورية ، وأكثرها استعدادا ليس للنضال من أجل التحرر الوطني فحسب ، وانما أيضا للنضال من أجل التحرر الاجتماعي ، ومن أجل تجديد بنية المجتمع تجديدا ثوريا •

وبقيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ في شمال الوطن اليمني التي أعلنت قيام جمهورية وطنية تبنت القضية اليمنية بمجملها • وباتخاذ هذه الجمهورية نقطة احتشاد وانطلاق ووثوب ضد وجود المستعمر في جنوب الوطن ، وبتشكيل الجبهة القومية التي تآلفت أساسا من فرع حركة القوميين العرب في اليمن ، وفي جنوب اليمن على نحو خاص ، وبإعلان هذه الجبهة النضال المسلح ضد الاستعمار البريطاني ، وباقتحامها للريف اليمني ، وتعبئتها لجماهير الفلاحين وقيادتهم في الحرب الشعبية الثورية التي انطلقت أولى شراراتها في ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ ، وما لبث أن غطى لهبها الريف كله ، حتى بلغ برج الاستعمار البريطاني

في عدن ، بذلك كله وجدت ركيزة ثورية أخرى بالغة الأهمية ، شديدة الخطورة تتمثل في طبقة الفلاحين العريضة التي عانت العسف والقهر من الاقطاع والاستعمار معا ، والتي أخذت تطمح الآن للخلاص منهما في وقت واحد ، ومن هنا انخرطها في كتائب جيش التحرير الشعبي .

ورغم الدور القيادي الذي لعبه المثقفون الذين كانوا يمثلون مصالح البرجوازية الصغيرة والوسطى ، والذين كانت قيادة الجبهة القومية الأمامية والخلفية في أيديهم ، فإنهم لم يكونوا بدون تناقضات .

غير أن هذه التناقضات الطبيعية النابعة من منحدرهم الطبقي ، وتبايناتهم السياسية ، لم تتفجر إلا بعد نيل الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، حينئذ وضعت أمام الدولة الجديدة مهمة اختيار هذا الطريق أو ذاك لإعادة تنظيم حياة المجتمع . الطريق الاصلاحي البرجوازي ، أو الطريق الثوري الديمقراطي ، الطريق الذي يؤدي السير فيه الى الابقاء على البنية الاجتماعية الموروثة مع ادخال بعض التحسينات الليبرالية عليها ، أو الطريق الذي يالمضي فيه تقلاب فيه هذه البنية رأسا على عقب ، الطريق الذي يبقى على المصالح الاحتكارية الأجنبية ، وعلى الارتباطات القائمة مع السوق الاستعمارية ، والى احلال الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم ، أو طريق الاستقلال السياسي الكامل ، والتحرر الاقتصادي التام ، والتصفية لكل المصالح الأجنبية المتحكمة في اقتصاد البلاد ، وفك علاقات التبعية بالسوق الاستعمارية ، وتوجيه علاقات البلاد الاقتصادية والتجارية نحو التعاون مع الدول الاشتراكية ومن أجل بناء اقتصاد وطني انتاجي ناهض ومتطور .

والواقع أن « الميثاق الوطني » الذي أقرته الجبهة القومية في مؤتمرها الأول الذي عقد في « نعر » بشمال الوطن اليمنى ما بين ٢٢ —

٢٥ يونيو ١٩٦٥ كان قد حدد الخطوط العامة التي بمقتضاها ينبغي أن يعاد تنظيم حياة المجتمع على أسس وطنية ديمقراطية ، وبما يحقق مصالح كل القوى الاجتماعية والسياسية المناهضة للمستعمر ، بدءا من الطبقة العاملة ، مرورا بالفلاحين ، وانتهاء بالبرجوازية الصغيرة والوسطى الوطنية .

وقد جاء في « الميثاق الوطنى » بهذا الصدد قوله « ان الجبهة القومية التي تقود الثورة الشعبية المسلحة المعبرة عن مطالب الشعب واحتياجاته اليومية سوف يكون لزاما عليها لتغيير هذا الواقع أن تستبدله بواقع اجتماعى تقدمى ، ونظام يقوم على أسس ثورية سليمة ، وتسير في هذه المرحلة لتحقيق المبادئ التالية :

(أ) التحرر الاقتصادى الكامل من سيطرة الرأسمال الأجنبى المستغل والشركات الاستعمارية الاحتكارية .

(ب) اعادة بناء الاقتصاد الوطنى على أسس جديدة وسليمة تتمشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتحقيق من خلالها سيطرة الشعب على مصادر الثروة ووسائل الانتاج .

(ج) اعداد وتوجيه كافة الامكانيات المادية والبشرية والعلمية في هذا السبيل وفق خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) ان للقطاع الخاص دورا هاما يؤديه في تنمية البلاد ، شرط أن يبتعد عن الاستغلال والاحتكار ، ويقتصر عمله على المجالات وضمن الحدود التي يسمح له بالعمل فيها قانونا ، اما منفردا أو بالمشاركة ، أو التنسيق مع القطاع العام ، بمقتضى خطة التنمية ، ومخطط التنظيم الاقتصادى ، « ولأجل ذلك لابد من تحطيم العلاقة القائمة بين الرأسمال

الوطني وبين الرأسمال الاستعماري من جهة ، ووضع خطة اقتصادية وطنية تغاير تماما الخطة الاقتصادية السائدة التي أوجدها الاستعمار من جهة أخرى » • وذلك كله لا يمكن ان يتحقق الا اذا مارست السلطة الثورية دورها كاملا في التخطيط والتنمية من خلال قطاع عام يقود الحياة الاقتصادية ويوجهها • ومن أبرز الخطوات المهادنة • • • قيام جهاز مصرفي يملكه الشعب ، كي يتولى عملية تمويل المشاريع الصناعية • • • وعدا ذلك فان « مساحات شاسعة من الأرض المزروعة استولى عليها السلاطين بالقوة من الشعب وبعضها قاموا بحرمانها من الماء ، مما اضطر أصحابها الى بيعها للسلاطين بأثمان بخسة أو اهمالها ، لتصبح أرضا بورا • وان هذه الأراضي يجب اعادة توزيعها للشعب » (٥) •

ان مما يلفت الانتباه هنا أن الميثاق الذي حمل محتوى وطنيا ديمقراطيا عاما في الوقت الذي أعطى فيه « القطاع الخاص » أو « للرأسمال الوطني » « دورا هاما يؤديه في تنمية البلاد » طلب اليه « ان يبتعد عن الاستغلال والاحتكار » وجزم أنه « لا يمكن أن تعطى للرأسمال الوطني صبغة الوطنية الحقيقية الا بأبعاده عن الاستغلال الا باعطائه طابعا اجتماعيا يخدم حاجات الشعب ومتطلباته » (٦) •

ان هذه الصيغة التي تذكر بصيغة « الميثاق الوطني » لعبد الناصر التي تحدثت عما أسمته « الرأسمالية غير المستغلة » — كما لو كان في الامكان أن توجد رأسمالية لا تطمح الى الربح ، ومن ثم الى الاستغلال — تنطوي على طموح نحسو الحسد من استغلال الرأسمال الوطني للمواطنين في نفس الوقت الذي تعترف فيه للرأسمال الوطني بحقوق الوجود في حدود معينة •

لم ينتقيد — على أى حال — الجناح اليميني فى الجهة القومية الذى
هجم على المقاليد الأساسية فى السلطة — معتمدا فى ذلك أساسا على
الأجهزة التى خلفها الاستعمار والمتمثلة فى قيادات الجيش ، والأمن ،
والادارة — لم ينتقيد قط بالميثاق الوطنى •

وعدا اصلاح زراعى جزئى وسطحى وهزيل قصد به التعمية
والتضليل وامتصاص النقمة الشعبية — ولكن دون جدوى — فان
تركة الماضى الاستعمارى — الاقطاعى — القبلى — الكمبرادورى بقيت
كما هى • بل ان الفئة اليمينية الحاكمة أخذت تنسخ العلاقات مع دوائر
الاستعمار الجديد ، وبالذات الامبريالية الأمريكية ، وهو ما أوضحه
بجلاء « انقلاب مارس ١٩٦٨ » الذى تم بترتيب مع الملحق العسكرى
الأمريكى فى عدن ، والذى ألقى فيه القبض على بعض العناصر
القيادية فى الجناح التقدمى للجهة القومية ، وعلى عناصر تقدمية
وديمقراطية خارجها •

نقد بدا واضحا أن هذا الجناح اليميني المتمثل لمصالح البرجوازية
أخذ يسعى جاهدا الى التحالف مع قوى المجتمع القديم ، ومع
الاستعمار الجديد ، بغية اقامة وترسيخ نظام يسير فى طريق التطور
الرأسمالى ، بكل ما يعنيه ذلك من تشديد تبعية البلاد اقتصاديا
وسياسيا وثقافيا للامبريالية العالمية •

وبذلك أخذت تتكون فى البلاد عملية استقطاب وتوزيع للقوى
جديدة • وفى جانب تقف البرجوازية الوطنية الحاكمة التى تغير موقفها
وكلفت عن الالتزام بالخط الوطنى المناهض للاستعمار وركائزه الداخلية
الاقطاعية والكمبرادورية • وآثرت مد الجسور مع هذه القوى
الظلامية الامبريالية والرجعية ، وفى جانب آخر تقف كل الطبقات
والفئات والقوى الوطنية والديمقراطية والشعبية ، بدءا من الطبقة

العامة • مروراً بالفلاحين • وانتهاءً بالبرجوازية الصغيرة • فضلاً عن الأحزاب الديمقراطية والتقدمية ، وبالذات الاتحاد الشعبى الديمقراطى ذو النهج الماركسى الذى كان فى جانب الخط النضالى للجبهة القومية أثناء فترة الكفاح المسلح وأقام علاقة مع رموز الجناح التقدمى فيها منذ هذا الوقت ، ومنظمة البعث التى كانت قد شرعت تتميز عن مركزها القومى ، قبل أن تنفصل عنه نهائياً فيما بعد ، وتشكل تنظيمها ذا توجه ماركسى حمل اسم « حزب الطليعة الشعبية » •

ان هذا التقاطب والتجابه الذى حدث بعد الاستقلال بين البرجوازية الوطنية الحاكمة وحلفائها الموضوعيين والفعليين ، والذى فتدت معه نزعتها الوطنية السابقة وبين مجمل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية والشعبية ليعيد الى الذاكرة صحة وأهمية التحليل العلمى الذى تضمنته وثائق «مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية» الذى عقد فى موسكو عام ١٩٦٩ ، والذى جاء فيه : « ويتطور تباين اجتماعى فى الدول المتحررة • وتشتد حدة النزاع بين الطبقة العاملة والفلاحين والقوى الديمقراطية الأخرى بما فيها فئات البرجوازية الصغيرة ذات الآراء الوطنية من جهة ، والامبريالية وقوى الرجعية الداخلية • وخاصة عناصر البرجوازية الوطنية التى يشتد تواطؤها مع الامبريالية أكثر فأكثر ، من جهة أخرى » (٧) •

لم تكن البرجوازية الوطنية والوسطى التى عبر عنها الجناح اليمىنى الحاكم فى الجبهة القومية طبقة اجتماعية ، وانما كانت شريحة اجتماعية رقيقة قابلة للكسر ، ولا سيما بعد أن وقفت ضدها جبهة عريضة من الطبقات والفئات والقوى الثورية • ولم يجسد هذه البرجوازية المحدودة التكوين والتأثير اعتمادها على أجهزة القمع الموروثة عن الاستعمار ، ولا نسجها للعلاقات مع القوى القديمة الرجعية ، ومع قوى الاستعمار الجديد •

ومن هنا سر ذلك النجاح الخارق الذى حققته حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م التصحيحية التى لم يسقط بها الجناح اليميني البرجوازي الحاكم فى الجبهة القومية فقط ، وانما فتح أيضا الطريق أمام تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

لقد كرس قانون ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩ ، وقانون ٨ نوفمبر ١٩٧٠ الخاصين بالتأميم والاصلاح الزراعى على التوالى عملية تحويل البنية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد تحويلا جذريا ، وعملية تحرير الاقتصاد الوطنى من الاحتكارات الأجنبية ، وخاصة البريطانية ، تحريرا تاما ، وأوجدا الأساس الأول لتنمية اقتصاد البلاد ، وتوجيهه وجهة انتاجية متعددة الجوانب ، ولوضع خطط اقتصادية عملية ، وللتعاون فى جميع هذه الميادين مع المعسكر الاشتراكى ، وفى مقدمته الاتحاد السوفيتى .

وكما أمكن فى ظل حركة التصحيح المضى قدما فى اقامة البناء التحتى الاقتصادى الآخذ فى التنامى باطراد ، واقامة القطاع العام الذى اعتبر النمط الأساسى والموجه لمجمل الحياة الاقتصادية ، والقطاع التعاونى ، والقطاع المختلط ، مع ترك مجال للقطاع الخاص ، شرط مراقبة حركته ، فإنه جرى العمل على تغيير البناء الفوقى بكل مؤسساته وأجهزته السياسية والادارية والقانونية والدستورية والأمنية ، والعسكرية والتربوية والتوجيهية ، بحيث غدا هو العامل الأساسى الموجه للبناء التحتى ذاته ، والمعدل بحركة نموه وتطوره .

وبذلك قام فى البلاد نظام وطنى ديمقراطى يختلف عن الأنظمة الوطنية الديمقراطية التى اقامتها البرجوازية الصغيرة والوسطى العربية ، التى ما لبثت أقسام منها أن تحولت الى برجوازية بيروقراطية

عسكرية ومدنية مترهلة متفسخة متخمة قادت هذه الأنظمة اما الى طريق الهلاك او مضت بها في طريق مسدود .

لقد قام في البلاد نظام وطني ديمقراطي من طراز جديد ، نظام ذو آفاق اشتراكية بالفعل .

غير أن ذلك كان ممكنا لأن التنظيم السياسي الحاكم — الجبهة القومية قد أخذ يتحول بسرعة من تنظيم ديمقراطي ثوري الى تنظيم ذي توجه ماركسي .

لقد برز هذا التوجه منذ المؤتمر الرابع للجبهة القومية الذي عقد في زنجبار في مارس ١٩٦٨ ، والذي أسفر عن قرارات أفزعت الجناح اليميني الحاكم وقتها ، وأجبرته الى القيام بحركته الانقلابية الأنفة الذكر .

ولقد تجلى هذا التوجه على نحو خاص في المؤتمر الخامس الذي عقد ما بين ٢ — ٦ مارس ١٩٧٢ ، والذي أقر برنامجا جديدا « لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية » ظل هو الوجه الأساسي لمسار الثورة حتى قيام الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨ م .

وللأهمية الخاصة لهذا البرنامج فإنه لا محيص من التوقف عنده بعض الشيء . ينبع البرنامج الى أن النظام الوطني الديمقراطي المراد إقامته في البلاد لن يكون من نمط تلك الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي أقامتها البرجوازية الصغيرة ، وأوصلتها الى مأزق تاريخي لا خروج منه ، ذلك كما يقول البرنامج — « ان تجارب البلدان النامية التي قامت فيها تحالفات وطنية ديمقراطية تحت قيادة البرجوازية الصغيرة في ظل برامجها الاقتصادية والسياسية تثبت بالموطن أن هذه البرجوازية

الصغيرة قد قادت ثورتها الوطنية الى طريق مسدود ، والى عجز واضح عن تقديم المعالجات الجذرية والصائبة للقضايا والمهام الثورية الوطنية الديمقراطية منتهجة بدلا من ذلك طريق التردد والتذبذب حيناً ، والمزايدة اللفظية والعفوية حيناً آخر ؛ ذلك ، فضلا عن أساليب العنف والاضطهاد ضد الطبقة العامة وحلفائها» (٨) .

ولذلك فإن البرنامج يعلن بوضوح وحسم أن التحالف الوطنى الديمقراطى فى البلاد لن يكون قط تحت قيادة البرجوازية الصغيرة التى ستبقى طرفا فى هذا التحالف المحكوم بمصلحة قطبية الأساسيين : العمال والفلاحون ، حيث جاء فيه : « لقد كان من طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى بلادنا وجود شريحة عريضة من البرجوازية الصغيرة . لكن هذه البرجوازية الصغيرة — كما تؤكد لنا التجارب — لا تستطيع أن تقود الثورة الوطنية الديمقراطية والوصول بها الى نهاية حاسمة ، ومن هنا لابد أن نوظف البرجوازية الصغيرة لمصلحة الطبقة العاملة وحلفائها ، لأن حل معضلات الثورة الوطنية الديمقراطية فى تحقيق التحرر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، لا يمكن أن يتم الا عن طريق سلطة جماهير العمال والفلاحين ، لأن الجماهير الكادحة هى وحدها التى تربح كل شئ » ، ولن نخسر الا قيودها فى نضالها الثورى (٩) .

واذا كان البرنامج يرفض اعطاء القيادة فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية للبرجوازية الصغيرة ، فإنه يعلن بدون مواربة ان القيادة ينبغى أن تكون للطبقة العاملة وطيبتها المنظمة .

ان مثل هذا الطرح الذى يؤكد به البرنامج حتمية تحالف العمال والفلاحين ، ومعهم الجنود والمثقفون الثوريون ، والبرجوازية الصغيرة ، وضرورة ان تتزعم الطبقة العاملة وتنظيمها الطليعى هذا التحالف ليوضح بجلاء مدى استرشاد الجبهة القومية بالنظرية اللينينية فى هذا

الصدد ، حيث أكدت أنه ليس في امكان الثورة الديمقراطية ان تحقق
تأمل غاياتها ما لم يقوم تحالف بين العمال والفلاحين أولا وقبل كل شئ .
وما لم تقود الطبقة العاملة عبر حزبها المستقل هذ ' التحالف .

أما المصيغة التي وردت في البرنامج حول ذلك فقد كانت كما يلي :
« وفي بلادنا يجب أن تقام التحالفات الوطنية الديمقراطية تحت قيادة
الطبقة العاملة وطلبتها ، والتي ستمكن من تنفيذ برامجها الاقتصادية
والسياسية والعسكرية ، لتتمكن بذلك من الصمود في وجه الاستعمار
والاستعمار الجديد ، وتصفية القوى الطبقية المرتبطة به ، كما تستطيع
بفعالية من أن تقود بلادنا ، بما يضمن حل كافة معضلات الثورة
الوطنية الديمقراطية ، وتجديدها لصالح هذه التحالفات الطبقية » .
« ان المرحلة الراهنة في بلادنا تستوجب تعزيز التحالفات الوطنية ،
الديمقراطية . الا أن هذا يجب أن يتم في ظل تحالف القوى الأساسية
للعمال والفلاحين الفقراء مع صعود وتنامي دور الطبقة العاملة وطلبتها ،
لنتمكن من التقدم نحو تحقيق التغيرات الضرورية في بنى المجتمع
التحتية والفوقية ، والتي لا يمكن أن تحقق بالممارسة العفوية والتجريبية
أو بمجرد الاخلاص الذي لا يدرك حقائق العالم الموضوعي » ودرجة
نمو الشروط الذاتية والمتفصل عن الالمام بالمهام اليومية والتاريخية
للثورة » (١٠) .

ان هذا التركيز على أهمية دور الطبقة العاملة القيادي في الثورة
الوطنية الديمقراطية كما يعود الى الاسترشاد بمقولات الاشتراكية
العلمية في هذا الصدد ، فإنه يستند كذلك الى واقع ان الطبقة العاملة
اليمنية الفتية ، وخاصة عمال مصافي البترول كانت قد أثبتت وجودها
السياسي ، وفعاليتها النضالية منذ الخمسينيات ، وعلى امتداد الستينيات ،
من خلال المعارك الوطنية والطبقية التي خاضتها ضد المستعمر

البريطاني داخل عدن ذاتها — مركز ثقيله العسكرى والسياسى والادارى — ومن خلال اسقاط القيادات الانتهازية الاصلاحية فى « المؤتمر العمالى » التى راهن عليها الاستعمار البريطانى ومن خلال اشتراكها المباشر فى التسيير الوطنية عبر مختلف الأشكال النضالية الفدائية والسياسية والجماعية ، ومن وقفها ضد الجناح اليمنى فى الجبهة القومية • الذى أمسك بالسلطة بعد الاستقلال ، ومعاضدتها لحركة التصحيح التى أطاحت به ووضعت البلاد من جديد على طريق الثورة الوطنى الديمقراطى •

غير أن القضية التى استلقت وقفة خاصة من الجبهة القومية ، هى قضية التنظيم الحلقى للطبقة العاملة ، الذى فى إمكانه وحده أن يقود تحالف العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بغية انجاز مهام الثورة الديمقراطية ، والانتقال من ثم الى المرحلة اللاحقة ، المرحلة الاشتراكية •

ولأن مثل هذا الحزب الحلقى والجماعى لم يكن موجودا بعد ، فإن البرنامج دعا الى ضرورة ايجاده •

وهو ذلك جاء فى البرنامج : « لقد أكدت كل التجارب الثورية بحسب الأهمية التاريخية لدور الحزب الحلقى فى قيادة الثورة ومدى المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها أى ثورة فى ظل غياب الحزب الحلقى •

وان الثورة فى بلادنا تؤمن أكثر من أى وقت مضى بأن الحزب الحلقى هو الضمان الوحيد لتحقيق قدرتها على قيادة الثورة ، وانجاز المهام المرحلية والتاريخية لها » (١١) •

بل ان البرنامج طمح الى الا يقتصر وجود هذا الحزب على اليمن الديمقراطية ، ونادى بأن يكون على مستوى اليمن كلها ، حتى يصبح ممكنا تحقيق كامل أهداف الثورة اليمنية ، الوطنية والاجتماعية . الديمقراطية والاشتراكية ، بما فيها اقامة اليمن الديمقراطي الموحد .

ومن هنا تأكيد البرنامج على أن « العمل من أجل قيام الحزب الطبيعي من داخل اطار التنظيم السياسي — الجبهة القومية — وفي سبيل قيام الحزب الطبيعي اليمني الموحد ، قضية استراتيجية ضرورية . انه القيادة المسلحة بأيديولوجية الاشتراكية العلمية ، القيادة المنظمة والواعية والقادرة على تحقيق المهام المرحلية المرتبطة بالمهام الاستراتيجية للثورة اليمنية » (١٢) .

تلك كانت هي الحلقة المفقودة ، بل والحلقة الوسطى ، التي انصب جهد مجمل فصائل العمل الوطنى من أجل تحقيقها والامساك بها ، بغية الامساك بقوة وثبات بمجمل السلسلة الثورية ، وضمان ليس فقط اكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وانما أيضا السير في طريق التوجه الاشتراكى ، وطريق اقامة الاشتراكية .

ومن أجل ذلك دخلت فصائل العمل الوطنى الديمقراطى فى حوار مكثف ومسئول فى الوقت الذى شاركت فيه جميعها فى السلطة ، وفى المنظمات الجماهيرية .

لقد انتهى هذا الحوار بينها الى ابرام اتفاقية ٥ فبراير عام ١٩٧٥ التى قضت باقتطاعها فى تنظيم انتقالى هو التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية ، تمهيدا لاقامة الحزب الطبيعي المنشود .

لقد أقرت بترحاب عظيم مؤتمرات الفصائل الثلاث هذه الاتفاقية البالغة الأهمية والخطورة ، حيث أقرها المؤتمر العام السادس للتنظيم

السياسى — الجبهة القومية فى مارس ١٩٧٥ ، والمؤتمر العاام الثانى للاتحاد الشعبى الديمقراطى فى يوليو ١٩٧٥ ، والمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية فى أغسطس ١٩٧٥ •

وما بين ١١ — ١٣ أكتوبر من ذات العام انعقد المؤتمر التوحيدي الذى انبثق عنه التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية الذى جعل من برنامج الجبهة القومية الأنف الذكر برنامجا له •

وأصدر المؤتمر بيانا ختاميا ، وقرارات وتوصيات شدد فيها على العمل الحثيث من أجل بناء الحزب الطليعى ، بغية ترسيخ وتعميق مجرى الثورة الوطنية الديمقراطية ، وخلق المقدمات الموضوعية للانتقال الى المرحلة الاشتراكية •

كما نبهت القرارات الى أن المناضل الثورى فى البلاد يجب أن يتميز بصفات وممارسات ثورية ، منها :

« (أ) أن يعمل ويقتنع بأن الثورة فى اليمن الديمقراطية هى جزء لا يتجزأ من حملة الهجوم العالمى للاشتراكية ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية والرجعية ويعمل دائما من أجل تقوية الاشتراكية على النطاق العالمى ، ويؤمن بأنه كلما تقوت القوى الديمقراطية والاشتراكية ، كلما استطاعت ثورتنا أن تتقدم بنجاح أكبر •

(ب) أن يعمل دائما من أجل وحدة صفوف حركة الثورة العالمية بقواها الثلاث ، النظام الاشتراكى العالمى ، والطبقة العاملة وأحزابها الطليعية فى البلدان الرأسمالية ، وحركات التحرر الوطنى العالمية ، ومحاربة كل المحاولات النظرية والعملية التى تعمل ضد وحدة حركة الثورة العالمية » (١٢) •

لقد رسخ قيام التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية
القاعدة الاجتماعية التى تستند اليها الثورة ، وعزز لحمة التحالف
الطبقي بين العمال والفلاحين ، وبلور أكثر الطابع الديمقراطي للثورة ،
وركز سلطتها الوطنية الديمقراطية ، وأتاح لها المضي قدما الى
الأمام فى مجال تعميق وتجذير التحولات الاجتماعية ، وتمتين
وتطوير العلاقات مع أطراف حركة الثورة العالمية ، وخاصة المنظومة
الاشتراكية ، وفى طليعتها الاتحاد السوفيتى .

وفوق ذلك كله فإن قيام التنظيم السياسى الموحد — الجبهة
القومية عزز أكثر فأكثر مواقع الاشتراكيين الصادقين فيه ، وعمق
وحسنتهم الفكرية والسياسية ، ومن ثم قرب من يوم اقامة التنظيم
الطليعى .

ان مجمل هذه التطورات التى حدثت بعد قيام التنظيم السياسى
الموحد الجبهة القومية قد أدت الى عزل ومحاصرة التيار الانتهازى
اليسارى الطفولى فيه الذى كان قد شرع فى الظهور منذ مطلع
السبعينيات ، وارتكب بعض التجاوزات التى لم تكن تحمليها مرحلة
الثورة الوطنية الديمقراطية ، والذى لتبرير جهالة بالقوانين الاجتماعية
التي تحكم هذه المرحلة اتهم الاشتراكيين الحقيقيين بأنهم برجوازيون
حغار ، وبأن ثقافتهم هى ثقافة البرجوازية الصغيرة .

لقد كان هذا التيار الذى كان — فى ربيع على رئيس مجلس
الرئاسة أبرز رموزه — يمثل فى الواقع أيديولوجية ومصالح البرجوازية
الصغيرة الريفية الضيقة الأفق ، والمحدودة التفكير التى لم تستطع أن
تستوعب حتى مفاهيم الثورة الديمقراطية ، ناهيك عن أن يتسع فهمها
لاستيعاب نظرية الاشتراكية العلمية .

من هنا ذلك الضيق الذى بلغ حد التوتر والفتنة بذلك التقارب وذلك الالتحام الذى أخذ ينشأ بين الاشتراكيين داخل التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية ، وبذلك التعاون المتنامى الذى قائم بين اليمن الديمقراطى والاتحاد السوفيتى •

لقد بلغ ضيق زمرة ربيع على الانتهازية حد ان أفصحت انه لم يثن الأوان لقيام الحزب الطليعى المتبنى صراحة لمبادئ الماركسية - اللينينية ، ذلك أنه لم توجد بعد الطبقة العاملة التى يعبر عنها مثل هذا الحزب ، ولأن قيامه سيثير قوى الرجعية المحيطة باليمن الديمقراطية ، وأنه من ثم لا امكانية لغير وجود حزب ديمقراطى ثورى •

بذلك كشف هذا التيار عن البعد الطبقي والسياسى اليمينى فى تكوينه ، وعن واقع ان يساريته الانتهازية لم تكن سوى غلالة رقيقة تغطى انتهازيته التى تجلت أكثر فى تلك الصلات الخفية التى نسجها حتى مع الرجعية السعودية •

لقد بلغ الفزع والطيش والرعونة بهذا التيار حد الأقدام فى ٢٥ - ٢٦ يونيو ١٩٧٨ على القيام بمحاولة انقلابية ضد التنظيم السياسى ، وضد الشرعية الدستورية • وضد خط الثورة هذه المحاولة التى لم تؤد الا الى القضاء عليه ، وانهاء ممثلى البرجوازية الصغيرة القروية من السلطة •

بازاحة رموز هذا التيار من قمة السلطة تأمنت أكثر من أى وقت مضى مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتجلت أكثر أفاقها الاشتراكية، وتوفرت العوامل الذاتية اللازمة لاشروع فى اقامة الحزب الطليعى المنشود •

وما بين ١١ - ٢٣ أكتوبر ١٩٧٨ انعقد المؤتمر التأسيسى والأول

الذى أعلن فيه قيام الحزب الذى حمل اسم « الحزب الاشتراكى اليمنى » •

وبقيامه تم الامساك بالحلقة المفقودة ، والحلقة الوسطى ، فى سلسلة الثورة ، وتوفرت الأداة القيادية الآمنة والكفيلة باستكمال مهامها الوطنية الديمقراطية ، وتحويلها الى ثورة اشتراكية •

وبقيامه ترسخت السلطة الديمقراطية الثورية التى أخذت تكتسب منذئذ ملامح سلطة الديمقراطية الشعبية •

وبقيامه توطد تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثورة والفئات الكادحة الأخرى •

وبقيامه تحقق الشرط السياسى الحاسم للسير بوتيرة متساعدة فى طريق التوجه الاشتراكى •

وبقيامه انطلقت عملية تحضير واعداد المقدمات والأسس الموضوعية والذاتية ، المادية والتكنيكية ، الاجتماعية والثقافية ، للانتقال الى رحاب الاشتراكية •

وبقيامه تلاحمت أكثر فأكثر العلاقات الرفاقية والأمية مع مختلف فصائل حركة الثورة العالمية ، وعلى رأسها النظام الاشتراكى العالمى ، وفى مقدمته الاتحاد السوفيتى •

عن طبيعة الحزب الطبقي ورسالته التاريخية ، جاء فى « برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى » : « الحزب الاشتراكى اليمنى هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى • وهو التعبير الحى عن وعى هذه الطبقة

لمصالحها الحقيقية ، ولتستقبلها ، ودورها التاريخي ... وهدف الحزب
تحويل المجتمع تحويلا ثوريا ، لاستكمال مهمات الثورة الوطنية
الديمقراطية ، والانتقال نحو بيا الاشتراكية مسترشدا في سبيل تحقيق
هذا الهدف النبيل بنظرية الاشتراكية العلمية » .

وفي وضوح قاطع يحدد الحزب الموقع الذي تشغله اليمن
الديمقراطية في اطار الثورات الديمقراطية الطليعية التي تحولت الى
ثورات اشتراكية ، شأن ما حدث في فيتنام وكوبا ، والتي تسير في
طريق التوجه الاشتراكي ، حيث يقول : « ان توطد مواقع النهج
الثوري في كوبا ، والانتصار التاريخي لشعب فيتنام ، وانتصارات
شعوب أنغولا والموزامبيق وغينيا بيساو واثيوبيا وأفغانستان وغيرها من
بلدان آسيا وأفريقيا تشكل نموذجا متقدما وطليعيا من نماذج حركة
التحرر الوطني ، ومنعطفها حاسما في مسار هذه الحركة » .

وفي هذا السياق بالذات يأتي الانتصار التاريخي الذي تحقق في
بلادنا ، ليشكل رافدا أساسيا من روافد المرحلة المتقدمة من مراحل
حركة التحرر الوطني » .

وبرؤية ثورية أممية صاغية يحدد برنامج الحزب طبيعة العصر ،
الذي دشنته انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، والذي تمسك
زمام المبادرة التاريخية فيه الطبقة العاملة العالمية ، ونظامها الاشتراكي
العالمي ، وحركة التحرر الوطني التي غدت جزءا لا يتجزأ من العملية
الثورية العالمية الهادفة الى الاطاحة بنير الامبريالية ، وفتح الطريق
أمام تحرر وتقدم جميع شعوب الأرض » .

ويصوغ برنامج الحزب رؤيته الاشتراكية العلمية هذه كما يلي :
« ان السمة الرئيسية التي تميز العصر الراهن هي الانتقال من الرأسمالية

الى الاشتراكية على نطاق العالم • ان عصرنا هو عصر الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين المتناقضين ، عصر الثورات الاشتراكية وانتصار حركة التحرر الوطنى ، وانهيار الامبريالية ، وتصفية نظام الديكتاتورى الكولونىالى ، عصر انتهاج شعوب جديدة باستمرار طريق التوجه الاشتراكى ، عصر انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمى •

ويتأكد فى عصرنا بأن الرأسمالية كنظام وتفاعلات انتاج ، قد أنهت مهمتها التاريخية ، ونشأت ظروف موضوعية لانتقال البشرية الى النظام الاشتراكى •

ويحتاج عالمنا اليوم تيار التجديد الثورى الاشتراكى بقيادة الطبقة العاملة وحلفائها •

لقد دشّن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بداية هذا العصر ، وشكل انعطافا حاسما فى تاريخ البشرية ، مسجلا بداية انهيار الامبريالية ، وانبثاق النظام الاجتماعى الاشتراكى الجديد ، الذى يعبر عن المصالح الجذرية للجماهير الكادحة •

ان مما يكتسب أهمية خاصة أيضا ذلك التحليل الموضوعى الرصين ، والتحليل العلمى الدقيق للأسباب التى أدت الى انتكاس أو ترنح أو مراوحة الثورات الوطنية الديمقراطية التى قادتها البرجوازية الصغيرة ، والتى ينفى البرنامج ضمنا الزعم بأنها مضت فى طريق التوجه الاشتراكى ، رغم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التى حققتها •

يقول البرنامج : « واتجه عدد من الثورات الوطنية التحررية لشعوب هذه البلدان الى اجراء جملة من التحسولات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطى العميق الموجهة ضد مواقع

الرأسمال الأجنبي ، والاقطاع ، والكمبرادور • وانتهجت على صعيد السياسة الخارجية خطاً معادياً للاستعمار والامبريالية ، وخطت خطوات كبيرة على طريق تعزيز تحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية •

لقد تحققت هذه التحولات والأجراءات في الأساس بقيادة عناصر وطنية وثورية من البرجوازية الصغيرة ... الا أنه بسبب الطبيعة الطبقيّة لهذه العناصر ، وما تميزت به من خوف وحذر من الجماهير ، وميلها المتزايد وبنسب متفاوتة الى الانفراد بالسلطة ... لم تستطع حشد وتجنيد الطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية الضرورية لمواجهة الهجمة الامبريالية الشرسة ، ومتابعة مهام التحرر الوطني ، ونهج التحولات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية والتقدمية ، فسقط بعضها ، وانحنى البعض الآخر ، وازداد الميل نحو المساومة مع الامبريالية ، ومع الاحتكارات والرجعية الخارجية والداخلية ، وعززت الأجنحة اليمينية مواقعها في السلطة ، وصولاً الى استيلائها الكامل على السلطة في بعض هذه البلدان ، وارتدادها الكامل عن نهج التحولات التقدمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وانغماسها أكثر فأكثر في سياسة العداء للديمقراطية وقمع الجماهير ، وانتقالها الى الدوران في فلك المخططات الامبريالية ، والعداء للاتحاد السوفيتي ، والمنظومة الاشتراكية ، متخلفة بذلك عن المطامع والمصالح المشروعة لأوسع فئات الشعب في التحرر الوطني ، والتقدم الاجتماعي ، بما في ذلك مصالح أوسع فئات البرجوازية الصغيرة نفسها» (٤) •

لقد مثل قيام الحزب الاشتراكي اليمني مرحلة جديدة ليس في تاريخ ثورة ١٤ أكتوبر الوطنية الديمقراطية التقدمية فحسب ، بل وفي تاريخ الثورة والحركة الوطنية اليمنية على الاطلاق ، ووهر لها القيادة الصائبة من أجل تحقيق كامل أهدافها في التحرر والتقدم والوحدة والديمقراطية •

والحزب الاشتراكي اليمني يمثل اليوم الفصيلة الطليعية الوحيدة التي تمسك بالسلطة السياسية بين مجمل الفصائل الطليعية في الوطن العربي ، وهو من ثم يمثل ويقتود تجربة واعده وملهمة بالنسبة لها جميعا .

والحزب الاشتراكي اليمني يحتل اليوم موقعا هاما بين كوكبة الأحزاب الطليعية الجديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، التي تقود بلدانها في طريق التوجه الاشتراكي .

والحزب الاشتراكي اليمني هو واحد من أحدث الكتائب الأممية التي انضمت الى جيش الثورة العالمية ، وتخوض ضمنه النضال من أجل التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية .

وكحزب للطبقة العاملة ، ومجسد في ذات الوقت لمصالح حلفائها من الفلاحين وغيرهم من الكادحين ، غان نجاحه في أداء رسالته التاريخية هذه بكل أبعادها الوطنية والاجتماعية ، وكل مستوياتها الاقليمية والقومية والأممية ، وأولا وقبل كل شيء تحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية ، مرتبط ارتباطا صميميا بانخراط حشود الطبقة العاملة أكثر فأكثر الى صفوف الحزب ، وتمكينهم من استيعاب نظريتهم الاشتراكية العلمية استيعابا أعمق ، وتمكينهم باستمرار من التقدم نحو الامساك بالمواقع القيادية في الحزب والدولة والتغلب من ثم على أية بقايا أو رواسب ذات مسحة برجوازية صغيرة يحتمل وجودها فيهما .

وليس هناك ما يدعو الى الشك في أن الحزب عازم على المضي في هذا الدرب الى النهاية .

وبعد : غان سر النجاح الذي حققته وتحققه تجربة الثورة في

اليمن الديمقراطية يعود الى أنها استرشدت في مسيرتها النضالية — وعلى نحو متصل باستمرار — بالقوانين العامة لعملية التطور الاجتماعى التى اكتشفتها نظرية الاشتراكية العلمية ، وبالخبرة الثورية الغنية التى قدمتها البلدان الضعيفة التطور التى تمكنت من تجاوز مرحلة الرأسمالية ، والسير في طويق بنساء الاشتراكية ، والى أنها طبقت هذه القوانين والخبرة ، على نحو خلاق وفق ظروفها الخاصة .

وأخيرا بقى أن نسأل : هل من حق الثوريين اليمنيين أن يشعروا بالغبطة والاعتزاز أنهم استطاعوا أن يقدموا أول تجربة ثورية نموذجية وطنية في عموم وطنهم العربى وأحد الأمثلة الثورية الريادية في مجمل منطقة التحرر الوطنى ؟

يحق للثوريين كل ذلك شريطة أن يوفروا لهذه التجربة كامل المقومات اللازمة لذلك والتى يأتى على رأسها قيام تحالف ديمقراطى عريض للطبقات والفئات والقوى ذات المصلحة فى الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، تحالف يتسع للأحزاب والشخصيات الوطنية والقومية والاشتراكية ، ويوفر قاعدة اجتماعية واسعة ومتينة للتجربة التى يقودها الحزب الاشتراكى اليمنى .

ثـورات ١٤ أكتوبر

و

ثلاثة منعطفات تاريخية(*)

من الصعب — تاريخيا وسياسيا — الحديث أو الكتابة عن حركة
٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية دون الحديث أو الكتابة عن حركة ٢٦
يونيو ١٩٧٨ التقدمية •

كلتاهما قادهما التنظيم السياسي ضد التسلط الفردي الذي كان
يعمل على فرض وجوده على أنقاض وجود التنظيم •

وكلتاهما عززتا سلطة وهيبة التنظيم ، وأكدتتا دوره القيادي في
الدولة والمجتمع ، وحسمتا معضلة العضلات في العالم النامي أو المتخلف
على وجه خاص ، ألا وهي لمن السلطة ؟ الأول من يركب دبابة اليها ،

(*) نشرت في مجلة « قضايا العصر » عدد مارس ١٩٨٧ •

أم لجماهير الشعب التي كافحت وضحت من أجل وضع حد لكل تسلط
وطغيان واذلال لها ، سواء كان خارجيا أو داخليا ؟ ألن آنس في نفسه
القوة والقدرة على امتطاء ظهر الشعب ، ولّى عنقه ، وامتهان كرامته .
أم للشعب نفسه يحكم نفسه بنفسه عبر ممثليه المنتخبين ، وعبر قياداته
الطليعية المنسوجة من عروقه ، الصاعدة من قاع معاناته ، المصنوعة من
ذوب دمه ؟

كلتا الحركتين أجابتا إجابة واحدة : لاقامة تطول على قامة
الشعب ، ولا صوت يعلو فوق صوت طبيعته الثورية .

وكلتاهما قالتا : لا ، للنزوع الفردي ، والديكتاتوري ، والفوضوي ،
وقالتا : نعم ، للقيادة الجماعية ، للديمقراطية الشعبية ، للانضباط
التنظيمي .

كلتا الحركتين وجهان لعملة واحدة ، حيث يستحيل الفصل
بينهما ، وحيث لا توجد الثانية بدون الأولى ، وحيث لا بقاء للأولى
بدون الثانية .

كانت الأولى تصحيحية ، وكانت الثانية تقويمية .

وضعت الأولى الثورة على طريق التغيير الديمقراطي لبنية المجتمع ،
بعد أن تنكبه يمين التنظيم الحاكم ، ورسخت الثانية خطى الثورة على
هذا الطريق ، بعد أن حاول « اليسار الطفولي » الابتعاد عنه .

أسقطت حركة التصحيح الفئة البرجوازية الوسطية التي أرادت
التصالح مع البرجوازية الكمبرادورية ومع أصحاب العقارات في المدينة
والريف ، ودفع المجتمع في طريق التطور الرأسمالي الطفيلي والتابع
والمشوه ، وأسقطت حركة التقويم الفئة البرجوازية الصغيرة ، التي
رغم مزايداتها اليسارية — بل بفعل مزايداتها اليسارية — كانت تقف

حجر عثرة أمام ترسيخ وتطوير وتعميق أسس النظرية الديمقراطية
الثورية ، وتشجيع الاضطراب والفوضى والفتنة والنزاع بين قسوة
الشيوعية والثورية *

كلاهما ازاحتا لغمين من طريق الثورة ، كان من شأن بقائهما فيه
أن ينفجرا فيها ، وأن يلقيا بها خارجة أشلاء وحطاما *

أقصت حركة التصحيح شيئا هراما يدلف الى القبر ، ويحصر على
أن تدفن الثورة الى جواره ، بينما أقصت حركة التقاء ويم شابا طائشا
كان قد أنشأ مخالفة في الثورة *

قالت حركة التصحيح لليمين الانتهازي : اذهبوا الى المستنقع
وحذركم ، « لا للوقوف في المستنقع المجاور الذي لامنا سكانه منذ
البدء ، لأننا اتحدنا في جماعة على حدة ، وفضلنا طريق النضال
على طريق المهادنة » على حدة تعبير لينين في كتابه (ما العمل ؟) *

وقالت حركة التقويم لليسار الانتهازي الذي كان قد غامر
بالقيام بانقلاب على خط التنظيم في ٢٥ يونيو ١٩٧٨ : اذهب أنت وطيشك
وجموحك الى الجحيم ، ورددت مع انجلز : « ان الحزب الذي يسهل
عليه أن يتحمل في عقر داره وعن عمد كل مجنون أكثر من أن ينبذه بحزم
وعلنا ، ان مثل هذا الحزب حزب لا مستقبل له » * — كما جاء في
رسالة له الى ماركس في ٢-٨-١٨٧٩ *

حركة التصحيح أعادت ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م الى حضن
القضية الوطنية اليمينية ، قضية توحيد الوطن على أسس ديمقراطية ،
بعد أن جنح اليمين الانتهازي بعيدا عنها ، وانكفأ في انفصاليته *

ووضعت حركة التقويم هذه القضية في مرضع القلب من اهتماماتها ، وخصص لها برنامج الحزب الاشتراكي اليمني لمصلا كاملا منه ، هو الفصل الأول ، بعد أن كانت قد تحولت على يد اليسار الانتهازي الذي كان غارقا في الانعزالية حتى الأذقان الى مجرد أداة للمناورة والمعاينة .

حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عادت بالثورة مرة أخرى الى قلب المعترك العربي ، والى ساحة الصراع العالمي مع الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية والرجعية ، بعد أن أخرجها اليمين نهائيا منها ، وذهب يفتش له عن حلفاء وأصدقاء داخل هذه الجبهة الظلامية .

وحركة ٢٦ يونيو التقويمية دفعت بالثورة لاحتلال موقع متميز في قلب هذا المعترك العربي ، وفي لب ساحة الصراع العالمي .

حركة ٢٢ يونيو أقامت جسور الصداقة والتحالف المتينة بين اليمن الديمقراطية والمعسكر الاشتراكي ، وفي الصدارة منه الاتحاد السوفيتي ، وأنهت بذلك نظرة الريبة والنفعية والبراجماتية التي كان يتبناها ازاء اليمين المسقط .

وحركة ٢٦ يونيو زادت هذه الجسور متانة وقوة ، ووضعت تحتها دعائم تجعلها قادرة على الصمود في وجه كل الزلازل الرجعية والاستعمارية المحتملة ، ووضعت بذلك حدا لكل محاولات اليسار الانتهازي التي كانت تهدف الى خلطتها واضعافها .

حركة التصحيح قربت بين قوى الثورة في الداخل ، وجمعتها في تنظيم انتقالي مبتكر ، هو التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية .

وحركة التقويم ارتفعت بهذه الوحدى التنظيمية الانتقالية الى مستوى نوعى جديد ، الى مستوى اقامة حزب واحد موحد ، حزب طليعى من طراز جديد ، حزب يتبنى أيديولوجية الطبقة العاملة ورسالتها ، أيديولوجية الاشتراكية العلمية والأممية البروليتارية ، الا وهو الحزب الاشتراكى اليمنى .

بخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية قدمت ثورة ٢٤ أكتوبر ١٩٦٣ البرهان على أنه ليس فى امكان الثورة — أى ثورة — أن تحقق نهجها الوطنى الديمقراطى بدون ازاحة ممثلى البرجوازية الوسطى من قيادتها .

وبحركة ٢٦ يونيو التقويمية قدمت ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ البرهان أيضا على أنه ليس فى امكان الثورة — أى ثورة — أن تفضى بالثورة الديمقراطية الى النهاية بدون اقصاء العناصر المثقلة لأيديولوجية البرجوازية الصغيرة من موقع القيادة فيها ، أيا كان الوجه الذى تظهر به ، واللون الذى تموه نفسها به .

ذلك هو الخاص الغنى والعميق الذى طرخته تجربة ثورة ١٤ أكتوبر ، وهو لغناه وعمقه ينطوى على ما هو عام ، على ما يصلح لكل ثورة وطنية ديمقراطية أصيلة .

وذلك أيضا هو التعميم النظرى الذى توصل اليه الحزب الاشتراكى اليمنى حيث جاء فى برنامجـه : « ورغم الموقف الوطنى للبرجوازية الصغيرة ضد السيطرة الاستعمارية ، ونضالها ضد الاستغلال الواقع عليها من الاقطاع والكبرادور ، تقع فئات واسعة منها فى التشوش والاضطراب والتردد ، عندما تواجه المهام الأساسية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وذلك بحكم تكوينها وتطلعاتها .

وتؤكد التجربة الثورية في بلادنا ، كما تؤكد تجارب البلدان الفاشية التي لعبت فيها البرجوازية دورا قياديا ، عجز البرجوازية المتوسطة والصغيرة عن تقديم المعالجات الجذرية والصائبة لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، منتهجة بدلا من ذلك طريق التجريبية والمزايدة اللفظية والتأرجح بين أقصى اليسار وأقصى اليمين ، انسجاما مع مصالحها وطموحاتها الطبقيّة ، وانحيازها الى طريق التطور الرأسمالي بأشكاله التقليدية والحديثة ، وشبكة علاقاته الاقليمية والدولية البرجوازية الرجعية ، مما يفتح المجال لاجهاض الثورة ، ولسيطرة الاستعمار الجديد » . (ص ٥٩ — ٦٠) هكذا يمكن الجزم بأن حركة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ جاءت — بكل مقياس من المقاييس — تنتم طبعية لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ . وبدونها كان يمكن أن يصبح كل ما أنجزته حركة التصحيح هباء منثورا .

فهي اذن خطوة تقويمية مكملّة ومدعمة لحركة التصحيح . وهما معا وجهان لعملة واحدة ، بعدان لعملية ثورية واحدة .

على أن الحديث عن حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ، وحركة ٢٦ يونيو التقويمية لا يكتمل دون التطرق الى ما أسميته في مقال لي نشرته صحيفة « ١٤ أكتوبر » في عدد ١٤ — ٢ — ١٩٨٦ منها « مؤامرة ٢٣ يناير ١٩٨٦ والعبرة المستخلصة منها » قلت فيه — استنادا الى الأسس والمبادئ التنظيمية الليبينية التي لا وجود ولا حياة لأى حزب اشتراكي علمي بدونها وبدون التقيد الصارم بها ، والانضباط الكامل لها : « ذلك يعنى أن أى خروج على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية تحت أى ذريعة كانت ، والاحتكام الى السلاح في حمل القضايا الخلافية ، هو تدخل كامل عن نهج الطبقة العاملة ، وعودة الى نهج البرجوازية » .

« وكان الظن أن هذه المسألة المبدئية قد غدت من الأمور

المسام بها في حزب طليعي كالحزب الاشتراكي اليمني ، لا سيما وأن هناك قراراً صريحاً اتخذته المكتب السياسي للحزب يخون فيه أي عضو فيه يلجأ إلى السلاح في حل الخلاف الداخلي في الحزب » .

« ان أيديولوجية ومبادئ الحزب الطليعي ، حزب الطبقة العاملة ، هي أعلى وأكمل تجسيد للديمقراطية ، سواء الديمقراطية داخل الحزب أو الديمقراطية للشعب ، وبالتالي فإنه غير جائز ولا مقبول على الإطلاق اشتهار أو استخدام السلاح في حزب كهذا لا ضد أحد من أفراد هـيئـاتـه - أيـا كانت الخلافات فيه - ولا ضد الشعب » .

وقلت في هذا المقال : « قليلة هي الأوطان التي تعرضت لمثل ما تعرضت له اليمن الديمقراطية من محنة مطبقة الأنحاء كان يمكن أن تعصف بنظامها التقدمي ، وثورتها الديمقراطية ، وحزبها الطليعي ، وأن تدمر وحدتها الوطنية ، وعلاقاتها القومية والأومية والعالمية ، وأن تحكم على دوائها بالزوال » .

غير أن اليمن الديمقراطية التي عركتها الخطب ، وانضجتها نيران المعارك التي خاضتها منذ اندلاع ثورتها المقدامة ، ثورة ١٤ أكتوبر ، والتي تعودت على اجتياز كل عقبة انتحبت في طريقها ، وتصحيح كل أعوجاج طرأ على خدائها النضالي وتمكنت من ثم من القيام بحركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ أقدمت بها اليمن الانتهازي ، ومن التغلب على اليسار الانتهازي بهتها الثورية في ٢٦ يونيو ١٩٧٨ - اليمن الديمقراطية هذه أمكن لها - بفضل هذا الرصيد النضالي الضخم وبفضل امتلاكها الحزب القائد لمسيرتها الكفاحية ، الحزب الاشتراكي اليمني - أن تقهر مؤامرة ١٣ يناير ٢٩٨٦ الانقلابية الدموية التي حتى بحسبعتها الدموية هذه اتخذت طابعاً يمينياً واضحاً » .

كما قلت في هذا المقال : « ان أي حزب طليعي اشتراكي علمي ..

لا يمكن له الا أن يستنكر بقوة هذه الفعلة النكراء ، وهذه الجريمة الشنعاء » .

هذا الكلام الذى كتب فى مطلع فبراير ١٩٨٦ ونشر فى منتصفه لم يكن مجرد تكهن بما يمكن أن يكون عليه موقف الأحزاب الشيوعية من أحداث ١٣ يناير المؤسفة والمحنة هذه ، ولا حتى عملية استقراء لوقفها الطبيعى المفهوم سلفا تجاهها ، وانما كان ببساطة تأكيدا على موقف مبدئى نظرى وتنظيمى من مبادئ الماركسية - اللينينية لا يختلف عليه اثنان ينتميان اليها .

وكما أعربت الأحزاب الشيوعية فى المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها حزب لينين العظيم عن أسائها وفجيعتها لوقف - وع مثل هذه الأحداث الدامية ، وألقت بكل ثقلها الى جانب الحزب الاشتراكى اليمنى لرأب الصدع ، وتضميد الجراح وتعمير ما دمر ، وللإسهام فى مواصلة بناء التجربة الثورية الفريدة والرائدة فى المنطقة لأن الأحزاب الشيوعية العربية بادرت بتشكيل وفد مشترك برئاسة السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى الرهيق عزيز محمد للأعراب عن ذات الحزن والأسى لحدوث ما حدث ، ولاستنكار اللجوء الى السلاح فى حل الخلافات داخل حزب يرفع راية الاشتراكية العلمية والأممية البروليتارية ، ولتأكيد موقفها التضامنى الراسخ الى جانب الحزب الاشتراكى اليمنى ، وللأعراب عن ثقتها فى قدرة الحزب على تجاوز المأساة والمضى الى الأمام فى طريق التوجه الاشتراكى ، وليريق الأممية البروليتارية .

فلقد جاء فى البيان المشترك عن « زيارة وفد الأحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان العربية لليمن الديمقراطية التى تمت خلال الفترة ما بين ٩ - ١٥ يونيو ١٩٨٦ : « ان الأحزاب الشيوعية والعمالية فى

البلدان العربية ، وقد اطلعت على ما تعرض له الحزب الاشتراكي اليمني والنظام الوطني التقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الثالث عشر من يناير ١٩٨٦ تشجب الأسلوب الدموي باستخدام السلاح لحل الخلافات الحزبية ، والذي ذهب ضحيته كوكبة من قادة الحزب الاشتراكي اليمني ، وفي مقدمتهم الرفيق المناضل الشهيد عبد الفتاح اسماعيل ، وتعبّر عن ألمها الشديد لما وقع ، إذ أنه لم يؤد فقدنا الى إضعاف الحزب الاشتراكي اليمني ودوره البارز في صفوف جبهة التحرر الوطني العربية فحسب ، بل وإضعاف مواقع التقدم في المنطقة بأكملها ، وتحث أحزابنا قدرة الحزب الاشتراكي اليمني في الحفاظ على وحدته وعلى نهج التوجه الاشتراكي من خلال الاجراءات التي اتخذتها قيادة الحزب الجماعية لمعالجة آثار ونتائج أحداث يناير - واعدة بناء ما خربته ، ومواصلة الجهود لتوطيد دعائم النظام الوطني الديمقراطية ذي التوجه الاشتراكي ، ولتعزيز ارتباطه بالجمهير ، وتحقيق أوسع التفاف شعبي حوله لمواصلة دوره في جبهة النضال المعادي للامبريالية والصهيونية . وتعرب أحزابنا عن وقوفها المطلق الى جانب الحزب الاشتراكي اليمني والنظام التقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، من أجل مواجهة كافة أشكال العدوان والتآمر والتخريب » . كما يعبر وفود الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية « عن سعادته للروح الكفاحية التي يواصل بها هذا الحزب الشقيق قيادته للعملية الثورية الجارية في البلاد وتعميق دوره القيادي في حياة المجتمع » .

« وتشيد أحزابنا بالنهج السياسي الخارجي للحزب الاشتراكي اليمني وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية القائم على تعزيز أواصر الصداقة مع الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية ومع الدول والنظم التقدمية العربية ، والمستند الى علاقات التعاون مع دول المنطقة على أساس حسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل

في الشئون الداخلية ، واحترام رغبة شعوب المنطقة في اختيار تطورها والعمل على اخلاء المنطقة من كافة أشكال التواجد الامبريالى والنفوذ الاستعمارى ، ومن أجل سيطرة شعوبها على مقدراتها وثرواتها الطبيعية والحفاظ على الأمن والاستقرار اللازمين لتقدم وتطور بلدان وشعوب المنطقة » (صحيفة ١٤ أكتوبر ، ١٦-٦-١٩٨٦ م) .

كانت زيارة التضامن هذه بما تخللها من مباحثات مفتوحة مع قادة الحزب الاشتراكي اليمني وبالبيان المشترك الذي اجتزأنا منه الفقرات الآتية الذكر ، حدثا سياسيا بالغ الأهمية تؤكد به من جديد الموقع الهام الذي يحتله حزب الاشتراكيين اليمنيين بين الأحزاب التقدمية العربية ، وعززت به المكانة الطليعية التي تحتلها التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية بين تجارب الثورة العربية ، وترسخ به يقين الثوريين اليمنيين والعرب مرة أخرى بأن هذه التجربة غير قابلة للانتكاس أو الارتداد أو التعثر أو السقوط — رغم المحنة القاسية والأليمة التي تعرضت لها بأحداث ١٣ يناير الدامية ، ورغم اشتداد المؤامرات الرجعية والاستعمارية ضدها — وأنها تجاوزت هذه المحنة ، وشرعت بهمة وعزم في معالجة آثارها على المستوى الحزبي والشعبي والوطني ، فأنها قادرة على التقدم في طريق انجاز كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، التي تشكل الوحدة اليمنية بعدا من أبعادها ، وطريق التوجه الاشتراكي ، وطريق توثيق الروابط النضالية مع قوى التقدم والاشتراكية في الوطن العربي وفي العالم ، ومع المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها اتحاد السوفييتي لا .

٢٢ يونيو ، ٢٦ يونيو ، ١٣ يناير . . ثلاث محطات مرت بها ثورة ١٤ أكتوبر في زحفها التاريخي العظيم . . ثلاثة برازخ عبرتها في انطلاقها نحو شاطئ السعادة الجميل .

ديالكتيك الثورة والدولة(*)

الاستيلاء على حصن العدو ، وتهديمه حجرا حجرا ، يختلف عن عملية إعادة بنائه من جديد وفق نمط معماري جديد أكثر تقدما ورقيا . ففي الحالة الأولى قد يكفي هذا القدر أو ذلك من الخبرة التكتيكية الى جانب قدر عظيم من الحماس والهمة والعزم . أما في الحالة الثانية فالأمر يتطلب قدرا أقل من العواطف الملتهبة ومقدارا أعظم من التفكير الخلاق ، ومن الامساك بفنون علم هندسة البناء .

ان ذلك ينطبق — بالأحرى — على المجتمع ، أي مجتمع ، فبعد الاستيلاء على السلطة السياسية تبادر الحركة الثورية المنتصرة والمهيمنة الى اتخاذ جملة من القرارات الاجتماعية الراديكالية المهادنة الى قلب النظام الاجتماعي السابق رأسا على عقب ، غير أن وضع هذه القرارات

(*) نشرت في مجلة « قضايا العصر » عدد يناير ١٩٨٧ .

في التطبيق ، واقامة صرح النظام الاجتماعي الجديد عن أساسها ،
وتجذير وتطوير هذا النظام على نحو دائم ومستمر ، لم يعد
يحتاج الى الحماس الثوري وحده ، والى أى قدر كان من الخبرة ،
وانما يتطلب الى جانب الوعي الاجتماعي العميق بقوانين التطور
الموضوعية ، وبطبيعة المرحلة التاريخية ، وبالشروط المادية والذاتية
للانتقال منها الى مرحلة تاريخية أكثر تقدما ، وبالعوامل الخارجية
المساعدة على ذلك أو المعوقة له ، يتطلب التزود بحصيلة المعارف المفيدة
السابقة التي صنعها تطور الفكر البشرى وتقدم الثقافة الانسانية .

ولذلك فإن صناع المجتمع الجديد يجدون أنفسهم مطالبين
بتعميق وتوسيع معارفهم لا النظرية والسياسية فحسب ، واياها أيضا
العلمية والتكنيكية والتخصصية .

والبروليتاريا وحزبها الطليعى مطالبان بذلك قبل غيرهما ، ذلك
أن « المربي هو نفسه بحاجة للتربية » كما قال ماركس .

والاشتراكي الذى يكتفى بترديد الشعارات والعبارات الثورية
والذى من ثم لا يقوم بتربية وتنشيف نفسه باستمرار ، كما لا يساعد
البروليتاريا وجموع الشغيلة على تربية وتأهيل أنفسهم ، وتمكينهم بالتالى
من بناء وإدارة المجتمع والدولة ، لا يستطيع أن يكون لبنة حية وعنصرا
ايجابيا فى مرحلة تحول الثورة الى دولة .

ولربما كانت الدولة الثورية فى حاجة الى خبرة الاختصاصى
البرجوازي الذى يحسن أداء عمله تحت أشرافها أكثر من حاجتها الى
مثل هذا الاشتراكي الفاقد لكل خبرة ، والذى يصر على ألا يسعى
اليها ويتملكها ، بحجة أن ما قدمه للثورة من خدمات يغنيه ويعفيه
عن مواصلة تطوير نفسه .

ولقد سبق أن واجه لينين حالة كهذه داخل حزبه بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، ولم يملك إلا أن يخاطب البلاشفة الذين — بدلا من أن يؤهلوا أنفسهم جيدا للقيادة وإدارة المجتمع الجديد — راحوا يمنون على الناس بأدوارهم القديمة في الثورة — أن يخادبهم بمثل هذه الحراحة المتناهية : « إن الشيوعى الذى لا يقدم الدليل على حذقه فى توحيد عمل الاختصاصيين وتوجيهه بتواضع ، متغلغلا الى جوهر الأمر ، دارسا اياه بالتفصيل ، ان هذا الشيوعى خسار فى كثير من الأحيان . وعندنا كثيرون من أمثال هذا الشيوعى . وانى لعلى استعداد اعطائهم بالدريجات مقابل اختصاصى برجوازي واحد قدير يدرس عمله بوجدان » . « فاذا كانوا اقتصاديين واخصائيين وادباء » ترتب عليهم ان يدرسوا فى البدء تجربتنا العملية بالذات ، وان يدرسوا باصلاح الأخطاء ، وتحسين العمل . بالاستناد فقط الى دراسة الوقائع المعينة دراسة مفصلة . ان الدراسة هى شأن العالم ، وهنا . ما دامت المسألة لا تتعلق عندنا من زمان بالمبادئ العامة ، بل بالتجربة العملية على وجه التدقيق ، فان « اختصاصيا فى العلم والتكنيك » ، وان برجوازيا ، ولكنه يعرف العمل ، أئمن لنا عشر مرات ، فى هذه الحال أيضا . من شيوعى متبجح ، مستعد الآن يدبج « الموضوعات » فى أى لحظة من النهار والليل ، ويتقدم « بالشعارات » ، ويقترح التجريدات المحض ، أكثر من معرفة الوقائع ، وأقل من الجدالات المنطقية التى تدعى بالمبدئية الشيوعية » (لينين المختارات فى ١٠ مجلدات ، المجلد ١٠ . دار التنقسم — موسكو ١٩٧٨ ص ٣١٢) .

ويمضى لينين أكثر فى مصارحة رفاقه ، ومنهم قادة بارزور ، منها اياهم الى أن أى دور مجيد وعظيم يمكن أن يكونوا قد لعبوه فى مضمار الملاحة بالعهد السابق ، لا يعطيهم صك اعفاء عن امتلاك المعرفة العامة والعملية لتكيفية بناء وإدارة العهد الحاضر ، وان عليهم الا يتباهوا بالقدر الذى أتيح لهم من الثقافة وأن يقللوا من العطرسة

المختبية ، وان ينزأوا الى واقع التجربة الثورية ، ويتمعنوا في مبادئها ودروسها جيدا ، وان يستعينوا في ذلك كله بالعام ، والعام وحده .

وعندما ذلك فان ايذين يلفت انتباه هؤلاء القادة الى ان العاقل الحديث عن ادوارهم في الماسخى وتفخيمها لا يسويهم بدالة من حالات الانتفاخ الذاتى المرضية فقط . وانما ينسيق ذلك الماسخى بينهم وبين المخرجين ، وهو عيب يمتن ان يلازم امثال هؤلاء القادة الذين ينزلون يستجرون امجاد الماسخى ، ويؤثر من هم على ادوارهم فيها .

يقول لينين : « لقد لوحظ من زمان ان نواقس الناس تزداد في معظم الحالات بفضائلهم ، وهذا هو نواقس الثوريين من الشيوعيين القادة ، فخليلة عشرات السنين قمنا بعمل عظيم . درسنا الى الاملاحة بالبرجوازية ، علمنا الحد من الاختصاصيين البرجوازيين ، وفندحناهم وانتزعنا منهم السادة . وقمنا مقاومتهم . انه عمل عظيم ، نريده على عالمى . واذن حسبنا ان نخدم قياتنا من حيث الحقيقة القاتلة بانه لا يفصل العظيم عن المضحك . بل نحن نرى اننا نحتاجنا روسيا وانتزعنا روسيا من المستشرقين في صالح الثوريين ، وفندحنهم . . . فيجب علينا ان نتعلم ، شيفية ادارة روسيا ، واهدا الغرض يجب ان نتعلم التواضع واحترام العمل الجدى الذى يقوم به » الخ ، بل هو العلم والتكنيك » . لهذا الغرض ، يجب ان نتعلم تحاييل الخصال المادية المعقدة بانتباه وبشكل جدى ، واملاحها تدريجيا . هاتين دالت وهاتين ، نقل من غرور المثقفين ، والغرور الدواوينى . وانظر من وراء ما تنبيه تجربتنا العملية في المركز وقوابعه ، وما سبق واعطانا العلم اياه . » (المصدر السابق ص ٣٢٣) .

ولكن بناء الدولة الثورية القادرة على ، باغة المجتمع الجديد مهمة باغة الدعوة والتعقيد . فليس العلم هذه الدابة من ان يربح ، الدائى والخارجى ، هو وحده الذى يعمل على خراجه ، هذه المهمة فعند

تحويل الثورة الى دواة لا تكون الطبقة العاملة وحلفاؤها قد امتلحت
بعد الكوادر المؤهلة لذلك نظرا لأن المجتمع القديم قد حرمها من
امكانيات التزود حتى بالحد الأدنى من المعرفة والثقافة . وعبر السعى
من أجل امتلاك فن ادارة الدولة وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تؤدي
الى اقامة المجتمع الاشتراكي تحدث الاحتكاكات والنزاعات والصراعات
بين القوى المتنوعة المهمة الدواة في تجديد وتحقيق الثورة ، والقوى
التي باسم الثورة تعمل على عرقلة وخلخلة عملية اقامة أجهزة ومؤسسات
الدواة ، وعلى تدهيت واضعاف هيئة الدولة .

وكما كتب لينين فان « دخول طبقة جديدة الى المسرح التاريخي ،
بوحدها زعيمية المجتمع وقائدته » لا ينقضي ابدا دون مرحلة من
« الخدشات » العنيفة ، والهزات ، والنضالات والعواصف ، من جهة ،
ودون مرحلة من الخطوات المتردة ، والتجارب والتأرجحات ، والتقلبات
في اختيار الألية الجديدة التي تستجيب للموضع الموضوعي
الجديد ، من جهة أخرى » . (لينين المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية
دار التقدم ، موسكو ١٩٧٠ ص ٣٤) .

ولكن لينين يوضح انه ليست الثورة الروسية هي وحدها التي
بليت ببرز مثل هذه الظاهرة ظاهرة تعرضها أثناء سيرها لبناء دولتها
النورية لهذا النمط من القادة الذين يريدون أن يكونوا كل شيء ، ولكنهم
لا يحسنون عملا ، والذين يتحول بعضهم ، بعد أن يلفظه موج الثورة
الى مجرد تليب ينبح ، كلما رأى الثورة تزيح من طريقها عقبة جديدة .
فجميع الثورات العظمية في التاريخ لم تشهد فقط ظاهرة هؤلاء
القادة المتعاليين بغير علو ، المتطاولين بدون حول ولا طول ، وانما أيضا
ظاهرة امتلاء مجرى الثورة بالأوباش والاوغاد واللصوص والمدعين
المحسوبين على الثورة والمنسوبين الى الثوار .

غير أن الثورة الروسية — بسبب من طبيعتها الاجتماعية —، التطبيقية البروليتارية، قادرة على أن تتجاوز الامتحان بنجاح . وعلى أن تخلق خادرها القيادى المدرب والمؤهل لإدارة الدولة الجديدة ولتوجيه المجتمع، وستخلق بذلك ليس فقط القادة الواعين لمهمتهم التاريخية وعيا علميا عميقا، والمؤمنين بها ايمانا راسخا، وإنما أيضا الممتلكين لخبره وفن تحقيق هذه المهمة .

يكتب لينين فى هذا الصدد : « أن أيا من الحركات الشعبية للعميقة والجبارة التى يعرفها التاريخ لم تزل من الزبد القذر، من المغامرين والمحتالين والمتصلفين والصياحين اللاذقين (الملتصقين) بالمجسدين غير المجربين، لم تزل من خرافة اختلاط الحابل بالنابل، لم تزل من الفوضى، لم تزل من الهرج والمرج الباطل، لم تزل من بعض « الزعماء » ممن يحاولون البدء بعشرين أمرا فى آن واحد، ولا ينفذون أى أمر منها الى النهاية . هلتعو كلاب المجتمع البرجوازى الصغيرة، ابتداء من بيلور وسوف حتى مارتوف، ولتنبح لدى كل شظية من خشب تقع أثناء قطع الغابة القديمة، وإذا كانت تنبح على الفيل البروليتارى فلأنها بالضبط كلاب صغيرة، لندعها تنبح . فأننا نسير فى طريقنا، مجتهدين أن نمتحن ونكتشف، بفائق الصبر وبالسفر الاحتراس، المنظمين الحقيقين، أولئك الموهوبين فكرا بصيرا، وحسا عمليا سليما، أولئك الذين يألف عندهم الاخلاص للاشتراكية مع القدرة على تسيير العمل المشترك الحازم والمتفق عليه، الذى يقوم به عدد كبير من الأشخاص فى نطاق التنظيم السوفيتى، على تسيير هذا العمل بلا ضجة « ورغم الضجة والهرج والمرج »، فقط أمثال هؤلاء يجب علينا أن نقدمهم الى المناصب المسئولة، مناصب القادة فى العمل الشعبى والادارة، بعد امتحانهم عشر مرات ونقلهم من أبسط المهام الى أصعبها . نحن لم نتعلم ذلك بعد . ولكننا سنتعلمه » . المصدر السابق (٣٥ — ٣٦) .

ان المكانة الاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنيكية التى تحتلها دولة الاتحاد السوفيتى فى عالم اليوم لهى ابلغ برهان على مدى صدق نبوءة لينين هذه •

فى ضوء هذه التجربة الثورية العالمية الرائدة واستلهاها لها يمكن القول ان الثورة فى اليمن الديمقراطية قد واجهت نقصا فى الكادر القيادى المتمرس ، وضعفا فى مستوى الخبرة الادارية والعلمية ، وميولا بيروقراطية . وانه كان لابد من التغلب على ذلك كله ، بغية ايجاد أجهزة لدولة قادرة على تحقيق كامل مهام الثورة القريية والبعيدة ، الديمقراطية والاشتراكية •

ومما زاد الأمر فداحة فقدان الثورة للعديد من القيادات المجربة والكوادر المتمرسه التى تكونت فى مجرى الثورة ، والتى كانت قد شرعت فى تملك واستيعاب ديكتاتورية الثورة والدولة •

ذلك بعد واحد من الأبعاد الأساسية لمؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ م يتطلب التغلب عليها جهدا ثوريا مضاعفا •

ومن فضائل الثورات أنها تصنع وتعيد انتاج قادسيها وكوادريها الأساسية والادارية فى مدد قياسية •

وما من شك فى ان الثورة فى اليمن الديمقراطية ستحقق ذلك كله فى أمد قصير من الزمن وستخلق من ثم الكوادر العلمية والتكنيكية والادارية المؤهلة لبناء الدولة الديمقراطية الشعبية ، ولقيادتها صوب الاشتراكية ، وستمتلك بذلك ما أسماه لينين « المنظمين الحقيقيين ، أولئك الموهوبين فكرا بصيرا ، وحسبا عمليا سليما ، أولئك الذين يأتلف عندهم الاخلاص للاشتراكية مع القدرة على تسيير العمل المشترك الحازم والمتفق عليه .. » •

ثورة ١٤ أكتوبر ...

ليست حركة القرامطة ...

ولا كومونة باريس(*)

البعض في اليمن • وربما خارجه • قد تغريه المقارنات الشكلية للأحداث ، دون نظر للملابسات التاريخية والخصوصيات الاجتماعية التي تحيط بكل حدث •

ووفق هذه النظرة المسطحة للأحداث فإن ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في اليمن ان لم تلحق بمحير ثورة القرامطة التي قادها علي بن الفضل في القرن العاشر ، ولم يمض عليها أكثر من عقدين من الزمن • فإن هذا المصير لن يختلف في أحسن الأحوال — عن مصير كومونة باريس في عام ١٨٧١ •

*) نشرت في مجلة « قنسايا العصر » عدد مايو ١٩٨٧ •

ثورة القرامطة في اليمن — شأن الحركة القرمطية في العالم الاسلامي — قد أحاطت بها القوى الطبقية والسياسية ذات المصالح الاقتصادية الكبيرة والجاه الاجتماعي الرفيع والمواقع السياسية المهيمنة وأجهزت عليها *

وثورة كومونة باريس سرعان ما أطبقت عليها البرجوازية الفرنسية الكبيرة مسنودة بجيش بيسمارك الغازي *

أما لماذا الميل الى تشبيه الحدث الثوري اليمني المعاصر بهذين الحدثين التاريخيين البعيدين فلأنه هنا وهناك كانت التربة الاجتماعية غير معبدة ولا ممهدة ولا صالحة بعد لاحتضان واستنبات وانضاج بذرة كهذه ، بذرة الثورة الاجتماعية الملبية لمصالح الجماهير الواسعة والكادحة ، ولأن محاولة كهذه تتسم بالمثالية والمزاجية والفوضوية ، ولم تطل هذه الحركات الاجتماعية غيرها من الحركات المماثلة التي عرفها التاريخ من مثل هذه السمات *

والواقع أنه لا مجال حقيقيا للمقارنة بين هذه الأحداث الثلاثة الا من زاوية التطلع المشروع والنبل نحو المساواة والعدالة الاجتماعية ، وهي سمة طبعت جميع الحركات الاجتماعية في التاريخ منذ أن انقسم المجتمع الى أغنياء وفقراء ، مالكين وأجراء ، سادة وعبيد ، حيث كان الحلم برفع الظلم الطبقي وتحقيق العدل الاجتماعي لا ينعكس في أنماط من المذاهب الفكرية فقط ، وإنما في أشكال من الانتفاضات الاجتماعية ، بدءا بأشهر انتفاضة شنها العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد الدولة الرومانية الاستعبادية في القرن السابق للميلاد الى الثورات البروليتارية الأوروبية في القرن التاسع عشر ، وهي مذاهب وانتفاضات كانت تعبر عن الصراع الطبقي المحتدم بين الظالمين والمظلومين ، وعن تصميم المظلومين على نفخ النير الاستعبادي عن كواهلهم *

وكما كتب انجاز .. » فهكذا كانت حركة المعمدانيين الجدد ،
وثوماس مونقير أثناء الاصلاح وحرب الفلاحين في المانيا ، وحركة
السوائيين الحقيقيين أثناء الثورة الانجليزية الكبرى ، هذه النضالات
الثورية المسلحة التي كانت تقوم بها طبقة لم يكتمل تكوينها كانت تصحبها
نظريات مناسبة : اللوحات الطوباوية عن النظام الاجتماعي الأمثل في
القرنين السادس عشر والسابع عشر ، نظريات شيوعية صريحة (موريلى ،
مايلى) في القرن الثامن عشر ، ولم يقتصر مطلب المساواة على الحقوق
السياسية ، انما كان يشمل أيضا أوضاع الفرد الاجتماعية ، وأعطى
البرهان على ضرورة إلغاء الفوارق الطبقيّة . وكان أول شكل ارتداه
المذهب الجديد هو شكل شيوعية متفشفة ، منسوخة عن سبارطه ،
تحرّم التمتع بجميع أطايب الحياة . ثم ظهر الطوبون الثلاثة الكبار :
سان سيمون ، الذي كان يقر لحد ما بالميلول البرجوازية الى جانب الميلول
البروليتارية ، وفورية واوين ، وقد عاش أوين في البلد الذي تطوّر
فيه الانتاج الرأسمالى أكثر مما في غيره من البلدان ، وبتأثير التناقضات
الناجمة عن هذا الانتاج الرأسمالى وضع أوين اقتراحاته للإلغاء
الفوارق الطبقيّة بصورة نظام مرتبط بالمادية الفرنسية مباشرة » (١) .

ولقد عرف الاسلام العديد من الحركات الاجتماعية والمذاهب
الفكرية التي عبرت عنها بدءا من حركة العدل الاجتماعي التي قادها
على بن أبى طالب ، والتي تناسخت في ثورة الزنج والمعارضة الشيعية
عموما لدولة الخلافة الاقطاعية السنية الأموية والعباسية ، مروراً بالحركة
القرمطية التي كانت اليمين احدى ساحاتها ، وانتهاء بأحداث الحركات
والدعوات التي شهدتها القرن التاسع عشر ، والتي تجسدت فيما دعسا
اليه جمال الدين الأفغانى من تحرير المسلمين من الاستعمار والاستبداد
والظلم .

وكل هذه الحركات الاجتماعية التي عرفها الشرق والغرب سواء

في القرون القديمة أو الوسطى أو الحديثة والتي اخترقت وزعزعت مختلف التشكيلات الاجتماعية منذ التشكيلة العبودية حتى التشكيلة الرأسمالية ، ما كان مقدرا لها أن تنتصر الآن درجة التطور الاقتصادي ، أولا وقبل كل شيء ، ودرجة تطور قوى الانتاج ، لم تكن تساعد على ذلك .

فالتاريخ لا يسير تقفزا ، وإنما يسير في حركة متدرجة ، ولكن صاعدة أبدا . والثورات لا تصنع أكثر من التعجيل بحركته هذه ضمن سياقها التاريخي — الاجتماعي ، وإن ساعدت عوامل موضوعية تاريخية معينة على تجاوز هذه التشكيلة أو تلك . غير أنه من المستحيل أن تسبق مرحلة اجتماعية أعلى مرحلة اجتماعية أدنى في مضمار التطور التاريخي ، كأن تسبق الرأسمالية الاقطاعية أو تسبق الاشتراكية الرأسمالية . ومع ذلك تتلازم عدة أنماط اجتماعية ضمن حقبة تاريخية واحدة ، كأن يوجد النمط السابق للمرحلة الاقطاعية الى جانب النمط البرجوازي في ظل التشكيلة الاقطاعية السائدة .

ذلك يعني أن هناك قانونية تاريخية تحكم حركة المجتمع البشري ، وبمقتضاها يمضي المجتمع في حركة صاعدة من أدنى الى أعلى — رغم الانتكاسات والردات والكوارث الاجتماعية التي قد تدمر حتى حضارات بكاملها — وأنه ليس في الامكان ان تنتدر حركة اجتماعية لم تتوفر الشروط المادية ومن ثم الذاتية لانتصارها ، فرغبات الناس وحماسهم وهمتهم واقدامهم وتصميمهم على بلوغ أهدافهم لا تكفي وحدها لتحقيق مطالبهم ومصالحهم ما لم تقترن بظروف مادية مواتية ، بامكانيات فعلية متيسرة ، بتطور اجتماعي متحقق . الناس يصنعون تاريخهم حقا ، ولكن وفق ظروف وشروط وعوامل موضوعية قائمة بالفعل تساعدهم على ذلك .

وليس هناك ما هو أدق من العودة الى صيغة ماركس في هذا الصدد : « ان أسلوب انتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعى والسياسى والفكرى بصورة عامة • فليس ادراك الناس هو الذى يعين معيشتهم ، بل على العكس من ذلك ، معيشتهم الاجتماعية هى التى تعين ادراكهم ، وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها ، تدخل فى تناقض مع علاقات الانتاج الموجودة أو مع علاقات الملكية — وليست هذه سوى التعبير الحقيقى لتلك التى كانت الى ذلك الحين تتطور ضمنها ، فبعد ما كانت هذه العلاقات اشكالا لتطور القوى المنتجة ، تصبح قيودا لهذه القوى • وعندئذ ينفتح عهد الثورات الاجتماعية • ومع تغير الأساس الاقتصادى يحدث انقلاب فى كل البناء الفوقى الباطل ، بهذا الحد أو ذاك من السرعة • وعند دراسة هذه الانقلابات ، ينبغى دائما التمييز بين الانقلاب المادى لشروط الانتاج الاقتصادية ، هذا الانقلاب الذى يحدث بدقة العلوم الدابعية — وبين الأشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية . أو بكلمة مختصرة الأشكال الأيديولوجية التى يدرك فيها الناس هذا النزاع ويكافحون لأجل حله • فكما أنه لا يمكن الحكم على عهد انقلاب كـ... هذا وفقا لوعيه • بل بالعكس ينبغى تفسير هذا الوعى بتناقضات الحياة المادية ، وبالنزاع القائم بين قوى المجتمع المنتجة وعلاقات الانتاج • ان أى تشكيلة اجتماعية لا تموت قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التى تفسح لها ما يكفى من المجال ، ولا تظهر أبدا علاقات انتاج جديدة أرقى قبل أن تنضج شروط وجودها المادية فى قلب المجتمع القديم بالذات ، ولهذا لا تضع الانسانية أبدا أمامها الا المسائل التى تستطيع حلها ، اذ أنه يتضح دائما ، عند البحث عن كـ... أن المسألة نفسها لا تبرز الا عندما تكون الشروط المادية لحلها موجودة ، أو على الأقل آخذة فى التكون • ان أساليب الانتاج : الأسلوب الآسيوى ، والقديم ، والاقطاعى والبرجوازى الحديث ،

مرسومة بخطوطها الكبرى ، يمكن اعتبارها بمثابة عهود متصاعدة من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية (٢) .

وانتكاس الانتفاضات الاجتماعية ضد العبودية والاقطاع والرأسمالية كان حتميا اذن لعدم توفر الطرف المادى الموائى ، لعدم اكتمال التكون الطبقي للقوى الاجتماعية المنتفضة ، لعدم تبلور الرؤية الاجتماعية ، لحدودية الوعي الأيديولوجى والسياسى لديها .

ولكن هذه الانتفاضات تظل نموذجا للصراع الطبقي عبر التاريخ ، ومثلا للبطولة الثورية التى كانت تجتريها دائما الجماهير الكادحة ، ورمزا للمتعلق بقيم العدل والمساواة والحرية .

لقد كانت الحركة القرمطية فى اليمن وخارجها واحدة من هذه الحركات الاجتماعية الديمقراطية الفلاحية أساسا الموجهة ضد الاقطاع ، وما كان يمكن لها النجاح فى عهد الخلافة الاسلامية الاقطاعية المطبقة على العالم العربى — الاسلامى ، والتى كانت تعبر عن مرحلة من مراحل التطور التاريخى الطبيعية ما كان فى الامكان اجتنابها أو تجاوزها .

وحتى الثورات البروليتارية الحديثة التى انتشر لهيئها فى أوروبا القرن التاسع عشر ، وكانت كومونة باريس ذروتها ، ما كان فى الامكان أن تتكامل بالنصر ، ذلك أن الرأسمالية كانت تشهد مرحلة نمو ونهوض عاصفين ، وكانت علاقات الانتاج الرأسمالية لا تزال تدفع بقوى الانتاج نحو التطور بمقاييس متسارعة متصاعدة .

وعدا ذلك فإن البروليتاريا كانت ما تزال فى مرحلة التشكيل ، وكان ما يزال أمامها شوط تاريخى حتى تستكمل بنيانها الطبقي ، وحتى تصبح طبقة فى ذاتها وطبقة لذاتها ، وحتى تتمكن من جر قوى المجتمع

الأخرى ، وخاصة الفلاحين والعمال الزراعيين ، خلفها ، وحتى تتمكن من إقامة حزبها الاشتراكي العلمي الموجه لمسيرتها النضالية هذه .

وقفه عند كومونة باريس :

وعندما قامت كومونة باريس ما بين ١٨ مارس ١٨٧١ — ٢١ مايو ١٨٧١ على الكتاليف برولييتاريا باريس لم تكن الا الظروف المحيطة الداخلية والخارجية ولا وضع البرولييتاريا الاجتماعي والأبديولوجي ليساعدا على انتصار الثورة .

فعندما ضغطت حكومة فرساي البرجوازية التي نصالحت مع الغازي الألماني وتواطأت معه من أجل خنق الثورة البرولييتارية داخل باريس فإن الثورة ذاتها كانت تعاني العديد من العيوب التي مكنت من القضاء عليها ؛ كان في مقدمتها سيطرة الفوضويين على قيادتها ، وضعف دور الجناح المنتمي الى الأممية ، وإلى الفكر الماركسي بالذات ، فيها ، مما أعجزها عن معرفة الاجراءات الثورية ، اللازم اتخاذها ، وافقدها القدرة على التمييز بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، الى غير ذلك من السمات والشروط التي لم تكن قد توافرت بعد .

ورغم التمجيد لعمال باريس الذين حاولوا باعـلان الكومونة اقتحام السماء فإن مؤسسي الاشتراكية العلمية : ماركس ، انجلز ، لينين ، حرصوا على تبليان أخطائها حتى يفيد منها الثوريون .

تكتب انجلز في هذا الحسدد : « لقد كان أعضاء الكومونة منقسمين الى أكثرية من البلانكيين كانوا يسيطرون أيضا في اللجنة المركزية للمدرس الوطني ، وإلى أقلية من أعضاء جمعية الشغيلة العالمية ، تتألف بحسبة رئيسية من اتباع مدرسة برودون الاشتراكية ، ولم تكن

الأغلبية العظمى من البلانكيين في ذلك الوقت اشتراكية الا من حيث
الغريزة الثورية البروليتارية ، ولم يرتفع الا القليلون منهم الى ادراك
أوضح للمبادئ . وذلك بفضل غايان الذي كان مطلعا على الاشتراكية
العلمية الألمانية . ولذا يصبح من المفهوم لاسادات الكومونة كثير
من الأشياء في المجال الاقتصادي وهي أشياء كان ينبغي تحقيقها بحسب
أرائنا اليوم . ولا ريب أن أكثر ما يستعصى على الفهم هو ذلك الاحترام
الذي وقفت به الكومونة اجلالا أمام أبواب بنك فرنسا ، لقد كانت
هذه أيضا غلطة سياسية كبرى . فلو وقع البنك في أيدي الكومونة
لفاق ذلك في أهميته عشرة آلاف من الرهائن والأرغم البرجوازية الفرنسية
كلها على الضغط على حكومة فرساي لعقد الصلح مع الكومونة ، ولكن
ما هو ادعى بكثير الى الدهشة صواب كثير من الاجراءات التي قامت
بها الكومونة ، بالرغم من أنها كانت مؤلفة من بلانكيين وبرودونيين .
وطبيعي أن البرودونيين هم المسئولون بصصفة رئيسية عن المراسيم
الاقتصادية ، بفضائلها ونقائصها ، التي أصدرتها الكومونة ، كما أن
البلانكيين مسئولون عن أعمالها وأخطائها السياسية . وقد شاعت
سخرية التاريخ — وهو شيء عادي عندما يتسلم العقائديون الحكم —
أن هؤلاء وأولئك قد أتوا بنقيض ما كانت تنص عليه تعاليم
مذهبهم » (٣) .

وفي مكان آخر يوجز انجلز عوامل سقوط كومونة باريس كالتالى :
« ومن جديد تبين الى أي حد كانت سيادة الطبقة العاملة هذه
غير ممكنة حتى آنذاك ، أي بعد انقضاء عشرين سنة على المرحلة
الموصوفة في هذا الكراس . فمن جهة تركت فرنسا باريس وشأنها
لحكم القدر ، مراقبة بلا مبالاة كيف تنزف دماء باريس تحت قنابل
ماك — ماهون ، ومن جهة أخرى استنفدت الكومونة قواها في حراع
عقيم بين حزبين انقسمت اليها هما : حزب البلانكيين « الأغلبية » وحزب

البروونيين « الأقلية » . ولم يكن لا هؤلاء ، ولا أولئك يعرفون ما ينبغي فعله . وهكذا تبين أن الانتصار السهل في ١٨٧١ كان عقيما بقدر عقم الهجوم المفاجيء في ١٨٤٨ » (٤) .

أما اينين فيعرض — في مجرى جدله مع المناشفة — هنات وثغرات كومونة باريس التي استهمت في سقوطها بمثل هذه الذلهمات :

« وكلما خذت كومونة باريس ، كومونة عام ١٨٧١ ، عزيزة علينا ، خلما قل أن يجوز لنا مجرد ذكرها . دون أن نبحت أخطاءها والأوضاع الخاصة التي مرت بها . أن مثل هذا التصرف إنما يعنى السير على غرار وحمق البيلانينيين ، الذين سخر منهم انجلس . والذين بالغوا (في « بيانهم » الصادر عام ١٨٧٤) في اطراء أدنى عمل قامت به الكومونة . وما عسى أن يقول المشترك في المجلس العام للعامل الذى سيجسأله عن هذه « الكومونة الثورية » المذكورة في القرار ؟ إنه لن يكون بوسعنا أن يقول له سوى تىء واحد . هو أن التاريخ يعرف بهذا الاسم حكومة عمالية كانت في عهدا لا تعرف ، ولم يكن بوسعها ، أن تميز بين عناصر الانقلاب الديمقراطي وعناصر الانقلاب الاشتراكى . وكانت تخطط مهمات الانفصال من أجل الجمهورية مع مهمات الانفصال من أجل الاشتراكية ولم تستطع أن تحل قضية القيام بهجوم عسكري حارم على فرنسا ، وأخطأت في عدم الاستيلاء على بنك فرنسا . . . الخ ، وبكلمة ، سواء أذكرتم في جوابكم كومونة باريس أم أى كومونة أخرى . فإنه يترتب عليكم أن تجيبوا كما يلى : كانت تلك حكومة ينبغي ألا تكون حكومتنا مثلها » (٥) .

وقفسة أمام حركة القرامطسة :

والآن ما هو وجه الشبه بين الثورة اليمنية المعاصرة ، مجسده في ثورة ١٤ أكتوبر ، وبين الثورات والانتفاضات الأنفسية الذكر ،

وبالذات بينها وبين الحركة القرمطية ، التي قادها على بن الفضل من جهة ، وبينها وبين كومونه باريس من جهة أخرى ؟ ثم هل هناك أدنى تشبه بين الملايسات التاريخية التي انحطت في القرن العاشر بالحركة القرمطية ، والملايسات التاريخية التي تحيط في الربع الأخير من القرن العشرين بالثورة اليمنية المعاصرة ؟ أو هل الظروف التاريخية الخاصة والعامة التي لايست كومونه باريس عام ١٨٧١ تشبه من قريب أو بعيد الظروف التاريخية المعاش الذي تتحرك في سياقها ثورة اليمن المعاصرة ؟

وإذا كان من الصعوبة بمكان العثور على أوجه تشبه حقيقية وملموسة فهل لا بد مع ذلك أن يكون مصير الثورة في اليمن الديمقراطية مشابها لمصير ثورة القرامطة ، ومصير كومونه باريس ؟

في كتابنا « اليمن .. الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال » الذي صدر عام ١٩٧٢ أوضحنا ان دمع الجبهة القومية ، ومن ثم الثورة في اليمن الديمقراطية ، بأنها مجرد حركة قرمطية هو موقف أيديولوجي - تاريخي ثابت لقوى الاقطاع اليمنى تجاه القوى المناوئة له ، الخارجة عليه ، الرافضة لاستغلاله وتحكمه والطماحة الى اقامة مجتمع ديمقراطي عادل .

وقلنا فيه انه « حدثت عملية انقسام طبقى واجتماعى حادة وعنيفة وتحددت خارطة القوى السياسية ، وتبلورت منطلقاتها ، ولم تعد هناك خيوط اجتماعية ذات نسيج معين متداخل مع أخرى ذات نسيج آخر ، وتجاوبت القوتان السياسيتان المتصارعتان في شكل عمودى وأفقى على نطاق الساحة اليمنية كلها ، قوة محافظة ، وأخرى متحررة ، قوة تجتر الماضي ، وأخرى تستلهم المستقبل ، قوة تأخذ بمنطق « السلف الصالح » وأخرى بمنطق الخلف الثائر ، قوة تمثل سقف المجتمع اليمنى مجسدا في رجالات الاقطاع والارستقراطية القبلية .

والبرجوازية الكومبرادورية ، وأخرى تمثل قاع المجتمع اليمنى مجسداً في الجماهير الشعبية من الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة .

وبدأت معركة إعلامية محتومة وناطقة استخدمت فيها كل الأسلحة . بما في ذلك أسلحة المعصور الخوالي ، ولم تكتف القوى الاقطاعية فيها باتهام الجبهة القومية بأنها انفصالية ، وضد الوحدة اليمنية ، وأنها صاحبة شعارات « مسنودة » ، وإنما اتهمتها أيضاً بأنها « طائفية قرمطية » وفئة « اسماعيلية » .

وليس هناك ما يجسد ويبلور أيديولوجية الاقطاع والارستقراطية القبلية في اليمن مثل هذا « النعت » الذي تطلقه على خصومها الحقيقين ، وليس هناك ما يعبر بصديق موضوعي ، وأمانة حقيقية عن مفاهيمها مثل هذا الوصف ، بل ليس هناك ما يعكس مدى الحضور التاريخي والنوعي السياسي بأحداث الماضي ، والحس الطبقي في مواجهة العير الذي تميته الطبقة الاقطاعية اليمنية مثل هذا « المصطلح » التقليدي القديم الذي وسم به الاقطاع العربي تلك القوى المناوئة له .

ان خطورة وعمق ، وبعد هذا الاتهام الذي توجهه القوى الاقطاعية في اليمن ضد الجبهة القومية لا تتضح بدون رجعة الى الوراء لمعرفة الظروف التاريخية التي نشأت فيها الحركة القرمطية ، ولاستكناه طابعها السياسي « (أنظر ص ٢٩٦ - ٣٢٤ من الكتاب) » .

ليس جديداً اذن القول بأن الثورة في اليمن الديمقراطية مجرد ثورة قرمطية خارجة على الاسلام الرسمي ، وليس جديداً أيضاً الاصطلاف الواسع ضدها من قبل جميع ذوى المصالح الطبقيـة الاستغلالية التي حاولت غير مرة - وحتى عن طريق الحرب والتدخل

الخارجي المسلح — المحاقها بمصير الحركة القرمطية التي انقضت عليها أعداؤها بالحراب والقسي حتى آخر ركن لها في عدن •

غير أن الثورة اليمنية المعاصرة ، مجسدة في ثورة ١٤ أكتوبر ، أثبتت بانتصارها على جميع محاولات وأدائها انهياراً بطبيعة ما تمثله ، وبمؤازرة الحركة الوطنية اليمنية لها • وتعبيرها عن مصالح ومطامح الجماهير اليمنية العريضة ، وبعلاقاتها مع قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم أجمع — أنها من ذلك الطراز من الثورات العصرية التي ليس إلى هزيمتها من سبيل ، والتي لا تمتلك فقط مقومات البقاء والاستمرار ، وإنما أيضاً مقومات النمو والتطور الدائبين •

لماذا سقطت كومونة باريس ؟

كذلك فإن تصور أن الثورة في اليمن الديمقراطية مجرد محاولة جنونية لاقتحام السماء ، لن يكون مصيرها بأفضل من مصير كومونة باريس ، تصور يلغى غارق التطور التاريخي الذي حدث في العالم منذ عام ١٨٧١ إلى اليوم •

عام ١٨٧١ كان بيسمارك — بانتصاره على امبراطورية نابليون الثالث — وبتوحيده ألمانيا فور ذلك ، قد انتزع زعامة أوروبا ، مثلما غدت ألمانيا الموحدة أول دولة فيها • وما كان لكومونة باريس المحاصرة بجيشه الفاتح المنتصر ، وبجيش حكومة فرساي البرجوازية المتواطئة معه ، أن تصمد طويلاً •

وكما كتب لينين : « وكان لابد للكومونة أن تمنى بالهزيمة بعد أن خذ لها حلفاء الأمس ، ولم يعد يدعمها أحد • واتحدت ضدّها البرجوازية كلها في فرنسا وجميع الملاكين العقاريين ، ورجال البورصة ، والصناعيين ، وجميع اللصوص الكبار والصغار ، وجميع

المستثمرين • وهذا الائتلاف البرجوازي الذي ساند به بيسمارك (١) الذي أطلق من الأسر سراح ١٠٠.٠٠٠ جندي فرنسي لأجل... قهر باريس (الناثرة) • اتداع أن يهتدى الفلاحين الجهلاء والبرجوازية اللاهية الصغيرة على البروليتاريا الباريسية ويطلقون نصف باريس بطوق حديدي (الناثرة الثانية) • يخاضه الجيش الألماني (٢) •

وكان العالم كله من روسيا القيصرية إلى الشرق إلى أمريكا في الغرب ينفذ • مصفقا لبيسمارك المفتح الموحد • الذي ما أن طرح فرنسا المختلة أرضا • حتى أعلن وحسدة ألمانيا من على أرضها المفتوحة • وما أن هزم البرجوازية الفرنسية ومرغ انفها في الرغام • حتى استخدمها في القضاء على ثورة باريس البروليتارية • بغية تحطيم معنويات البروليتاريا الأوروبية كلها • وعلى رأسها بروليتاريا ألمانيا الفتية •

قال انجلز في هذا الحدد « كان بيسمارك قريبا من الهدف • فإن الامبراطورية البروسية الألمانية الجديدة كانت قد أعلنت رسميا في غرساي • في قاعة لويس الرابع عشر الاستعراضية • وكانت فرنسا منبذحة أمام قدميه عاجزة كلياً • وكانت باريس المستعصية التي لم يتجاسر هو نفسه على المس بها قد دفعها تير إلى انتفاضة الكومونة ثم سحقها جنود الجيش الامبراطوري السابق المعادين من الأسر • وكان جميع التافهين الضيقى الأفق في أوروبا يعجبون الآن ببيسمارك مثلما كانوا يعجبون في الخمسينيات بتموذهج الأصيل • لويس بوناپرت • وقد صارت ألمانيا بمساعدة روسيا أول دولة في أوروبا • وتركزت السلطة كلها في ألمانيا في يد الديكتاتور بيسمارك » (٣) •

ولهذا ذلك كله فإن الشروط الذاتية لانتصار البروليتاريا الباريسية لم تكن قد توافرت بعد • فقد كانت البروليتاريا ما تزال في حالة

تكون • ولم يستوعودها بعد ، ذلك أن البرجوازية نفسها كانت ما تزال في مرحلة النمو الأولى ولم يكتمل تكوينها بعد ، وقسوى الانتاج ذاتها لم تتطور الى الحد الذى تنشأ معه علاقات انتاج رأسمالية ماضجة تتولد معها بروليتاريا كاملة النمو ، ناهيك أنه لم يكن ضد وحد حزب بروليتارى حقيقى يدرك أهدافه جيدا والفكر الماركسى كان ما يزال يشكل الحلقة الضعيفة اذا ما قورن بالفكر البلانكى والبرودونى المهيمن في وسط العمال • ولم ينشأ أدنى تحالف مع الفلاحين ، ولم تكن هناك تجمعات نقابية فعالية لا وسط العمال ولا وسط الفلاحين • وكان معظم سكان البلاد من البرجوازية الصغيرة •

وحسب اللوحة التى رسمها لينين للوضع الاجتماعى في فرنسا فانه لم يكن هناك مفر من هزيمة كومونة باريس ، ذلك انه « لأجل الثورة الاشتراكية المظفرة ينبغى أن يتوفر على الأقل شرطان : تطور القسوى المنتجة الرخيخ ، واستعداد البروليتاريا • ولكن هذين الشرطين لم يكونا متوفرين في عام ١٨٧١ ، كانت الرأسمالية الفرنسية لا تزال قليلة التداور ، وكانت فرنسا آنذاك على الأغلب بلد البرجوازية الصغيرة (الحرفيين والفلاحين وأصحاب الحوانيت وخلافهم) • ومن جهة أخرى لم يكن هناك حزب عمالى ، ولم يكن لدى الطبقة العاملة استعداد وتدريب مديد ، بل انها كانت بسوادها حتى لا تتصور بوضوح تام مهامها ووسائل تحقيقها • ولم تكن هناك لا منظمة سياسية جديدة للبروليتاريا ، ولا نقابات واسعة وجمعيات تعاونية » (٨) •

تلك وغيرها من العوامل كان وراء سقوط كومونة باريس بعد شهرين فقط من قيامها •

تبدل خارطة العالم بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى : والسؤال الآن هو هل اللوحة الاجتماعية اليوم في العالم ، وفي اليمن الديمقراطية ، هى ذاتها ؟ واذا كانت قد اختلفت في الربع الأخير

من القرن العشرين عنها في الربع قبل الأخير للقرن التاسع عشر فما هي أهم هذه المتغيرات ؟ وهل في ضوء هذه المتغيرات يمكن للثورة الجذرية أن تنتصر ليس في العالم المتقدم فحسب ، وإنما في العالم النامي أيضا ، إذا ما توافرت الى جانب هذه المتغيرات الشروط المحلية اللازمة لذلك ؟

لقد تغيرت الخارطة الاجتماعية والسياسية العالمية تغيرا هائلا . وكما حفت روما القرون الوسطى الاقطاعية - الكهنوتية عن أن تكون محور العالم ، كفت إنجلترا - وبعدها فرنسا وألمانيا - عن أن تكون مركز الكون ، وسقط خلال ذلك لواء القيادة البرجوازية للعالم من ايديها . مجتمعة ، منذ تمكنت الطبقة العاملة التي هزمت في باريس أن ترفع لواء الثورة البروليتارية العالمية على يد لينين في روسيا ، وتحقق بذلك حلم وتنبؤ ماركس وإنجلز بأن روسيا غدت مركز الثورة العالمية .

فبثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام ١٩١٧ والتي غطى علمها سدس الكرة الأرضية بشمولها آسيا الوسطى والشرق الأقصى فيما أصبح يدعى الاتحاد السوفيتي وضع حجر الأساس لعالم جديد ينتفي فيه استغلال الانسان أخيه الانسان .

وبالدور الجبار الذي لعبه الاتحاد السوفيتي في تحطيم النازية والفاشية والعسكرية في بلدان المحور خلال الحرب العالمية الثانية وفي نسو منظومة الديمقراطية الشعبية التي سارت في طريق الاشتراكية والتي غطت مساحة واسعة تمتد من برلين الى بكين ، بذلك أشرقت شمس الاشتراكية من شرق الكرة الأرضية ، من حيث لم تكن تحتسب حتى أكثر العقول عبقرية في القرن التاسع عشر .

وفي عقر دار الرأسمالية ، في الغرب الرأسمالي المتطور ، نهضت

طبقة عاملة ذات أحزاب اشتراكية علمية تمثل البديل الثورى والتاريخى للرأسمالية ، والتحدى اليومى المباشر لها ، وحفاز قبرها النشيط .

وفي العالم النامى انطلقت حركات تحرر وطنى أمكنها أن نشغل جزءا لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية التى تمسك بقيادها الطبقة العاملة العالمية ، وأن تقيم دولا وطنية حديثة متحررة معادية للامبريالية . بل وامكن لبعضها أن تصبح معادية للرأسمالية ذاتها ، وأن تنتقل من موقع أيديولوجى الى آخر ، من الموقع الوطنى ، الى الموقع الديمقراطى الثورى ، الى الموقع الاشتراكى العلمى ، وأن تدفع بشعوبها فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية التحررية ، فالثورة الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكى .

لقد أمكن ذلك كله بفضل تبدل علاقات القوى بين النظام الاشتراكى العالمى ، والنظام الرأسمالى العالمى ، حيث غدا الأول هو الممسك بزمام المبادرة التاريخية ، وغدا ممكنا بفضل وجوده ومساعدته لا تحطيم حلقات الاستعمار أينما وجدت ، وإنما أيضا تجاوز مرحله الرأسمالية ذاتها ، والسير مباشرة عبر مراحل وسيطة فى اتجاه الاشتراكية .

اليمن الديمقراطية فتيل فى النسيج الثورى للعالم الجديد :

لقد دخلت اليمن الديمقراطية التى قامت فيها حركة تحرر وطنى ضد المستعمر البريطانى بلغت من عنفوانها حد خوض النضال الشعبى المسلح ضده حتى تمكنت من اجلائه ، ومن اقامة نظام وطنى تحررى ما لبث أن تطور الى نظام ديمقراطى ثورى ذى توجه اشتراكى يقوده حزب طليعى هو الحزب الاشتراكى اليمنى . دخلت ضمن هذا النسيج الثورى للعالم الجديد الذى تقف فى طليعته منظومة البلدان الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى .

واللوحة التي يرسمها الحزب الاشتراكي اليمنى للعالم الجديد
تؤدد مدى وضوح الرؤية لديه وعمق انتمائه اليه ، وحقق ايمانه به .

جاء في برنامج الحزب « ان السمة الرئيسية التي تتميز العصر
الراهن هي الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على نطاق العالم .
ان عصرنا هو عصر الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين المتناقضين ،
عصر الثورات الاشتراكية وانتصار حركة التحرر الوطني وانهيـال
الامبريالية وتحفـية نظام الحكم الكولونيالى ، عصر انتـهاج شعوب
جديدة باستمرار طريق التوجه الاشتراكي ، عصر الاشتراكية على
الصعيد العالمى .

ويتأكد في عصرنا بأن الرأسمالية كنظام وكملاقات انتـهاج قد
انتهت مهمتها التاريخية ونشأت ظروف موضوعية لانتقال البشرية الى
النظام الاشتراكي . ويجتاح عالمنا اليوم تيار التجديد الثورى
الاشتراكي بقيادة الطبقة العاملة وحلفائها .

انـتـد دشن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بداية هذا
العصر ، وشكل انعكاسا حاسما في تاريخ البشرية ، مسجلا بداية انهيار
الامبريالية ، وانـبـثاق النظام الاجتماعى الاشتراكى الجديد الذى يعبر
عن المصالح الجذرية للجمامير الكادحة .

ان انتصار الاتحاد السوفيتى والشعوب والقوى المناهضة
الأخرى على الفاشية والنازية الألمانية والعسكرية اليابانية قد أدى
الى انتصار الاشتراكية فى عدد من الدول ، مفسحا المجال لقيام
وترسخ النظام الاشتراكى العالمى ، ومشكلا بداية انطلاقـة جديدة لحركة
التحرر الوطنى العالمية ، ووجه ضربات قاصمة لنظام الحكم الكولونيالى
لالامبريالية .

وكان ذلك ، بحق ، مكسبا رئيسيا للطبقة العاملة ونضالها الثورى ، فظهور المنظومة الاشتراكية وتعاظم جبروتها ، وانتصارات الحركة العمالية العالمية وحركة التحرر الوطنى ، قد غير وجه كوكبنا كله ، وغير ميزان القوى على الصعيد العالمى لصالح قضية الاستقلال الوطنى والديمقراطية والاشتراكية والسلم .

ان التقدم الشامل للنظام الاشتراكى العالمى ، ونجاحات جميع القوى المناضلة من أجل التغيير الثورى للعالم يضيق باستمرار من امكانيات الامبريالية والرجعية ، ويظهر بما لا يدع مجالا للشك ، وبصورة وضاعة وساطعة ، افضلية النظام الاشتراكى . وتتخبط باستمرار شعوب جديدة فى النضال المعادى للامبريالية والرأسمالية على حد سواء ، وتنهج طريق التحرر القومى والاجتماعى باتجاه الاشتراكية » (ص ١ - ٣) .

من حركة ٢٢ يونيو التصحيحية حتى قيام الحزب الاشتراكى اليمنى :

ان انتقال حركة الثورة من موقع الى موقع لم يتم بدون صراع حتى داخل الجبهة القومية التى قادت حركة الثورة . ولقد كانت حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ هى المنعطف الحاسم الذى اقصيت معه من السلطة والتنظيم القوى المعبرة عن مصالح وأيديولوجية البرجوازية الوسطى المتطلقة الى التعاون مع الكومبرادور ومع القيادات العسكرية والبيروقراطية التى خلفها لاستعمار ، وانتقلت به البلاد الى أفق الثورة الديمقراطية .

وفى مجرى النضال من أجل تغيير بنية المجتمع التقليدي والبرجوازية نشأ تيار فوضوى يسارى طفولى فى التنظيم وفى الدولة يخلط بين المراحل الديمقراطية والاشتراكية ، بل ويدمج المرحلة

الاشتراكية في المرحلة الديمقراطية ، هذا الخلط للأوراق ، هذا الدمج للمراحل ، هذا الجهل بقوانين التطور الموضوعية ، هذه النزعة الارادية المثالية المستعلية على الواقع ، تذكرنا بما حدث في كومونة باريس وبملاحظات مؤسسى الاشتراكية العلمية الانتقالية لذلك ، والتي ذكرناها آنفا .

لقد نبه الاشتراكيون العلميون اليمنيون داخل الجبهة القومية وخارجها الى خطورة البلانكيين والبروديين الجدد الذين كان على رأسهم رئيس الدولة سالم ربيع على .

ولعل محاضرة عبد الفتاح اسماعيل الأمين العام للجبهة القومية التي ألقاها في ١٣ سبتمبر ١٩٧٢ كانت واحدة من أكبر وأقوى الطلقات التي سددت الى هذا النهج المغامر النزق المعبر عن أيديولوجية البرجوازية الفلاحية القروية الضيقة الأفق ، والمحدودة الرؤية ، والضالة المضللة ، والتي ما لبثت أن كشفت عن خلفيتها اليمينية المتسترة بالتطرف اليسارى ، حين رفض ربيع على إقامة حزب طليعى من طراز جديد بحجة عدم وجود طبقة عاملة في البلاد ، وحين تحفظ على تمتين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى بذريعة أن ذلك من شأنه أن يثير الدول العربية المحافظة الى غير ذلك من المواقف اليمينية .

لقد نبه عبد الفتاح اسماعيل الى أن مثل هذا النهج يخالف برنامج الجبهة القومية الوطنى الديمقراطى الذى لم يجف مداده بعد ، والذى كان المؤتمر الخامس لها الذى عقد ما بين ٢ - ٦ مارس ١٩٧٢ قد أقره للتو . وقال : « هناك من يريد تجديد كل شئ دفعة واحدة - بل وهناك من يطرح ضرورة برنامج جديد ، بأفكار جديدة .

لقد وضعنا برنامجا لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . وإذا كان الآخرون ، في نفس الظروف ، قد قطعوا هذه المرحلة بخمسة

عشر أو عشرين عاما .. واذا ما فكرنا نحن * او امثلكتنا طموحا بقطر ..
هذه المرحلة خلال عشرة أعوام ، مستفيدين من تجارب الآخرين ، فهذا
شيء جيد ، على أساس أن نكون واعين تماما لكوننا نقطع مرحلة محددة
هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وان نفهم أن مهام هذه المرحلة
محددة ولا يمكن أن تكون نفس المهام التي تواجهها مرحلة البناء

• الاشتراكي

غير أننا هنا نتصرف تجاه بعض المهام وكأننا نطبق مهام الثورة
الاشتراكية .. نتصرف وكأننا لسنا في مرحلة محددة هي مرحلة الثورة
الوطنية الديمقراطية •

نعود الى السؤال المطروح : الى أى مدى نحن ملتزمون بخط
الثورة .. ببرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .. والى أى مدى
نحن نطبق ونجسد البرنامج في نضالاتنا اليومية ؟

إذا لم تكن هذه المسألة واضحة أمامنا * فربما نقع في مزالق ،
وقد نتراجع في أبسط الاحتمالات •

ان البرنامج يمثل شيئا متقدما • والأصدقاء يقولون عنه أنه
يمثل الحد الأعلى لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية •

وبصرف النظر عما يقوله الآخرون ينبغي أن نكون ملتزمين بهذا
البرنامج «(٩) •

لم يتوقف الصراع المتعدد الأشكال مع التيار اليساري المغامر •
وعندما هزم أيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا في التنظيم لجأ الى مغامرته
الانقلابية اليمينية في ٢٥ يونيو ١٩٧٨ ، هذه المغامرة التي أمكن للتنظيم
ضربها في اليوم التالي مباشرة واسدال الستار على مديريها وعلى شططهم
من أساسه •

وبذلك أزيحت العقبة الكأداء أمام قيام الطليعة الاشتراكية المنشودة التي كان قد تم التمهيد لها بإعلان التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية في أكتوبر ١٩٧٥ على أساس اتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥ الذي أقرته المنظمات الثلاث التي تشكل منها الآن هذا التنظيم ، ممثلة في الجبهة القومية ، اتحاد الشعب الديمقراطي ، حزب الطليعة الشعبية .

ففي أكتوبر ١٩٧٨ م تأسس الحزب الاشتراكي اليمني الذي أعلن الاشتراكية العلمية والأهمية البروليتارية أيديولوجية ونظرية علمية له ، واعتبر المرحلة التي تمر بها الثورة هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي بانجازها كاملة غير منقوصة تضع الثورة أقدامها على عتبة التحول الاشتراكي .

وكما جاء في برنامج الحزب : « الحزب الاشتراكي اليمني هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى . وهو التعبير الحي عن وعي هذه الطبقة لحالها الحقيقية ومستقبلها ودورها التاريخي . وترتبط نشأة الحزب ارتباطاً عضوياً بتراث شعبنا الكفاحي . وهو يستلهم ويطور كل ما هو تقدمي وثوري في تراث الشعب اليمني القومي والتقدمي ، وهو المكمل لكل نضالات الشعب .

وهو هدف الحزب تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً لاستكمال مهمات الثورة الواعية للديمقراطية ، والانتقال نحو بناء الاشتراكية ، مسترشداً في ذلك بـ « دليل تحقيق هذا الهدف النبيل بنظرية الاشتراكية العلمية ، أخذاً بعين الاعتبار الخصائص المحلية لنمو وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا » (ص ٦) .

إن برنامج الحزب مسودة بداية البرنامج الوطنية الديمقراطية

البالغة النضج ، وكان ربطه بين هذه المرحلة من سير الثورة وبين المرحلة الاشتراكية قمة في الوضوح ، وكانت معالجته للقضية الوحيدة اليمينية والأسس التي ينبغي أن تقوم عليها غاية في الدقة ، وكان ربطه بين القضية الوطنية والقضية القومية والقضية الأممية مثلا نموذجيا على الفهم الديالكتيكي للعلاقة المتبادلة والمتداخلة بين الخاص والعام ، والجزئي والكل .

كيف أمكن أن يحدث شيء كهذا في حزب كهذا ؟ !

غير أن تركيب الحزب العضوي ، والاستيعاب العميق لجميع قياداته وكوادره وأعضائه للبرنامج ولنظرية الاشتراكية العلمية التي صيغ على أساسها لم يكن بذات القدر والمستوى من النقاء والنصاعة والوضوح .

ان الانفجار الدموي والمأساوي الذي حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ م وأطاح بقيادات وكوادر وأعضاء كثيرين في الحزب كان على رأسها عبد الفتاح اسماعيل الذي اعترف بيان المكتب السياسي الذي أذاعه الرفيق الأمين العام على سالم البيض في ١٠-٢-١٩٨٦ بأنه كان « مؤسس حزبنا » - ان ذلك يوضح مدى الخلل الذي كان يعتور الحزب .

ليس بيت القصيد هو مجرد الاتفاق على أن ما حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ هو محض مؤامرة دبرها ما أسمى باليمين الانتهازى القصفوى .

بيت القصيد هو معرفة كيف أمكن أن يحدث ما حدث في حزب طبيعي ، تفترض فيه الوحدة الأيديولوجية والتنظيمية والسياسية . وتستبعد في مثله أية امكانية للجوء الى السلاح لحل قضايا خلافية في الرأي . . . كيف أمكن أن يحدث شيء كهذا في حزب كهذا ؟

لقد عرفت الأحزاب الطليعية منذ وجدت وإلى اليوم ، بما فيها حزب البلاشفة ، جناحا ثوريا ، وجناحا انتهازيا ، وبينهما جناح وسطي أسماه لينين بالمستتبع •

غير أن النزاع بينها كان يحسم داخل إطار الشرعية الحزبية ووفق النظام الداخلي للحزب ، وحتى باتخاذ أقصى عقوبة حزبية وهي الطرد من الحزب •

أما أن ينقض طرف أو أطراف في الحزب على طرف أو أطراف أخرى فيه ويصفى الخلاف معها بقوة السلاح فتلك هي المفارقة التي لا عهد للأحزاب الاشتراكية العلمية الحقيقة بها ، وذلك هو الخروج الذي لا خروج بعده على ألف باء الديمقراطية الشعبية والديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الحزبية التي أرسى أسسها ماركس وإنجلز وبلورها لينين •

فألام يعود اذن مثل هذا الخرق التنظيمي والخروج النظري على بدهيات المبادئ الاجتماعية والحزبية للممارسة — اللينينية

هل يعود الى طبيعة النشأة الأولى للجبهة القومية التي كان استخدام السلاح في مواجهة المستعمر هو ما ميزها عن سواها من التنظيمات الوطنية القائمة آنئذ ؟

هل عادة الاحتكام الى القوة التي لجأ اليها اليمين الانتهازى بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ ضد يسار الجبهة القومية والعناصر الوطنية والديمقراطية الأخرى المتعاطفة معه وضد قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية ، والتي لجأ اليها أيضا اليسار الانتهازى بانقلاب ٢٥ يونيو ١٩٧٨ ضد غالبية التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية — هل هذه العادة غدت متأصلة الى حد أن الحزب الاشتراكي

اليمنى — طليعة الطبقة العاملة وحلفائها — لم يستطع أن يتحرر منها الى حد أن أحصد أطرافه عاد هو كذلك اليها وقام بانقلابه الدموي ضد الطرف الآخر ، مما رمى البلاد في أتون حرب أهلية بلغت أصدأؤها العالم كله ، وأفزعت كل القوى الحليفة ، ووضعت التجربة الثورية كلها أمام امتحان عسير لم يسبق أن ووجهت بمثله من قبل ؟

هل هي عودة الى التقاليد القبلية القروسطية التي سهلت تحكم المستعمر في البلاد ، والتي قامت على الثأر والثأر المضاد — هذه التقاليد التي كانت الجبهة القومية بتركيبها ودعوتها الوطنية التحررية وتعبئتها للشعب ضد المستعمر وعملائه وركائزه وبقاوماتها دولة وطنية ديمقراطية موحدة على أنقاض التشتات القبلى والاقليمى والتجزئة الاقطاعية الطويلة الأمد التي كرسها المستعمر وفق سياسة « فرق تسد » — كانت قد شرعت في وضع حد لها ؟

هل غلبة العنصر البرجوازي الصغير في الحزب ، ولا سيما العنصر البرجوازي الفلاحى ، بكل ما يحمسه من تقاليد موروثه من الريف خاصة ، ومن نزاعات قديمة ، ومن تفكك وانغلاق — هل غلبة هذا العنصر ، والغياب النسبى للطبقة العاملة عنه وعن مواقع القيادة والتوجيه فيه هو السبب ؟

هل نشأة الحزب الحديثة نسبيا وعدم تشربه وتشبعه — فيما خلا بعض قياداته وكوادره وأعضائه — بالفكر الاشتراكى العلمى هو العلة لما حدث ؟

هل هو انبعاث لنزعة « الاستبداد الشرقى » التي لا تطيق سماع أو قبول الموقف والرأى المخالف والتي ظهرت في أحزاب طليعية مماثلة في بلدان « شرقية » أخرى ككمبوديا مثلا ؟

هل هو عدم الايمان بفكرة الديمقراطية الحزبية أو عدم القدرة على الاحتكار اليها جملة وتفصيلا ، وجعلها المرجع الأول والأخير في حل أى وكل نزاع يشجر داخل الحزب مهما بلغ حجمه ومداه ؟

هل يمكن القاء المسؤولية فيما حدث داخل الحزب على عائق البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية والبرجوازية بشسكا، عام التى شهدت قدرا من الانتعاش على هامش تجربة الثورة بفعل ضعف اليقظة الحزبية الكاملة تجاهها ؟

تلك وغيرها من الأسئلة العديدة التى لا محيص من طرحها فى محاولة للإجابة الصحيحة والمتكاملة والمقنعة لا يهتم الذين حكموا على التجربة سلفا لا بسماعها ولا بالبحث عن اجابة عليها •

التفسير العبثى :

فليس هناك تجربة من الأساس • هنا كلفقط حركة قمرطية ظهرت فى الجزء الجنوبى من اليمن فى القرن العشرين شبيهة بتلك التى ظهرت فيه فى القرن العاشر ، ولن يكون مصيرها مختلفا عن سابقتها • فالأعداء المحدثون بها ، والنزاعات الداخلية التى تفتك بها كهيئة كلها بأنائها •

وفى أحسن الأحوال هى محاولة دلفولية تتكرر فى عدن بعد ما فشلت فى باريس ، وهى الأكثر تحضرا ونظورا من عدن • ولن يكون مآل « كومونة عدن » مختلفا عن مآل « كومونة باريس » • وإذا كان ببسمارك بروسيا قد لعب دورا فى القضاء عليها ، فلن تعدم اليمن وجود ببسمارك بالمقاس اليمنى يساعد فى تشييعها الى نهايتها الحتمية •

التفسير العدمى :

على أن هناك نمطا آخر من « الفلاسفة » الذين ربما أصاخوا السمع

لمثل هذه الأسئلة ، غير أن اجابتهم عليها واحدة لا تتغير : ألم نقل لكم أن ظروف اليمن لا تحتل أكثر من قيام نظام وطنى فى أفضل الحالات ، وان حكاية قيام نظام ديمقراطى ثورى ، أو نظام ديمقراطى ثورى بتوجه اشتراكى أو التطلع الى قيام الاشتراكية وتشكيل حزب طليعى من أجل ذلك كله مجرد أوهام فى أوهام • ويضيفون : انخلروا هذا المسلسل الدموى الدورى الذى يستنزف ليس الحزب الحاكم فقط وانما الشعب أيضا • لا تقولوا لنا هذا من فعل اليمنى الانتهازى ، وهذا من فعل اليسار الانتهازى ، وهذا من فعل النسخة المركبة التى ضمت الى جانبها الجناح التصفى • هذه مجرد محاولات لعدم رؤية الحقيقة فى عينها • أما هذه الحقيقة ، فهى ان حركة القوميين العرب التى ورثت من الفاشية الشئ الكثير باعتراف مؤسسيها ومؤلفاتها — الكلاسيكية لم تنس الأصل الذى جاءت منه ، والطبع القديم الذى نشأت عليه ، ولم يجد فى تطويرها وتنشذيبها أو صقلها أى مسعى نحو اكتساب الفكر الاشتراكى العلمى وهى فى ١٣ يناير ١٩٨٦ م وما تلاه من أيام دامية لم تصف فقط الحساب مـع بعضها البعض عبر تصارع أجنتها على السلطة وانما صفت معها أيضا أولئك الذين دخلوا معها فى تحالف أو فى وحدة تنظيمية من الفصائل والعناصر الأخرى ذات النشأة السياسية الخالية من العنف والدم والثأر والمضاد •

ويضيف البعض من هؤلاء : الترياق من هذا السم الزعاف الذى يفتك بجسم اليمن الديمقراطية هو المبادرة الى تحقيق الوحدة اليمنية التى ستضع حدا لحرب القبائل ، ونزاع الفصائل ، وصراعات الأجنحة • ولا يهم لهذا الغرض البحث عن هوية نظام الدولة الموحدة ، وعما اذا كانت تسير فى طريق التطور الرأسمالى أو طريق التوجه الاشتراكى • فهذه مصطلحات مستوردة لا تنطبق على اليمن التى لا رأسماليين فيها ولا اشتراكيين ، ولا طبقات برجوازية أو اقطاعية أو بروليتارية ، وانما يوجد فيها وطنيون من مختلف القوى الاجتماعية ، والدولة الوطنية

الموحدة هي كل ما يجمعهم ويوحدهم • وكل من يساعد على قيام هذه الدولة — أيا كانت وجهته — هو الوطنى الحقيقى وكل من لا يساعد على ذلك فهو وطنى مزيف حتى ولو رفع أكثر الشعارات بريقا ، وادعى أعظم الأفكار تقدما •

والأنه لا سوق داخل الحزب الاشتراكى اليمنى ولا حتى بين الوطنيين المستنيرين لمثل هذه البضاعة المغشوشة اذن فالجميع انفصاليون وجهلة ولا يعرفون لا مصلحة وطنهم ولا حتى مصلحة أنفسهم • وخير عقاب لهم على هذا العقوق الوطنى والكفران بالوحدة هو هذه التصفيات الدموية الدورية المتلاحقة التى ستنتهى بسقوط الجميع • وبذلك ينفتح الطريق أمام البديل الوطنى الوحيد الذى لا بديل له ! لا حاجة الى تفنيد مثل هذه الرؤية العدمية • فهى واضحة للعيان •

الحضور السياسى الفعال للطبقة العاملة حتى الاستقلال :

لنتجاوز الآن الشامتين والمشنعين على التجربة الثورية فى اليمن الديمقراطية والذين يظنون لها الهلاك حتى باستحضار التجارب التاريخية التى يرونها قريبة منها كالحركة القرمطية ، وكومونة باريس والتى غدت أثرا من آثار التاريخ •

ولنتجاوز « الفلاسفة » الذين على طريقة دوهرنج ، بدون ثقافة دوهرنج رفضوا الماركسية وتصوروا أنهم يقدمون البديل •• ولا بديل لديهم الا اللغو والادعاء والعقم الوقوف خارج حركة التطور ، وبعيدا عن مجرى النضال الوطنى والاجتماعى والثورى عموما •

ولنعمد الى الأسئلة الأنفسية الذكر ، ولنحاول التفكير فى امكانية العثور على الاجابات الموضوعية والشافية عليها •

بادئ ذي بدء يجب التأكيد على انه ليس شرطا لقيام الحزب
الطليعى أو وضع الأساس له الانتظار حتى يكتمل تكوين الطبقة العاملة ،
فجميع الأحزاب التى قامت منذ ايام ماركس وانجلز حتى ايام لينين
وحتى يومنا هذا شرعت فى التكون فى نفس اللحظات التى كانت تتكون
فيها الطبقة العاملة •

ولو أن تشكيل هذه الأحزاب قد تأخر حتى تنتفخ الطبقة
العاملة وحتى تتوافر جميع شروط بنائها وعوامل نجاحها فى مهمتها —
التاريخية لعنى ذلك ببساطة الغاء دور العامل الذاتى فى التعجيل بعملية
التطور ، وفى المساعدة على انضاج الظروف الموضوعية للتغيير الثورى ،
ولكان ذلك مسلكا ميكانيكيا لا دياكتيكيا تجاه حركة المجتمع •

وكما نبه ماركس : « قد يكون من السهل جدا ، بالدابع ، صنع
تاريخ العالم ، لو كان النضال لا يقوم الا ضمن ظروف تؤدي حتما
الى النجاح » (١٠) •

والطبقة العاملة اليمينية ، أو نواتها ، وفى مقدمتها عمال المصافى ،
لم تكن قط فى حالة غياب • لقد كانت — على العكس من ذلك تماما —
فى حالة حضور اجتماعى وسياسى ملفت للنظر منذ منتصف الخمسينيات
بل ان ميلاد الحركة الوطنية اليمينية قد ارتبط بميلاد الحركة العمالية
التي توسطت ساحة النضال الوطنى والاجتماعى ، وطرحت الشعارات
السياسية والثورية الجديدة التى لا عهد للحركات السياسية
الاصلاحية الاقليمية بها • فهى التى رفعت شعارات التحرر من الاستعمار
والاستبداد معا وتحقيق الوحدة اليمينية على انقاضهما • وكانت من
ثم حركة وطنية واجتماعية فى وقت واحد ، حركة موجهة ضد
الامبريالية والرأسمالية والاقطاع • وكانت الحركة العمالية هى التى
مارست أشكال وأساليب النضال الحديثة التى لم تعرفها الحركات

السياسية التقليدية السابقة ، والتي تمثلت في الاعتصامات والاضرابات والعصيان المدني والمسيرات والمظاهرات • وكما عرفت الطبقة العاملة العمل النقابي وتمكنت من اقامة منظمة نقابية ، خاصة بها تمثلت في المؤتمر العمالي الذي سرعان ما صفت قيادته الانتهازية الاصنجية في مجرى ثورة ١٤ أكتوبر من خلال « النقابات الست » فانها عرفت العمل الحزبي وكانت الحوض الذي يغترف منه الجميع ، بدءا من أول تنظيم ماركسي : الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، مرورا بالجبهة القومية ، وانتهاء بمنظمة البعث التي تحولت في مطلع السبعينيات الى حزب الطليعة الشعبية • ولم تكن الطبقة العاملة بعيدة عن مجرى الثورة المسلحة التي قادتها الجبهة القومية منذ اندلاع شرارة ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ م •

بل ان الطبقة العاملة ، وفي مقدمتها عمال المصافي ، أنجبت قيادات ثورية • كان على رأسها عبد الفتاح اسماعيل الذي كان مسئولا عن قطاع عدن ، أي عن تلك الساحة الأساسية التي كان يجثم عليها الوجود البريطاني بكل ثقله العسكري والسياسي والاقتصادي والاعلامي •

ان التطور السريع للجبهة القومية وانتقال أهم قياداتها وكوادرها التي اكتوت بنيران التجربة النضالية ، من المواقع الوطنية الى المواقع الديمقراطية الثورية ، ومن ثم الى المواقع الاشتراكية العلمية وحدوث ذات الشيء بالنسبة لحزب الطليعة الشعبية ، ونشؤ أرضية مشتركة فكرية وسياسية بينها مجتمعة ، بما فيها تنظيم عبد الله باذيب الماركسي ، وقيام التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ، ومن ثم الحزب الاشتراكي اليمني ، ان حدوث ذلك كله ليس بمعزل عن الخلفية العمالية التي استندت اليها منذ قيامها الحركة الوطنية اليمنية •

هل بعد الطبقة العاملة من مواقعها القيادية في العملية الثورية وراء الأمانة ؟

والسؤال الهام الذى يطرح نفسه على الفور هو : اذن لماذا لم تتمكن الطبقة العاملة من الحفاظ على مركزها هذا .. ولماذا لم تستطع ان تكون في حالة حضور سياسى وتنظيمى فعال ومتصاعد بعد قيام دولة الاستقلال وبعد حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ ، ومع قيام التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية عام ١٩٧٥ ، وعند قيام الحزب الاشتراكى اليمنى عام ١٩٧٨ م ؟

هل تمكنت القوى الاجتماعية والسياسية ذات المنشأ الفلاحى بحكم حجم الدور الذى لعبته ابان لفترة الكفاح المسلح ضد المستعمر البريطانى من انتزاع المكانة الأساسية في التنظيم ؟

أو ما كان التركيب الاجتماعى — الطبقي للبلاد يساعد على ذلك من حيث أن طبقة الفلاحين كانت أقدم وأعرض طبقات المجتمع ، بينما كانت الطبقة العاملة ما تزال في حالة تخلف ؟

أو ما يعنى ذلك أنه ، وان نشأ تحالف طبقي بين الفلاحين ، والعمال ، والبرجوازية الصغيرة شارك فيه المثقفون الثوريون ، الا ان القيادة فيه كانت وظلت في يد العناصر المنحدرة من الريف ومن طبقة الفلاحين العريضة بكل تراثها وتقاليدها وروح المحافظة النسبية لديها ، وبكل شغائنها وانغلاقها ، بل وبكل نزاعاتها ، ناهيك عن الرواسب التى تسربت الى صفوفها من القوى الاقطاعية والارستقراطية القبلية التى كانت تتسيد عليها ؟

أما كان النزوع المنزق لربيع على ، وعلى ناصر محمد انعكاساً طبيعياً لمثل هذا الوضع ؟ أما كان الانفجار الذى حدث بفعلهما في

خيان التنظيم والدولة والمجتمع تعبيراً عن هذه الوضعية التاريخية .
— الاجتماعية — السيكولوجية التي لم تفسسها يد الثورة الا مساً
خفيفاً ، دون أن تتمكن تماماً — رغم اجراءات الاصلاح الزراعى ، ورغم
قيام الأشكال الاقتصادية الجديدة ممثلة في مزارع الدولة ،
والتعاونيات ، ومحددات ناجير الآليات ، ورغم العمل الأيديولوجى
والحزبى — لم تتمكن من استنبات وضعية اقتصادية — اجتماعية جديدة
تماماً تختفى معها كل تركة الماسخى ، وكل الأنماط الاقتصادية القديمة ،
وكل العادات والسلوكيات الموروثة ؟

أولا تترك هذه البيئة تربة صالحة لتوليد أشكال جديدة من
الأممات الاجتماعية والانفجارات السياسية ما لم يعد حرثها وقلبها
رأساً على عقب ، لا بتجذير وتعميم الثورة الديمقراطية بشكليها
الاقتصادية والاجتماعى فقط ، ولا بتفجير الثورة الثقافية بحيث تغمر
المدينة والريف معا ، ولا بتصعيد نسبة الفلاحين فى الحرب على نسبة
الموظفين فحسب ، وانما بالدرجة الأولى بوضع الطبقة العاملة فى مكانها
الطبيعى والريادى من العملية الثورية بمجملها ، بحيث تكون قائدة
التحالف الطبقي المتشكل من عموده الفقري : العمال والفلاحون
والثقافون الثوريون ، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين ، بدرجة أساسية ،
وبحيت تتحدد درجة حضورها الكمي والكيفى فى الحزب ، حتى تتمكن
— آخر الأمر — سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق ممثليها
النموذجين — من أن تكون الحلقة الوسطى فى سلسلة القيادة الحزبية
من الأدنى الى الأعلى .

تفسير قيسادة الحزب للامة :

أو ليس حديث الرفيق الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى
على سالم البيض الذى بثه التليفزيون السوفيتى بمناسبة مضى عام على
أحداث ٢٣ يناير الدامية ، والذي ، نشرت جزءاً منه « وكالة أنباء »

عدن» في عدد ١٩-٨-١٩٨٧ م مثل الماعة هامة في هذا الاتجاه وانطوى على اشارة مست عمق القضية المبحونة اعلاه ، حيث أوضح انه من « بين الاسباب التي أدت الى الازمة يمكن في المقام الأول إبراز ما يلي : ضيق القاعدة الاجتماعية للحزب ، وان الطبقة العاملة — أكثر الفصائل طليعية وتنظيماً — لا تزال حتى الآن أقل الطبقات من حيث العدد • ولا يزال الوعي الطبقي للفئات الواسعة من الشغيلة اليمنيين منخفضاً • وثمة تفكك في وسط الفلاحين — أكثر الطبقات من حيث العدد — » •

تلك هي أنفذ نظرة سددت حتى الآن ، تم بها اختراق الخلاف الخفيف الذي أحاط بالازمة التي كانت أحداث ١٣ يناير مجرد اعلان دموى رهيب بوجودها والذي لم تنفلح — باستثناء — الاشارات السريعة التي تضمنتها بيانات اللجنة المركزية للحزب — لم تنفلح الكتابات المقروءة حتى الآن في النفاذ منه •

وتلك هي أول ضربة فأس في التربة • بغية التفتيش في قاع المجتمع ، وفي عمق تركيبة الحزب العضوية والأيدولوجية ، عن الجذور الحقيقية لما حدث •

الوثيقة التحليلية الموعودة تحمل التفسير الشامل للازمة وسبل الخروج النهائي منها :

وتلك أول بشارة للوعود الذي قطعها الحزب على نفسه بان يقف وقفة فاحصة دارسة متأنية عميقة أمام الازمة وأمام مجمل التجربة الثورية ، بغية تشخيص نقائصها وعيوبها وشرائطها التي كانت أحداث ١٣ يناير ترجمة نهائية — وان دامية ومهولة — لها ، وبغية استخلاص الدروس والعبر ، وتقديم المعالجات الشاملة لها ، لتمكين التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية لا من أن تستعيد فقط الثقة فيها لدى

شعبها ولدى كل القوى التقدمية في العالم الحريصة عليها ، وانما أيمسها من أن تنتقل الى المرحلة الأخيرة والعليا من المسيرة الثورية الديمقراطية ، وتدخل مباشرة في رحاب بناء المجتمع الاشتراكي ، عبر النضال الحثيث من أجل اقامة اليمن الديمقراطي الموحد ذي التوجه الاشتراكي .

وحسب صيغة أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الرفيق علي سالم البيض فإن أهمية انجاز هذا الوعد ، وضع الوثيقة التحليلية المنشودة ، يتجاوز في أهميته الثورة اليمنية ليشمل الثورة العربية كلها التي رأت فصولها الطبيعية فيها الأشعة الأولى للفجر العربي : « أما مسألة تقييم مراحل تطور التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية فهي موضوع دراسة واسعة تقوم بأعدادها لجنة مكلفة من قبل اللجنة المركزية لتتقدمها لكونفرانس الحزب الاشتراكي اليمني الذي سينعقد في منتصف العام القادم . وهذه الدراسة بمثابة وثيقة تحليلية لكل جوانب التجربة بسلبياتها وإيجابياتها . الا أننا نود أن نؤكد أن التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية بقدر ما هي ملك لكل الثوريين اليمنيين ، فهي ملك لكل الثوريين العرب . »

ونعتبر الاسهام في دراسة وتحليل جوانب هذه التجربة من قبلهم جزءا من مهمتهم النضالية ، وذلك لايماننا العميق بأن العمل الثوري العربي كل لا يتجزأ » (مجلة) « الحرية » ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦ — ١٠ يناير ١٩٨٧) .

بل ان الأهمية الاستثنائية لهذه الوثيقة المنتظرة تتجاوز الساحة اليمنية والعربية الى المحيط العالمي — كما يقول الأمين العام المساعد للحزب الرفيق سالم صالح محمد في محاضرته الضافية التي ألقاها بمناسبة ذكرى احتلال عدن ، وذكرى تأسيس صحيفة « ١٤ أكتوبر » ،

وذكرى انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦ ، وذكرى انقلاب ١٣ يناير ١٩٨٦ المشؤوم — ذلك « أن الوثيقة التحليلية التي ستقدم الى الكونغرس ليست ملكا للحزب ، بل هي ملك للجماهير ، ولحركة الثورة العالمية ، التي تكن كل التقدير والاحترام لحزبنا ، وثورتنا ، ونظامنا التقدمي ، وتجربتنا الثورية » (صحيفة « ١٤ أكتوبر » ٢٠-١-١٩٨٧) •

حكمة انجلز الثورية حكمة الحزب :

مرشد الحزب في وضع هذه الوثيقة التحليلية الموعودة تلك الحكمة الثورية التي علمنا اياها انجلز : « في كل ثورة نتقترف حتما كثرة من حماقات ، كما في كل زمن آخر ، وحين يهدأ الناس أخيرا الى حد أن يصبحوا من جديد قادرين على الانتقاد فانهم يخلصون الزاما الى الاستنتاج التالي : لقد فعلنا أشياء كثيرة كان من الأفضل أن لا نفعلها ، ولم نفعل أشياء كثيرة كان ينبغي فعلها ، ولهذا سارت الأمور سيئا » (ماركس — انجلز ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٢ ، الجزء ٢ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨١ ، ص ١٧٢) •

أما الهدف من وضعها ، فهو تصحيح ما كان معوجا ، وتقويم ما كان غير مستقيم ، والتغلب على ما كان سيئا ، وحتى يسير كل شيء على نحو أحسن وبشكل أفضل •

دلالة أصالة الثورة :

ان تتمكن الثورة من تجاوز محنة ١٣ يناير بكل هولها ومضاعفاتها ، وان تعيد تطبيع الأوضاع ، وأن تمضي في طريق إعادة وحدة الحزب والشعب والمؤسسات الجماهيرية والرسمية ، وان توثق علاقاتها أكثر فأكثر مع كل الحلفاء الثوريين في الوطن العربي وفي العالم ، وفي مقدمتهم المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي ، وأن تؤكد تمسكها بدورها — كتجربة ثورية طليعية في الوطن العربي — وأن

تخصص جزءا من اهتماماتها من أجل وضع مثل هذه الوثيقة التحليلية الانتقادية ، فذلك ليس دليل صحة وعافية وثقة غامرة بالنفس وبالخيار الثورى الذى لا رجعة عنه فحسب ، وانما هو أيضا برهان قاطع على أصالة وجذرية وعمق الثورة التى لا تزيدنا المحن والازمات والكوارث الا اصرارا وتصميها على المضى فى دربها النضالى حتى النهاية درب الديمقراطية الثورية ، والوحدة اليمينية التقدمية ، والاشتراكية العلمية والأممية البروليتارية ، درب الاسهام فى صنع عالم جديد خال من الاستغلال والقهر ، والاستعمار والاستبداد ، والهيمنة والحرب ، درب التحرر والتقدم والرخاء والسعادة والسلام •

عصر الثورة الاشتراكية لا عصر الاقطاع والبرجوازية :

أفلا يعنى ذلك أنه رغم القيمة التاريخية العظيمة والمهمة لكل من الحركة القرمطية ، وكومونة باريس ، فإن الثورة اليمينية مجسدة فى ١٤ أكتوبر والحركة الوطنية التقدمية اليمينية عموما ، تختلف عنهما من وجوه عديدة : أولها أنها واحدة من ثورات القرن العشرين التقدمية التى تمثل جزءا لا يتجزأ من الثورة العالمية المعاصرة التى تقودها الطبقة العاملة العالمية ، وفى طليتها الطبقة العاملة المنتصرة فى المنظومة الاشتراكية ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ؟

وليس ما هو أدل على ذلك من أن التجربة الثورية اليمينية — بخلاف العديد من التجارب الثورية التى قادتها البرجوازية وسقطت تحت وطأة صراعاتها وضيق أفقها واغساحها المجال لقوى القاتم الخارجية للتلاعب بمصيرها — أنهى وبرغم كل الاختناقات والهزات والازمات والمحن التى مرت بها — ظلت دائما قادرة على النهوض والتعافى والتجاوز والاقتحام ، والانطلاق من مرحلة أدنى الى مرحلة أعلى •

أو ليس ذلك ما تدل عليه أخيرا القدرة العظيمة والحيوية الفائقة التي أمكن الحزب بهما لا أن يتجاوز المأزق التاريخي الذي وضعت فيه الثورة بفعل أحداث ٢٣ يناير ١٩٨٦ م الدامية ، وإنما أن يشرع في التهيؤ لانطلاقة ثورية أكثر عنفوانا ، وأبعد مدى ، وأعلى تحليقا .

أليس توطيد العلاقات مع قوى الثورة العالمية ، واحتضان هذه القوى ، ولا سيما الاتحاد السوفيتي ، للثورة في اليمن الديمقراطية بلهفة وحرارة ، وتقديمه الدعم الشامل لها أكثر من أي وقت مضى دليلا آخر على أن الثورة لا تعيش عصر الخلافة الاقطاعية والامامية التي قضت على حركة القرامطة ، ولا عصر ببسمارك الذي فتك بكمونة باريس ، وإنما عصر الثورة الاشتراكية العالمية الذي دشنته لينين بقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ؟

- (١) ماركس — انجلس ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ ص ١٣٥ .
- (٢) ماركس — انجلس ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٠ ص ٣ و ٢ .
- (٣) ماركس — انجلس ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨١ ص ٢٢١ .
- (٤) ماركس — انجلس ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ١ ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٠ ص ٢٢٢ .
- (٥) لينين ، خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية ، دار التقدم ، موسكو ص ٧٤ .
- (٦) لينين ، المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٣ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٦ ص ٥٣٢ .
- (٧) ماركس — انجلس ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ ص ٢٨٢ — ٨٣ م .
- (٨) لينين ، المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ٣ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٦ ، ص ٥٣٣ .
- (٩) مجلة « الثوري » ، عدد ٦ — ١٢ — ١٩٨٦ ، الحلقة الثالثة والأخيرة ، ص ٣ .
- (١٠) ماركس — انجلس ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٢ ، الجزء ٢ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ ص ٢١٦ .

نظرة على تجربة الثورة

فى اليمن الديمقراطية

وآفاقها المستقبلية(*)

وجهة نظر البرجوازية الصغيرة :

المصلحة الاجتماعية الضيقة للبرجوازية الصغيرة والتي تنجم عنها محدودية رؤيتها الاجتماعية تجعلها تقيس كل شئ يحدث من حولها بمقياسها الخاص والمحدود هذا .

الصراعات السياسية التي تحدث بين أجنحتها بغية الاستئثار بالسلطة ، والتي كانت تؤدي دائما الى خروج السلطة من أساسها من يدها الى يد البرجوازية الكمبرادورية والطفيلية أو الى يد البرجوازية البيروقراطية — كخطوة أولى — والى سقوط أوطانها فى غلك التبعية الامبريالية — آخر الأمر — هذه الصراعات الصغيرة والعقيمة التي تطبع تاريخ البرجوازية الصغيرة والتي كانت تؤدي الى هلاك الثورات الديمقراطية منذ القرن التاسع عشر ، والى اليوم يريد منظرو البرجوازية

(*) نشرت فى مجلة « قضايا العصر » عدد يونيو ١٩٨٧ ،

الصغيرة ومتحذلقو التنظير تعميم دلائلها ، بحيث تشمل تلك الثورات الديمقراطية التي تمسك بقيادها قوى تعلن التزامها بأيديولوجية الطبقة العاملة ، وتؤكد عزمها على تحويل هذه الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية .

وهي تطلق هذا التعميم بقدر غير قليل من الفرح ، بل وبقدر كبير من الشماتة .

أما المناسبة لاطلاق هذا التعميم — أو قل هذا التعميم — فهي ما حدث في اليمن الديمقراطية في يناير ١٩٨٦ .

وحيثيات هذا الحكم تقول أنه حدث في حزبها الحاكم الراحل لمراية الاشتراكية العلمية انفجار ربما فاق في حجمه ومداه وآثاره ما حدث في الأحزاب الوطنية والقومية الداعية الى اشتراكية أقل حمرة ، وأقرب الى طبائع الأشياء في عالمنا العربي .

وعلى ذلك فانه لا أحد أحسن من أحد . للجميع بشر ، بل وبشر ينتمون الى عالم بطبيعته معقد التكوين الاجتماعي والطائفي والفقوي والقبلي والعرقى والفكرى والنفسي ، ولم يمر بمرحلة الاندماج الاجتماعي ، والانصهار الوطني . فنحن ما نزال شعثوبا وقبائل في حاجة الى أن نتعارف وتتآلف ، الى أن تدخل في علاقات من نسيج اجتماعي جديد ، ينتمي الى طبيعة العصر ، تتبلور معها وحدتها الاجتماعية ، وينهض معها المجتمع المدني الحديث بتقاليده وعاداته وقيمه ومثله الحضارية الراقية ، ولينا في حاجة الى شعارات فاقصة لا طائل من ورائها ، ولا مردود لها .

والعرب — من المحيط الى الخليج ، وبجميع أنحلتهم التقليدية

والوطنية والتقدمية — لم يصلوا بعد الى هذا المدى من التطور التاريخي — الاجتماعي — الحضاري — الفكري •

ولذلك — وحتى نتخلق وتكتمل ملامح الشخصية الوطنية — الاجتماعية لكل قطر عربي والمجسدة في دولة مركزية حديثة ، وتخلق وتكتمل ملامح الأمة العربية في دولة قومية مركزية أو اتحادية متطورة — حتى ذاك غائه لا محيص من أن تنفجر النزاعات الموروثة عن المجتمع القديم الاقطاعي الذي لم يمت نهائيا بعد ولن يموت الا بقياس المجتمع الحديث — أيا كانت وجهته رأسمالية أو اشتراكية أو وسطا بينهما •

واليمن — ولا سيما شطرها الجنوبي — يحتفظ بتركة ثقيلة من العهد الاقطاعي ، ناهيك عن تركة الحكم الاستعماري البريطاني الذي دام أكثر من قرن وربع قرن ، والذي — وفقا لسياسة — « فرق تسد » قسم الجنوب اليمني المحتل الى ثلاث مناطق أو كانتونات : مستعمرة عدن ، محميات عدن الغربية ، محميات عدن الشرقية ، فوق تمزيقه للمحميات الى أكثر من عشرين سلطنة وإمارة ومشيفة ، قبل أن يجمع هذا الشقات والفتات في دولة صورية اتحادية تسهلا لاحكام قبضته عليها في مواجهة رياح الثورة العربية واليسنية التي أخذت تهب في وجهه في خمسينيات وستينيات القرن •

وتضيف هذه الحيثيات أن ما حدث في اليمن الديمقراطية من نزاعات أهلية دامية عشية وغداة وبعد جلاء المستعمر ، سواء بين الجبهة القومية ومناخستها جبهة التحرير ، أو بين أجنحتها ذاتها ، أو داخل الحزب الاشتراكي اليمني — آخر الأمر — لهو برهان على مدى ثقل هذه التركة القروسطية •

وتختتم هذه الحبيثيات بالقول بأنه ليس هناك مؤشرات فعلية تؤكد بأن الثورة في اليمن الديمقراطية ستتمكن بسهولة من الخروج من الدوامة العاصفة التي ما زالت تلتها منذ عشية الاستقلال وإلى اليوم ، وإن ركام الماضي — رغم الجهد الهائل لازاحته — ما فتىء يجثم على أدمغة الناس : فوق أن جذوره الاجتماعية ما تزال كامنة في باطن التربة التي لم يعد حرثها وقلبها بشكل كامل .

أما الخلاصة لمثل هذه الحبيثيات فهي : رجاء لا تزايدوا علينا يساريي اليمن . فليس حالكم بأفضل منا نحن ممثلي البرجوازية الصغيرة — كما تحبون أن تسمونا — بل اننا نخشى أن تكون حالكم أدعى إلى الشفقة ، ذلك أن نزاعاتكم على السلطة أكثر حدة ، وأشد عنفاً ، وما تنزفونه من الدماء وتفقدونه من الأرواح والأموال والاطمئنان بسببها ما يفوق ما حدث في أي بلد تحكمه البرجوازية الصغيرة ، وما يخسركم كل ما انجزتموه خلال مسار ثورتكم ، وما يلقي الظلال على صحة اختياركم وعلى سلامة الطريق الذي آنتم ماضون فيه .

وفي جميع الأحوال . . لم يعد المحك هو المزايدة بالشعارات والأقوال والنظريات . فالمرجع الذي يحتكم إليه هو الممارسة والأفعال والانجازات المحققة .

وفي هذه الناحية فإن حظ ثورتكم الوطنية الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكي — كما تفضلون تسميتها — ليس بأفضل من حظ الثورات الوطنية الديمقراطية التي تقودها البرجوازية الصغيرة .

التطور يسير في خط متعرج صاعد :

بادئ ذي بدء نحن نعترف بأن الثورة في اليمن الديمقراطية قد نزفت من الدماء وخسرت من الأرواح ، وفقدت من الامكانيات ما لم

تعرفه أية ثورة عربية ، اذا ما قورن ذلك كله بعدد سكانها وشحة
امكانياتها •

ولكن ذلك كله قد حدث لا لأنها أخطأت طريقها ، وإنما لأنها
اختارت الطريق الصعب الملىء بالأشواك والعقبات والذي لم يسبق لأى
قطر عربى أن غامر بتجريب السير فيه وباختبار قدرته على مواجهة
جميع مخاطره ومشاقه •

ونحن نعتزف أن تركة الماضى الاقطاعى والاستعمارى فيها ثقيلة
وهائلة ، حيث لا مجال لمقارنتها بأى قطر عربى آخر ، وأن جميع الأنماط
الاقتصادية الاجتماعية التى عرفتها البشرية بجميع افرازاتها الأيديولوجية
قد وجدت فيها بدءا من النمط المشاعى البطريكى وانتهاء بالنمط
الرأسمالى •

غير أن السرعة والجدورية والمثابرة التى عالجت بها الثورة فى
اليمن الديمقراطية هذه الأنماط حتى تم لها انشاء بنية اقتصادية
اجتماعية جديدة ذات توجه اشتراكى هى ما يميز هذه الثورة ،
وما يمثل سيماء وجهها وخصوصيتها •

نحن لا نزعّم أن الأنماط الأخرى قد اندثرت •• ولكننا نقول
أنها ذات طابع هامشى اذا ما قورنت بالنمط الديمقراطى الثورى ذى
الوجهة الاشتراكية ، الذى يمثل الحلقة المركزية واللوحه المستقبلية التى
تشكل خطوطها وملامحها وألوانها الزاهية يوما بعد يوم •

ونحن لا ننكر الافرازات الأيديولوجية المتخلطة التى ما زالت تلوث
أفق التجربة الثورية وتلعب دورا فى اثاره غبار الماضى ، وفى تعتيم
الطريق الثورى ، الى جانب السهموم الأيديولوجية والمكائد السياسية

التي تصدّرها الأوساط الاستعمارية والرجعية ، بغية عرقلة مسيرة الثورة .

ولكن السؤال هو : لماذا أمكن للثورة أن تحافظ على توازنها ، دون أن تتعثر أو تسقط أو تنتكس ، بل وأن تواصل مسيرتها الثورية ، وأن تتقدم باستمرار خطوات أبعد إلى الأمام ؟

الجواب يكمن في طبيعة التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية الجديدة الآخذة في التكون وفي دفع المجتمع بجميع مؤسساته وكل منظومته السياسية والأيدولوجية في طريق الثورة الاشتراكية ، ومن ثم في طريق تجاوز كل الأوساط الأخرى الموروثة عن الماضي الاقطاعي وما بعد الاقطاعي وعن العهد الاستعماري .

ليس شرطاً أن تمضي التجربة في خط صاعد مستقيم . فكما أن ذلك غير ضروري فهو غير ممكن .

المهم أن تكون التجربة ، وأن تظل على خط التقدم ، الذي يتخذ له في سيره منحنيات وزوايا متعرجة ، ولكن متصاعدة أبداً نحو الثورة الاشتراكية ، نحو الذروة التي لا ذروة بعدها للاشتراكية .

أن تحدث مفاجآت ، وحروب استعمارية ، وحروب أهلية ، وكوارث اجتماعية ، وزلازل طبيعية وقراجمات وقتية .. لذلك أمر مفترض ومحسوب في قوانين التطور ، وفي عرف الحياة ، ولكن الشيء الأساسي والجوهرى هو مضي حركة التطور والتقدم باستمرار قدما إلى الأمام ، ذلك أن التطور - كما يقول لينين - « تطور على نحو لولبي ، إذا صح التعبير ، لا على نحو خط مستقيم ، - تطور بفترات وكوارث وثورات ، - انقطاعات في التدرج » ، تحول الكمية الى كيفية ، اندفاعات داخلية نحو التطور يثيرها التضاد والتصادم في القوى

والاتجاهات المتميزة التي تعمل في جسم معين ، أو في حدود ظاهرة معينة ، أو في قلب مجتمع معين » (لينين ، مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة ، دار التقدم ، موسكو ص ٢٦) •

لوحة الثورة العامة والساظمة :

لقد تعرضت الثورة في اليمن الديمقراطية لذلك كله ، وليس هناك ضمانه لدى أحد بالألا يحدث شيء من ذلك على الإطلاق •

غير أنه يمكن — اذا ما فحصت الثورة ملف تجربتها بعين نقادة — تجنب أشياء كثيرة ، وقطع الطريق على كل مراهنة على بقايا الماضي ودمشاش الثورة المضادة في أن تؤثر على مسار الثورة أو تعرقل توجهها التقدمي •

ومن أجل ذلك دعا الحزب الاشتراكي اليمني الى اقامة كونفرنس عام في يونيو ١٩٨٧ للقيام بعملية الفحص الشاملة لهذه التجربة الثورية ، وشكل لهذا الغرض لجانا تحضيرية وادارية واعلامية ، وكلف مجموعة خاصة بوضع وثيقة تحليلية تكون أساسا لعملية التقييم هذه التي سينهض بها الكونفرنس •

ودعت الثورة الاعتيادية السابعة للجنة المركزية التي انعقدت ما بين ٦ — ٨ يناير ١٩٨٧ رجال الكلمة الى المشاركة في عملية التحضير هذه بتقديم رؤيتهم حول مسار التجربة « وممارسة النقد بصورة موضوعية وبعيدا عن الاثارة » (صحيفة ١٤ أكتوبر ١٩٨٧ — ١٩٨٧) •

وفي هذا الاطار يمكننا القول أنه ورغم المنجزات الكبيرة التي حققتها الثورة فإن هناك أشياء كثيرة لم تنجزها على النحو المطلوب • ولأنها لم تتمكن من فعل ذلك — نظرا لأن القيام بذلك عملية تاريخية تحتاج الى زمن أطول — فإنه لم يكن هناك مناص من أن تمر الثورة

بجملة من التعقيدات والتراكبات السلبية التي لم تكن مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ سوى اللحظة التي أعلنت فيها عن نفسها على نحو تجاوز كل حد ، وفاق كل تصور •

لقد كان من أعظم انجازات ثورة ١٤ أكتوبر اقامتها لدولة مركزية في الشطر الجنوبي من اليمن على انقباض الكيان الصوري الهزيل والعميل الذي خلفه المستعمر فيها والمشكل من الشذايا الاقطاعية والكبرادورية المجمعمة بشكل اصطناعي تحت قبعة المندوب السامي البريطاني •

وكما لعبت الجبهة القومية دور القائد للثورة فإنها لعبت دور الباني لهذه الدولة المركزية الوطنية التحررية •

ولقد أمكن للجبهة القومية أن تنهض بهذه المهمة المزدوجة ، لأنها كانت الحلقة الوسطى بين جميع التنظيمات السياسية والبنوة الأساسية التي تجمعت فيها الروافد من جميع الطبقات والفئات الاجتماعية ، والجسر السياسي الممتد والعريض الذي ربط برباط وطني وثيق كل جزء من أجزاء اليمن الديمقراطية •

ولقد لعب الحس الوطني والكفاح الشعبي المسلح ضد العدو الأجنبي دورا هاما في جر أوسع الجماهير خلف تنظيم الثورة الجبهة القومية •

كما لعبت عملية التحويل الاجتماعي الواسعة لصالح هذه الجماهير ، والتي تمثلت في اجراءات الاصلاح الزراعي والتأميم واقامة القطاع العام والتعاوني والمختلط دورا آخر هاما في تعزيز مكانة هذا التنظيم في أوساطها •

وبقيادته لمنظومة البلاد السياسية الرسمية والشعبية ، ممثلة في أدوات القمع الطبقي والأجهزة الحكومية والاتحادات النقابية والمهنية والنوعية غدا تنظيم الجبهة القومية هو العمود الفقري لجسم المجتمع والدولة ، والعنصر الأساسي الموحد والقائد لهما ، والدافع والموجه لحركة الثورة ، في المسار الوطني الديمقراطي .

وبهذه المكانة الخاصة التي احتلها في البلاد ، وبتطوره الأيديولوجي الذي مكّنه من الانتقال من المواقع الوطنية الديمقراطية الى المواقع الاشتراكية العلمية ، وبتعاون وتحالف التنظيمات الديمقراطية والتقدمية الأخرى معه وعلى نحو متصاعد باستمرار ، أمكن قيام تنظيم سياسي انتقالي هو التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية الذي انبثق عنه في أكتوبر ١٩٧٨ الحزب الطليعي : الحزب الاشتراكي اليمني الذي يقول مهمة قيادة الثورة والدولة والمجتمع على طريق التوجه الاشتراكي ، طريق إقامة اليمن الديمقراطي الموحد ، طريق الاشتراكية ومن ثم طريق التحالف مع قوى العملية الثورية العالمية .

هذا المنحنى التاريخي الذي سارت فيه حركة الأحداث في اليمن الديمقراطية منذ قيام ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وإلى اليوم بين ضخامة وبعد القفزة العملاقة التي جرت فيها والتي حولتها من موقع تابع للإمبريالية البريطانية ، ومن مهباء لقوى التحالف الإقطاعية والكومبرادورية والرجعية العميلة الى موقع متقدم في جبهة قوى الثورة العربية وإلى فصيل جسور بين فصائل جيش الثورة الأممية المعسك اليوم بزمam المبادرة التاريخية .

كشف السابيات التي بلغت ذروتها بأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ :

ضمن هذا الاطار الثوري المثير ، وفي ثنايا هذا المنحنى التاريخي

الهائل ، وفي تضاعيف هذه اللوحة السياسية المشرقة يمكن ويجب البحث عن جوانب النقص والقصور وعن السلبات والثغرات ، وعن جميع الظواهر المتخلفة والمرضية ، وعن العوامل الموضوعية والذاتية التي أدت آخر الأمر — الى تلك الكارثة الوطنية التي فجعت بها البلاد في ١٣ يناير ١٩٨٦ ، واهتز لهولها جميع الحلفاء والأشرفاء في العالم .

لا نزع أن جهدا فرديا — أيما كان — يستطيع أن يشخص ذلك كله ويقدم العلاج الشافي له ، فذلك لا يستطيع النهوض به الا جهد الحزب كله مستعينا في ذلك بكل خبرة نظرية وعملية توضع تحت تصرفه من قبل أحزاب الاشتراكية العلمية الشقيقة ، وعلى رأسها حزب لينين العظيم .

١ — رغم قيام الدولة المركزية الوطنية الحديثة في اليمن الديمقراطية ، الا أن عملية الدمج الوطني ، والتحديث الاجتماعي ، والتجديد الثوري لم تصل الى العمق ، ولم تكن كلية وشاملة ، بحيث تنصهر وتذوب فيها كل الولاءات الضيقة والمقفلة الموروثة — الاقليمية والقبلية والقروية ... الخ — ويتخلق وينبتق عنها ولاء واحد ووحيد ولا منازع له هو الولاء للكيان الوطني الواحد ، مجسدا في اليمن الديمقراطية ، باعتبارها نواة للكيان الوطني اليمني كله ، وصورة مبشرة وواعدة ونموذجية له ، وأساسا متينا يقوم عليه وبه صرح اليمن الديمقراطي الحديث الموحد ، الذي يمهى معه كل ولاء ضيق ومحدود .

٢ — لم تتمكن المنظومة السياسية ، ممثلة في الحزب وأجهزة الدولة ، والمنظمات الجماهيرية — رغم سمتها الوطنية الثورية العسامة — أن تتخلص نهائيا من الموروث القديم ، حيث ظلت بقايا الأيديولوجيات والعادات المحدودة والضيقة تؤثر وتتشدد وتعرقل وتشوش على المسيرة الوطنية ، وعلى الطابع الوطني العام للمؤسسات الرسمية والشعبية .

٣ — في هذا الصدد يتحمل الريف مسئولية خاصة ، من حيث أنه موطن الأتباط القديمة ، ومنبع التقاليد المحافظة ، والنظرة المترممة ، والتخلف الشديد والنزعة المحلية الضيقة ، والفتوية القروية ، والشبكات الاقليمية ، والعلاقات القبلية والعشائرية . (وهي مظاهر لها وجود في شمال الوطن ، اضافة الى مظاهر أخرى) .

٤ — رغم أن الطبقة العاملة هي أصفى الطبقات الاجتماعية ومسئوليتها الوطنية العامة أكثر وضوحا ، إلا أن بعض الرواسب المحدودة المنحدرة من الريف تسربت الى صفوفها .

٥ — تعتبر فئة المثقفين المدنيين والعسكريين المنخرطين في الحزب والمنحدرين من شتى طبقات وفئات المجتمع أكثر الشرائح الاجتماعية استنارة ووعيا . غير أنه بسبب الأصول البرجوازية الصغيرة للكثير منهم بكل ما ينجم عنها من محدودية النظرة الاجتماعية والسياسية لم يتمكنوا من امتلاك الوعي الاشتراكي الكامل ، والوضوح الأيديولوجي التام ، ولم يتمكنوا من ثم من حسن الأداء السياسي والتصرف بنضج وتفسيحة .

٦ — رغم أن سكان المدن اليمينية — وعلى رأسها العاصمة عدن — كانوا منذ الخمسينيات أكثر تنورا وديناميكية سياسية ، إلا أن نمط الحياة الاستهلاكية الذي أخذ يغزو البلاد بفعل تأثير حقبة النفط وأموال كبار البرجوازيين المغتربين أو العائدين ، قد ترك أثره على بقللة وهمة وثورية أعداد واسعة من سكان هذه المدن ، الى حد أن بلغ هذا التأثير بيت الزوجية ، حيث تؤثر الفتاة الزواجه من مغترب ثري على الزواجه من مناضل كادح .

٧ — وعدا تأثير البرجوازية التقليدية ، وجيوب البرجوازية الريفية ، لانه نمت بشكل ملحوظ ومؤثر على أوضاع المجتمع والدولة

والحزب عناصر بيروقراطية وتكنوقراطية غير متجاوبة مع منحى الثورة الديمقراطية وتوجهها الاشتراكي . وتعمل بأساليب ملتوية على إبطاء اقتصاد وتجارة البلاد مرتبطين بالسوق الرأسمالية ، ومن ثم تعمل على عرقلة تحررها الاقتصادي الكامل والاقتراب أكثر فأكثر من السوق الاشتراكي .

٨ — لم يكن كل شيء يسير على ما يرام في قطاع الدولة الزراعي ، وخاصة في القطاع التعاوني الذي عانى من التعثر أكثر من سواء من المجالات الأخرى في البلاد ، ناهيك عن أعمال التلاعب التي حدثت في محلات تأجير الآليات الزراعية لصالح القطاع الخاص الذي توسع في بعض الحالات على نحو غير قانوني .

٩ — مثل قطاع المقاولات الذي تضخم — رغم محدوديته — عنصر استغلال الأموال الدولة وعناصر الفساد لبعض موظفيها ، والبـؤرة الأساسية للبرجوازية الطفيلية .

١٠ — لم تقم في البلاد خلال المرحلة القصيرة من عمر الثورة القاعدة الصناعية — التكنولوجية المتينة التي من شأن قيامها أن يحدث تغييرا هائلا في البنية التحتية للمجتمع وأن يلعب دورا حاسما في عملية تحديث وتطوير الحياة الاجتماعية ، وأن يفسخ ويقضي على البنى والأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة والمتخلفة ، وأن يضاعف — أولا وقبل كل شيء — من عدد الطبقة العاملة ، ويساعد على بلورة وعيها الاجتماعي — الطبقي ، وتمكينها — آخر الأمر — من أن تتواجد على نحو مكثف في بنية الحزب التنظيمية ومن أن تحتل موقعها القيادي الفعلي على رأس الحزب والدولة والمجتمع .

١١ رغم احتكار الدولة للتجارة الخارجية الا أنه جرى تحايل فعلى على ذلك من خلال التشجيع غير القانوني لبعض التجار ذوي

الأموال الخارجية على استيراد السلع ، دون تحويل عملة ، من السرق
الرأسمالى العربى والأجنبى ، بكل ما يصاحب ذلك من احتمالات تقديم
رشوة للموظفين المعنيين ، ومن اقتراب مؤثر من بعض كبار المسئولين .

١٢ — رغم الأهمية التاريخية والثورية العظمى لقيام الحزب
الطليعى ، الا أن فترة التحضير لقيامه كانت من القدر ، بحيث لم تفتح
لعناصره وكوادره وقياداته الوقت الكافى للتمازج والانصهار والذوبان
فى كلية حزبية واجدة بحيث يفصل كل فصيل من الفصائل التى تكون
منها الحزب عن تجربته السياسية والتنظيمية الخاصة ، وعن الحنين الى
أساوبه الخاص فى العمل والأداء . كما أن الدماء الجديدة التى دخلت
الحزب بعد التوحيد كانت تفتقد التجربة الضرورية ، والنضج السياسى
والثقافى المطلوب ، وكانت — فى الأغلب الأعم — إضافة كمية الى الحزب
أكثر منها إضافة نوعية .

٢٣ — رغم التحولات الثقافية والتعليمية والتربوية التى حدثت
فى البلاد من خلال المدارس والمعاهد والجامعة والبعثات المرسلة الى
الخارج والخبراء والمحاضرين العرب والأجانب وخاصة من البلدان
الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، ورغم الالتزام بمنهج
الاشتراكية العلمية فى قيادة هذه العملية ، الا أن المبنية الأيديولوجية
للمجتمع والدولة لم تتوحد ، حيث ظل هناك وجود لمختلف الأيديولوجيات
الطبقية ، مما عكس نفسه حتى على وضعية الحزب وأدخل الاضطراب
والتشويش على رؤية الطبقة العاملة ونظريتها العالمية لدى أقسام منه ،
وأثر من ثم على سياسته وتكتيكاته ، بل وأثر على وحدته التنظيمية
والفكرية .

١٤ — لم يجر التنبيه الى ضرورة وأهمية الثورة الثقافية التى تغمر
الريف والمدينة والتى لا تكتمل الثورة الاجتماعية بدونها ، والتى

لا تستطيع الثورة قطع المرحلة الديمقراطية ، والانتقال الى المرحلة الاشتراكية قبل تحقيقها • ولم يتم التوقف عند تعليمات لينين ، الواضحة والمركزة في هذا الصدد •

١٥ - كان هناك خرق واضح لمبدأ القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية وللأسس التنظيمية اللينينية التي لا وجود لحزب طليعى بدونها • وبدون التقيد الصارم بها • وكان هناك ميل الى التكنلية ، والى الولاء الشخصى ، بل والى النزعة المحلية ، والولاء للجماعة المنتمة الى هذه المنطقة أو تلك ، مما أصاب وحدة الحزب بشرخ حقيقى ظل يكبر ويتسع ، دون أن يبذل الجهد الكافى والشامل لمعالجته منذ البداية ، والحيلولة من ثم دون توسعه وتعمقه •

١٦ - جرى خروج فعلى على مبدأ الديمقراطية الداخلية للحزب ، مما عكس نفسه على مختلف المؤسسات الرسمية والمنظمات الجماهيرية ، وعلى مصداقية التوجه الديمقراطى الشعبى ، وجر الى معالجة قضايا الحزب والدولة بطرق ملتوية تذكر بمؤامرات القصور التى كان يلجأ اليها الملوك والأئمة والسلاطين وكل طامح فى الاستئثار بالعرش والسلطة السياسية •

١٧ - تنكب النهج الديمقراطى الحزبى والشعبى واستسهل النهج التامرى فى معالجة معضلات الثورة الوطنية الديمقراطية ، هذا النهج الذى مارسه اليمين الانتهازى فى انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ وقبيل حركة التصحيح مباشرة ، ومارسة اليسار الانتهازى بأقدامه على انقلاب ٢٥ يونيو ١٩٧٨ •

غير أن هذا النهج بلغ ذروة غير مشهودة ولا مسبوقة بأقدام على تأمر على تدبير أحداث ١٣ يناير الانقسالية الدموية ، هذه الأحداث التى كانت نتاجا لكل ما سبق حصره من العوامل ، بل ولغير

ذلك من العوامل التي لم نتوفر على رصدها هنا ، والتي تتطلب مزيداً من التنقيب والبحث والاستقصاء .

كيف ترى سلبيات الحزب الاشتراكي اليمني في ضوء الوقفة النقدية لحزب لينين أمام سلبياته ؟؟

لکم شدد لينين ، أسوة بماركس وأنجلز ، على ما أسماه « الديمقراطية المستقيمة » التي لا تستطيع الثورة الاجتماعية الأصلية أن تمضي إلى الأمام بدونها ، والتي تميز الثورة الديمقراطية التي تقومها الطبقة العاملة من خلال حزبها الطليعي عن الثورة الديمقراطية التي تقومها البرجوازية الصغيرة والتي تنتهي دائماً إلى الهلاك .

الديمقراطية المستقيمة المجسدة لمصالح ومطامح العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الاجتماعية الكادحة والمنتجة تؤول حتماً إلى الاشتراكية ، وعبرها تتحقق كثير من الانجازات ذات الطابع الاشتراكي .

والديمقراطية المستقيمة لا تحتل أي شكل من أشكال العمل السياسي والحزبي الملتوى والتآمرى ، فالجماهير ذات المصلحة في الثورة الديمقراطية والمتطلعة إلى بلوغ الاشتراكية عبر الممارسة الديمقراطية الحزبية والشعبية ووفق وثائق الحزب ودستور الدولة المقررة والموضوعة من وجهة نظر الاشتراكية العلمية في غير حاجة إلى الممارسة الملتوية والتآمرية . فذلك مما لا يتفق مع طابعها الشعبي ومصالحها السياسية ولا يتناغم مع سعيها نحو الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية .

الالتواء في العمل السياسي هو دأب قوى اجتماعية أخرى غير مؤمنة ولا متشبعة بالديمقراطية ، ولا مستعدة لتقبل مفهوم الديمقراطية المستقيمة بكل ما يقود إليه من تحويل المجتمع والدولة في اتجاه الاشتراكية ، وفي اتجاه بناء صرح الديمقراطية الاشتراكية ، أكمل وأرقى شكلاً للديمقراطية .

يكفى أن نستحضر هنا في مضمائر التأكيد على أهمية اشاعة الديمقراطية الشعبية بأوسع معانيها في حياة البلاد تلك الحملة الشاملة التي يقودها الحزب الشيوعي السوفييتي بقيادة أمينه العام جورباتشوف منذ الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب في أبريل ١٩٨٥ والمؤتمر السابع والعشرين للحزب ، والتي تتخذ من عملية تعميق الديمقراطية الاشتراكية والتغيير الاجتماعي عنوانا لها ، والتي طالت بالنقد والنقد الذاتي كل شيء في المجتمع والدولة والحزب ، واعتبرت أنه ليست هناك مناطق محظورة أو محرمة أو محايدة لا يمكن الوصول إليها واخضاعها من جديد للفحص والمراجعة والتقييم والنقد والتصحيح والتقويم ، بما في ذلك تاريخ الحزب وتاريخ التجربة الاشتراكية .

لا بأس من ايراد بعض الفقرات الانتقادية التي تضمنها تقرير جورباتشوف في الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في ٢٧ يناير ١٩٨٧ ، والتي لا تعدو أن تكون غيضاً من غيظ هذه الحملة العارمة . فهي تقدم مثلاً نموذجياً لجميع أحزاب الاشتراكية العلمية ، ولا سيما الحاكمة منها - لكيفية الوقوف الجاد والصارم أمام تجربة الحزب .

ومثل هذه الوقفة مطلوبة أكثر من حزب حديث التكوين وذو خبرة محدودة في مجال البناء الحزبي وقيادة المجتمع والدولة ، وفي ظروف داخلية وخارجية بالغة التعقيد والصعوبة .

والحزب الاشتراكي اليميني واحد من هذه الأحزاب الحديثة النشأة والخبرة والتي تحتاج الى الاستفادة القصوى من تجارب الأحزاب الطليعية العريقة والرائدة في مضمائر نقل أوطانها من المرحلة الديمقراطية الثورية الى المرحلة الاشتراكية ، فالاشتراكية المتطورة ، وعلى أسسها حزب لينين العظيم .

والحزب الاشتراكي اليمني يحتاج الى ذلك أكثر ، وهو يقوم بعملية تقييم لتجربته وتجربة الثورة ، بغية اصلاح الأخطاء ، والتغلب على الأسباب التي أدت الى ذلك النهج غير الديمقراطي وغير السليم والمتناقض مع جوهر المبادئ التي يقوم عليها ، والذي كانت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ أمر وأبرز وأسوأ نتائجه •

جاء في التقرير أنه خلال الفترة الماضية « ازدهرت الميسول البيروقراطية والشكلية ، وتبلورت حالات التطير الشديد من النقد • وفي جملة من الحالات أخذت الأطماع المتجاوزة لحدود التحمل تتغلب على التقويمات والتقويمات الذاتية الواقعية » ••

« لقد انعكست أوضاع الحزب نفسه ، وأوضاع ملاك كوادره أيضا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي نشأ في تخوم عقدي السبعينات والثمانينات •

لم تتمكن أجهزة الحزب القيادية من أن تقيم في الوقت المناسب تقييمًا انتقاديًا خطيرًا تنامي الاتجاهات السلبية في المجتمع وفي تصرفات قسم من الشيوعيين ، وأن تتخذ القرارات التي تطلبها الحياة بالحاح •

ولم يقدر العديد من منظمات الحزب القاعدية على التمسك بالمواقع المبدئية • وهي تمتلك القدرات الهائلة وتنشط عمليا في داخل كافة أسر العمل • ولم تخض كل منها النضال الحازم ضد الظواهر السلبية واستباحة كل شيء والتكافل في السوء ، ضد ضعف الانضباط وانتشار الكسر • ولم يجر التصدي اللازم دائما للمصلحة والنزعة المحلية الضيقة ولظواهر التعصب القومي •

ان منظماتنا الحزبية كانت تعوزها في بعض الأحيان الكفافية ••• والانتباه الى تكوين الخصال الفكرية والسياسية لدى الشيوعيين • ومن

ناقل القول أن الدرجة العالية من الالتزام الفكرى وعمق الوعي والادراك والاستعداد لجعل المصالح الشخصية خاضعة للمصالح العامة والتفانى في خدمة الشعب هي أروع الخصال التى تميز بها دوما البلاشفة .

وأثر في الوضع القائم في الحزب أيضا أن الأجهزة الحزبية لم تعرف عدد من الحالات الاهتمام اللازم لمراعاة المبادئ والقواعد اللينينية في الحياة الحزبية مراعاة صارمة . ولعمري أن هذا ظهر أكثر ما ظهر في انتهاك مبدأ الجماعية في العمل ، وانى أقصد هنسا اضعاف دور الاجتماعات الحزبية والهيئات المفتخة ، وهو ما حرم الشيوعيين امكانية المشاركة بنشاط في مناقشة القضايا المهمة حيويا ، وفي خاتمة المطاف التأثير فعليا في الوضع في أسر العمل وفي المجتمع ككل .

كما تم الاخلال ، أحيانا كثيرة ، بمبدأ تساوى الشيوعيين : فالعديد من أعضاء الحزب الذين تسنموا مناصب قيادية بانوا بلا حسيب ولا رقيب عليهم ، مما أدى الى الفشل في العمل والى انتهاك خطير لأدب السلوك الحزبى .

ولا مجال للسكوت أيضا عن سخط الشغيلة العادل على تصرف أولئك القياديين الممنوحين الثقة والصلاحيات والمفترض بهم أن يذودوا عن مصالح الدولة والمواطنين ، بينما راحوا أنفسهم يسيئون استعمال السلطة ويكبحون الانتقاد ويكدسون الثروات ، حتى أن بعضهم قد ضلع في أعمال إجرامية ، ان لم يكن مدبرها .

تبدت في أتمد أشكالها امتساخا العمليات السلبية من انحطاط الكوادر وانتهاك الشرعية الاشتراكية . . . » .

كما « ينبغي الاقرار بأنه لم يتم التمكن خلال هذه السنوات من وضع حاجز متين يوجه الأشخاص غير الشرفاء الماكربين الطماعين

الذين يسعون الى المكاسب من وراء البطاقة الحزبية •

أننا قد تراجعنا الى حد ما عن القاعدة القائلة : ليس المهم عدد الأعضاء الجدد ، بل نوعية الصفوف الحزبية • وهذا انعكس على كفاحية المنظمات الحزبية •

إذا ما طالع الحزب الاشتراكي اليمني وجهه في مرآة هذا النقد ، فلسوف يكتشف أن فيه كثيراً من الندوب والجروح والقسامات غير السارة أكثر بكثير مما لدى حزب البلاشفة •

وإذا كانت هذه هي الظواهر السلبية في حزب لينين بعد حوالي تسعة عقود من وجوده ونضاله ، وبعد حوالي سبعين سنة من عمر اعلانه ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وقيام الاتحاد السوفيتي ، فلا شك أنه وجدت في حزب وليد استخلص من براثن مجتمع متخلف كالحزب الاشتراكي اليمني ظواهر سلبية أكثر بكثير •

بدون الاقرار بذلك لا يمكن فهم كيف أمكن حدوث ما حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ ولا كيف يمكن الحيلولة دون حدوث تراكمات سلبية أخرى يتكرر بها ما حدث في ذلك اليوم المشؤوم •

ان اقدام الحزب على وضع وثيقة تحليلية حول تجربته تؤكد ليس فقط اقراره بهذه الحقيقة القاسية ، وانما أيضاً عزمه على تصحيح الوضع ، ومنع تعرض الحزب والبلاد لمأساة أخرى •

الأمثلة الثورية التي يقدمها حزب لينين في بمضمار التغيير والتجديد والديمقراطية :

غير أنه من المهم أولاً معرفة كيف عالج حزب لينين الظواهر السلبية في صفوفه وفي الدولة والمجتمع ، فمعرفة ذلك تزودنا بدرس ثمين نحن أشد ما نكون حاجة اليه •

يقول جورباتشوف في التقرير الآنف الذكر :

« كل ما قيل ، يا رفاق ، يشهد على ما صار اليه الوضع من خطورة في شتى ميادين المجتمع ومدى ضرورة التغييرات في العمق • ومن الأهمية بمكان التأكيد التالي مجددا : لقد وجد الحزب في ذاته القوة والجرأة لتقييم الوضع بشكل منصف ، والاقرار بضرورة التغيير الجذري في السياسة والاقتصاد وفي المجالين الاجتماعي والروحي والانعطاف بالبلد الى طريق التحولات •

وفي ظل هذا الوضع طرحت ، أيها الرفاق ، مسألة تعجيل التنمية لاقتصادية والاجتماعية مسألة التغيير (التجديد) • والمقصود في جوهر الأمر هو الانعطاف والتدابير التي تتسم بطابع ثوري • نحن عندما نتحدث عن التغيير وما يرتبط به من عمليات اشاعة الديمقراطية في المجتمع على أكمل وجه ، نقصد بقولنا هذا تحويل المجتمع تحويلا ثوريا وشاملا حقا وفعلا •

مثل هذا الانعطاف الجذري ضروري ، وليس أمامنا سوى هذا السبيل • والتراجع غير جائز ، بل أنه مستحيل •

ويتساءل جورباتشوف عما اذا كانت هناك ضمانات فعلية للأحداث مثل هذا الانعطاف الثوري والجذري ويجب بالايجاب كما يلي :

« ان تحليل الحالة التي وجد نفسه فيها مجتمعنا قبيل اجتماع نيسان (أبريل) الكامل للجنة المركزية ، وخبرة التغيير ، تطرحان بكل الحاح أهم مسألة وهي : الدينا ضمان بأن عملية التغيير التي بدأت ستواصل حتى النهاية ، وأن الأخطاء السابقة لن تتكرر ، واننا سنستطيع تأمين نمو مجتمعنا على النحو المطلوب ؟

عن هذه الأسئلة يجيب المكتب السياسي مؤكدا : نعم ، لدينا مثل هذه الضمانات •

انها وحدة ارادة ووحدة عمل الحزب والشعب اللذين تجمعهما خبرة ما عاشاه ، وادراكهما المسؤولية الملقاة عليهما عن حاضر ومستقبل وطننا الاشتراكي .

انها أيضا تطوير ديمقراطية النظام الاشتراكي من كافة النواحي ، ومشاركة الشعب الفعلية والمشاركة النشطة في حل كافة المسائل المتعلقة بحياة بلادنا ، والاستعادة التامة للمبادئ اللينينية ، مبادئ العلانية والرقابة الاجتماعية ، والنقد والنقد الذاتي ، والنزاهة والاخلاص السياسيان اللذان يتجسدان في تطابق الأقوال والأعمال .

وأخيرا ، انها تطور الحزب نفسه تطورا سنيا ، وقدرته على التحليل الانتقادي لنشاطه وعلى تجديد أشكال وطرق عمله ، وتحديد آفاق تطور المجتمع على أساس النظرية ، والنضال من أجل المهام الجديدة التي تطرحها الحياة .

وتعميق الديمقراطية الاشتراكية ، وابداع المواطنين السوفيت الخلاقة ، ودور الشيوعيين الطليعي في الشؤون العملية — كل ذلك بالذات يضمن نجاح التحولات الثورية التي أقرها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي ، ويجعلها مستمرة لا رجعة فيها » (أنظر تقرير ميخائيل جورباتشوف في « أنباء موسكو » ملحق العدد ٦) .

على أن اجابات جورباتشوف عن توافر ضمانات الانعطافة الثورية في الاتحاد السوفيتي تصاح أيضا لجميع البلدان الاشتراكية ، كما تصاح كذلك لبلدان التوجه الاشتراكي ، ومنها اليمن الديمقراطية ، حتى مع وجود فوارق في مستويات التطور التاريخي بين الاتحاد السوفيتي وهذه البلدان .

غالمهم في جميع الأحوال هو وجود الحزب الطليعى القائد للعملية الثورية ووحدة عمله والتفاف الشعب حوله ، وإشاعة الديمقراطية الواسعة والعميقة في صفوفه وفي الدولة المجتمع ، وضمان الاشتراك الكامل للشعب في العملية الثورية ، والانضباط التام والواعى للمبادئ التنظيمية اللينينية في حياة الحزب ، وجعل الجماهير الشعبية شريفاً فعالاً في الرقابة الاجتماعية الى جانب الرقابة الحزبية العليا ، وممارسة النقد والنقد الذاتى باستمرار ، والتحدى بالاستقامة والنزاهة والتجرد والمبدئية عند مباشرة أى مسئولية ، وربط الأقوال بالأفعال ، وقدرة الحزب على تطوير نفسه باستمرار ، وتربية وإعادة تربية أعضائه وكوادره وقياداته والابتكار الدائم لوسائل وأشكال العمل الأكثر ملاءمة وفعالية وجدوى ، وامتلاك الروح الخلافة والمبدعة والمجددة أبداً ، واستشراف المستقبل دائماً ، والتحديد العلمى للطرق العلمية الضامنة لبلوغه ... الخ .

اعراب جورباتشوف عن الثقة في قدرة الحزب الاشتراكى اليمنى على مواصلة قيادة مسيرته الثورية :

وليس هناك شك في أن الحزب الاشتراكى اليمنى الذى تتمثل من تخييب آمال القوى المعادية بخروجه من قلب المحنة العبرى التى أدلقت عليه وعلى الثورة والبلاد بفعل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامية التى ألزعت الأصدقاء والشرفاء في كل مكان من العالم يمتلك تلك المبررات التى تجعله يؤكد أن لديه من الضمانات وسيتوفر لديه من الضمانات ما يكفى ليس لأن يرسم الجراح ، ويرأب الجراح ، ويقوم وحدة الحزب ، ووحدة الشعب ، ووحدة المجتمع ، ووحدة الوطن ووحدة المؤسسات الرسمية والجماهيرية ، على أوثق وأقوى مما مضى فحسب ، وإنما أيضاً أن يفضى بمسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية الى نهايتها المظفرة ، وأن ينتقل بالمجتمع الى الرحاب الاشتراكية عبر نخاله في ذات الوقت من أجل تحقيق وحدة الوطن اليمنى ذلك سائى أسس ديمقراطية

وأن يستعيد ويثبت موقعه الطليعى والمرموق فى اطار حركة الثورة العربية ، وأن يرسخ مكانته فى اطار حركة الثورة العالمية •

ذلك أيضا ما استشفه وأكد عليه بقوة أمين عام الحزب اليسوعى السوفيتى ميخائيل جورباتشوف فى الكلمة التى القاها فى المأدبة التى اقامها تكريما للوفد الحزبى اليمنى الديمقراطى برئاسة أمينه العام الرفيق على سالم البيض : « ان شعب اليمن الديمقراطية عاش فترة صعبة وواجه محنا عصيبة : غالا الأحداث المساوية التى وقعت فى كانون الثانى (يناير) ١٩٨٦ والضحايا البشرية الكبيرة والدمار اثارته أسى صادقا لدى المواطنين السوفيت •

وانطلاقا من واجب الصداقة والتضامن سعيانا الى مساعدة الأصدقاء اليمنيين فى تذليل الازمة والاسراع فى ايقاف اراقة الدماء •

ولدى ذلك لم تفارقنا الثقة قط بأن الحزب الاشتراكى اليمنى سيتغلب على المحنة ، ويستخلص منها العبر الصحيحة ، ويستجمع قواه لتصحيح الأخطاء المرتكبة ، ويحافظ على النظام التقدمى فى البلاد الضرورى لشعبها للغاية •

وبدعم الأصدقاء زادت اليمن الديمقراطية عن حقها فى تقرير مصيرها بنفسها من دون تدخل خارجى •

وتكمن الحصيلة الرئيسية للعمل المتعلق بإزالة آثار أحداث كانون الثانى (يناير) فى صمود النظام التقدمى فى البلاد ، وحصول الحزب الاشتراكى اليمنى على امكانية مواصلة تطوير البلاد طبقا للاختيار الذى قام به الشعب اليمنى الجنوبى •

ان الهدوء فى البلاد ، وتعزيز وتوسيع مكتسبات الثورة اليمنية

الجنوبية ، هي ضمان كذلك لاستعادة المواقع الدولية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومكانتها .

نتمنى لكم ، أيها الرفيق على سالم البيض ولكل قيادة الجمهورية ، اجتياز المعبر الوعر بسرعة ، وتوحيد الحزب والشعب في نمط الدولة الديمقراطية التقدمية وفي النضال من أجل المصالح الوطنية لليمن الديمقراطية . وواضح مدى أهمية هذه المهمة . وفي حلها يلقي الأصدقاء اليمنيون الجنوبيون وسوف يلقون الدعم الثابت من جانب الاتحاد السوفيتي » (نص الخطاب كاملا في صحيفة « ٢٤ أكتوبر » ١١-٢-١٩٨٧) .

ظروف الحزب الاشتراكي اليمني أكثر مواتاة للتطور والتطور من ظروف الحزب الثوري الشعبي المنفولى :

في ضوء كل ما سبق يتحتم علينا الرد على جملة من الأقاويل والتخرصات والتخريجات التي تلبس ثوب التنظير والمشككة في طبيعة النهج الذي سارت عليه الثورة في اليمن الديمقراطية والتي اتخذت من أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ مناسبة لاعادة تشويهاتها لمجمل التجربة الثورية .

فوفقا لهذا المسائل الأسود الذي يقذف به وجه الثورة فإنه لم يكن هناك ولن يكون هناك في اليمن الديمقراطية الا حروب قبلية ، بغية الاستئثار بالسلطة ، وفرض حكم القبيلة الأقوى على جميع القبائل ، وأنه لم يكن ولن يكون فيها لا توجه اشتراكي ، ولا حكم ديمقراطي ثوري . ولا حتى حكم وطني .

واضح أن من يفكر على هذا النحو يحمل عقلية أثرية محضة ، ولا علاقة له بحياة العصر الذي مس التطور الذي حدث فيه كل شيء حتى أوضاع القبيلة والعشيرة .

على أن الأمر ليس مجرد نظرة جامدة متخلفة ، ولا مجرد جهل وقصور في الفهم ولا حتى سذاجة وبلاهة سياسية ، وإنما هو بالأحرى موقف سياسى مقصود ، هدفه تزييف الحقيقة ، وتشويه الواقع ، وتضليل الرأى العام ، وتصوير أنه لم يحدث شيء منذ جلاء الاستعمار البريطانى من البلاد حتى اليوم . فليست هناك ثورة ولا منجزات ثورية ، وليس هناك وطن متحرر ، متطور ، ولا وطنية . واذن فإن على جماهير الشعب أن تبحث لها عن بديل يخلصها من صراعات القبائل الدورية على الحكم .

ليس لنا أن نواجهه مثل هذا الطرح الشائى المشوه بالسخرية والازدراء ، ولا بالابتسام والضحك من مروجيه ، وإنما علينا أن نفترض حتى لدى بعض مروجيه أنهم يعنون ما يقولون وأن تلك هى قناعتهم ، وأن ذلك هو مستوى فهمهم .

وعلى أساس هذا الافتراض علينا أن نحاورهم .

لقد قلنا فى مطلع هذا البحث أن الأنماط السابقة للرأسمالية وحتى السابقة للاقطاعية لم تسمح تماما ، وأن بقساياها الأيديولوجية والسيكولوجية لم تختلف دفعة واحدة ، وأنها من ثم لعبت دورا فى حدوث ما حدث .

وقلنا أن الشيء الأساسى هو تكون بنية اقتصادية — اجتماعية جديدة عكست نفسها فى بنية الدولة ، وأنه بفضل ذلك أمكن ليس فقط تحجيم أثر الأنماط السابقة وانعازاتها الثأرية والمتخلفة ، وإنما أيضا الامساك يزمam الموقف السياسى وقيادة الثورة ، وتوجيهها وجهتها المرسومة سلفا .

ولقد خرجت الثورة ، بفضل حزبها القائد ودعم الحلفاء وعلى رأسهم حزب لينين ، من المأزق ، وثبتت أركان النظام التقدمى ،

ومضت في مسيرتها النضالية المحددة والمجيدة * والوضع اليوم في اليمن الديمقراطية ، رغم كل ما جرى فيها من أحداث جسام ، هو أفضل بكثير من وضع منغوليا العشرينيات ، الذي استحق من لينين المباركة والتأييد : « أنا شخصيا اشترك في الحركة الثورية منذ ٣٠ سنة ، وأعرف بتجربتي الشخصية مبلغ الصعوبة التي يجابهها كل شعب في التحرير من مستعبدية الخارجيين والداخليين * ولكن منغوليا * رغم أنها بلد تربية الماشية ، ورغم أن سواد سكانها رعاة رحل ، قد حققت نجاحات كبيرة في ثورتها ، والرئيسي أنها ولدت هذه النجاحات بإنشاء حزبها الثوري الشعبي ، ومهمته أن يصبح حزبا جماهيريا ، وأن يحول دون العناصر الغريبة وتوسيعه » (لينين ، حركة شعوب الشرق التحررية الوطنية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٣٦١) *

والحزب الاشتراكي اليمني هو اليوم في وضع أكثر تطورا بكثير من الحزب الثوري الشعبي المنغولي في مطلع العشرينيات * وما اعتورته من اختلالات وانشقاقات وما أصيب به من عاهات عائد بالدرجة الأولى الى أن البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة لم تكن قد استكملت تكوينها ، والى أن الأنماط القديمة والنمط البرجوازي الصغير في الريف والمدينة كانت تتسارع وتحاول النفوذ الى الحزب والدولة معا * غير أن المهم في الأمر هو احتفاظ الحزب بالزمام في يده ، وقدرته على الحفاظ على النظام الثوري الذي أقامه ، وعزمه على معالجة الشروخ والجروح والعاهات التي أصيب بها * وعلى استكمال بناء التجربة الثورية ، وآفاقها على أرسخ القواعد الاقتصادية وعلى المضي قدما في عملية تحديث المجتمع ، وتعزيز الوحدة الوطنية والاجتماعية ، وإشاعة الديمقراطية داخله وداخل المجتمع ، وإعادة تربية أعضائه والمجتمع عموما بروح الوطنية العميقة وبالثقافة الديمقراطية والتقدمية والانسانية ، مستلهما في ذلك نظرية الاشتراكية العلمية والأممية البروليتارية *

ان الظروف الداخلية والخارجية في الربع الأخير من القرن العشرين هي أكثر مواتاة له من ظروف الربع الأول والثاني من القرن العشرين التي كانت تحيط بالحزب المنغولي والذي تمكن مع ذلك بفضل سيره على هدى التوجيه اللينيني وفصل الدعم السوفيتي أن ينقل الثورة المنغولية من المرحلة الديمقراطية الى المرحلة الاشتراكية بعد مضي عشرين عاما فقط من قيامها .

لقد جاء في التوجيه اللينيني ردا على سؤال الوفد المنغولي عما اذا كان « ينبغي على الحزب الثوري الشعبي أن يتحول الى حزب شيوعي ؟ » — جاء فيه : « أنا لا أوصي بهذا ، لأنه لا يجوز « تحويل » حزب الى آخر » ذلك أن الحزب الشيوعي هو حزب البروليتاريا ولأجل ذلك فإنه « لا يزال يترتب على الثوريين أن يبذلوا الكثير من الجهد في بنائهم السياسي والاقتصادي والثقافي قبل أن ينشأ من عناصر الرعاية جمهور بروليتاري يساعد فيما بعد على تحويل « الحزب الثوري الشعبي الى حزب شيوعي » ان مجرد تغيير الالفة ضار وخطر » (المصدر السابق ، ص ٣٦٢) .

في امكاننا أن نجزم بأن قيام الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨ بعد القضاء على التيار اليساري الانتهازي ذي العمق اليميني القروي الذي رفض الاقصاد على هذه الخطوة بحجة أن الظروف الداخلية والخارجية لا تساعد على ذلك — أن قيامه ليس مجرد تغيير لالفة ديمقراطية بلالفة اشتراكية ، وانما مثل نقلة نوعية الى حد كبير لعب فيها عبد الفتاح اسماعيل دورا بارزا .

والعبرة المستخلصة من أحداث ١٣ يناير واطفاء الماسي ليس العودة الى الوراء ، وانما التفتيش عن مكامن الخلل والضعف والمبادرة الى معالجتها واصلاحها ، والتقدم الى الأمام .

وهى عملية اجتماعية وسياسية وثقافية لا تنجز الا فى مدى تاريخى كامل ، من حيث انها تعنى الشروع فى تصنيع البلاد ، بما يعنيه ذلك من اتساع قاعدة البروليتاريا المعنية قبل غيرها بأكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى المرحلة الاشتراكية وتحقيق وحدة اليمن على ذات الأسس التقدمية ، وتعنى تعميق التحولات الاجتماعية فى الريف وتقويم أوضاع التعاونيات ، وتصديت حياة الريف ، والتغلب على بقايا العلاقات والأوضاع والعادات والنفسيات الموروثة فيه من الماضى ، وتعنى حصر تأثير البورجوازية والبرجسوازية الصغيرة ، تمهيدا لتحجيم وجودها الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم الغاء وجودها فى مرحلة لاحقة ، وتعنى اطلاق الثورة الثقافية من عقالها وتعميمها فى الريف والمدينة ، وتعنى أولا وقبل كل شئ تجذير وترسيخ وحدة الحزب والشعب والمجتمع والوطن ، وجعل العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الكادحة الأخرى أساس ودرع وروح هذه الوحدة .

أبرز الثغرات فى تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية وسبل التغلب عليها :

لا مجال اذن للتراجع عن الخيار الاجتماعى والأيدىولوجى ، وانما المطلوب هو انضاج الشروط الموضوعية والذاتية التى تؤكد وتعززه .

وتلعب الشروط الذاتية دورا حاسما فى هذا الصدد ، وعلى رأس هذه الشروط ترسيخ الوعى الاجتماعى والأيدىولوجى بصحة وسلامة المنحى الثورى الذى سارت فيه اليمن الديمقراطية ، وبالذات تبنى حزبها لنظرية الاشتراكية العلمية التى فى ضوءها تتحرك ثورتها الديمقراطية فى اتجاه الاتفاق الاشتراكى .

والطبقة العاملة هى الأكثر والأجدر والأقدر على فهم واحتضان هذه النظرية ، من حيث انها نظريتها . ومهمة المثقفين الثوريين هى

تقريبها لها وتمكينها من تمثيلها • وبذلك تتمكن من أن تتحول من طبقة في ذاتها الى طبقة لذاتها ، ومن أن تشيعها لا بين العمال الزراعيين فحسب وإنما أيضا بين الفلاحين التعاونيين وجميع جماهير الريف والمدينة ، وأن تشكل معهم حلفا تحت قيادتها يمكنها من قيادة الثورة الديمقراطية وتحويلها الى ثورة اشتراكية •

قال لينين : « والماركسية إنما تستوعبها الطبقة العاملة ومفكروها ، على الوجه الأسهل والأسرع والأكمل والأرسخ ، في ظروف الحد الأقصى من تطور الصناعة الكبيرة • والعلاقات الاقتصادية المتأخرة ، أي التي تتأخر في تطورها ، تحمل أبدا على ظهور أنصار للحركة العمالية لا يستوعبون سوى بعض جوانب الماركسية ، سوى بعض أقسام من المفهوم الجديد ، سوى بعض الشعارات والمطالب ، ويكونون عاجزين عن التخلص بحزم من جميع تقاليد المفاهيم البرجوازية بوجه عام والمفاهيم البرجوازية — الديمقراطية بوجه خاص ، وفضلا عن ذلك ثمة ينبوع للخلافات لا ينضب هو الطابع الديالكتيكي للتطور الاجتماعي الذي يجري فيه ، في هذه العلاقات ومعين طريق التناقضات (لينين ، ضد الانتهازية اليمينية واليسارية وضد القروتسكية ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٦ ص ١٧٣ — ١٧٤) •

ليس هناك ما يشخص أبرز النواقص والعيوب والسلبيات التي لازمت الحركة الاشتراكية اليمينية والحزب الاشتراكي اليمنى مثل هذا التشخيص اللينيني •

فلدينا علاقات اقتصادية متأخرة حتمت ظهور قوى سياسية تدعو للمعدل الاجتماعي وللتقدم الاجتماعي ، وعبر تطلعها الى تحقيق شيء من ذلك أطلت على الفكر الاشتراكي العلمى • غير أن بعض فئاتها لم تستطع أن تستوعب سوى بعض جوانبه ، ولم تستطع أن تعى سوى

أقسام من نظريته العالمية ، ولم تستطع أن تهضم سوى بعض شعاراته ومطالبه ، ومن ثم لم تستطع التخلص من المفاهيم البرجوازية الريفية والمدنية ، ومن المفهوم البرجوازي — الديمقراطي ، ناهيك أن حركة الصراع الفاجمة عن التناقضات بين القديم والجديد ، بين البنية الجديدة الآخذة في التطور في الاتجاه التقدمي ، وبين الأنماط القديمة البرجوازية ، والتي لم يكن منها مفر ، والتي انعكست داخل صفوف الحزب — أن هذه الحركة كانت منبعاً للخلافات داخل الحزب ، اتخذت — وذلك هو الأمر المؤسف — شكلاً تنافرياً ، بينما كان في الامكان حلها عبر الديمقراطية وبالديمقراطية ، ووفقاً لوثائق الحزب ، وعلى رأسها البرنامج والنظام الداخلي .

آفاق المستقبل : غير أن التشخيص اللينيني يتلازم مع تقديم المخرج والحل ، والذي يتمثل في اشاعة الصناعة الحديثة — وذلك ما بدأت اليمن الديمقراطية في الشروع فيه بالفعل — وفي تمكين البروليتاريا ومفكرها ومثقفها من استيعاب الماركسية — اللينينية — وذلك ما أخذ به الحزب أكثر من أى وقت مضى ، ومن هنا الدورات الأيديولوجية ، التي تنظم اليوم والتي تشمل الحزب كله من الأعلى الى الأدنى .

ذلك هو مفتاح الخلاص من النواقص الاجتماعية والسياسية والفكرية ، وذلك هو السبيل لتحديث المجتمع وتجاوز الأنماط الاجتماعية القديمة بكل مخلفاتها وأهوازاتها ، وذلك هو الطريق لحصر ودحر مفاهيم البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية ، وذلك هو منحى تحقيق وتأكيد وحدة الحزب التنظيمية والفكرية والسياسية ، وترسيخ وتعميق الوحدة الوطنية والشعبية والاجتماعية ، وفتح الطريق لتحقيق الوحدة اليمنية .

وذلك هو الخط الثورى والوحيد الذى يعيد اليمن الديمقراطية الى موقعها الريادى فى اطار حركة الثورة العربية ، والذى يمكنها أكثر فأكثر من أن تلعب دورا طليعيا فى تحقيق وحدة أطرافها فى جبهة نضالية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية والعنصرية ،، والذى يجعل نجمتها تزداد تألقا وتوهجا ضمن مجرة البلدان ذات التوجه الاشتراكى .

دور الثقافة الثورية الأساسى

فى التطور التاريخى للتصاعد

لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م (*)

التطور التاريخى لا يسير وفق ارادة علوية ولا حسب مشيئة هذا الزعيم أو ذاك ، ولا طبق رغبة هذه القوة الاجتماعية أو تلك ، وإنما يسير وفق قوانين موضوعية تلعب خلالها ارادة الناس ووعيهم دورا معجلا أو معطلا أو معرقلا .

درجة تطور القوى المنتيجة ، درجة التقدم الانتاجى الاقتصادى هى التى تحدد طابع علاقات الانتاج والبنية الاجتماعية عموما ومن ثم طابع النظام السياسى .

البنية التحتية المتمثلة فى علاقات الانتاج تفرز البناء الفوقى السياسى والأيدىولوجى المطابق لها .

غير أن ذلك لا يعنى أن البناء الفوقى لا دور له تجاه حركة التطور التاريخى لجرد أنه انعكاس للظروف المادية - الاقتصادية . فهو يكتسب فى لحظة معينة دورا حاسما .

(*) نشرت فى صحيفة « ١٤ أكتوبر » فى ١٢/١٠/١٩٨٧ .

ليس هناك تلازم ميكانيكى بين الواقع المادى الذى هو الأساس لنشوء هذا النسق أو ذلك من الأفكار والقيم ، وبين هذه الأفكار والقيم . فهى بعد نشوئها تكتسب شيئا من الاستقلالية وتتولد وتتطور تطورا داخليا خاصا بها . وتتجاوز حتى أساسها المادى الذى فرزها وتغزو قادرة على الرؤية الى آفاق أبعد من تلك الأفاق المحددة التى تحتتمها علاقات الانتاج القائمة . بل وتصبح مبشرة بمنحى للتطور الاجتماعى والتاريخى مخالف لمنحى التطور القائم .

ذلك ما يفسر ظهور النظريات التقدمية ، وخاصة نظرية الاشتراكية العلمية التى ولدتها ظروف القرن التاسع عشر المادية ، ظروف الانتاج الرأسمالى ، التى كما انتجت الصناعة الحديثة ، والتكنيك المتقدم ، أنتجت طبقة جديدة هى طبقة العمال التى جاءت أيديولوجية ونظرية الاشتراكية العلمية تعبيرا عن مصالحها ومطامحها ، رؤيتها ازاء التاريخ والحياة والسيورة الانسانية عموما .

لقد تجاوزت هذه النظرية المجتمع الذى نبتت فى ظله ، وأخذت تبشر وتدعو الى اقامة مجتمع جديد خال من الاستغلال الرأسمالى وكل أشكال الاستغلال التى عرفها التاريخ والتى ما تزال قائمة هنا أو هناك من أنحاء الكرة الأرضية .

ولم تبق هذه النظرية محصورة فى اطار المجتمع الأوروبى الذى نشأت فيه ، وإنما تجاوزته الى شتى أنحاء الأرض ، حتى غدت نظرية الملايين من جماهير الكادحين فيها ، وحتى أمكن اقامة مجتمعات اشتراكية على أساسها ليس فى البلدان الأوروبية فحسب ، وإنما أيضا فى البلدان المتأخرة عن أوروبا ، مما أتاح لها تجاوز تأخرها ، والمضى فى طريق التطور الاقتصادى والتكنيكى والعلمى بسرعة قياسية ، بل بسرعة تفوق سرعة تطور البلدان الرأسمالية التقليدية .

ان ذلك يعنى بوضوح أنه يمكن أن يشهد المجتمع ، وخاصة المجتمع الرأسمالى ، تطورا هائلا أو نسبيا فى القوى المنتجة والاقتصاد والتكنيك والعلم ، بينما تظل العلاقات الانتاجية والاجتماعية متخلفة ، ويظل البغضاء الفوقى السياسى والأيدىولوجى والخلقى والروحى فى حالة انحطاط ، ويظل الانسان من ثم فى حالة اغتراب عن عمله ومجتمعه ونفسه ، ولا يعدو أن يكون أسيرا لدى الرأسمالى وعبدا للعمل المأجور الذى يقوم به لصالحه •

ان هذا التناقض الفادح بين القوى الانتاجية والتكنيكية والعلمية المتطورة وبين العلاقات الانتاجية والاجتماعية والروحية المتدنية هو ما نبه اليه ماركس بمثل هذه العبارات البليغة : « هناك واقع عظيم يميز قرننا التاسع عشر ، واقع لا يتجرأ أى حزب على انكاره ، فمن جهة ، استيقظت قوى صناعية وعلمية لم تكن حتى لتخطر فى بال الناس فى أى من العهود السابقة فى تاريخ البشرية ، ومن جهة أخرى ، تتبدى علائم انحطاط يتجاوز جميع الويلات المعروفة فى التاريخ منذ أواخر زمن الامبراطورية الرومانية •

وفى زمننا يبدو كأن كل شىء ينطوى على نقيضه ، فنحن نرى أن الآلات التى تملك قوة عجيبة لتقصير مدة العمل البشرى وجعله أوفر ثمرا تجلب للناس الجوع والأعياء ، ومصادر الثروة الجديدة غير المعروفة حتى الآن تتحول ، بفضل سحر ما غريب وغير مفهوم ، الى مصادر للفقر ، وانتصارات التكنيك تبدو كأن الانحطاط الأخلاقى كان ثمنها ، ويخيل أن الانسان يمشى اما عبدا لغيره من الناس ، واما عبدا لسفالتة بالذات بقدر ما تخضع البشرية للطبيعة لنفسها • وحتى نور العلم الصافى لا يمكنه ، حسبما يبدو ، أن يشع الا فى خلفية الجهل الحالكة ، وكأن جميع اكتشافاتنا وكل تقدمنا تؤدي الى هذا الواقع ،

وهو أن القوى المادية تكتسب حياة فكرية ، بينما تفقد الحياة البشرية جانبها الفكرى وتنحط الى درجة قوة مادية • ان هذا التناحر بين الصناعة المعاصرة والعلم المعاصر من جهة ، والاملاق المعاصر من جهة أخرى ، هذا التناحر بين القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية فى عهدنا هو واقع محسوس ، ومحتم ، ولا جدال فيه • « ماركس انجلس ، منتخبات فى ثلاث مجلدات ، المجلد ١ الجزء ٢ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٠ ص ٢٤٨ — ٢٤٩ » •

ذلك كان هو الوضع فى البلدان الرأسمالية أيام ماركس • ولقد تفاقم هذا الوضع اليوم واشتد التناقض فى عهد الرأسمالية الاحتكارية ورأسمالية الدولة الاحتكارية ، بين المستوى البالغ التطور للقوى الانتاجية والاقتصاد والتكنيك والعلم والمستوى البالغ الانحطاط للقيم الأيديولوجية والثقافية والأخلاقية للمجتمع الرأسمالى ، ولا سيما المجتمع الرأسمالى الأمريكى •

غير أن المجتمع الرأسمالى كما يفرز القيم الروحية المنفسخة والمتعفنة والمريضة فان القوى الحية والجديدة والثورية فيه ، ممثلة فى الطبقة العاملة ومفكرىها والمتقنين المستنيرين عموما ، تطرح أيديولوجية وفكرا وقيما روحية متقدمة •

ان انتشار هذه القيم الأيديولوجية والفكرية المتقدمة الى البلدان الرأسمالية الضعيفة التطور أو التى لم تبلغ مرحلة الرأسمالية بعد يتيح لمثل هذه البلدان لا تبنى هذا العطاء الروحى الحى فحسب ، وانما أيضا البناء عليه وتطويره ، بحيث يتجاوز مستوى التطور الثقافى لهذه البلدان مستوى تطورها المادى • ان ذلك كان هو شأن روسيا فى القرن التاسع عشر • « وينبغى التنبيه مرة أخرى

من الأحكام السطحية على التقدم التاريخي . بالطبع ، ان تطور القوى المنتجة يمثل الشرط الأهم للتقدم الاجتماعي . بيد أنه لا ينبغي تبسيط هذه الحقيقة وعدم رؤية أنه في بعض الحالات بوسع الثقافة الروحية سبق مستوى تطور القوى المنتجة . فمن المعروف ، على سبيل المثال ، أن روسيا في القرن التاسع عشر كانت متأخرة عن بعض البلدان الرأسمالية من حيث تطور القوى المنتجة ، بيد أن هذا لم يعفها عن إعطاء البشرية مفكرين وثوريين وشعراء وكتابا وموسيقيين ورسامين وعلماء ومخترعين عظماء . ان القضية تقوم في ان تطور الثقافة (وظواهرات البنى الفوقية عامة) لا يجوز ربطها بمستوى القوى المنتجة بمعزل عن علاقات الانتاج ، عن ما نضج من التناقضات الاجتماعية والطبقية والقومية » (خانتسيك موجيان ، مراحل التاريخ . دار التقدم ، موسكو ١٩٧٩ م ، ص ٩٥) .

ان هذا المستوى الروحي المتطور الذي بلغته روسيا من خلال اقتباسها للثقافة الغربية الرفيعة ، وهذا العطاء الثقافي العالي الذي أضافته ، والذي فجر فيها ينابيع الحيوية ودفع بطلانها الى العمل الجسور من أجل انهاض روسيا المتأخرة ، وتجديد حياتها ، وجعل منها بالفعل بؤرة ثورة ثورية ملتعبة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ان ذلك هو الذي الهم ماركس وانجاز تلك النبوءة القائلة بأن فجر الثورة العالمية سينبثق من الشرق ، ومن روسيا بالذات ، وان لهب هذه الثورة سيمتد الى الغرب ذاته .

ان انتشار نظرية الاشتراكية العلمية في روسيا انتشار الفار في المهشيم ، وان ذلك التطوير الخلاق الذي أدخله لينين عليها قد قفز بمستوى التطور الثقافي في روسيا الى الذروة ، حتى وان كان هذا المستوى قد انحصر بالدرجة الأولى على مثقفي روسيا من البلاشفة

وعلى الطليعة البروليتارية التي أمسكت بقيادة حركة التطور الاجتماعي والتاريخي فيها •

ولكن الثقافة الثورية ذات الطابع الديمقراطي التي انبثقت أول ما انبثقت من الغرب تجاوزت حدود روسيا الى الشرق عموما • وفتحت كوات من النور في جدرانها السميكة المظلمة ، وأخذت تدفعه منذ مطلع القرن العشرين الى النضال السياسي للخروج من كهوف القرون الوسطى ، والافلات من قبضة الاستعمار العالمي ، ومن أجل صبح حياته الجديدة • ان ذلك هو ما نبه اليه لينين عندما كتب في ١٣ أبريل ١٩١٣ : « لقد استيقظت في آسيا الروح « الأوروبية » • لقد غدت شعوب آسيا واعية وعيا ديمقراطيا » • (لينين ، استيقاظ آسيا • دار التقدم موسكو ص ٢٢) •

وكان قيام الثورة في روسيا المتأخرة برهانا حاسما على الدور الخاص الذي يمكن أن تلعبه الثقافة الثورية في بلد متخلف •

وبعد قيام هذه الثورة ، ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ ، أخذت تغمر الشرق موجة أخرى من الوعي الاشتراكي في الوقت الذي شرعت حركات التحرر الوطني فيه تحقق نهوضا غير مسبوق •

وبالاعتماد على مثل هذه الثقافة الثورية ، الديمقراطية ، والاشتراكية ، وبدعم قلعة الثورة العالمية ، الاتحاد السوفيتي ، أمكن تفجير الثورات الوطنية الديمقراطية ، والثورات الديمقراطية الشعبية في البلدان الرأسمالية ذات التطور الاقتصادي المتوسط ، والضعيف في البلدان التي لم تصل مرحلة الرأسمالية بعد • بل وأمكن تحصيل

بعض هذه الثورات الى ثورات اشتراكية ، أو مضيقا في طريق التوجه الاشتراكي .

واليمين الديمقراطية هي واحدة من هذه البلدان التي تسير بثقة وثبات في طريق التوجه الاشتراكي . والسؤال هو كيف أمكنها تحقيق هذه الطفرة الثورية ، رغم انها لم تلتحق بركب حركة التحرر الوطني العربية والعالمية الا في وقت متأخر جدا ، ولم يتسرب اليها أئمة الثقافة الثورية ، والوعي الديمقراطي والوعي الاشتراكي ، الا مع الخمسينيات ؟

هناك عوامل عامة ، وعوامل خاصة ، ساعدت اليمن الديمقراطية على انجاز مثل هذه القفزة الثورية :

١ — أن الحركة الوطنية اليمنية التي كان مركزها الأساسي في عدن ظهرت في مرحلة تاريخية متطورة كان المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي ، قد أصبح يمسك خلالها بزمام المبادرة الثورية والتاريخية ، بعد اندحار الفاشية وتصدع جبهة الامبريالية العالمية ، وأصبح للأفكار الاشتراكية جاذبية لا تقاوم .

٢ — أنها انبثقت في مرحلة تاريخية كانت فيها حركة التحرر الوطني العالمية في حالة من المد المتصاعد . وكانت لخصائل من هذه الحركة تنتقل الى مواقع الديمقراطية الثورية ، والى مواقع الاشتراكية العلمية . وتدفع بشعوبها في طريق الاشتراكية .

٣ — انها انطلقت في حقبة تاريخية كانت فيها حركة التحرر الوطني العربية في عنفوانها ، وكانت مصر الناصرية أثناءها — أي كانت ذبذبات نهجها القومي — تلعب دورا قياديا فيها . وتعمل على دعم ومساندة كل تحرك ثوري عربي ضد الاستعمار والرجعية . بما في ذلك التحرك

الثورى فى اليمن ، الذى عبرت عنه ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ •

٤ — انها برزت فى وقت كانت فيه أقسام من حركة التحرر الوطنى العربى تطور مفاهيمها الثورية فى اتجاه ديمقراطى جسمى وتتطلع الى تبني الفكرى الاشتراكى العلمى ، أيا كانت مداخلها اليه •

٥ — أن الجبهة القومية ، التى كانت الحلقة الوسطى فى الحركة الوطنية اليمنية ، كانت تتقدم منذ منتصف الستينيات فكريا وسياسيا ونضاليا • وتمضى فى خط متصاعد نحو امتلاك الرؤية الديمقراطية الثورية المنسجمة ، وتتحرك منذ مطلع السبعينيات نحو تبني الفكر الاشتراكى العلمى ، شأنها فى ذلك شأن حركة القوميين العرب التى كانت تاريخيا أحد فروعها •

٦ — أن ظهور الحركة الوطنية اليمنية فى منتصف الخمسينيات قد تواءم مع ظهور الحركة العمالية التى اقتحمت المعركة الوطنية بوسائل وطرائق بروليتارية ثورية فى النضال كالمسيرات والمظاهرات والاحتشادات الجماهيرية بكل ما كان يؤدى اليه ذلك من التحام واشتباك مباشر مع المستعمر ، ومن شحذ للعزائم الثورية ، ومن خبرة نضالية متنامية ، ومن بلورة تقاليد كفاحية راسخة •

٧ — أن نواة الوعى الاشتراكى التى بزغت منذ هذا الوقت لم تقتصر على نخبة محدودة من المثقفين الثوريين ، وانما نفذت بهذا القدر أو ذاك الى صفوف الطبقة العاملة •

٨ — أن القاعدة التى كانت تستند اليها الجبهة القومية كانت جبهة شعبية واسعة بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، جبهة تمتد من

البرجوازية الوسطى والصغيرة والمتقنين الوطنيين والديمقراطيين ،
وانتهاء بالعمال ، بما في ذلك عمال المصافي •

٩ — أن محاولة ممثلي البرجوازية الوسطى — بعد الاستقلال —
دفع حركة التطور في الاتجاه الرأسمالي الليبرالي الاصلاحى ، بكل ما
يؤدى اليه ذلك من الدوران في فلك التبعية الاقتصادية والسياسية
والثقافية للرأسمال الامبريالى ، قد اصطدمت بمقاومة واسعة من
هذه القاعدة الشعبية العريضة التى كانت تستند اليها الجبهة
القومية والمسنودة أيضا بالقوى والفصائل الديمقراطية والتقدمية
الأخرى خارجها •

١٠ — أن محاولة ممثلي البرجوازية الصغيرة الفرقة ارباك المسيرة
الديمقراطية الثورية التى كانت قد بدأتها الثورة منذ قيام حركة ٢٢
يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ بتجنحاتهم اليسارية المتطرفة الفوضوية
أول الأمر ، وبإفراطهم ذات اليمين آخر الأمر قد اصطدمت هى
الأخرى بهذه القاعدة العريضة من الجماهير الشعبية والقوى
الثورية التى كانت قد تاطرت في التنظيم السياسى الموحد — الجبهة
القومية منذ أكتوبر ١٩٧٥ ، مما أتاح لها الخلاص من مخاطر هذه
الزمرة المغامرة بانتصارها عليها في ٢٦ يونيو ١٩٧٨ •

١١ — أن تبنى التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية
للفكر الاشتراكى العلمى قد حتم — بعد ازاحة حجر البرجوازية
الصغيرة المسعورة من الطريق — تحويل هذا التنظيم الى حزب من
طراز جديد ، حزب اشتراكى علمى ، هو الحزب الاشتراكى اليمنى
الذى أعلن في أكتوبر ١٩٧٨ •

١٢ — أن ما ساعد على المضى في هذا الخط الثورى الصاعد

أبدا أن اليمن الديمقراطية ، على عكس البلدان العربية الأخرى ، ثم تكن تعاني من وطأة الفكر السلفى وتجمعاته ، وأن البرجوازية الكومبرادورية وقوى الاقطاع فيها كانت مجرد ظل للاستعمار وأن البرجوازية الوسطى كانت شريحة رقيقة ، وأن نواء القيادة في حركة التحرر الوطني في جنوب الوطن اليمنى كان معفودا منذ البداية للجماهير الشعبية الكادحة والعريضة والمنظمة والمسيسة والتي اخذت تنتقل بسرعة غير عادية من امتلاك الوعي الوطني ، الى امتلاك الوعي الديمقراطي ، الى تبني الوعي الاشتراكي ، الذي لا يبرح يتجذر ويتعمق ويترسخ في صفوفها .

وبين جميع هذه العوامل يبدو واضحا أن تملك الثقافة الثورية ، بدأ من الثقافة الوطنية ، مروراً بالثقافة الديمقراطية ، وانتهاء بالثقافة الاشتراكية ، بكل ما تنطوي عليه من بعد أسمى ، وتجسيد هذه الثقافة الثورية في تنظيم سياسي أخذ بتكيف ويتطور باستمرار وفق درجة التطور التي بلغت هذه الثقافة — أن ذلك كان العامل الرئيسي وراء هذا الخط البياني الصاعد أبدا الذي سارت فيه ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ ، حتى بلغت اليوم مرحلة التوجه الاشتراكي .

ورغم الازمة الثقافية التي مرت بها التجربة الثورية خلال هذا العقد ، ورغم تأثير « الأزمات التي أضعفت الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية للحزب » حسب تعبير (الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ — ١٩٨٦ ، ص ٥٣) والتي كانت أحداث ١٣ يناير أبرز تجلياتها ، فإن صمود الحزب لها ، وانطلاقه بمضاهي نحو تجاوز آثارها ، ودعوته لاشاعة الثورة الثقافية وتعميق مجرى الثورة أكثر فأكثر ، يؤكد على نحو قاطع على أن تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية تمتلك أسباب بقائها ونموها وتقدمها وتحولها من مرحلة تاريخية الى مرحلة تاريخية أعلى .

اليمن الديمقراطية ...

وتحصا عـدين ...

من النضال ... (*)

لم يعد للأسطورة والمعجزة مكان في عصرنا • غير أن هناك من الحقائق ما يكاد يشبه في غرابته ومفارقتها الأسطورة والمعجزة •

والأفكيف يمكن فهم هذا الذي حدث خلال عـدين من الزمن في هذا الجزء من الوطن العربي ، وهذا الشطر من اليمن •

ميناؤه الشهير منذ أقدم العصور ، والذي كان إحدى حلقات للوصل الهامة بين الشرق والغرب ، وأحد الشرايين التجارية والحضارية الواصلة بينهما ، والذي كان لذلك مطمعا للغزاة والفساتحين منذ الامبراطورية الفارسية واليونانية حتى الامبراطورية العثمانية والبريطانية - كيف أمكن أن يدور مع الزمن دورة كاملة ، ويتحول فجأة - في ظرف عـدين من الزمن فقط - من موضوع للتاريخ الى ذات له ، من حجر في بناء صرح الامبراطوريات العالمية القديمة والجديدة ، الى واحد من أنشط معاول الهدم للامبراطورية ، التي لم تكن تغرب

عنها الشمس ، والى واحدة من أبدع أدوات البناء للعالم الجديد الذى لا مكان فيه قط لغير الحضارة التى تليق بشرف وكرامة الانسان ؟ !

كيف أمكن لهذا الميناء — ميناء عدن — الذى أسماه محمد على باشا حاكم مصر بأنه « عين اليمن » التى أخذتها بريطانيا باستيلائها عليه عام ١٨٣٩ ، بينما كانت قواته فى طريقها اليه انطلاقا من « المخا » التى كانت قد بلغتها فى محاولة لاقامة امبراطورية الضاد — حسب تعبير نجله ابراهيم باشا — كيف أمكن له أن يستعيد نور عينه التى خيل للامبراطورية البريطانية انها قد فقأتها ، وأصابته اليمن كلها بعمى أبدى ؟ !

كيف أمكن أن تتحول عدن من مجرد واحدة من الدرر التى رشح بها التاج البريطانى الى غرة من الغرر السنية فى جبين الثورة العالمية ؟ !

هل يعود ذلك الى أن الثورة فيه لم تتم بانقلاب من أعلى ، والى أنها — وان بدت فى الأصل كامتداد لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن — كانت انقلابا من أسفل ، انفجارا شعبيا من الأعماق ، تحركا جماهيريا أفقيا ورأسيا شمل كل الطبقات والقوى الأساسية والجذرية فى المجتمع من فلاحين وعمال ومثقفين وفئات وسطى ؟

هل مرد ذلك الى أن الثورة فيه — فى هذا الجزء من الوطن اليمنى .. كانت واحدة من الثورات القليلة فى منطقة التحرر الوطنى العالمية التى اكتسبت طابع حرب شعبية انصهرت وتبلورت فيها قوى البلاد الحية ، وتخلقت فى أتونها حركة وطنية ديمقراطية أصيلة لا تستطيع كل رماك الصحراء أن تطفىء وهجها ، كما لا تستطيع كل قوى التآمر المخاوية أن تكبر شأفتها ؟

هل مرجع ذلك أن هذه الثورة بحكم طبيعتها « العامة » هذه تخلصت على الفور من قشرة المجتمع العليا المتكلسة فور التخلص من المحتل الدخيل ، وكشفت بذلك عن المياه الجوفية الفوارة المتدفقة في قاع المجتمع ، وأطلقت « العفريت الشعبى » من القمقم الذى ظل حببها فيه ، وتركته يصفى الحساب مع سجانبيه ومهدرى أدميته ومستبيحي حقسوقه ؟ !

هل يكمن السبب فى أن هذه الثورة بسبب طبيعتها الشعبية القارحة هذه لم تستطع احتمال ظهور بثور وقروح ودمامل على وجهها وفى جسمها ، فعملت باستمرار على التخلص منها ، حتى ولو اقتضى الأمر اجراء عمليات جراحية سريعة تقوم بها ، وهى ماضية فى دربها ؟

هل عملية التطهير والتطهير الذاتى الدائبة والمستمرة هى سبب احتفاظ الثورة بلياققتها وسمتها وعافيتها ، رغم النزيف الدموى الذى ترتب عليها ، والذى يكاد يكون قياسيا وفائق الحد بالنسبة لثورة كمثلها ؟

هل قدرة الثورة على توليد نواة طليعية من صلبها تمسك بقيادها وترتاد بها طريقا وعرا وشائكا وغير مطروق من قبل فى منطقة كالمنطقة التى تنتمى اليها ، والتى كما يجثم عليها ارث تاريخى ثقيل ما يزال يجثم عليها نفوذ « استبدادى شرقى » واستعماري غربى ساحق ومزدوج — هل ذلك هو سر صمود الثورة ومضيها بخطى واثقة فى الدرب الصعب والخطر الذى اختارته فيما يشبه التحدى الذى لا عودة عنه ؟

هل صفاء رؤية الثورة ، ورفضها الحاسم لكل التنظيرات الانتهازية القائلة بالمساواة ما بين الشرق والغرب ، ما بين معسكر الاشتراكية

ومعسكر الامبريالية ، ما بين الاتحاد السوفييتى وأمريكا ، ما بين الصديق والعدو ، ورفضها من ثم لسياسة « الموازنة والتوازن » بينهما ، واتخاذها موقعها اللائق بها كثورة شعبية في معسكر قوى الثورة العالمية ، واضطلاعها بمسئوليتها فيه ، واعلانها صراحة أنها فيصل أصيل في جيش هذه الثورة الأممية ، وتحويل نفسها الى جزء من هذا الكل الذى لا يقهر ولا يغلب ، ونقلها عدن — عاصمة هذه الثورة — من موضعها الذليل السابق كموطىء من مواطىء القدم للامبريالية العالمية الى مكانها العزيز السامق اليوم كموقع متقدم في جبهة الثورة التقدمية العالمية — هل ذلك هو سر الأسرار في تمكن اليمن الديمقراطية — خلال عقدين من الزمن فقط من نيلها للاستقلال الوطنى — من بلوغ المكانة المشرفة التى بلغتها اليوم بين الثورات التحررية الوطنية الديمقراطية المتأججة والسائرة في طريق التوجه الاشتراكى ؟

ان مجمل ما أوردناه من تساؤلات تتضمن اجاباتها هو الذى يفسر هذا الخط البيانى الصاعد الذى تفسر فيه اليمن الديمقراطية ، وهو الذى يفسر هذه الحيوية الفائقة الحد التى تتمتع بها ثورتها ، وهذا التطالع نحو آفاق أكثر رحابة واشراقا .

ومجمل ما أوردناه هو الذى يوضح بجلاء ما بعده جلاء سر اصرار الثوار اليمنيين على أن تتحقق وحدة اليمن ضمن هذا الخط البيانى الصاعد ، وفي سياق هذا المنحى الثورى المتسامق ، لا ان يدفع بها خارج هذا الخط ، وبعيدا عن هذا السياق ، مما يعنى عدم تحققها على الاطلاق .

يقول الصياحون والمتصايحون ، كما قد يقول المحبون والمشفقون ، ولكن ثورتكم هذه كلفتكم الكثير ، وأكثر من الكثير . لقد التهمت غيرانها حتى بعضا من بنيتها ، بل وخيرة من بنيتها ، ناهيك

أنها التهمت — أخيرا — حتى أولئك الذين كانوا من أوائل مشعلها وطلائع قادتها ، غاى ثورة هذه ، واى ثوار انتم ، وأى نهاية تنتظركم اذا كان هذا الطريق الدامى هو طريقكم ؟ !

حقا ان الثورة هى هدم للقديم المتعفن الفاسد ، وبناء للجديد الناهض والسليم ، وان الانسان هو أثن رأسمال لديها ، وأنه هو هدف الثورة بقدر ما أنه هو وسيلة تحقيقها ، وان العنف فى عرف الثورة هو التحويل السريع والحاسم للواقع المادى الذى أنبت الشرور الاجتماعية ، واستبداله بواقع مادى يلبي حاجات الناس جميعا ، ويشبع طموحاتهم ، ويتيح لكل فرد منهم التطوير الحر والكامل لنفسه كشرط للتطور الحر والكامل للجميع — حسب هيغة ماركس — .

ولكن السؤال هو : أية ثورة خلت من الدماء والآلام ، والأخطاء والخطايا ؟ فليست الثورات البرجوازية وحدها هى التى واجهت هذا الامتحان ، حتى لقد أكلت الثورة الفرنسية المع زعمائها ، وعلى رأسهم روبسبير ، وانما حتى الثورات الاشتراكية لم تسلم من هذا الامتحان .

وحتى وطن الاشتراكية الأول ، وحزب لينين العظيم ، لم يفلتا — بعد رحيل ربان الثورة لينين — من الوقوع فى مثل هذه المحن .

وفى الذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وقف حزب البلاشفة عبر تقرير أمينه العام ميخائيل جورباتشوف أمام عينة من هذه المحن ، لا باعتبار ذلك فقط وقفة نقدية أمام الماضى ، وانما أيضا بغية الاعتبار بها للسير نحو المستقبل على نحو أكثر رشدا وأمانا ، وأكثر استقامة وإنسانية .

« واذا كنا اليوم ننظر الى تاريخنا ، وبروح انتقادية أحيانا ، فذلك فقط لاننا نريد أن نتصور الطريق الى المستقبل بشكل أفضل وأكمل » .

وينبغي تقييم الماضي بشعور من المسؤولية التاريخية وعلى أساس الحقيقة التاريخية « حسب تعبير جورباتشوف ، ويضيف :

« وأخيرا ، نحن بحاجة الى تقييمات صادقة لهذه الفترة وكل الفترات الأخرى في تاريخنا » ونحن نحتاج الى ذلك اليوم على نحو خاص « حيث تجرى عملية التغيير — بيريسترويكا — * نحن بحاجة الى تلك التقييمات ليس لتسوية الحسابات السياسية أو لاثارة مشاعر مؤلمة ، كما يقال ، بل لتقدير كل ما هو بطولى في الماضي حق قدره واستخلاص العبر من الأخطاء والهفوات » .

واذا كانت ١٥ سنة من وفاة لينين قد شهدت حركة التصنيع الجبارة ، والكلخوزات والسوفخوزات الواسعة والثورة الثقافية الغامرة ، وانتصاب دولة الاتحاد السوفيتى العملاقة ، وترسخ مواقعها على النطاق الدولى ، وابتداع الأشكال الجديدة لإدارة الاقتصاد الوطنى وتنظيم المجتمع ، والتأثير على مصائر حركة التحرر والتقدم فى العالم كله ، فإنها شهدت أيضا سلبيات وخسائر أضعفت من المثل الاشتراكى ، وبهزت من الديمقراطية الاشتراكية ، والقب الخسباب على الجوهر الانسانى للاشتراكية ، وأخلت بمعادلة المركزية الديمقراطية ، حيث أفسحت المجال للمركزية الشديدة ، والبيروقراطية المفرطة ، والنزعة الفردية التحكمية ، وعبادة الذات ، مما عكس نفسه على حياة الحزب والدولة والمجتمع وعلاقات الناس .

« لكى يفهم المرء وضع تلك الأعوام ينبغي له أن يأخذ فى الحسبان أن النظام الإدارى — الأمرى الذى بدأ يتكون ابان عملية التصنيع وتلقى زخما جديدا أثناء اشاعة الكلخوزات قد انعكس على مجمل حياة البلاد الاجتماعية — السياسية * وبعد أن ترسخ هذا النظام فى الاقتصاد أخذ يمتد الى البناء الفوقى أيضا ، فيحد

من انتشار القدرة الديمقراطية للاشتراكية ، ويعسوق تقدم الاشتراكية » .

« لقد زاول كل ذلك تأثيرا وبسلا على التطور الاجتماعى — السياسى للبلاد ، وأسفر عن عواقب وخيمة » .

انه من الواضح تماما أن عدم وجود المستوى اللازم لاشاعة الديمقراطية فى المجتمع السوفييتى هو بالذات الذى جعل أمرا ممكنا عبادة الفرد ، وانتهاك الشرعية ، والتعسف والتفكك فى الثلاثينات .

وأقول بصراحة أنها جرائم حقيقية ترتكب على أرضية السلطة . لقد تعرض الأعمال تنكيل جماعية آلاف عديدة من أعضاء الحزب ويجب علينا أن نتكلم عن ذلك بكل صراحة . فهذا ما لا بد منه لأجل ترسيخ مثال الاشتراكية اللينينية ترسيخا نهائيا ولا رجعة فيه » .

وينبه جورباتشوف الى « أن الفهم النزيه لجزائنا الهائلة وللمصائب الماضية على السواء ، وتقييمها السياسى التام والصائب ، سيعطيان مرشدا أدبيا حقيقيا من أجل المستقبل » .

من أجل ذلك فإن المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى شكل — كما يقول جورباتشوف — « لجنة لأجل البحث من جميع النواحي فى الوقائع والوثائق الجديدة » المتعلقة بسلبيات المرحلة الماضية ، وذلك كله « سوف ينعكس أيضا فى تدوين تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى ، الذى ستكلف لجنة خاصة تابعة للجنة المركزية بإعداده » .

لقد تعمدنا ايراد هذه المقتبسات من تقرير جورباتشوف للاعتبار بها ، ونحن نلقى نظرة على حصيلة عقدين من الزمن منذ

الاستقلال بإيجابياتها وسلبياتها ، وحتى لا تركبنا عقدة ذنب تجاه ما امتحنبت به البلاد من الأخطاء والخطايا خلال عملية البناء والتجديد الثوريين ، وحتى لا يسترسل الذين لا يروق لهم نهج التوجه الاشتراكي من أساسه في غيهم بتصوير أن الثورة في اليمن الديمقراطية استثناء بين الثورات من حيث كم ما نزف فيها من دماء ، وحجم ما تعرضت له من رزايا ، وقدر ما اقترف في حق صفوف عديدة من مناضليها وأبنائها البررة من حماقات وآثام .

وليس هناك من يسعى الى تبرير السلبيات التي رافقت مجرى الثورة ، كما أنه لا مصلحة لأحد في تجسيم ايجابياتها .

لقد كانت فترة انتقال صعبة ومعقدة ، شأن كل فترات الانتقال في كل زمان ومكان ، وما كان يمكن توليد مجتمع جديد من رحم مجتمع قديم بدون نزيف وآلام ، فذلك لا يحدث لا في مملكة الحيوان ولا في مملكة الانسان ، ناهيك عن مملكة المجتمع التي تنطوي على أشكاه من التناقضات الحادة الموضوعية والذاتية التي تؤدي الى الصدام ، الذي قد يكتسب أحيانا طابعا دراميا .

وعندما لا يكون مثل هذا المجتمع قد عرف تقاليد ديمقراطية أو حتى ليبرالية ، وعندما تتشابه فيه مختلف الأنماط الاقتصادية — الاجتماعية التي عرفها التاريخ ، بكل ما تفرزه من أيديولوجيات وعادات متباينة ، وعندما لا يكون قد بلغ مرحلة تكون الدولة المركزية الواحدة التي تساعد بطبيعة وجودها على صهر المجتمع في بوتقة وطنية واحدة ، وعلى تشكيل لحمة وطنية واجتماعية على انقاض الأواصر المحدودة والمغلقة الاقليمية ، والقروية والقبلية ، والبطركية والعرقية ، والطائفية ، وعندما يطلب من الثورة والدولة الجديدة التي

صنعتها معالجة مثل هذه التركة التاريخية الثقيلة ، واصلاح ما أفسدته قرون من التخلف والركود والأوتوقراطية ، والاستبداد ، والاقطاع والرجعية ، والاستعمار ، وأن يتم انجاز ذلك كله في أقصر وأسرع الآجال — عندما يكون الأمر كذلك فإنه لا ينبغي توقع أن تسير حركة البناء والتجديد والتطوير والتحضير بدون معوقات أو عراقيل ، ومن دون مقاومة من قبل قوى الماضى ومخلفاته ورواسبه ومن دون مقاومة قوى الثورة المضادة في الداخل والخارج .

هذه فترات الانتقال تصطرع باستمرار آلية وعقلية وتوجهات الماضى مع آلية وعقلية وتوجهات الحاضر . والمستقبل يظل مرهونا على نتيجة المعركة بينهما .

والراصد لحركة الأحداث منذ الاستقلال وإلى اليوم يدرك انه رغم الأزمات الاجتماعية والسياسية والحزبية والنفسية التي مرت بها تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ، الا أن ميل ميزان القوى ظل دائما في يد قوى المجتمع الحية ، يد قوى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين — عسكريين ومدنيين — وغيرهم من الفئات الكادحة ، والساعية الى المضى قدما نحو ترسيخ البنية الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطي الثورى والتوجه الاشتراكي وتغليبها على الأنماط السابقة الموروثة عن المجتمع القديم ، ونحو تسويد نظرية العصر التي لا بديل لها ، نظرية الاشتراكية العلمية ، وتمكينها من دحر بقايا الأيديولوجيات الأخرى المناهضة ، ونحو اقامة أمتن وحيدة اجتماعية ووطنية وحزبية ، وأسس حضارية جديدة ، ونحو بناء دولة يمنية مركزية موحدة وطنية ديمقراطية .

ورغم أن الثورة في اليمن الديمقراطية تتحقق في واحد من أكثر أجزاء الوطن العربى تخلفا ، الا أن النقلة النوعية الاجتماعية والسياسية

والتنظيمية والفكرية فيه لم يصل الى مستواها أى قطر أو نظام عربى قادت الثورة فيه البرجوازية الصغيرة ، ولن يستطيع الوصول اليها الا اذا أصبحت السلطة فيه فى يد قوى أكثر ثورية وجذرية •

ورغم الكوارث والمحن التى جابهتها هذه الثورة ، والتى خادت تهبها من الأعماق ، وتزعزع المكانة المتميزة التى احتلتها على الصعيد القومى والدولى ، فإن الثورة بحيويتها وأصالتها ، وعمق انتمائها الى جماهير الكادحين ، وصديق توجهها الشعبى وصلابتها ايمانها بالمستقبل وكل قوى المستقبل فى العالم تجاوزت هذه الكوارث والمحن التى خانت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الذروة العليا لها ، والتى قدمت مع ذلك عبرة تاريخية تفيد منها جميع الثورات فى العالم الدامى ، مفادها انه — أيا كانت الخلافات داخل الحزب الطليعى — فإنه لا مجال لحلها بغير الديمقراطية الداخلية فى الحزب ، وبغير اشاعة الديمقراطية ، والمزيد من الديمقراطية فى الدولة والمجتمع •

وذلك أيضا هو الاستخلاص الذى وصل اليه حزب لينين ، وذلك هو مغزى « التفكير السياسى الجديد » الذى لا ينطوى على أهمية خاصة بالاتحاد السوفيتى وحده • وإنما يحمل مداولا تاريخيا — علميا ، هو أن « يعنى كذلك أخلاقيات جديدة ، ونفسية جديدة » — كما قال جورباتشوف فى اللقاء الذى افتتح فى ٤ نوفمبر ١٩٨٧ لممثلى الأحزاب والحركات التى شاركت فى احتفالات الذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى •

ولم تغفل ثورة ١٤ أكتوبر أهمية الوقفات النقدية مع النفس لقد فعلت ذلك بعد حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ ، وحاولت ذلك بعد الخلاص من التيار اليسارى الانتهازى فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨ وفعلت ذلك — بعد أحداث ١٣ يناير الدامية ١٩٨٦ — وهو ما

تجلى في « الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦) » ، كما تجلى في « تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الى الكونغرس الحزبي العام » الذي « قدمه الرفيق علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية » للحزب ، وهما الوثيقتان اللتان أقرهما الكونغرس خلال فترة انعقاده ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٨٧ م .

حقا أن هاتين الوثيقتين تمثلان وقفتين على طريق طويل ممتد ستتعدد عليه الوقفات النقدية ، غير أن ما ورد فيهما حول تقييم ايجابيات وسلبيات التجربة الثورية لابد أن يؤخذ بالحسبان باعتباره ضوءا كاشفا لا بالنسبة لماضى التجربة فحسب ، وانما بالنسبة لمستقبلها أيضا .

لم يكن من باب ارضاء النفس ما جاء في الوثيقة النقدية التحليلية حول الأهمية الخاصة لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية بالنسبة لمجمل الثورات العربية :

« تمثل التجربة الثورية لليمن الديمقراطية نموذجا فريدا في المنطقة العربية ، وهي جزء لا ينفصم من حركة التحرر الوطني العربية والعالمية ، فقد انطلقت الثورة الشعبية المسلحة امتدادا لتراث الحركة الوطنية اليمنية ، وتلاحم النضال الوطني ضد الاستعمار بالنضال الاجتماعي ضد الرأسمال والاقطاع . ومنذ ٢٢ يونيو ١٩٦٩ ، اتخذت اجراءات حذرية لضرب مصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية والمالية . والاقطاع ، وتثبيت أسس سلطة وطنية ديمقراطية يتطور مضمونها نحو الديمقراطية الشعبية . »

ان الالتزام بنظرية الاشتراكية العلمية - أيديولوجية الطبقة

العاملة — والسعى لتطبيقها على الواقع اليمنى بصورة خلاقه ..
وبناء حزب طليعى للعمال وحفائهم الفلاحين ، والسير بثبات لانجاز
مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية والتحالف
المبدئى مع المنظومة الاشتراكية ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ،
هى أبرز مميزات هذه التجربة « (ص ٤ — ٥) » .

أما العوامل الموضوعية والذاتية التى تسببت فيما تعرضت له
التجربة والحزب من معضلات وانحرافات فتلخصها الوثيقة فى الصيغة
العامة التالية التى لا يستطيع أحد الاعتراض عليها :

« لقد عانى الحزب فى غضون تلك الفترة من صعوبات ومشاكل
كبيرة ، وانحرافات يمينية ويسارية خطيرة ، لم تضر الحزب وتمس
وحدة الكفاحية فحسب ، بل كادت أن تقضى عليه وتجهض التوجه
الاشتراكى برمته » .

ان مصادر المصاعب والانحرافات الانتهازية التى واجهها الحزب
تعود الى عدد من الأسباب الموضوعية والذاتية المتعلقة بنشأة الحزب
وتطوره من جانب ، وبطبيعة التركيب الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع
والمصراعات الطبيعية المعتملة فيه من جانب آخر ومؤامرات وتخريب
القوى الامبريالية والرجعية .

وتتمثل الأسباب الموضوعية فى تدنى نسبة الطبقة العاملة فى اطار
الحزب والمجتمع ، وشيوع فئات البرجوازية الصغيرة وتأثيرها على
الحزب ، وضغط فئات الرأسمال المحلى والاجنبى وقوى الثورة المضادة
الداخلية والخارجية ، والاشكالات والمصاعب الموضوعية لعملية التطور
الاقتصادى والاجتماعى فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبقاء
النزعات المناطقية كنتيجة لعدم نخسج واكتمال الأساس الاقتصادى
والاجتماعى للوحدة الوطنية .

وتكمن الأسباب الذاتية في صعوبات الانتقال من مواقع الديمقراطية الثورية الى مواقع الاشتراكية العلمية ، وعدم قدرة واستعداد بعض الأعضاء في القيادة وفي الحزب بصورة عامة على استيعاب ودراسة الفكر الجديد والاهتداء به ، وضغط تأثيرات الأيديولوجيات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وبقايا الأفكار التقليدية ، والتساهل تجاه الاتجاهات المغايرة لخط الحزب ، وخرق مبادئ المركزية الديمقراطية والقيادات الجماعية والنقد والنقد الذاتي ، الى جانب الميول التكتلية وعدم مراعاة المعايير المبدئية في اختيار وانتخاب الكوادر والقيادات الحزبية والاستعاضة عنها باعتماد أسلوب التوازنات ومراكز القوى والولاءات الشخصية ، وضعف أشكال المراقبة الحزبية والجماعية والنقد والمحاسبة ، والتساهل تجاه عناصر التيارات الانتهازية ، (ص ٣٩) .

ان التغلب على العوامل الموضوعية والمذاتية الآنفة الذكر يعنى حدوث انعطافة نوعية حاسمة في حياة الثورة والحزب والدولة والمجتمع ، بل وفي حياة الوطن اليمنى كله ، مما يسهل عملية النضال من أجل تحقيق مجمل أهداف قوى البلاد الحية والتقدمية في التحرر الوطنى الكامل ، والتقدم الاجتماعى الشامل ، والديمقراطية السياسية الغامرة ، والوحدة اليمنية التامة ، والاشتراكية المنشودة .

ولذلك فان « تقرير اللجنة المركزية » الذى القاه الأمين العام الرفيق على سالم البيض أمام الكونغرس الحزبى العام يشير الى أن بلوغ الثورة أهدافها هذه يتطلب التعجيل بعملية التغلب على هذه العوامل الموضوعية والمذاتية التى عطلت انطلاق قوى الثورة بكامل امكانياتها المكتنزة في أعماقها ، كما يتطلب التقيد الصارم بالأسس الفكرية والمبادئ التنظيمية التى لا يستطيع أى حزب طليعى المضى الى الأمام بدون مراعاتها الدقيقة والصارمة ، وذلك أيضا ما علمتنا اياه تجربة الثورة والحزب خلال الفترة الماضية .

« وفي هذا السياق أكدت التجربة على ضرورة وجود الأعمال الملموسة المصادقة والتعامل المبدئي الصارم مع هذه المبادئ لأنها تشكل ضماناً للحزب من أي انحرافات يسارية كانت أم يمينية ، وفي هذه الأعمال الملموسة ينبغي الربط المحكم بين الديمقراطية التي تعنى إطلاق مبادرة الأعضاء ، وحققهم في النقاش الديمقراطي ، إلى اتخاذ القرار بالأغلبية ، وانتخاب هيئات الحزب ، وبين المركزية والانضباط الحزبي الواعي والصارم والنظام الداخلي ، والقيادة المنتخبة ، والقرارات المتخذة بالأغلبية . »

وبالعودة إلى تجربة حزبنا فأنا نشعر أننا بحاجة إلى تصحيح فهم وممارسة أعضاء ومرشحي الحزب للديمقراطية ، ليدرك الجميع أنها مسؤولية كبيرة ، وأن لها حدوداً : هي وثائق الحزب وقرارات هيئاته ، وهي لا تكتمل إلا بالانضباط الحزبي الحديدي لوثائق الحزب وإرادته الجماعية ، وفي نفس الوقت يجب أن نقف بحزم أمام أي ظواهر لمصادرة الديمقراطية من خلال فرض الرأي والتعصب واحداً من الأضلاع المسبقة وردود الأفعال ، وانسداد الأعضاء المرشحين ، ومصادرة حقوقهم في طرح آرائهم وملاحظاتهم وعدم احترامهم والاستخفاف بها . »

ويعتبر مبدأ النقد والنقد الذاتي سلاحاً بيد الحزب وأعضائه للحفاظ على نقاوة الحزب وتطويره بصورة مسنمة . وإذا ينبغي أن نعزز ممارسته ، ولا نسمح بردود الأفعال الضيقة ، والتعصب تجاه النقد والنقد الذاتي الحزبي والمبدئي البناء ، أو ممارسة هذا المبدأ الحزبي الهام في المسائل الهامشية والشكلية واستخدامه بصورة تعكس الاحقاد وتصفية الحسابات « (ص ٧) . »

إن دياكتيك حركة الثورة في اليمن الديمقراطية يبين بجلاء قاطع أنها — رغم الهزات والاختناقات والأزمات والكوارث — تسير باستمرار

الى الأمام ، وانها في صعوبة دائم ، وانها تنتقل دائما من الأدنى الى الأعلى •

وذلك هو مقياس المقاييس في تقييم مدى أصالة وجذرية وعمق الثورات ، وليس ما تتعرض له عبر حركتها المتقدمة المتنامية هذه من التأزمات ومن المحن والكوارث •

وكما أوضح لينين — بالاستناد الى ماركس وانجلز : — « لقد كان ماركس وانجلز يريان في ديالكتيك هيجل أوسع مذهب من مذاهب التطور وأوفرها مضمونا ، وأشدها عمقا ، وأثمن اكتساب حققته الفلسفة الكلاسيكية الألمانية • وكانت كل صيغة أخرى لبدأ التطور تتراءى لهما وحيدة الجانب ، فقيرة المضمون ، تشوه وتفسد المسير الواقعي للتطور (الذي يتميز أحيانا بقفزات وكوارث وثورات) في الطبيعة والمجتمع » • (لينين مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة ، دار التقدم ص ٢٥) •

بل انه قد تحدث ردة للثورات قد تغلوها حركة تصحيح لمسارها • ومما تتميز به ثورة ١٤ أكتوبر في اليمن الديمقراطية أنها لم تنتكس قط ، وانها ظلت قادرة على معالجة وتجاوز عثرات الطريق وعلى القفز خطوات أبعد الى الأمام •

هناك من يحلو له أن يشنع على هذه الثورة ويتهمها بمحاولة حرق المراحل ، ويرى في ذلك السبب العميق لكل ما واجهها من محن اجتماعية وسياسية •

والواقع أنه ليس هناك حرق مراحل في سيرة هذه الثورة ، وانما هناك ايمان عميق وأصيل بإمكانية تجاوز مرحلة الرأسمالية ،

والسير في طريق التوجه الاشتراكي صوب أفق الاشتراكية الوضاء ،
وهي مقولة لينينية أثبتت صحتها العديد من الثورات التي مرت وتعر
بظروف مشابهة لظروف اليمن الديمقراطية •

حقا أن تركة التخلف الثقيلة — إضافة الى الظروف المعاكسة
المحيطة باليمن الديمقراطية — تلعب دورا لا يستهان به في عرقلة سير
هذه الثورة • غير أن ما يستحق التنويه أنه رغم ذلك كله أمكن لهذه
الثورة أن تعيش وان تنمو وان تسير في خط صاعد باستمرار •

وبقدر ما تتمكن هذه الثورة من حل تناقضاتها الطبيعية ، ومن
ترصين وحدة أداها القيادية الطبيعية ، ومن تعزيز وحدة البلاد
الوطنية والمجتمعية ، ومن تمتين وحدة الحزب والشعب ، ومن تعميق
الايمان بسلامة نهج التوجه الاشتراكي وسط الجماهير العريضة ،
ومن السيطرة على النظرية وحسن تطبيقها من قبل الحزب ، ومن معالجة
المعضلات الداخلية والخارجية بمقدرة ومرونة ، ومن ترسيخ العلاقات
الاممية مع أحزاب الطبقة العاملة والثورية في العالم كله ، وفي مقدمتها
حزب لينين العظيم ، بقدر ما تتمكن الثورة من ذلك كله ، بقدر ما
تتوفر شروط موضوعية وذاتية داخلية وخارجية ، أكثر مواتاة لمضيها في
الدرب الذي اختارته ، درب التحرر الوطني ، والتقدم الاجتهادي ،
والديمقراطية الشعبية ، والوحدة اليمنية الديمقراطية •

الخاص والعام ...

في عملية التجديد الديمقراطي ...

التراث الثقافي - السياسي ...

في الوطن اليمني ..

عند تقييم تراث أي وطن من الأوطان لا محيص من التشاور مع
لينين الذي يقف جميع الشرفاء والاختيار في العالم وقفة اجلال واكبار
وتقدير وامتنان أمام ما خلفه في هذا المضمار ، فهذا المفكر العبقري
الفذ ، وهذا المعلم الانساني العظيم ، قد ترك لنا كنزا نظريا لاحت
لخصوبته وتنوعه ، وشموليته ، وعمقه ، وقدرته على الاستمرار
والتجدد ، وعلى الاحتفاظ بشعلته العلمية المضيئة وهاجة متألئة أبدا .

وأي باحث في علوم الفلسفة والاجتماع والاقتصاد ، والتاريخ ،
وغيرها من العلوم سيجد أمامه دائما هذا المعين الذي لا ينضب
ولا يغيض .

وفي كل قضية من قضايا الناس الحية - لينين فيها رأي ، ورأي
عميق مدروس .

ان من هذه القضايا التي حسمها لينين بالرأي السديد القاطع :
قضية العمومية ، والخصوصية في التراث ، أي تراث ، والايجابي ،
والسلبي فيه ، وما يمكن أخذه أو نبذه منه .

غفى الوقت الذى يضع فيه حداً فاصلاً بين الثقافة البرجوازية المعبرة عن أيديولوجية الطبقة الرأسمالية ، وبين الثقافة البروليتارية المعبرة عن أيديولوجية الطبقة العاملة ، ويشجب فيه القول بوجود ثقافة قومية لا دبقية . واعتبار « الثقافة الاممية ثقافة لا قومية » ، فإنه انطلاقاً من المفهوم المادى التاريخى الديالكتيكى ذاته ومن واقع أن تاريخ البشرية هو تاريخ انصراف الطبقي ، الذى يولد أيديولوجيات وثقافات متصارعة ، يؤكد « أن كل ثقافة قومية تحتوى عناصر ، وإن غير متطورة ، من ثقافة ديموقراطية واشتراكية ، لأنه يوجد فى كل أمة جمهور كادح مستمر ، تولد ظروفه الحياتية بالضرورة أفكاراً ديموقراطية واشتراكية . ولكنه توجد أيضاً فى كل أمة ثقافة برجوازية (غالباً ما تكون أكليريكية ومغركة فى الرجعية) لا تبدو بشكل « عناصر » وحسب ، بل بشكل ثقافة سائدة . ولذا فإن « ثقافة القومية » بوجه عام ، هى ثقافة الملاكين العقاريين ، ورجال الدين ، والبرجوازية . وتأسيساً على ذلك « فإننا إذ نضع شعار « الثقافة الاممية ، ثقافة الفرعة الديموقراطية والحركة العمالية العالمية » إنما نستخلص من كل ثقافة قومية مجرد عناصرها الديموقراطية والاشتراكية ، ونستخلصها بوجه الحصر واطلاقاً ، لمعارضة الثقافة البرجوازية ، لمعارضة التعصب القومى البرجوازى فى كل أمة من الأمم » . (لينين ، فى الثقافة والثورة الثقافية ، موسكو (الترجمة العربية) ص ١٦ — ١٧) .

كان لينين يمثل هذا الطرح الجدلى لقضية التراث يجادل أولئك الذين تملكهم الطفولة اليسارية ، من ذوى النظرة الطبقيّة المحدودة والقاصرة ، ومن ثم الجاهلة ، الذين كانت تنقصهم المعرفة الموسوعية الشاملة التى تميز بها لينين ، وتميز بها من قبله مؤسس الاشتراكية العلمية : ماركس ، وإنجلز ، وكان بذلك ينكر نظرتهم العدمية الى التراث ، والى كل الثقافات السابقة ، وينبهم الى أن مثل هذا الموقف المتعنت والمقفل ازاء كل ما أنجز من فكر من قبل ، والرافض رفضاً تاماً

له ، هو موقف لا علاقة له البتة بالثورة الثقافية ، ولا يفيد الثقافة البروليتارية قط ، كما أنه موقف غير جدلى ، ومن ثم غير علمى ، من حيث أنه لم ير من الثقافات السابقة الا ما كان سائدا منها ، ثقافة الطبقات المستغلة المسيطرة ، ولم يمتد بصره ليرى ما خلف الأكمة ، ليرى ثقافة الطبقات الشعبية المسحوقة ، التى لا محيص من التفتيش عنها تحت أتربة وركام الثقافات الارستقراطية المتحكمة ، والتى كثيرا ما شوهرتها هذه الثقافات ، أو اخضعتها لها •

أما قال ماركس وانجلز — قبل لينين — فهو : « ان أفكار الطبقة الحاكمة هي ، في كل عصر من العصور ، الأفكار السائدة ، والطبقة التى تتصرف بوسائل الانتاج المادى ، تتصرف فى الوقت نفسه ، وبالتالي ، بوسائل الانتاج الفكرى ، حتى أنه تخضع لها فى الوقت نفسه ، وبصورة وسطية ، أفكار أولئك الذين هم محرومون من وسائل التعبير الفكرى » ان الأفكار السائدة ليست الا التعبير الفكرى عن الشروط المادية السائدة » (ف • كونستانطينوف • دور الأفكار المتقدمة فى تطوير المجتمع • (الترجمة العربية) دمشق ١٩٧٤ ، ص ٦٢ — ٦٣) •

ولتبيان مدى خطأ النظرة المعادية الى التراث أوضح لينين فى مقاله الشهير الذى كتبه فى مارس ١٩١٣ بعنوان (مصادر الماركسية الثلاثة والأقسام المكونة لها) أنه حتى الماركسية نفسها ، انما هي تنمة وتتويج « لنظريات الممثلين الأكثر أصالة للفلسفة ، والاقتصاد السياسى ، والاشتراكية » • وان « نظرية ماركس » انما « هي الوريث الشرعى لأفضل ما انجبته البشرية فى القرن التاسع عشر : الفلسفة الألمانية ، والاقتصاد السياسى الانكليزى ، والاشتراكية الفرنسية » •

ومن أجل الاجهاز على مفهوم « الثقافة البروليتارية » الخالصة ، والخالية من شوائب الثقافات الأخرى ، والنقية ، والتى ينبغى البدء

فيها من نقطة الصفر ، من أجل الاجهاز على هذا المفهوم الخيالي المثالي البرجوازي الصغير الذي كان يروج له قادة ما اسمى « حركة الثقافة البروليتارية » التي تأسست في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ بقيادة بوجدانوف ، فان لينين صاغ في ٨ أكتوبر ١٩٢٠ مشروع قرار بمناسبة انعقاد مؤتمر « بروليتكولت » — منظمة الثقافة البروليتارية هذه — جاء فيه من جملة ما جاء فيه « لقد اكتسبت الماركسية أهميتها التاريخية العالمية بوصفها أيديولوجية البروليتاريا الثورية ، لأن الماركسية لم تطرح جانباً على الاطلاق أثمن مكتسبات العهد البرجوازي ، بل بالعكس ، استوعبت وأعادت صياغة كل ما كان ذا قيمة في تطور الفكر البشري ، والثقافة البشرية خلال أكثر من ألفي سنة وان العمل اللاحق على هذا الأساس ، وفي هذا الاتجاه بالذات ، العمل الذي يستوحى التجربة العملية لديكتاتورية البروليتاريا بوصفها نضال البروليتاريا الأخير ضد كل استثمار ، هو وحده الذي يمكن اعتباره تطويراً للثقافة البروليتارية فعلاً » .

كما جاء فيه : « ان مؤتمر « بروليتكولت » لعامة روسيا يتمسك بثبات بوجهة النظر المبدئية هذه ، ويرفض بأحزم وجه جميع المحاولات الرامية الى تليق ثقافة متميزة .. » .

كما جاء في « مسودة قرار عن الثقافة البروليتارية » الذي صاغه لينين في اليوم التالي باسم المؤتمر والذي رفض فيه كل محاولة لاستتباط ثقافة خاصة من المعدم للبروليتاريا جاء فيه : « لا اختلاق ثقافة بروليتارية جديدة ، بل تطوير خيرة نماذج وتقاليد ونتائج الثقافة الموجودة من وجهة نظر الماركسية عن العالم وظروف حياة ونضال البروليتاريا في عهد ديكتاتوريتها » . (لينين ، في الثقافة والثورة الثقافية . ص ٤٦ — ٤٩) .

وفي حديثه الى الشباب الشيوعيين الذى أجراه عام ١٩٢٠ أيضا ، وأكد فيه أنه ما كان ممكنا أن يحدد ماركس الأسس النظرية للثورة الثقافية ، لو لم يكن مستوعبا « كل ما انتجه العلم القديم » ولو لم يقرأه « بفكر نقدي » قال موضحا علاقة التراث بالثقافة البروليتارية : « يجب أن نفكر ، عندما نتكلم عن الثقافة البروليتارية بكل هذا • لم يكن بوسعنا أن نحل هذه المسألة ، لو لم نكن مستوعبين تماما للثقافة التى انتجتها الانسانية عبر العصور ، ولدور هذه الثقافة الأساسى فى مساعدتنا على خلق الثقافة البروليتارية • لا تنبثق الثقافة البروليتارية من مكان مجهول •

وهى ليست اختراع أشخاص أخصائيين فى الموضوع • هكذا قول ، هو حماقة ليس الا • يجب على الثقافة البروليتارية أن تكون التطوير المنطقى لمجموع المعارف التى راكمتها الانسانية تحت نير المجتمع الرأسمالى ، والملاكين العقاريين ، والبيروقراطيين • إن كل هذه الطرق والمسالك قد قادت وستقود الى الثقافة البروليتارية ، تماما ، كما أن الاقتصاد السياسى الذى أعاد ماركس التفكير فيه ، قد بين لنا مصير المجتمع الانسانى ، وعين لنا الانتقال الى الصراع الطبقي ، فى بداية الثورة البروليتارية •

وينبه لينين الشباب الشيوعى الى أنه لا يستطيع أن يحدد عالمه ، ويعيد صياغته بمجرد « الاكتفاء بالاستنتاجات الشيوعية ، وتعلم الشعارات الشيوعية فحسب • ليست هذه هى الطريقة لبناء الشيوعية • ولا يمكن للمرء أن يكون شيوعيا ، الا اذا أغنى ذاكرته بكل المعارف التى خلفتها البشرية » • (جاك ميلو ، ميثيل سيمون ، غى بس • لينين ، الفلسفة والثقافة ، بيروت ، (الترجمة العربية) ١٩٧١ • ص ١٤٦ - ١٤٨) •

في ضوء هذه القانونية التاريخية العامة المتعلقة بالتراث عموماً ،
والتي بسطتها أمامنا بوضوح كامل الماركسية — اللينينية ، كما يتضح
ذلك من النصوص السابقة — ترى أى نوع من التراث ينبغي علينا
الانتقيب عنه واستحضاره ، ووضعه في مكانه من عملية التجديد
الديمقراطي لحياة شعبنا ووطننا اليمني ؟

إذا أخذنا مفهوم التراث بشقيه : المادى ، والفكرى ، فإن
بإمكاننا أن ننظر باعتزاز كبير الى ما صنعتته أيدي الجماهير اليمنية
الحاذقة من منشآت تكنولوجية ، ومآثر حضارية عالية التطور بمقياس
زمانها ، والتي تأتى المسدود ، وعلى رأسها سد مأرب ، أحد عجائب هذا
العصر ، في الصدارة منها .

حقاً أن المجتمع اليمني في هذا التاريخ القديم كان مجتمعاً
شبه صودى ، فإن الذين كانوا يهيمنون على هذه المنجزات ، ويتمتعون
بثمارها ، ويتخذون منها أدوات قوة لمواقعهم الطبقية الحاكمة
والمتحكمة ، هم السادة من الأقيال ، والأقيان ، والأذواء ، والكبراء ،
وفي مقدمتهم الملوك القبايلة .

غير أن هذه الحقيقة التاريخية لا تنفى أن الأيدي الماهرة
الحاذقة العاملة التي حملت العبء الأساسى في صنع هذه الحضارة
اليمنية المبكرة ، بكل انجازاتها المتنوعة هي أيدي الشعب ، أيدي القوى
العاملة والمنتجة فيه وليست أيدي السادة القابعين على عروشهم ، ولا
أيدي رجالات « المزود » — مجالس الشورى — التي لم تكن تضم سوى
علية القوم من رؤساء القبائل ، وأصحاب الأراضى ، والكهنة ، وغيرهم
من السادة النبلاء .

وإذا تركنا جانباً الدور الذى نهضت به اليمن في انجاح الدعوة

والحركة الاسلامية التي انطوت على بعد قومي في مواجهة التسلط البيزنطى والفارسى ، وبعد اجتماعى في مواجهة الاستغلال التجارى لبعض البيوت الكبيرة القرشية في مكة ، ودورها في اقامة الامبراطورية العربية الاسلامية ، هذا الدور الذى امتزج فيه الشعور بالغبطة والبهجة لنهوض اليمنيين بقسط واخر في اعلاء الراية الاسلامية ، وفي الانتصار للدعوة المحمدية ، بالشعور بالغين والاحباط ، لان الذين أسهموا بهذا النصيب الضخم ، لم يحصلوا على المكانة السياسية الملائمة واللائقة في ظل الخلافة الاسلامية ، أقول اذا تركنا هذا الدور جانبا ، فأننا سنجد أن اليمنيين شاركوا في كل المراتب السياسية المعارضة التي قامت في وجه الخلفاء وخاصة منذ الخليفة الرابع عثمان بن عفان ، الى آخر خليفة أموى ، ومن أول خليفة عباسى أسهموا في مبدأ الأمر في اقامة حكمه ، الى أقوى خليفة عباسى عرفه العصر الذهبى العباسى ، وهو المأمون ، كما شاركوا في قيادة المعارضة الشيعية ، سواء ضد الخلافة الأموية ، أو العباسية ، وسواء في شتى أصقاع العالم العربى — الاسلامى ، أو في اليمن ذاتها .

وكما كانت اليمن مكتبة للفكر المعتزلى العقلانى — بعد أن طاردته الخلافة العباسية ، بعد عصر المأمون — فأنها كانت منطلقا لواحدة من أكثر الحركات الاجتماعية ديمقراطية في التاريخ الاسلامى كله ، ألا وهى الحركة القرمطية التي تمكنت حتى من تأسيس دولة لها فيها دامت حوالى عقدين من الزمن ، قبل أن تأنى عليها سيوف قسوى الاقطاع التي أحاطت بها من كل مكان في اليمن .

واربما كانت المآثر التاريخية التي حققها الشعب اليمنى في مواجهة حملات الاضطهاد القومى التي قادتها الخلافة الاقطاعية العثمانية — التي حلت محل الخلافة العباسية — منذ مطلع القرن السادس عشر والى

القرن العشرين ضد اليمن والعرب جميعا — ربما كانت هذه المسألة التاريخية ليس مبعث فخر اليمن واليمنيين فحسب ، وإنما أيضا مبعث فخر جميع العرب •

حقا لم تخلف اليمن — على المستوى الفكرى — مآثر باقية بذات الحجم ، حيث ظلت في هذا الميدان متخلفة عن مراكز دولة الخلافة ، وحيث أفقدتها الفتن الداخلية بين أئمتها وأمرائها ، وصراعاتهم الملاحية على السلطة ، والحروب الخارجية التي شنت عليها ، أفقدتها الاستقرار ، وحرمت مفكريها من الفرص اللازمة للإسهام بالقسط المطلوب في ميدان الإبداع الفكرى ، والثقافى •

وكانعكاس للبنية الاقتصادية — الاجتماعية ذات الطابع شبيهة الاقطاعى شبه القبلى ، غاب الثقافة المتى كانت سائدة خلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة التى امتدت منذ صدر الاسلام الى القرون العشرين كانت ثقافة القوى الاقطاعية القبلية ، بكل نزاعاتها واحتمالها ، وكل افرازاتها المذهبية ، وكل أشكالها الطائفية ، والعرقية ، التى كانت تعبر — فى الواقع ، وان فى تلاوين محرفة — عن صراعاتها على السيادة السياسية •

وإذا كان من حق المؤرخين أن يحققوا ويمحصوا أحداث هذه الحقبة التاريخية المديدة ، بكل انعكاساتها ، وافرازاتها ، فإنه لا يهمل الباحث فى التراث والباحث عما يفيد منه حركة النهوض الوطنى والاجتماعى اليمنية الحديثة ، سوى تلك الجوانب الايجابية والمضيئة المعبرة — على المستوى الفكرى — عن العقيدة الانية ، والمعبرة — على المستوى الاجتماعى — عن التطلع الى العدالة •

وبتصفح التراث اليمنى خلال هذه الحقبة سيعثر الباحث على صفحات كثيرة تعكس النزعة العقلانية ، وروح التطلع الى العدالة •

ولأننا لسنا هنا في مضممار تتبع هذه الصفحات ، فأننا نكتفي بإيراد مثل واحد فقط ، يعبر عن الرفض لشريعة الجور الاجتماعي التي كان يطبقها الأئمة على الشعب ، ويستنزفون بها خيراتهم .

يقول محمد بن اسماعيل الأمير — أحد علماء الدين — والذي عاش ما بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، في هذا الصدد :

انى ومن بيت الامام عصابة فى العمد قد زادوا على الآلاف
هستزقون من الرعايا ليتهم قنعوا بأكل فرائض الأصناف
بل يأخذون من الرعايا كل ما يحوونه كرها بلا استتلاف
[ابن الأمير وعصره • مجموعة مؤلفين يمنيين • ص ١٥] •

وفي مضممار دفاعه عن وطنه الذى كان قد بدأ الوهابيون النجديون بقيادة السلطان عبد العزيز بن محمد بن سعود في انتهاكه ، ورفضه لدعوة محمد بن عبد الوهاب الدينية المتطرفة ، التي تبنيتها أسرة آل سعود ، وأخذت تتوسع تحت ستارها ، في مضممار ذلك يقول :

وقد جاء من تأليفه برسائل يكفر أهل الأرض فيها على عمد
ولفق في تكفيرهم كل حجة تراها كبيت المنكوبات لدى النقد

[محمد يحيى الحداد • تاريخ اليمن السياسى • القاهرة • ١٩٧٦ • ص ٣٤٠] •

وباستثناء ما يمكن العثور عليه من أفكار اصلاحية عامة في الأطار الاسلامى في « مجلة الحكمة اليمانية » التي أصدرتها مجموعة من المثقفين الدينيين بتشجيع من نجل الامام يحيى حيد الدين « المسيف عبد الله » ما بين ديسمبر ١٩٣٨ — فبراير ١٩٤١ ومن أفكار اصلاحية في هذا

الاطار ، وفي اطار نييرالى غربى لدى حركة المعارضة التى قامت ضد حكم الامام يحيى ونجله الامام احمد ، والتى اشتهرت باسم حركة الأحرار اليمنيين ، واستمرت قائمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى حين قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التى قادتها مجموعة من انضباط ، بدعم من البورجوازية الوسطى التجارية ، وتأيد كامل من مصر الناصرية ، أقول باستثناء ذلك كله ، فأننا لا نعثر لا فى مجلة « الحكمة » ولا فى كتابات حركة الأحرار على تراث ذى طابع وطنى ديمقراطى ، يمكن الالهاده منه فى مجال اعاده سياغة الثقافة اليمنية الحديثة .

ان السبب فى ذلك يعود الى أن هذا التيار التقليدى لم يفتطور ليصبح حركة وطنية مناهضة للاستعمار البريطانى فى جنوب البلاد ، ولسياسة التوسع السعودى فى شمالها ، ولم ينم ليصبح حركة تجديدية تستهدف الاطاحة بالنظام الاقطاعى — القبلى — الكهنوتى من أساسه ، وظل عند حدوده المتواضعة ، حدود ادخال اصلاحات وتحسينات على النظام القائم ذاته ، بما يسمح للطبقة الاقطاعية بمجملها ، وللطبقة الكومبرادورية الناشئة ، من الاسهام فى ادارة دفة الحكم .

وعندما رفعت حركة الأحرار شعار الجمهورية منذ عام ١٩٥٦ ، بشكل خجول ومتردد ومتقطع ، فأنها لم تقصدها بها الجمهورية البرجوازية الديمقراطية ، ولذلك فأنها رشحت رئاستها عام ١٩٥٩ شيخا اقطاعيا كبيرا ، هو الشيخ حسين بن ناصر الأحمر ، على أن ينوب عنه فى ادارتها — فى حالة قيامها — أحد رجالات الكهنوت المعبرين — بطبيعة تفكيرهم — عن مصالح وأيديولوجية القسوى الاقطاعية .

وكما لم يترك الاقطاع اليمنى — بشقيه الحاكم والمعارض — سوى

ثقافة صفراء متخلفة ، فإن البرجوازية اليمينية ، التي كانت طفيلية أساسا من حيث أنها لم تكن منتجة ، لم تخلف سوى العقم والأجداب ، ولم تدع لغير تبني الثقافة الاستعمارية ، تعبيرا عن خواتمها وذئبيتها .

ان جميع الأحزاب البرجوازية ، ابتداء من الجمعية السدنية ، وما تفرع منها من أحزاب ، مرورا برابطة أبناء الجنوب العربى ، وحزب الشعب الاشتراكى ، وانتهاء بحزب الأحرار اليمينيين الذى مثل — شأن الرابطة — مصالح الاقطاع والبرجوازية معا — هى التعبير السياسى والفكرى البائس عن هذا الواقع المجدب العقيم .

فقط مع نمو الطبقة العاملة اليمينية ، وظهورها على المسرح السياسى منذ منتصف الخمسينيات ، وبروز الأحزاب والتجمعات الوطنية التى عبرت فى أغلب الأمر عن غثات البرجوازية الصغيرة ، والشرائع الدنيا من البرجوازية الوسطى ، أخذت تبرز شعارات وتطرح أفكار ذات طابع وطنى ديمقراطى ، وان تفاوت حظها من حيث الوضوح والعمق والشمول .

ان أبرز هذه الأحزاب والتجمعات التى أخذت فى الظهور منذ نهاية الخمسينيات حركة القوميين العرب ، التيار الناصرى ، حزب البعث ، الذى كان يصطارع فيه تياران : يمينى يراهن على الجماعات الاصلاحية الانتهازية البرجوازية فى جنوب الوطن ، وعلى الجناح الاقطاعى — الاصلاحى — الانتهازى فى شماله ، ويسارى يطمح الى التعاون مع أطراف الحركة الوطنية اليمينية .

على أن التجمع الماركسى الذى أخذ يتكون منذ منتصف الخمسينيات ، والذى غدا تنظيميا علنيا منذ عام ١٩٦١ ، وان لم يعتبر نفسه حزبا شيوعيا ، وانما تجمعا وطنيا ديمقراطيا ، ومن هنا تسمية

نفسه بـ « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » فقد طرح أكثر الشعارات السياسية وضوحا ، وقدم أكثر الأفكار الوطنية والاجتماعية ، والديمقراطية ، والتقدمية ، تبلورا .

ان المحصلة الثقافية للنشاط السياسى والفكرى ، والأدبى ، والصحفى ، لهذا التجمع منذ منتصف الخمسينيات ، وان « الميثاق الوطنى » الذى جاء تنويجا لهذا النشاط ، تضع هذه الطليعة الماركسية المبكرة بقيادة عبد الله باذيب — ودون منازع — فى مكان الصدارة من التراث الثقافى الوطنى .

ان مجمل التراث السياسى والفكرى الذى خلفته لنا أطراف الحركة الوطنية اليمنية ومجمل النضالات التى خاضتها قد مهدت لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، ولانفجار وليدها الحى ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ .

على أن هذا التراث الثقافى الثورى ما كان بإمكانه أن يتحول الى مستوى أن يكون ثورة ثقافية ، ذلك أن مثل هذه الثورة لا تتحقق قبل قيام الثورة السياسية والاجتماعية التى تغير البنيان التحتى للمجتمع ، وتعيد صياغة العلاقات الانتاجية والاجتماعية فيه .

ولكن هذه الثورة الوطنية الاجتماعية لم تشمل الوطن كله ، ومن ثم فان الثورة الثقافية قد تعثرت فيه .

فالثورة العسكرية والسياسية التى قامت فى شمال الوطن لم تستطع — نتيجة سيادة الفكر الاصلاحى ، ونقص الفكر الثورى ، ونتيجة قسوة وخشونة الوضع الاقطاعى — القلى ، وضعف وعجز البرجوازية الوسطى والصغيرة ، المدنية والعسكرية — لم تستطع أن تنمو وتتحول الى ثورة اجتماعية تخلع الطبقة الاقطاعية من جذورها ،

ودخلت — بدلا من ذلك — في مصالحات ومساومات معها ، انتهت الى
اجهاض الثورة العسكرية والسياسية ذاتها ، والى استيلاء الاقطاع
والكومبرادور على السلطة في ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، ولفتح شمال الوطن
للفوذ الرجعى والاستعمارى ، وفى مقدمته النفوذ الرجعى السعودى ،
والامبريالى الأمريكى .

ان هذه الردة التى ما يزال يعيشها شمال الوطن الى اليوم لم
تسمح حتى بشيوع تلك الثقافة الثورية التى كانت أطراف الحركة الوطنية
اليمنية قد بدأت فى بثها قبل قيام ثورة سبتمبر .

وبدلا من هذه الثقافة الثورية ، وبدلا من تنميتها وتعميقها ،
ظهرت الى العلن من جديد الثقافة الاقطاعية المتخلفة واللفظة ، بكاء
المزازتها المريضة والموبوءة ، كما ظهرت من جديد الثقافة الأوتوقراطية ،
التى تقوم على تقديس وتمجيد الفرد ، وبالذات الفرد الحاكم ، وعلى
التطويل والتزوير له ، وعلى النفاق الذى لا حصد لسه فى نفس الوقت
الذى أخذت تشيع فيه الثقافة الليبرالية البرجوازية ، بكل قيمها
النفعية ، والبراجماتية ، والمصلحية ، والأنانية ، وبكل تفسخها وتحللها
وفسادها ، ناهيك عن انتشار الأساليب الدعائية للحكم على مستوى
أجهزة الاعلام ، والمفرطة فى ديماجوجيتها وفى تخريبها وتزيينها للوعى
الوطنى والاجتماعى .

ان العكس من ذلك هو ما حدث فى جنوب الوطن فالثورة
المسلحة التى انطلقت شراراتها فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ ضد المستعمر
البريطانى وضد صنائعه وركائزه من السلاطين والأمراء الاقطاعيين
قد صهرت فى أتونها قوى الثورة ، وأنضجتها ، وكما بلورت قسما
قوى التقدم فيها ، فانها كشفت ملامح العناصر البرجوازية
الوسطية المتخلفة بين صفوفها .

وكان لابد أن تخلص الثورة المسلحة بطرد المستعمر البريطاني ، بعد احتلال دام أكثر من قرن وربع قرن . كما كان لابد أن تتعمق الثقافة الثورية بعد نيل الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، وأن تقصى العناصر البرجوازية الوسطية المتخلفة التي أسست بالسلطة غداة الاستقلال ، وأن تتفجر الثورة السياسية والاجتماعية فور اقضاء هذه العناصر بحركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ التي قادها الجناح التقدمي في الجبهة القومية ، ولقى فيها كامل الدعم من انفصائل الديمقراطية الأخرى .

على أنه ما لبث أن حدثت مفارقة غريبة ، فبينما أمكن تغيير البنية الاقتصادية - الاجتماعية ، بكل أشكالها القطاعية ، وشسبه القطاعية ، والكومبرادورية ، والاستعمارية ، وتحرير الاقتصاد الوطني ، والمضي على طريق التقدم الاجتماعي ، والتطور الاقتصادي . أخذت تظهر منذ مطلع السبعينيات مخاطر تيار يساري طفولي مغامر تمتزج فيه ملامح المشاعية البطيريركية البدائية ، بملامح « شيعوية الثكنات » التي لا تقل بدائية وفظاظة عن المشاعية البطيريركية ، والتي تقوم على مصادرة حتى الملكيات الصغيرة ، الفلاحية ، والحرفية ، وفرض التعاونيات فرضاً ، وعلى المساواة في التقشف . وعلى الديكتاتورية الفردية ، وحب الزعامة الذي يبلغ حد رفض كل شكل من أشكال الديمقراطية الحزبية والجماعية ، وعلى التطرف ، والعفوية ، والانفعال في كل تصرف ، وكل إجراء ، وعلى احتقار التاريخ ، والتراث ، والثقافة ، وعلى الانعزال عن الهموم الوطنية ، والقومية ، والانسانية ، والانكفاء على النفس ، وعبادة الذات .

وتأثراً بالثورة الثقافية المسادية التي كانت المثال النموذجي لهذا التيار اليساري الطفولي المغامر ، دعا هذا التيار الى نوع من الثورة الثقافية التي كانت تهدف أول ما تهدف الى تحطيم المثقفين الثوريين

فبل غيرهم ، والى اشاعة الجهل ، والفوضى والخشونة ، والارهاب ،
والذعر ، فى صفوف الشعب ، وفى صفوف قواه التقدمية .

ان أحداث الأيام السبعة العجاف التى امتحن بها التنظيم
السياسى ، الجبهة القومية ، وامتحن بها معه الجميع ، خلال شهر
أغسطس ١٩٧٢ ، هى مجرد رمز لهذا النمط من التفكير اليسارى
المفوضى الفوضى .

على أن التنظيم السياسى ، ومعه كل فصائل وعناصر الحركة
الوطنية والتقدمية اليمينية تمكن فى آخر الأمر من محاصرة هذا
التيار المغامر ، ومن ثم من التغلب عليه وعلى محاولته الانقلابية
الطائشة فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨ ، ومن وضع حد نهائى للانتهازية اليسارية
من أساسها ، وان ثم يقض على تركتها ونهجها تماما .

وبذلك « فتح » المجال ليس فقط لاشاعة الديمقراطية الحزبية فى
التنظيم ، والديمقراطية السياسية فى صفوف الشعب ، وانما أيضا
لتحويل التنظيم ذاته من تنظيم ديمقراطى ثورى ، الى حزب طليعى من
طراز جديد ، حزب يحتضن قضية الوطن بمجملها ، فى نفس الوقت
الذى يحتضن فيه القضية القومية ، والقضية الأهمية ، حزب طبقى
جماهيرى ، حزب اشتراكى يمنى ، يقود مسيرة الثورة اليمينية المعاصرة
بكل أبعادها ، الوطنية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وبكل آفاقها القومية
التقدمية والانسانية الأهمية .

وأيا كانت الأزمات التى تعرض لها هذا الحزب والتى شرع
الآن فى ستخلاص العبر والدروس منها ، وفى تقديم المعالجات
الصائبة لها ، وفى البحث عن مخرج أوسع لحل أزمة العمل الوطنى
الديمقراطى عموما ، فإنه لا محيص من تبيان الأهمية التاريخية لقيامه .

وبقيام الحزب الاشتراكي اليمني ، الذي انبثق مع انعقاد مؤتمره الأول خلال الفترة ما بين ١١ — ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ بدأت مرحلة تاريخية جديدة في مضمار العمل السياسي .

وبقيامه « فتح » الطريق — لأول مرة — نصهر وصياغة الأداة القيادية الواحدة للثورة اليمنية المعاصرة ، بكل أهدافها الراهنة والمستقبلية ، وكل مهامها المرحلية ، والتاريخية وبكل أعماقها الوطنية الديمقراطية ، والديمقراطية الاشتراكية .

وبقيامه وجد الإطار التنظيمي الذي لا تتشكل وتترصن وننوح فيه الطلائع الاشتراكية اليمنية فحسب ، وانما تتوحد وتتبلور وتنضج وتكتمل فيه رؤيتها الوطنية — الاجتماعية — الديمقراطية — الاشتراكية — الأومية الواحدة ، وتتجسد وتتأكد فيه هذه الرؤية سياسيا وتنظيميا ونضاليا .

وبقيامه قام جسر العبور الوطني للانتقال باليمن من وهدة الانفصال والانعزال والتجزئة والتفتت التي أسقطتها فيها القوى الاستعمارية والاقطاعية الى مستوى التوحيد الوطني ، واعادة نسج الشخصية الوطنية اليمنية الحديثة المتكاملة السوية ، وقيام دولتها المركزية الموحدة ، الوطنية الديمقراطية ، ومن ثم الديمقراطية الاشتراكية .

وبقيامه لم تثبت وترسخ السلطة الثورية والنظام الديمقراطي التقدمي في جنوب الوطن اليمني فقط ، وانما مضت به وتحت قيادته أيضا ثورة التحرر والتوحيد الوطني وعملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وبزغت بشائر الثورة الثقافية المنشودة .

وبقيامه وجدت الأداة الطليعية المنظمة التي تتحسس اتجاه حركة التاريخ عموما ، وتتعرف على قوانينها الموضوعية العامة

المسيرة لها ، كما تتحسس في ضوءها اتجاه حركة التاريخ في وطنها ،
وتتعرف على قوانينها الموضوعية الخاصة بالحركة لها ، وتعمل على
السيطرة عليها ، وعلى ترشيد حركة التطور ، والتعجيل بعملية التجديد
الديمقراطي والثوري لمجتمعها على هداها .

وبقيام الحزب الاشتراكي اليمني وتحت قيادته أخذت تدخل
اليمن — موضوعا — فيما يمكن تسميته عصر الصحو الوطنية
والاجتماعية والتاريخية والفكرية التي تتيح لها ليس فقط إعادة
كتابة تاريخها كتابة علمية موضوعية وفق منهج المادية التاريخية ،
وليس بحسب بعث تراثها ، وغربلة غريبة شديدة صارمة في ضوء
ذات المنهج ، وانتباز الرجعي منه ، ودفعه دفعا ، والاحتفاظ بالديمقراطي
منه ، وحيائه احياء ، وانما تتيح لها أيضا تمثيل واستيعاب الثقافة
العربية والعالمية التقدمية ، بل وتتيح لها اغناءها بتجربتها الثورية
الخاصة .

والحزب الاشتراكي اليمني ، الذي يعتبر أول حزب طليعي
اشتراكي علمي حاكم في المنطقة العربية كلها ، يمثل بكل ولكل ما سبق
أول تجربة ثورية رائدة في الوطن العربي ، وهي تجربة وان كانت حتى
الآن خاصة من خصائص الثورة اليمنية ، الا أنها قابلة للتعميم ، ولو
في أشكال مختلفة ، بالنسبة للوطن القومي الأكبر ، وخاصة بالنسبة
للأقطار العربية المتقدمة فيه ، وهي من ثم تجربة ثورية ملهمة بكل
مقياس من المقاييس .

وهو بكل ولكل ما سبق أيضا يجمع في ذاته الخاص ، والعام
معا : الخاص الوطني ، والعام الأممي ، ويوحدهما في وحدة عضوية
ثورية هرمونية متنامية متعاظمة .

ولا يغير من هذه الحقيقة ما حدث في ١٣ يناير ١٩٨٦ • بل
أن قدرة الحزب على تجاوز الكارثة ، وعلى المضي بالمسيرة الثورية
الديمقراطية بتوجيهها الاشتراكي الى الأمام هو شهادة له ، وشهادة
أيضا على أنه وجد ليبقى ، وليظل ممسكا بزمام المبادرة التاريخية ،
وليدفع باليمن في اتجاه تحقيق أهداف الثورة اليمنية في التحرر
الوطني الكامل ، والتقدم الاجتماعي الشامل ، والوحدة اليمنية
الديمقراطية ، والاشتراكية •

وما من شك في أن حركات التحرر الوطنية الديمقراطية — ولا سيما
في الوطن العربي — ستجد في هذا التراث الثقافي والسياسي الديمقراطي
ما هو عام صالح للأفادة منه والاضافة اليه •

ولا يتناقض مع هذا الموقف مع التاريخي والسياسي المتميز
الحزب الاشتراكي اليمني أن يكون سباقا الى اطلاق شعار الحريات
الديمقراطية لكل قوى المرحلة التاريخية الوطنية والقومية والديمقراطية
والاشتراكية ، وإلى السماح لها بتشكيل أحزابها المستقلة ، وإلى
دعوتها الى الدخول في تحالف حر ، سواء على مستوى كل من شطري
اليمن أو على النطاق اليمني كله ، يحتل فيه موقعه اللائق به •

ان عملا كهذا من شأنه أن يوحّد كل قوى التقدم والبعث
والتقدم في اليمن ، وأن يوحّد جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تكون
الدعامة الأساسية لقيام اليمن الديمقراطي الموحد • وإن يؤسس له
مكانا دليعا فيها • وأن يندسبه الجماهيرية التي كانت للجبهة القومية
أثناء حرب التحرير ضد المستعمر ، وأن يباور مكانته العربية والعالمية ،
ويجعل منه تجربة جديدة بالإنجاز والتفكير والاحتذاء في بلدان التوجه
الاشتراكي •

اليمن الديمقراطية في

مرحلة البناء وإعادة البناء الديمقراطي

في ضوء « البيريسترويكا » (*)

أثارت حركة التجديد الثوري الديمقراطي الاشتراكي الواسعة النطاق في الاتحاد السوفيتي والتي دخلت التاريخ باسم إعادة البناء أو (البيريسترويكا) وما زالت تثير جدلا غير مسبوق ولا معهود في عالمنا ، وكان لابد أن تغمر موجتها عالمنا العربي ، وان يصيبنا - نحن في اليمن - رشاش منها أو حتى قطرات ، وهو ما ظهر بالفعل على مدار صحفنا ، وكان لابد أن تتعدد الآراء حولها - شأن ما هو حادث بالفعل في كل مكان ، حتى في الاتحاد السوفيتي نفسه - .

وكما دشنت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عصرا جديدا في تاريخ البشرية ، فان ثورة التغيير وإعادة البناء هذه أكدت مجددا أن هذه الثورة ما تزال تمسك بزمام المبادرة التاريخية في يدها ، وانها لا تملك القدرة فقط على حل تناقضاتها وتجديد ذاتها ، والانتقال الى مرحلة أعلى أكثر تطورا ورقيا في سعيها الدائب والثابت نحو اقامة المجتمع الشيوعي ، وانما تحرك أيضا سكون العالم ، وتبعث الحيوية في جسم الحركة الثورية العالمية ، وتتقدم الصفوف لـحل

(*) نشرت في « ١٤ أكتوبر » عدد ١٢-٧-١٩٨٨ و ١٣-٧-١٩٨٨

مشاكل العالم الكبرى ، وعلى رأسها مشكلة نزع السلاح وقرار السلام
العالمي •

ولأن تناول ثورة التغيير وإعادة البناء هذه في صحافتنا اليمنية
لم يكن بذات المستوى والعمق والاهتمام الذي تناولت به في الصحافة
العالمية والعربية فإن الفرصة ما تزال متاحة أمام رجالات الفكر والقلم
في اليمن للوقوف أمام هذه الثورة بالتأمل والتحليل والتقييم
واستخلاص الدرس التاريخي منها ، واستنباط ما هو عام وعالمي
وشامل ، ومن ثم صالح لكل الثورات الاشتراكية والثورات السائرة في
طريق التوجه الاشتراكي •

على أن وقفة متمنبة متأملة مستبصرة كهذه قد لا تعطيها
المقالات السريعة ، ولا الأبحاث الفردية ، وإنما قد تتطلب جهدا
منظما في شكل ندوات علمية جامعية وحزبية وتخصصية •

غير أن أي جهد أولي وفردى يظل مطلوباً في هذا الصدد
حتى تتاح مثل هذه الندوات العلمية التي قد تنظم على مستوى عالمي
أو اقليمي أو قطري •

ولعل شيئاً من ذلك قد بدأ يحدث منذ الآن ، وهو ما نلمسه
مثلاً في الندوة التي نظمتها مجلة « المستقبل العربي » بعنوان (اشكالية
الاشتراكية) ، والتي نشرت في عدد ٧ — ١٩٨٨ منها •

واحساساً بالحاجة لأية معالجة — ولو أولية وفردية — فإن صحيفة
١٤ أكتوبر لم تقنع بما نشر على صدر صفحاتها من آراء متباينة
حول البيريسسترويكا وموقع الثورة اليمنية منها ، وإنما طالبت أولى الرأي
بالمضي في الحوار أكثر • ومن هنا دعوة رئيس تحريرها الزميل محمد

حسين محمد « الى مزيد من الحوارات والنقاشات ، ولكن الهادفة فعلا ،
والمستجيبة لمهام المرحلة — مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية — وفق
سياسة وتوجه الحزب الاشتراكي اليمني وعلى قاعدة خصوصيات
الواقع المعاش » • (صفحة ١٤ أكتوبر ٧-٧-١٩٨٨ م) •

والمتابع للحوارات التي جرت حتى الآن يلاحظ أن هناك اتفاقا
عاما بين المتحاورين على الأهمية الفائقة لثورة التغيير وإعادة البناء
الجارية في الاتحاد السوفيتي لا بالنسبة لموطن الاشتراكية الأول
فحسب ، وإنما أيضا على النطاق العالمي •

ولعل نقطة الجدل أو الخلاف تتمثل في مدى علاقتنا بذلك •
وسدى قربنا أو بعدنا من هذه الثورة ، ثورة التصحيح والتجديد
والتطوير لمثل الاشتراكية ، بعد أن لحق بالاشتراكية — عمليا — عبر
فترة ستالين وبريجنيف ما لحق بها من تشويه أو تسطيح أو تأليه أو
ركود أو بيروقراطية أو حتى انحراف أو اجرام أو امتهان لانسانية
الانسان ؟

ولذلك طرح السؤال الطبيعي نفسه عما إذا كنا قد بنينا فعلا ،
حتى نقوم بإعادة البناء من جديد ، تصحيحا وتقويما لما يمكن أن
يكون قد حدث خلال عملية البناء من خروج على مبادئ ومثل
الثورة الوطنية الديمقراطية بتوجهها الاشتراكي وعما إذا كان هناك
ما يمكن الاستفادة منه في هذا المضمار من عملية التصحيح والتقويم
الجارية في الاتحاد السوفيتي ؟

ومما كتب يتضح أن هناك رأيين : رأي يقول أننا ما نزال في مرحلة
البناء ، وأن تلقف شعارات الانعطافة التاريخية التي تجرى في الاتحاد

السوفييتي هو نوع من النقل الميكانيكي ، أو التعامل العاطفي مع هذه الشعارات التي لا يستوعبها واقعنا الخاص والمعقد والذي لم يضع قدمه حتى على أولى درجات السلم الاشتراكي ، حيث ما يزال يتعثر في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الصعب الذي اختاره .

ورأي آخر يميل الى القول بأنه من الممكن الاغادة مما يجري في الاتحاد السوفييتي . حتى ولو كنا ما نزال نمر به رحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وأنه « في سبيل تلافى اخفاقاتنا وتجاوز سلبياتنا ووضع أسس متينة لبناء حاضرنا ومستقبلنا فإنه لا ضير من اطلاق أية تسميات متواضعة أقل من إعادة البناء ، المهم جوهر الأمور ، وليست التسميات أو المصطلحات » — كما جاء في مقال الزميل محمد حسين الأنف الذكر — .

وعندما عدت الى بعض ما كتبت بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م المساوية ، في محاولة للإجابة على سؤال : كيف أهكن أن يحدث شيء كهذا في حزب كهذا ؟ وكيف جاز اللجوء الى الأسلوب المتآمري في حل قضايا الخلاف في حزب يتبنى أيديولوجية الطبقة العاملة ، وجددتني أستجد بماركس وانجلز ولينين في تفسير ما حدث ، واستعين بما حدث في الاتحاد السوفييتي خلال فترة ستالين ، وأتوقف في هذا الصدد عند ثورة التقويم والتصحيح والتغيير التي يقودها جورباتشوف .

ولربما كانت المقالتان الطولتان اللتان نشرتهما مجلة قضايا العصر في عدد مايو ويونيو ١٩٨٧ م بعنوان « ثورة ١٤ أكتوبر ليست حركة القرامطة ولا كومونة باريس » ، و « نظرة على تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية وفاقها المستقبلية » يجسدان واحدا من الأمثلة على ذلك .

وكان رأيي أن عدم التقيد بـ « الديمقراطية المستقيمة » — حسب

تعبير لينين — هو أسس الأسس في حدوث ما حدث * و « الديمقراطية المستقيمة لا تحتل أى شكل من أشكال العمل السباسب والحزبى الملتوى والتأمرى ، فالجماهير ذات المصلحة في الثورة الديمقراطية والمتطلعة الى بلوغ الاشتراكية عبر الممارسة الديمقراطية الحزبية والشعبية ووفق وثائق الحزب ودستور الدولة المقررة والموضوعة من وجهة نظر الاشتراكية العلمية في غير حاجة الى الممارسة الملتوية والتأمرية ، فذلك ما لا يتفق مع طابعها الشعبى ومصلحتها السياسية ولا يتناغم مع سعيها نحو الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية *

الالتواء في العمل السياسى هو دأب قوى اجتماعية أخرى غير مؤمنة ولا متشعبة بالديمقراطية ، ولا مستعدة لتقبل مفهوم الديمقراطية المستقيمة بكل ما يقود اليه من تحويل المجتمع والدولة في اتجاه الاشتراكية ، وفي اتجاه بناء صرح الديمقراطية الاشتراكية ، أكمل وأرقى شكل للديمقراطية *

يكفى أن نستحضر هنا في مضممار التأكيد على أهمية اشاعة الديمقراطية الشعبية بأوسع معانيها في حياة البلاد تلك الحملة الشاملة التى يقودها الحزب الشيوعى السيوغيتى بقيادة أمينه العام جورباتشوف منذ الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب في أبريل ١٩٨٥ والمؤتمر السابع والعشرين للحزب ، والتى تتخذ من عملية تعميق الديمقراطية الاشتراكية والتغيير الاجتماعى عنوانا لها ، والتى طالت بالنقد والنقد الذاتى كل شىء في المجتمع والدولة والحزب ، واعتبرت انه ليست هناك مناطق محظورة و محرمة أو محايدة لا يمكن الوصول اليها واخضاعها من جديد للفحص والمراجعة والتقييم والتصحيح والتقويم ، بما في ذلك تاريخ الحزب وتاريخ التجربة الاشتراكية ، الى اخر ما جاء في المقال الأخير * ص ١٤٧ *

بك اننى أوردت عينات من ملاحظات جوربوتشوف الانتقادية
كما أوردت الضمانات التى حددتها حتى تمضى عملية التغيير وإعادة
البناء قسدا الى الأمام .

واعتبرت ذلك كله أمثلة ثورية يقدمها حزب لينين لكل أهراب
الطبقة العاملة ، ولا سيما الحاكمة منها ، فى مضمار عملية التغيير
والتجديد والديمقراطية سواء داخل الحزب أو المجتمع أو الدولة ،
وقلت : « على أن اجابات جوربوتشوف عن توافر ضمانات الانعطاف
الثورية فى الاتحاد السوفيتى تصلح أيضا لجميع البلدان الاشتراكية ،
كما تصلح كذلك لبلدان التوجه الاشتراكي ، ومنها اليمن الديمقراطية ،
حتى مع وجود فوارق فى مستويات التطور التاريخى بين الاتحاد
السوفيتى وهذه البلدان » .

فالمهم فى جميع الأحوال هو وجود الحزب الطليعى القائد
للعملية الثورية ووحدة عمله ، والتفاف الشعب حوله ، والمساهمة
الديمقراطية الواسعة والعميقة فى صفوفه وفى الدولة والمجتمع وضمن
الاشراك الكامل للشعب فى العملية الثورية ، والانضباط التام والوعى
للمبادئ التنظيمية اللينينية فى حياة الحزب ، وجعل الجماهير الشعبية
شريكا فعالا فى الرقابة الاجتماعية الى جانب الرقابة الحزبية العليا ،
وممارسة النقد والنقد الذاتى باستمرار ، والتطلى بالاستقامة
والنزاهة ، والتجرد والمبدئية عند مباشرة أى مسئولية ، وربط الأقوال
بالأفعال ، وقسرة الحزب على تطوير نفسه ، باستمرار وتربية وإعادة
تربية أعضائه وكوادره وقياداته والابتكار الدائم لوسائل وأشكال
العمل الأكثر ملاءمة وفعالية وجدوى ، وامتلاء الروح الخلاقة والمبدعة
والمجددة أبدا ، واستشراف المستقبل دائما والتحديد العلمى للطرق
العملية الضامنة لبلوغه ... الخ . [ص ١٥٠ — ١٥١] .

ذلك ما هو عام ومشترك في البيريسترويك ، والذي يصنح من ثم لكل حزب عمالي يبنى تجربة اشتراكية أو يتطلع الى بنائها ، سواء كان ينتمى الى عالم الشرق أو الغرب أو الى العالم النامى .

وهو يكاد يكون كشفا جديدا لقانون ماركسى - لينينى مستططن كل التراث النظرى الذى خلفه مؤسسو هذا الفكر ، والذى كاد يرين عليه الصدا خلال فترة « الاشتراكية التعبوية » لحكم ستالين « اشتراكية الثكنة العسكرية » التى حذر منها ماركس ، اشتراكية البيروقراطية المفرطة ، وتركيز كل خيوط السلطة فى يد الزعيم الفرد ، بكل ما يترتب على ذلك من سوء استخدام لها يبلغ حد خرق قوانين الدولة المرعية ، ناهيك عن الخروج على الديمقراطية الاشتراكية ذاتها ، وعلى روح السماحة الانسانية التى تميز الاشتراكي عن غيره ، وهو ما نبه اليه لينين ، وحذر بفصيح العبارة من حدوثه على يد ستالين نفسه : « ان الرفيق ستالين ، الذى أصبح أمينا عاما ، قد حصى فى يديه سلطة لا حد لها ، وأنا لست على ثقة فى أنه سيعرف على الدوام كيف يستعمل هذه السلطة بما يكفى من الاحتراس » .

هذا التنبيه الذى يبلغ حد دق جرس الانذار الذى اطلقه لينين فى ٢٥-١٢-١٩٢٢ م كرره بعبارة أشوى فى ٤-١-١٩٢٣ م : « ان ستالين مفرط فى الغظاظه ، وهذه النقيسة التى يمكن احتمالها تماما فى بيئتنا نحن الشيوعيين وفى الاتصالات فيما بيننا ، تصبح أمرا غير محتمل فى منصب الأمين العام . ولهذا اقترح على الرفاق أن يفكروا فى أسلوب لنقل ستالين من هذا المنصب وتعيين شخص آخر لهذا المنصب ، يمتاز من جميع النواحي الأخرى عن الرفيق ستالين بميزة واحدة فقط ، هى أن يكون أكثر تسامحا ، وأكثر ولاء ، وأوفر لطفا ، وأشد انتباها للرفاق ، وأقل تقلبا فى الأهواء : ... الخ » (لينين

المختارات في ١٠ مجلدات ، المجلد ١٠ دار التقدم موسكو ١٩٧٨ ،
ص ٥٣٠ — ٥٣١ — ٥٣٢) •

لم يكن هذا المنحى البيروقراطي الفردي المجاني لروح ومنطوق
الديمقراطية الاشتراكية بدون مقاومة داخلية من الحزب البلشفي •
غير أن النجاحات الهائلة في بناء الاشتراكية وفي الدفاع عنها ، ولا سيما
خلال الحرب العالمية الثانية ، وفي اقامة منظومة اشتراكية عالمية من
حول الاتحاد السوفيتي ، جعل من ستالين أسطورة تاريخية بزت أسطوره
هتلر ، ولذلك لم يكن في الامكان التغلب على الجانب الاستبدادي فيه
طيلة حياته •

غير أنه أمكن للحزب عام ١٩٥٦ من خلال المؤتمر العشرين له ان
يقف وقفة نقدية حازمة أمام سلبيات وأخطاء الفترة الستالينية ، هذه
الموقف التي ارتبطت بالأمن العام الجديد للحزب خروشوف • ورغم
تغلب الفريق المحافظ بقيادة بريجنيف على الفريق المجدد ، مما فرض
فترة ركسود وبيروقراطية أخرى ، إلا أن الحزب تمكن بعد موت
بريجنيف وتحت قيادة أندروبوف من الامساك بزمام المبادرة من جديد ،
ومن التحكم في قيادتها ، ودفعها الى أفق تاريخي جديد تماما منذ
نسلم جورباتشوف دفعة الأمور في أبريل ١٩٨٥ م •

ان الخطاب السياسي الجديد الذي يوجهه حزب لينين ليس
مقصورا على الاتحاد السوفيتي ولا على المنظومة الاشتراكية ، ولا على
الأحزاب الماركسية — اللينينية في العالم ، فهو خطاب الاشتراكية
الى العالم كله ، الى مستقبل البشرية كلها •

والمعنيون به قبل غيرهم هم قوى التحرير والتطوّر والتغيير
والديمقراطية والتقدم والاشتراكية والسلام في العالم •

أما كيف يترجم على مستوى الشعب وحركات التجديد والأحزاب والأنظمة الوطنية والديمقراطية والاشتراكية ، فذلك ما يخضع للملايسات الموضوعية الاجتماعية والتاريخية لكل منها على حدة .

واليمن الديمقراطية واحدة من الأنظمة الديمقراطية الثورية ذات التوجه الاشتراكي التي يقود مسيرتها حزب يعتبر نفسه فصيلا في جيش الثورة العالمية والأممية البروليتارية .

وهي من ثم معنية حتى النخاع بهذا الخطاب ، وتكمن قدرتها الإبداعية واسهامها الوطني ومن ثم القومي والأممي ، في كيفية استخلاص اللباب والجوهر والروح التي تحايثه وتسرى في أعماقه وتتلبس كل كلمة فيه ، وتحسن تطبيق ذلك كله على ظروفها الموضوعية الخاصة ، بكل قسماتها التراثية والثقافية ، وكل سماتها الاقتصادية والاجتماعية ، بل وبكل الظروف المحيطة بتجربتها المتميزة في المنطقة ، سواء الظروف الوطنية أو القومية أو الاسلامية .

ان أصالة هذه التجربة الثورية المتفردة والمقدامة تتجلى هنا بالضبط : في كيفية تمثيل واستيعاب وممارسة الخطاب الاشتراكي الأممي على نحو مبدع وفعال ، وبذلك تصبح تجربتها الخاصة هذه جزءا لا يتجزأ من رصيد هذا الخطاب العام .

وذلك ما يبدو أن الحزب قد أدركه جيدا ، بل ان ذلك ما عبرت عنه أيضا « الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ — ١٩٨٦ » وما عبر عنه أيضا تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الى الكونغرس الحزبي العام الذي قدمه الرفيق على سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني .

فالروح العمامة التي تجرى في هاتين الوثيقتين اللتين أقرهما كونغرس الحزب الذي عقد ما بين ٢٠ — ٢١ يونيو ١٩٨٧ كما تنطوى على تقييم نقدي للفترة الماضية ، ولا سيما لفترة الواقعة ما بين :شؤ الحزب وأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ، فإنها تقدم معالجات نظرية وأيديولوجية وسياسية وعملية محددة لتصحيح وتقويم وتجديد وتعميق مسيرة الحزب والدولة والمجتمع ، ومن ثم التجربة الثورية •

بل ان التقرير ينطوى على معالجات نقدية للفترة الواقعة ما بين أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ وانعقاد الكونغرس ، أى أنه انطوى على نقد ذاتي ، وعلى دعوة للنفس للمسارعة في اصلاح النفس •

ولعمري ذلك هو جوهر ومعزى البيريسترويكا •

أكثر من ذلك فإن الوثيقتين الحزبيتين كما مدعوان الى الانخراط في عملية البناء للنظام الديمقراطي الثوري ، فانهما تدعوان الى اعادة البناء لهذا النظام الذي تعرضت مسيرته الثورية الديمقراطية وتعرض حزبه ودولته ومؤسساته الرسمية والمدنية والعسكرية ، ومنظومته السياسية ووحدته الوطنية والشعبية والاجتماعية ، وقيمه ومثله ومجمل انباده التي قام على أساسها ، لأضرار وخسائر لا تحتمل ، ناهيك عن الضرر النفسي والروحي الذي أصاب الناس جميعا ، وكاد يفقدون الثقة في سلامة المسيرة الثورية من أساسها •

ولا حاجة للحديث عن الأضرار التي أصابت مكانة وسمعة التجربة الثورية على النطاق الوطني والقومي والعالمي •

أليس ذلك كله في حاجة الى « اعادة البناء » قد تغوص حتى الجذور والأعماق والى اعادة نظر في كثير من الأساليب والوسائل والأشكال التي أثبتت التجربة المساوية ان استمرارها كفيل بتعطيل آلية التجربة الثورية من أساسها واصابتها بالعطب والهلاك ؟ •

الليس ذلك هو ما تنبه اليه الوثيقتان الحزبيتان اللتان لخصتا خبرة الحزب التي استخلصها من قلب المأساة ومن عمق التجربة كلها منذ الاستقلال وحتى لحظة اقرارهما ؟

الا يتفق ذلك أيضا مع مغزى ما تدعو اليه اليسسترويك ؟

هل نحن في حاجة الى ايراد فقرات من الوثيقتين تؤكد ذلك ، كما تؤكد أن الحزب ، وهو يضعهما كان في خلفية تفكيره المثل الذي يضربه حزب ايڤين العظيم في نقد وتصحيح وتقويم مسار التجربة السوفيتية ، واستلهامه روح الشجاعة ذاتها في محاسبة النفس ، وحملها على تحمل المسؤولية التاريخية بجدارة ونزاهة ونجرد ومبدئية واستقامة ؟

فصول مقولة البناء جاء في « الوثيقة النقدية ... » : « في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ بدأت عملية بناء الدولة الوطنية الديمقراطية وسبل ظروف يمنية وعربية بالغة التعقيد ، اذ ورثت البلاد أوضاعا اقتصادية واجتماعية وثقافية متخلفة ، ولم تعرف نظام الدولة المركزية ولا نظاما قانونيا موحدا ... » (ص ٤٥) .

وحول الأسلوب غير الديمقراطي الذي كانت تداربه اللجنة في فترات عديدة ، حتى بلغت الأمور ذروتها في ١٣ يناير الدامي وما تلاه من أحداث مأساوية جاء فيها : « وفي فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة ، روح التآمر والارهاب ومحاولات التخلص من المخالفين في الرأي من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية وخرق دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادئ الديمقراطية في حياة التنظيم والحزب والمجتمع ، وأفسح المجال للخوف والانتقام ،

وقد استخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الأساليب التآمرية لتثبيت مواقعها في السلطة » • (ص ١٠٠ — ١٠١) •

وتعيد الوثيقة جذور نزعة التسلط الفردي الى فترة « سالين » وتشدد على ذلك بخطوط سوداء تحت كل سطر : « ان ظاهرة النزعة الفردية التي كرسها سالم ربيع تبرهن بأن التهاون تجاه دراسة واستيعاب الفكر الاشتراكي العلمي ، والانحداد نحو رجاحة ونفوذ السلطة ، وعدم ممارسة المركزية الديمقراطية ، والقيادة الجماعية ، والنقد والنقد الذاتي وغياب الرقابة في أعمال التنظيم والدولة ، يمكن أن تزرع بالقائد — مهما كان رصيده النضالي — مظاهر حب الذات والمظمنة والفطرسنة والفردية ، بل تؤدي به الى الانحراف » (ص ٢٣) •

ولاستئصال هذه النزعة من جذورها ، ولحيلولة دون ظهورها في أى شكل وعلى أى مستوى فإن الوثيقة تدعو الى ممارسة النقد وتعميق الديمقراطية الحزبية والشعبية والتشريعية •

وتلقى في هذا الصدد مسئولية خاصة على الأجهزة الأيديولوجية التي تتحمل عبء صياغة الرأي العام ، وبلاورة الوجدان الوطني وتسهم بقدر كبير في خلق الانسان الجديد المتحرر من علاقات الماضي المحلية والمحدودة والضيقة الأفق :

• « وحول المسألة الثقافية تتحدد مهامنا في تنمية الثقافة الوطنية والتقدمية ، والعمل على تضافر الجهود من قبل وزارة الثقافة والاعلام والاتحادات الابداعية ، لوضع خطط مستقبلية منسقة ، وتوفير كافة

الامكانيات لتشجيع ازدهار الثقافة ، وتوفير جسور من حرية الابداع والنقد والدعم المادى والمعنوى للمثقفين ، ووسائل نشر ثقافته بحيث تسهم الانتاجات الأدبية والفنية فى عكس تاريخنا الحضارى وتضحيات الكادحين وبطولاتهم والكشف عن النواقص من أجل تجاوزها ، وغرس القيم الجديدة ، وبناء الانسان الثورى الجديد .
(ص ٦٨)

وتتداخل مع عملية « البناء » هذه وتتكامل معها عملية « اعادة البناء » لكل شىء ، بدءا من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، مروراً بالمؤسسات الحزبية والشعبية والتشريعية والتنفيذية ، وانتهاء بالنفوس والارواح التى تعرضت جميعها للأضرار والأذى ، والتى تتطلب دائما البناء واعادة البناء باستمرار حتى بدون أن تتعرض الأعراض داهمة ، وأحداث جسيمة كتلك التى تعرضت لها اليمن الديمقراطية بنسكل شعبه دورى خلال مسيرتها الثورية الصعبة والمجيدة .

ان مما يلفت الانتباه — وذلك ليس بصدفة — ان تعبير « اعادة البناء » قد ورد فى وثيقتى الحزب ، ولا سيما فى « التقرير » بل انه تكرر فى « التقرير » كثيرا ، حتى بدا كما لو أن مقولة « اعادة البناء » قد احتلت الأولوية ، مما يشير الى أن هناك اساسا عاما كان طاعيا بان تلقا كبيرا لحق حياة البلاد المادية والروحية ، ينبغى اصلاحه ، واعادة تعمير حياة الناس ، وبأن ابنية شكلية قد أقيمت على أسس غير سليمة أو بطريقة غير صحيحة ، ومن ثم لابد من اصلاحها واعادة بنائها على نحو متين وسليم ، وحتى بدا كما لو أن منطق البيريسترويكا الجارية فى الاتحاد السوفيتى كان هناك فى الأفق فى مثل نجمة هادية ، عندما كان الحزب يصوغ وثائق التصحيح هذه ، وعندما كان يأتصر ، وعندما كان يتخذ قراراته فى كونفرنسه العام .

لا بأس من اقتباس بعض النصوص التي تدل على ذلك .

حول إعادة فهم الديمقراطية الحزبية جاء في « التقرير » :
و « بالعودة الى تجربة حزبنا ، فاننا نشعر أننا بحاجة الى تصحيح فهم
وممارسة أعضاء ومرشحي الحزب للديمقراطية ، لبدرك الجميع أنها
مسئولية كبيرة ، وان لها حدودا : هي وثائق الحزب وقرارات هيئاته
وهي لا تكتمل الا بالانضباط الحزبي الحديدي لوثائق الحزب واراذته
الجماعية . وفي نفس الوقت يجب أن تقف بحزم أمام أي ظواهر لمصادرة
الديمقراطية من خلال فرض الرأي والتعصب واصدار الأحكام
المسبقة وردود الأفعال واضطهاد الأعضاء والأعضاء المرشحين ومصادرة
حقوقهم في طرح آرائهم وملاحظاتهم ، وعدم احترامها والاستخفاف
بها .

ويعتبر مبدأ النقد والنقد الذاتي سلاحا بيد الحزب وأعضائه
للمحافظة على نقاوة الحزب وتطويره بصورة مستمرة لذا ينبغي أن نعزز
ممارسته ولا نسمح بحدود للأفعال الضيقة والتحصن تجاه النقد
والنقد الذاتي الحزبي والمبدئي البناء أو ممارسة هذا المبدأ الحزبي
الهام في المسائل الهامشية والشككية ، أو استخدامه بصورة تعكس
الاحتقاد وتصفية الحسابات » (ص ٧) .

وعن محاربة النزعة الفردية والبيروقراطية أكد « التقرير » أنه
لا مجال لعودة النزعة الفردية و « ان مناضلي حزبنا و جماهير شعبنا
يدركون من تجربتهم الخاصة ، تجربة المعاناة والآلام ، هذه الحقيقة ،
ومن غير الممكن أن يسمحوا بتكرارها مجددا » (ص ٦) كما أكد أنه
لا بد من إدارة « وشن حرب لا هوادة فيها ضد البيروقراطية ومظاهر
الفساد والرشوة والتعالي على الجماهير والتظاهر . ويجب توسيع

الديمقراطية في أوساط العاملين لزيادة دورهم في إدارة سلطة الدولة «
(ص ١٣) •

وحول « بناء » و « إعادة بناء » مؤسسات الدولة ورد فيه
« ان نجاحات كبيرة على هذا الطريق قد تحققت ، غير أن الواقع
المعاش يملئ علينا واجب الاعتراف بأننا ما زلنا بحاجة الى المزيد من
النضال الذي لا هوادة فيه في سبيل استكمال وإعادة بناء عدد من
أجهزة ومؤسسات الدولة على أسس ثورية مبدئية والامساك بالحلقة
الهامة في هذه العملية الحاسمة والمتمثلة بالكادر وسياسة العمل معه •
لقد قطعنا شوطا طيبا على صعيد بناء أجهزة إدارة الدولة المختلفة خلال
الفترة الماضية بهدف بناء جهاز حديث للدولة في اليمن الديمقراطية ،
ملبية لمتطلبات المرحلة التاريخية الراهنة التي تمر بها تجربة الثورية في
بلادنا رغم كل الصعوبات الجدية العديدة التي صاحبت عملية
البناء وإعادة البناء لمختلف أجهزة ومؤسسات الدولة ، والتي لا زالت
بعضها قائمة حتى اليوم • لذلك فان جهدا كبيرا ونضالا صعبا ومثابرا
ينبغي أن يبذل على هذا الطريق حتى نتمكن من استكمال بناء جهاز
الدولة الحديث والادارة الكفؤة المخلصة لنهج الحزب » (ص ٢٠ —
(٢١) •

ولتعميق الطابع الديمقراطي الشعبي للسلطة دعا « التقرير » الى
اعطاء فاعلية أكبر للمجالس الشعبية وللمجلس الشعب الأعلى ومنحتها حق
ممارسة مبدأ « العلنية » لاشراك جماهير الشعب في معركة كيف تدار
وتناقش قضاياها في هذه المجالس الممثلة لارادتها ومصالحها : « ان
زيادة دور ومكانة مجلس الشعب الأعلى والهيئات المنتخبة من قبله كهيئة
الرئاسة واللجان الدائمة ، وكذلك الحال لمجالس الشعب المحلية ، والمكاتب
التنفيذية ، واللجنة الدائمة فيها في غاية الأهمية ، فينبغي توسيع أشكال

الممارسة الديمقراطية لهذه الهيئات واللجان وزيادة فاعليتها كقيادات
جماعية يومية تسهم في تعزيز الطابع الديمقراطي الشعبي لسلطة الدولة ،
كما تكتسب العلنية في نشاط المجالس ... » (ص ١٩ — ٢٠) .

بل ان مبدأ « العلنية » كشكل من أشكال الممارسة الديمقراطية
العامة ينبغي أن يعم حتى وسائل الاعلام الجماهيرية ، ناهيك عن
المؤسسات التخصصية والنوعية : « ان تطبيق مبدأ العلنية وشموله
أشكالا أخرى غير البث الاذاعي والتلفزيوني ، كعقد الجلسات العلنية
المفتوحة أمام الاختصاصيين والمهتمين أو العاملين في الحقول المعنية لأمر
هام وركن رئيسي من أركان حياتنا الديمقراطية المنظمة وفقا للدستور » .
(ص ٢٠) .

ولأن المنظمات الجماهيرية لم تكن في الوضع الملائم فأن « التقرير »
دعا الحزب الى « اعادة ترتيب أوضاع المنظمات الجماهيرية » كما دعا
هذه المنظمات الى أن « تناضل بحزم ضد بقايا الشكائية والعمل
المكتئب ونوازع اصدار الأوامر من الأعلى » . (ص ٢٣) .

واعادة البناء المؤسساتية الديمقراطية التي نهـدف في آخر الأمر
الى خلق الانسان الجديد ، والعضو المجتمعي السوي والمنتج تشمل
أيضا المجال الرياضي : « ان الاهتمام بالرياضة وتوسع قاعدتها
الجماهيرية ، واكسابها طابعا وطنيا انسانية شاملا ، والاهتمام بالأندية
الرياضية والرياضيين ، وتوفير مستلزمات نجاحها ، وممارسة ظاهرة
التعصب هي جزء لا يتجزأ من قضية حزبنا في بناء الانسان الجديد ،
واعيادته لعملية البناء والانتاج » . (ص ٢٦) .

وكان لابد أن تلقى المؤسسات العسكرية والأمنية نصيبها من اهتمام

« التقرير » وان يشاد بدور الاتحاد السوفيتى فى اعادة تجهيزها بكل المعدات اللازمة بعد كل ما تعرضت له من تدمير بفعل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م المشؤومة : « اننا بهذا الصدد نود أن نعبر باسم حزبنا وشعبنا عن أعظم الشكر والتقدير لأصدقائنا الأوفياء وحلفائنا الاستراتيجيين للاتحاد السوفيتى العظيم وحزبه اللينينى المجيد على كل المساعدات السخية والعاجلة التى قدمت لنا كى نستعيد قواتنا المسلحة جاهزيتها وبأفضل مما كانت عليه قبل يناير ١٩٨٦ » .
(ص ٢٨) .

واعادة البناء لابد أن تشمل هيكل ومضمون العمل الأيديولوجى والثقافى والاعلامى والتربوى ، ولابد فى هذا الصدد من إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين مضمون العملية الاعلامية والثقافية واعادة ترتيب أجهزتها ومؤسساتها المختلفة .

ولا ريب فى أن عملنا الأيديولوجى واجه وما زال يواجه العديد من المصاعب بسبب بقاء تأثير المفاهيم والقيم العالية ، والعلاقات الاجتماعية المتخلفة ، وقسوة العادات القديمة ، وآثار الممارسات الانحرافية للتيارات الانتهازية ليمنية واليسارية على الصعيد الأيديولوجى ، حيث لم يعط أى اهتمام يذكر لقضية التثقيف والدراسة النظرية الأيديولوجية الحزب ووثائقه الا بشكل مبادرات ذاتية محدودة .. كما أن بعض القيادات قد تركت التثقيف الذاتى والدراسة النظرية جانبا لأسباب مختلفة أبرزها اعتقادها بعدم ضرورة ذلك ، واستعاض عنها بالوجاهة السياسية والاجتماعية ... » (ص ٣٢) .

ويواصل « التقرير » :

« وفي صراعنا الأيديولوجي مع القوى المعادية تلعب مؤسساتنا الاعلامية والثقافية والتربوية دورا مؤثرا من شأنها أن تكون أكثر فعالية إذا ارتبطت بجهود أعضاء الحزب من أجل ترسيخ المبادئ الثورية ، وتدعيم قيم ومثل المجتمع الجديد في حياتهم اليومية ، والنضال الحازم في سبيل نقبادة السلوك الشخصي من الأخطاء والانحرافات ، الأمر الذي سيزيد من تأثير عمل الحزب الفكري والتربوي في حياة المجتمع .. وإذا ما قدمنا أيضا خيرة كوادر الحزب وأكثرها وعيا و إخلاصا وحصانة فكرية للعمل في أجهزة الاعلام والثقافة والتربية فالواقع الراهن لهذه الأجهزة يتطلب إعادة بنائها بصورة تحقق سياسة الحزب في الجبهة الأيديولوجية والاعلامية » . (ص ٣٣) .

ويتوقف « التقرير » أمام قضايا التربية والتعليم ، وأمام دور جامعة عدن في انشاء جيل قادر على التفكير والبحث والابداع ، والاسهام في إعادة صنع العقل اليمنى بما يتفق والنهج الأيديولوجي

والنظري والعلمي الذي اختارته البلاد ، ويلاحظ أن هناك قصورا ،
وان سلك التعليم ، وعلى رأسه الجامعة لا يخرج الآن سوى حملة
الشهادات ، لا حملة العلم والثقافة ورايات المستقبل وطلائع الفجر
الجديد :

« وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لتطوير نشاط عمل جامعة
عدن والمعاهد والمدارس التقنية والمهنية ومؤسسات التعليم العام ،
لا بد من الإشارة الى أنه ما زالت ماثلة أمامنا حتى الآن في مركز الصدارة
مهمة تحويل المؤسسات التعليمية الى مراكز للتربية العلمية والسياسية ،
ومنابر للاشعاع الثقافي والفكري ، وربطها بخطط التنمية الاقتصادية
والاجتماعية ، وتخليصها من الطابع التقليدي الذي يجعل من مؤسسات
التعليم العام والجامعي مجرد قاعات للدراسة واكتساب الشهادات » .
(ص ٣٤) »

ولذلك لا بد من اعادة تأهيل المدرسين والأساتذة أنفسهم الى جانب
الطلبة والتلاميذ ، وتمكينهم من امتلاك الفكر والنهج العلمي والأيدولوجي
الجديد : « ويتعين على المنظمات الحزبية والقيادات الادارية ومنظمات
أشيد الطلابية أن تستخدم لأجل هذه المهمة الحيوية مختلف أشكال
العمل الفكري والتربوي في صفوف المدرسين والطلاب والتلاميذ ..
واجتذاب الأساتذة والمدرسين الملاحزين لدراسة الفكر الاشتراكي
العلمي ، وتاريخ الحزب الاشتراكي ليمنى ووثائقه .. » (ص ٤) .

على أن الحلقة المركزية في عملية اعادة البناء تمثلت في القضية
الاقتصادية حيث واجهت الحزب والبلاد — بعد أحداث ١٣ يناير
التمديدية — مهمتان : السيطرة « على الحلقات الرئيسية في الاقتصاد
بصورة لا تسمح بنشوء أي مضاعفات لوضع كان في غاية الخطورة ،

لا سيما بعد أن اهتزت العوامل التي كرسست كأساس للنمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية » و « العمل على إعادة ترتيب أولويات نضال الحزب على الصعيد الاقتصادي بصورة تتناغم جدليا مع المضمون السياسي والطبقي لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية » .

وقد اقتضى ذلك كله « ليس فقط محاصره العجز الفاشيء عن الاختلال العميق بين الموارد والانفاق ، ولكن أيضا إعادة صياغة الوعي بالمشكلة الاقتصادية والمالية ليصبح ذلك خطوة باتجاه العمل على إعادة التوازن الى الاقتصاد » .

ومن أجل النجاح في عملية الإصلاح الاقتصادي هذه فإنه « كان من الضروري أن تتحول هذه القرارات والاجراءات الى صيغة متكاملة للعمل السياسي التبعوى بين صفوف الكادحين من قبل الأعضاء والأعضاء المرشحين للحزب والهيئات الحزبية المختلفة والمنظمات الجماهيرية ووسائل الاعلام الجماهيرية المختلفة » . وإذا كنا خلال الفترة الماضية لم نجد الاهتمام الحري بهذا العمل الهام ، فإن الفترة القادمة تتطلب منا اتباع الأشكال المختلفة لتوضيح المصاعب الاقتصادية لجماهير الشعب عموما ، وحشد الطاقات والجهود للإسهام في حلها ، ولكن علينا أن ندرك ن هناك عاملين يتحكمان في إطار صياغة متوازنة للوعي الاجتماعي هما :

العامل الأول يتمثل في الشعور لدى الجماهير بصدق هذه الاجراءات وأهدافها على المدى البعيد ، والعامل الثاني يتمثل في تعزيز الثقة لدينا بالمستقبل من خلال الاستقرار السياسي وما يوفره من مناخ لتنمية اقتصادية واجتماعية جادة ، بأهداف مترابطة ، تصبح بوضوحها لدى

الجماهير موضوعا لفنضالها الذى لن تتردد أن تقدم من أجله مزيدا من النصحيات • (ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١) •

وإذا كانت اجراءات التقشف من أجل ترميم الاقتصاد قد مثلت المهمة الأولى والعاجلة فإن مهمة إعادة البناء الاقتصادى أفقيا ورأسيا وفى مختلف ميادين الصناعة والزراعة والتجارة والثروة السمكية وغيرها قد مثل المهمة المحورية التى يدور عليها ويرتكز عليها مجمل عملية البناء الديمقراطية الثورية ومستقبل التجربة كلها • هذه المهمة المتمثلة فى « إعادة أولويات نضال الحزب على صعيد الجبهة الاقتصادية من خلال الربط المحكم بين القرار الاقتصادى ومضمونه الطبقي السياسى من ناحية ، ونقل مركز الثقل لحركة الحزب الى داخل الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى ، ذلك لأن أهداف نظامنا الوطنى الديمقراطى لن تتحقق الا باقتصاد قوى ، يؤمن شروط ومقومات استكمال حلقات تطوره بصورة ثابتة ، وتتميز بصورة موازية لذلك ثقة الكادحين اليمنيين فى خياراته » • (ص ٤١) •

وفى هذا الاطار بالذات يعتبر استخراج ثروات البلاد المعدنية ، وعلى رأسها النفط بالتعاون مع الرفاق السوفييت واحدة من الروافع الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التى توضع بها التجربة الثورية الديمقراطية فى مدارها الذى يمكنها من التحليق أبعد فأبعد فى اتجاه تلبية مطالب الشعب ومطامحه المادية والمعنوية ، وفى اتجاه التقدم الاجتماعى والاقتصادى والثقافى الثابت والدائم : « ان اكتشاف النفط فى بلادنا من قبل الرفاق السوفييت هو ثمرة للتعاون الاقتصادى بين بلادنا والاتحاد السوفيتى ، ويعود برهانا اضافيا لأهمية دور المساعدة الأهمية المقدمة لبلادنا من البلدان الاشتراكية ، وفى طليعتها الاتحاد السوفيتى ، لتطوير اقتصادنا الوطنى ودليلا على صحة سياسة حزبنا

الموجهة نحو تطوير القاعدة الانتاجية الوطنية ، بالاعتماد على
قوانا الذاتية وبمساعدة طلائنا في المنظومة الاشتراكية » . (ص ٤٤) .

وعملية اعادة البناء للبنية الاقتصادية والاجتماعية ستشمل قطاع
الدولة والمزارع التعاونية والمختلطة وكل منشأة صغيرة أو كبيرة بدءا
من أول منشأة عرقتها البلاد — وهي ميناء عدن — حتى أحدث منشأة
تصلها بثنتى أقطار الأرض ، حيث سيتم « العمل على اعادة تنظيم نشاط
مؤسسات قطاع الدولة ، ورفع كفاءتها التشغيلية » وحيث ستشكل
« الجهود لتحسين العمل فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى عاملا
مساعدا لتسريع نمو هذه القطاعات خلال الخطة الخمسية الثالثة ،
لغنى قطاع النقل والمواصلات فتح أول خطط لربط بلادنا والبلدان
الاشتراكية عبر المحطة «انترسيبوتتيك» والشبكة الوطنية و (عرب سات)
وسيتم تنفيذ عدد من المشاريع الهامة ، من أهمها اعادة بناء ميناء
عدن » . (ص ٤٤) .

وعندما عملية الترميم للمساكن التى تضررت بفعل أحداث ١٣
يناير فان توفير مساكن لجميع المواطنين هى إحدى أهم المهام فى
عملية صياغة تجربة ديمقراطية حقيقية تجمع بين الانسان وسيلتها
الأساسية وهدفها ، « فى الوقت الذى سيعمل الحزب فيه على بذل
الجهود الكبيرة لحل هذه المشكلة من خلال مشاريع الخطة ، فان اشراك
المواطنين فى بناء مساكن لهم عبر التسهيلات التى ستقدم من قبل الأجهزة
المختصة سيدفع بالجهود المشتركة نحو التغلب على هذه المشكلة
الحادة ، كما أنه من الضرورى العمل على تنظيم التسكين عبر المكاتب
التنفيذية فى المحافظات ، ووضع نظم التسكين التى تحقق العدالة بين
الناس ، إضافة الى ضرورة اعطاء اهتمام بصيانة المساكن » . (ص ٤٦) .

واذا كانت أحداث ١٣ يناير الدامية والمأساوية قد أحدثت

« هزة للقيم والأخلاق الثورية لأوساط واسعة من شعبنا ولحالة الأمن والاستقرار والاطمئنان السيكولوجي والاجتماعي » — كما جاء في « الوثيقة النقدية » ص ٣ — إلا أن المضي في عملية إعادة البناء الشاملة الآتية الذكر من شأنه أن يثبت من جديد — وعلى أسس أرسخ — كل القيم والأخلاق الثورية ، ويمكن للأمن والاستقرار من أن يستتب ، ويعيد الطمأنينة النفسية والاجتماعية لجميع الناس •

من مجمل ما سبق يتضح جلياً أن وثيقتي الكونفرنس الحزبي المدعمتين أيضاً بالقرارات الصادرة عنه والمستوحاة منهما قد أكدت على مقولتي « البناء » و « إعادة البناء » وشددتا « على الديمقراطية » و « العلنية » كمبدئين لا بديل لهما لاستئصال « النزعة الفردية » والروح « التآمرية » واصدار « الأوامر من أعلى » الى غير ذلك من المبادئ والمفاهيم القسوية التي تكفل للتجربة الديمقراطية الثورية في هذا الجزء من الوطن اليمني أن تمضي قدماً الى الأمام ، مقدمة نفسها لجميع التجارب الثورية في المنطقة العربية ميزاتاً وفراحتها واستحقاقها بأن تكون التجربة البكر الرائدة والمقدمة التي يقودها حزب طليعي يتبنى الفكر الاشتراكي العلمي •

هذه المبادئ والقيم التي ركزت عليها وثيقتا الكونفرنس بعبارات وكلمات تذكر بعبارات وكلمات ثورة التغيير وإعادة البناء « البيرويسطرويك » في الاتحاد السوفيتي ، تدل وحدها على أن الحزب الاشتراكي اليمني كان يتفاعل بعمق وحرارة وصدق مع ثورة التغيير وإعادة البناء هذه التي أخذت تغمر اشعتها المنظومة الاشتراكية ، وتتسلل الى جميع الأحزاب الرافعة للواء الماركسية — اللينينية في شتى أنحاء الكوكب •

ويكفي الحزب الاشتراكي اليمني فخراً واعتزازاً أنه كان من الأحزاب السباقة الى تفهم واستيعاب ثورة « البيرويسطرويك » هذه •

وأنه مارس في ضوءها نقد تجربته الثورية منذ قيامه حتى اللحظة التي عقد فيها الكونغرس ، وأن نقده هذا لم يقتصر على الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٨ — ١٩٨٦ ، وإنما طال حتى الفترة اللاحقة الممتدة إلى يونيو ١٩٨٧ ، مما مثل نقدا ونقدا ذاتيا شجاعا .

ويكفي الحزب فخرا واعتزازا أنه لم يكتف بالنقد والنقد الذاتي ، وإنما دعا بقوة إلى إجراء عملية تصحيح وتقويم وتعير وإعادة بناء شاملة على أساس من الديمقراطية الحزبية والشعبية والشرعية . وأنه أقر مبدأ « الحلية » في ممارسة العمل السياسي والأيدولوجي سواء على نطاق مؤسسات الحزب والدولة أو المؤسسات الجماهيرية والنوعية ، بما في ذلك المؤسسات الاعلامية .

إن هذا الحوار الديمقراطي الصريح والمفتوح حول أهم وأدق القضايا والذي لم تشهده البلاد له مثيلا ، من قبل والذي لا تحتضنه الصحافة بحسب ، وإنما تدعو الناس إليه ، وتحدد محاوره ، هو برهان على مصداقية توجه الحزب نحو تعميق وتعميم « الديمقراطية المستقيمة » التي أكد عليها لينين ، والتي يتوقف عليها أمر تعبئة جماهير الشعب وحرصها خلف الحزب لبناء وإعادة بناء التجربة الديمقراطية الثورية ، والسير بها حتى النهاية ، ومن ثم التقدم إلى الأمام صوب رحاب الاشتراكية .

وبذلك كله تقدم هذه التجربة نفسها لجميع جماهير الشعب اليمني باعتبارها تجربتها هي التي يرتبط ببقائها واستمرارها وتطورها مستقبلها كله .

وبذلك يفتح الطريق أمام الوحدة اليمنية التي ستصنعها هذه الجماهير ذاتها على مثالها وبطريقتها ، وبما يحقق مصالحها وطموحاتها

في العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، والكرامة الوطنية ،
والرقى الحضارى ، والسمو الروحى •

أفلا يحق لنا القول — فى ضوء كل ما سبق — أن نجمة
« البيريسترويكا » كانت هناك فى الأفق الواضح الصافى ، وإن ابصار
الحزب الاشتراكى اليمنى كانت شاخصة نحوها ، مستضيئة بنورها ،
عندما كان يضع آخر وثائقه فى الكونغرس الحزبى العام ، والذى تمثل
إضافة نظرية وسياسية حقيقية ؟ ومع ذلك فإنها لا تمثل كلمة الحزب
الآخيرة والنهائية •

للإجابة على هذا السؤال بطمأنينة وراحة بال ربما تطلب الأمر
إعادة قراءة المقال من جديد ! أو إعادة قراءة الوثائق ذاتها ، أو حتى
متابعة تصريحات وخطابات قادة الحزب !

على أن مهمة المثقفين ، ورجالات الفكر والقلم منهم خاصة ، لا تقف
عند هذا الحد ، وإنما تمضى أبعد فى اتجاه اكتشاف آفاق
جديدة ، ووسائل وأشكال مبتكرة لعملية البناء وإعادة البناء الثورية
الديمقراطية بكل أبعادها الوطنية والاجتماعية والقومية والأممية
والإنسانية وكل تطلعاتها وتوجهاتها الاشتراكية •

المسألة الزراعية ...

والمسألة الأيديولوجية(*)

دعت صحيفتا « ١٤ أكتوبر » و « صوت العمال » المثقفين وأولى الاختصاص الى خصوص نقاش مفتوح حول: وضع الزراعة ، والنموذج الاقتصادي عموما ، لمعرفة الأسباب التي أدت الى حالة الركود ، وربما التردى في الانتاج الزراعى ، والتي صاحبت جميع العهود التي مرت بها الثورة بعد الاستقلال مباشرة وحتى اليوم .

وهو نقاش هام وحيوى ويمثل في صراحته وانفتاحه صفحة من صفحات مرحلة البناء واعادة البناء الديمقراطي التي أخذت البلاد تسير فيها بثقة في النفس يدلل عليها مثل هذا النقاش ذاته ، كما تدلل عليها مظاهر ملموسة أخرى .

ولا يهم أن يجتهد البعض منا ويخطئوا في اجتهادهم ، المهم أن يقول كل منا كلمته بأمانة واستقامة ، وأن يقولها انطلاقا من ايمانه بالثورة ، وحرصه على استمرار مسيرتها ، ورغبته في تذليل المشاكل التي تواجهها ، وتصحيح وتقويم كل ما يستحق التصحيح والتقويم في أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية .

(*) نشرت في « ١٤ أكتوبر » عدد ١٩٨٨/٧/٢٧ .

والأهم من ذلك كله أن تتمكن جهات الرصد والتتبع والاختصاص في الحزب والدولة المعنية بشئون الزراعة والاقتصاد والتجارة ... الخ لا من جمع وتقييم كل ما يكتب في هذا الصدد فقط ، وإنما أيضا من وضع اليد بالخبرات المتكدسة لديها وخبرات الدول الشقيقة والصديقة ، وخاصة الدول الاشتراكية والدول السائرة في طريق التوجه الاشتراكي ، على محامن العزل ، واصلاح جوانب الخلل ، والتغلب على حالة الركود والتردى في مضمار العملية الانتاجية الزراعية قبل غيرها ، ومن ثم اثبات أن عملية التحويل الاجتماعي الديمقراطي للريف ولصالح الكادحين تؤدي فعلا — لا قولا — الى اطلاق قوى الانتاج فيه — وفق ما تقول النظرية — الى احداث نهوض زراعي ، وتحسين في مستوى معيشة الريف ، وازدهار انتاجي يغطي حاجيات الريف والمدينة معا ، الى حد الاكتفاء الذاتي ، بل وإلى تصدير الفائض منه للسوق الخارجي .

وبذلك نثبت صحة خيارنا التاريخي ، وأفضلية مشروعنا الديمقراطي الثوري بتوجهه الاشتراكي ، ومصادقية وثائق الحزب والدولة التي تؤكد ذلك كله .

ان فتح ملف الزراعة والاقتصاد بهدف إعادة قراءته في ضوء معطيات الواقع الفعلي ، وسد الثغرات ، وتلافي الأخطاء ، وتصويب المسيرة الانتاجية بمجملها — وهو ما شددت عليه وثائق الكونغرس الحزبي العام — ان ذلك لا يستقيم ولا يكتمل بدون أن نتواءم معه اجراءات أخرى ، بدون فتح الملف الأيديولوجي — الثقافي ، ملف العقيدة والروحانية التي تسير آلية المجتمع كله ، بما في ذلك العملية الانتاجية عامة ، وضمنها العملية الزراعية .

حقا أن علاقات الانتاج هي الأساس الذي يقوم عليه مجمل البناء

الفوقى السياسى والحقوقى والفلسفى والثقافى والأيدىولوجى ، غير أن هذا البناء يعود بدوره فيؤثر أما سلبا أو ايجابا على هذا الأساس ذاته ، بل انه يدخل كعنصر أساسى فاعل فيه ، كأداة انتاج واعادة انتاج له . فليست هناك حدود مطلقة لا فى الطبيعة ولا فى المجتمع بين الظواهر والأشياء . هناك تداخل دائما ، والمقدمة قد تصبح نتيجة ، والنتيجة تصبح سببا ، وهكذا دواليك فى حركة جدلية لا نهاية لها من التفاعل بين العمليات الطبيعية والاجتماعية .

وجزاء مما تعرضت له الأوضاع الزراعية من ركود وحتى تردى تعود الى الانسان ذاته . وكما ان الاشتراكية لا يصنعها الا الاشتراكيون ، فان المجتمع السائر فى طريق الديمقراطية والتوجه الاشتراكى لا يصنعه الا الديمقراطيون والمؤمنون حقا بالتوجه الاشتراكى .

والفلاح الذى لم يهيا فكريا وروحيا ، ولم يعمد تثقيفه وتوعيته بمسدى ارتباط مصلحته بمقولة « الأرض لمن يفلحها » كأساس لعملية الاصلاح الزراعى الديمقراطية ، وارتباطها كاملا بنظرية تحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية — هذا الفلاح من الصعب عليه ان يتعامل مع الأرض — وقد أصبحت تعاونية أو ملكا من أملاك الدولة — بذات الارتباط السابق والخاص بها ، والحب لها ، والحرص عليها ، والحرارة فى العمل فيها ، والحماس فى الذود عنها فى مواجهة أى عملية تلاعب فيها ، أو اخلال بالعمل بها من أى كان .

والمسئول الادارى — أيا كانت درجته — لا يستطيع أن يكون فى وضع أفضل من هذا الفلاح ما لم ينتشبع هو نفسه بذات العقلية والروحية الديمقراطية الاشتراكية ، وما لم تحكم سلوكه بمجمله وهو يتعامل مع الأرض المملكة للتعاونية أو الدولة والعاملين عليها .

وأعمال التلاعب بالأرض وفي الأرض الجديدة بشكليها الاقتصاديين
الجديدين ، وهو ما تطرقت إليه الصحافة منذ حين ، لا يقتصر
مسئوليتها الفلاح وحده ، ولربما كانت مسؤولية الإدارة أكبر .

كان لينين يقول ان علينا أن نبني الاشتراكية بالمادة التي خلفتها
لنا الرأسمالية . ومهمة الاشتراكيين أن يبدلوا أقصى ما لديهم من جهد
من أجل تطوير وتحسين هذه المادة الاجتماعية - البشرية ، حتى
تكون مهياة لاقامة صرح الاشتراكية .

ونحن لم نرث من المجتمع السابق للرأسمالية ، المجتمع شبيه
القبلي - شبه الاقطاعي - الكمبرادوري - الاستعماري مادة أفضل
من تلك المادة التي انتجها المجتمع الرأسمالي المتطور ، بل لعلمها مادة
اجتماعية - بشرية أشد تعقيدا بكثير بفعل تعقد الوضع التاريخي
- الاجتماعي المتشابك - المتداخل ذاته ، وتعقد الروحية والنفسية
المنحدرة عنه .

غير أن الطليعة الاشتراكية حاملة الأيديولوجية والثقافة ، هي
المعنية بإعادة انتاج وصقل هذه المادة الاجتماعية - البشرية . وعلى
قدر ما تكون هي ، تكون هذه المادة التي منها ذاتها يتكون صرح
بناء المجتمع الجديد .

وهذه الطليعة هي أحوج ما تكون الى نظرية الطليعة عندما
تكون ما تزال « في دور التكوين » ، حسب تعبير لينين في « ما العمل ؟ »
وذلك يعنى أيضا تملك خبرة من سبقوا في مضمار الممارسة العملية لهذه
النظرية . ذلك « أن الحركة المبتدئة في بلاد غنية لا يمكن أن تكون ناجحة
الا اذا استوعبت تجربة البلدان الأخرى . ولبلوغ ذلك لا يكفي مجرد
الاطلاع على هذه التجربة أو مجرد نسخ القرارات الأخيرة . انما

يتطلب هذا من المرء أن يمحس هذه التجربة وإن يتحقق منها بنفسه •
وكل من يستطيع أن يتصور مبلغ اتساع وتشعب حركة العمال المعاصرة
يفهم مبلغ ما يتطلبه القيام بهذه المهمة من احتياطي من القوى النظرية
والتجربة السياسية والثورية أيضا » (ص ٢٦) •

ما من شك أن امتلاء المرء بشعور من الثقة بأنه أصبح اشتراكيا
مائة في المائة شيء رائع ، غير أن ذلك ما لم يترجم في الممارسة العملية
يظل مجرد ادعاء أو حتى فرضية نظرية ، شأن أي فرضية ، تتطلب
الاثباتات •

وتبوء كل أو بعض منا مركز الاستاذية والريادة في هذا الصدد
هو أكثر من رائع ، شريطة أن يبرهن على ذلك السلوك العملي ، السلوك
الذي يتسم بالطليعية ، ويعطى المثل النموذجي للرائد والملمهم •

والحزب الاشتراكي اليمني هو الذي يحتك اليوم — تاريخيا
وسياسيا — هذا الموقع ، ولا يملك الا أن يكون كذلك نظريا وعمليا .
وذلك « أنه لا يستطيع القيام بدور مناضل الطليعة الا حزب يسترشد
بنظرية الطليعة » • (ص ٢٧) •

وقد لاحظ « تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني
الى الكونغرس الحزبي العام » الذي « قدمه » رفيق على سالم
البعض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني « أن هناك
ثغرات ونواقص نظرية وأيديولوجية في صفوف الحزب تتطلب المعالجة :
« وبهذا الصدد ينبغي العمل على تحرير أساليب عملنا الأيديولوجي
وبصورة مستمرة من الشكليات والمواظع والموسمية والتهافت بالجمن
الثورية المجردة والبعيدة عن الواقع .. لأن انفصال الكلمة عن الواقع
يؤدي الى اضعاف قيمة الجهود العظيمة المبذولة في مختلف الميادين »
(ص ٣٣) •

ويقترن بالاستيعاب الفكرى للأيدىولوجية والنظرية الطليعية
الدراسة الميدانية للبنية الاجتماعية ذاتها داخل البلاد بكل أبعادها التحتية
والفوقية ومستوى التطور الذى حققته • ولذلك لابد من « رفع مستوى
الدراسة المنهجية لنظرية الاشتراكية العلمية ، ودراسة قضايا التطور
الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للبلاد ، والتأهيل النظرى للكوادر
الحزبية » (ص ٣٣) •

قد يتمكن الاختصاصيون من وضع أيديهم على العمل الحقيقية
لتعثر العملية الانتاجية فى ميدان الزراعة وغيره من الميادين ، غير أن
خلفية ستبقى هناك : الخلفية النظرية والأيدىولوجية والسيكولوجية التى
تسير بها هذه العملية بكل ثغراتها ونواقصها الطبيعية والمفترضة فى
مجتمع ما يزال يخطو خطواته الأولى فى طريق تمثيل نظرية ورؤية
جديدة لبناء حياته وبناء الحياة والكون من حوله •

وهى نظرية ورؤية ما برحت تدور وتعمق فى ضوء الخبرات
التاريخية المكتسبة لبلد الاشتراكية الأول والبلدان الاشتراكية الأخرى
وأحزاب الاشتراكية العلمية فى كل مكان •

وذلك ما تعلمنا اياه أيضا الثورة النظرية والعملية الجارية اليوم
فى الاتحاد السوفيتى — بكل آثارها العمالية — باسم « البيريسترويكا » :

ان إعادة فحص واقعنا برؤية نقدية — وهو ما شرعته وثائق
الكونفرانس وهو ما بدأت الصحافة أيضا — هو ملمح من ملامح
الاصرار على أن تسير عجلة البناء وإعادة البناء الديمقراطى دون توقف ،
لا على المستوى الاقتصادى والسياسى فحسب ، وانمسا كذلك على
المستوى النظرى •

وذلك يعنى أن مهمة المثقفين الثوريين هى فتح ملف الوضع الثقافى والأيدىولوجى ، ملف حياة الانسان الروحية والسيكولوجية ، وتلمس مدى التطور الذى تحقق فى هذا الصدد ، وجوانب النقص والقصور التى ما تزال موجودة هناك .

فليس هناك تطور حقيقى ما لم يقيم على الأساس المادى والروحى معا ، فالرأسمالية حققت وتحقق قدرا كبيرا من التطور المادى والتكنيكى والعلمى . غير أن الاشتراكية هى وحدها التى تحقق الى جانب ذلك التطور الروحى والمعنوى والخلقى ، والتى تخلق الانسان المتكامل الشخصية ، الانسان الجديد ، والفرد الحر . فحتى التطور المجتمعى العام والحر غير ممكن تحقيقه الا بالتطور الحر للانسان الفرد ، ولا انسانية حرة الا بانسان حر . ذلك مغزى مقولة ماركسى : « التطور الحر لكل فرد ، شرط للتطور الحر للجميع » . وذلك أيضا هو مدلول البيريسترويكا . فلا اشتراكية متطورة حقبا بدون اشتراكيين متطورى السمات الانسانية ، رفيعى الخلق ، حميدى الخصال ، كريمى السلوك مع أنفسهم ومع كل فرد فى المجتمع .

ويمكن القول كذلك أنه لا مجتمع ديمقراطى سائر فى طريق التوجه الاشتراكى حقا بدون اناس ديمقراطيين واشتراكيين يعملون على صياغة رأى العام فى المدينة والريف معا وفق مثل وقيم الديمقراطية والاشتراكية ، ويقدمون المثل النموذجى والرائد على ذلك بمسلكتهم العملى ، وكل ما يأتون ويدعون .

ان حل المسألة الزراعية ، والمسألة الانتاجية عموما ، كما يحتاج الى جهد المتخصصين - وذلك ما ركز عليه لينين حتى لو كان هؤلاء برجوازيين - فانه أحوج ما يكون الى جهد الأيدىولوجيين القادرين على تربية النسل تربية جديدة ، تربية ديمقراطية ، واشتراكية ، باعتبارهم القوة الانسانية الفعالة والواعية بين جميع قوى الانتاج الأخرى ، غير أن هؤلاء الأيدىولوجيين هم فى حاجة كذلك الى أن يتعهدوا

أنفسهم بالتربية الأيديولوجية والنظرية دائماً وباستمرار وإلى أن يجسدوا ذلك عملياً وعلى أرض الواقع .

ذلك هو لب نظرية الاشتراكية العلمية وفلسفتها المادية الديكالكينكية .

وحسب موضوعة ماركس الثالثة عن فورباخ هان « النظرية المادية التي تنقر بأن الناس هم نتاج الظروف والتربية ، وبالتالي بأن الناس الذين تغيروا هم نتاج ظروف أخرى وتربية متغيرة ، — هذه النظرية تنسى أن الناس هم الذين يغيرون الظروف وأن المربي هو نفسه بحاجة للتربية » . (ماركس — انجلز ، منتخبات في ثلاثة مجلدات ، المجلد ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٠ ، ص ٧ — ٨) .

إن العمل على تغيير الواقع الاجتماعي ، بما في ذلك واقع الريف ، لا بد أن يسير جنباً إلى جنب مع العمل على تغيير أنفسنا ، وتغيير ما بأنفسنا .

وكما أنه لا انفصام بين القاعدة المادية والبنية الفوقية التي تطابقها ، فإنه لا تطور ناجح لهذه القاعدة بدون أن تدخل البنية الفوقية كشريك فعال في عملية تطويرها .

وإذا كانت السلطة السياسية ، هي أهم مسألة في الثورة وفي مجمل البناء الفوقي ، فإن هذه السلطة السياسية لن تستطيع تحقيق مشروعيتها بدون الأيديولوجية المبررة لها ، المقنعة للناس ، لائتها ومصادقتها .

ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للعملية الانتاجية التي لا تستطيع أن تتحرك بكامل طاقتها لصالح القوى الكادحة بدون اقتناع هذه القوى بذلك ، أي بدون ترسخ الوعي الأيديولوجي لديها بأنفسها هي التي تقطف ثمرة جهدها ، وبدون أن ترى ذلك يتحقق بالفعل .

وهكذا تقترن المسألة الزراعية أيضاً بالمسألة الأيديولوجية .

من أجل إعادة فتح ...

الملف الثقافي اليمني(*)

في عدد أغسطس ١٩٨٨ ، وبمناسبة مرور ١٨ عاما على ميلاد مجلة « الثقافة الجديدة » التي تصدرها وزارة الثقافة والاعلام ، وجه عضو اللجنة المركزية وزير الثقافة والاعلام الرفيق الدكتور محمد أحمد جرهوم في كلمته الافتتاحية للمجلة دعوة مفتوحة للمثقفين اليمنيين ولكل أبناء الشعب اليمني ، ولكل المهتمين بثقافة وتاريخ اليمن من أشقاء وأصدقاء للمشاركة في بحث مختلف محاور هذا المشروع المكونه من أربعة : قضايا الثقافة اليمنية - الثقافة الديمقراطية - الثقافة والابداع - المؤسسات الثقافية والاعلامية .. ودورها في نشر وتعميم الثقافة .

وفي تواضع جم يؤكد « ملف المشروع الثقافي اليمني » المطلوب فتحه « ان طرح اشكاليات الثقافة اليمنية لا يهدف الى تعجل النتائج أو ابتسار الخلاصات . وهذا المشروع لا يقدم أجوبة بقدر ما يحاول أن يثير أسئلة تضع اشكاليات الثقافة والمجتمع على بساط البحث دون أن تضع اشارات حظر التجول أو تحول دون اثاره نقاش بناء وهادف حول ثقافتنا اليمنية المعاصرة بأبعادها الوطنية الديمقراطية » .

(*) نشرت في « ١٤ أكتوبر » عدد ٣١ / ١٠ / ١٩٨٨ .

(م ٢٩ - قضايا الثورة اليمنية)

أما الهدف المتوخى — فى خاتمة المطاف — فهو بلورة السياسة الثقافية ، ذلك « أهمية وجود سياسة ثقافية تعمل على تحويل المؤثرات النظرية العامة فى الخطة الى برنامج تنفيذى ملزم لكافة المؤسسات الاعلامية والثقافية وبواسطتها يمكن تحديد الانجاز السنوى ومؤشرات الواقع الثقافى » .

وبطريقة ضمنية زكى وأكد الأخ هشام على مساعد نائب وزير الثقافة والاعلام فى مقالته التى نشرها فى عدد ١٣-١٠-١٩٨٨ من صحيفة « ١٤ أكتوبر » بعنوان « الثقافة والمجتمع فى اليمن » أهمية فتح هذا الملف الثقافى : « ولعل الوقت قد حان لتقييم بمراجعة نقدية لواقعنا الثقافى ، لا سيما بعد المسار الزمنى للثورة اليمنية ، أى بعد انقضاء ٢٦ عاما على ثورة سبتمبر و ٢٥ عاما على ثورة أكتوبر » وفى اعتقادى ان هذه الفترة الطويلة نسبيا تقتضى هذه المراجعة النقدية لمعرفة مدى التغيير الذى الحق بالبنية الثقافية للمجتمع » .

أما الغاية من ذلك فهى « الاتجاه نحو التغيير الثقافى بإرادة مسبقة وبتخطيط واع ومدرّوس يفوق التخطيط لعمليات التغيير الاقتصادى » .

ولا أعتقد أن أحدا من مثقفى هذا الوطن الجادين — حزبين وغير حزبين — لا يدركون أهمية فتح هذا الملف الثقافى ، بل وابقاءه مفتوحا باستمرار .

ولقد كان هناك احساس مبكر بالحاجة الى طريق باب « المسألة الثقافية » وبالعودة الى الصحافة اليمنية والى الكتب والكتيبات التى صدرت فى المراحل المتعاقبة من سير الثورة يتضح جيدا أنه كان هناك تنبه الى أن المستوى الثقافى لم يتواءم مع المستوى العام الذى بلغته الثورة فى تطورها ، مما عكس نفسه سلبيا على هذا المستوى العام ذاته .

وقد تعددت التصورات حول ما اذا كانت الثقافة اليمنية تمر بحالة أزمة أو ركود •

وقد جمع كتاب « مناقشات حول الثقافة اليمنية » الذي صدر عام ١٩٧٥ بعضاً من هذه التصورات •

ولم تجمع بعد المناقشات التي سبقت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامية ، والتي أعادت طرح ذات السؤال الذي تعددت حوله الاجابات • وقد لاحظت « الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ — ١٩٨٦ » ان الثورة واجهت ما هو أكثر من الازمة الثقافية ، ونبهت الى ما أسمته غاعلية « وتأثير الازمات التي أضـعفت الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية للحزب » ، (ص ٥٣) •

ولعلنا ممن أحسوا بوطأة هذه المعضلة ، معضلة تملك الثقافة الوطنية والديمقراطية والتقدمية التي من الصعب تصور مضي قطار الثورة عبر جميع محطاته الاجتماعية والتاريخية بدون توافرها وبدون أن تحتل مكانها القيادي في القاطرة ذاتها •

ومنذ كتابة مسلسلنا « الخروج من نفق الاغتراب » • • واحداث ثورة ثقافية في اليمن « الذي نشرته صحيفة « ١٤ أكتوبر » على مدى عامين تقريباً بدءاً من عام ١٩٧٩ الى آخر مقال لنا بعنوان « المسألة الزراعية » • • والمسألة الأيديولوجية « الذي نشرته الصحيفة في ٢٧-٢-١٩٨٨ ونحن يـتملكنا ذات الاحساس الذي يملأ وجدانات خيرة مثقفينا بأنه لا بديل لاعطاء المسألة الثقافية حقها من الاهتمام والتقدير •

ومما جاء في هذا المقال : « ان اعادة فحص واقعنا برؤية نقدية — وهو ما شرعته وثائق الكونفرنس ، وهو ما بدأت الصحافة أيضا — هو ملمح من ملامح الاصرار على أن تسير عجلة البناء واعادة البناء الديمقراطي دون توقف ، لا على المستوى الاقتصادي والسياسي فحسب ، وانما كذلك على المستوى النظري » .

وذلك يعنى أن مهمة المثقفين الثوريين هي فتح ملف الوضع الثقافي والأيدولوجي ، ملف حياة الانسان الروحية والسيكولوجية وتلمس مدى التطور الذي تحقق في هذا الصدد وجوانب النقص والقصور التي ما تزال موجودة هناك .

فليس هناك تطور حقيقى ما لم يقيم على الأسس المادية والروحية معا . ونزعم أن دراستنا المطولة التي بلغت ١١٣ صفحة التي تقدمنا بها الى الندوة الثقافية التي نظمتها الدائرة الأيدولوجية التابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بالتعاون مع مجلة « النهج » ما بين ٢٨ — ٣٠ مارس ١٩٨٨ في عدن كانت ممارسة تطبيقية من جانبنا لهذه الدعوة الخاصة بفتح الملف الثقافي اليمني ، حيث عالجت مداخلتنا هذه التي لم يوزع منها في الندوة سوى ملخصها الوضع الثقافي في اليمن قبل الثورة وبعده ، وذلك ما يتضح حتى من عنوان المداخلة : « المشاريع والتيارات الثقافية الديمقراطية والبيروقراطية والسلفية والاصلاحية والانعزالية في اليمن » .

ونعتقد أن توفير فرص النشر لما كتب حتى الآن من قبل العديد من المثقفين حول الوضع الثقافي من شأنه أن يضع تحت تصرف الرأي العام مادة فكرية وروحية ستسهم في تكوين رؤية عامة حول ماضى وحاضر الثقافة اليمنية ، وفي الاطلاع على آفاق مستقبلها .

ان ذلك يمثل احدى الخطوات العلمية لتنفيذ مشروع وزير الثقافة الخاص باعطاء الثقافة حقها من الاهتمام اللازم باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية بناء المجتمع الجديد •

ان افساح المجال في الصحافة وفي شتى وسائل الاعلام لمناقشة حرية ومفتوحة حول الثقافة — اضافة الى عقد ندوات خاصة بذلك — يمثل شكلا من اشكال الاستجابة الفعلية لهذه الدعوة •

وربما كان الحوار الذي أجرته صحيفة « ١٤ أكتوبر » مع الزميل عمر الجاوي الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ونشرته في عدد ٢١-١٠-١٩٨٨ تحت عنوان « آراء للمناقشة » هو شروع في فتح او اعادة فتح ملف الثقافة ، مما يعنى أن دعوة وزير الثقافة والاعلام قد أخذت تخرج الى حيز التنفيذ وان المثقفين مدعوون للاسهام في تقديم تصوراتهم حول ماضى وحاضر ومستقبل الثقافة في اليمن •

وحتى توضع « ورقة عمل » أكثر تصديدا ، وتعد ندوات خاصة بذلك تنتقل بها دعوة الأخ الوزير الى ميدان الممارسة المرجسوة فان دراستي المطولة الآنفة الذكر هي آخر كلمة عندي ، اذا ما أتيح لها مجال النشر •

وحتى ذاك فأننى اكتفى بالتوقف عندما نشر حتى الآن ، وهو مقال الزميل عمر الجاوي الذى قدمته الصحيفة لا باعتباره رأيا ، وانما آراء للمناقشة ، اعتبرتها فاتحة لحفز ودعوة الكتاب لمناقشة الوضع الثقافي في ضوء « دعوة نحو فتح ملف المشروع الثقافي اليمني » التى وجهها الرفيق وزير الثقافة والاعلام •

عند رسمه للخارطة الثقافية في اليمن قبل الثورة وبعدها يرى

الزئبد الجاوى أن هناك « اتجاهاث ثلاثة فى الثقافة الوطنفة . . وهى :
اتجاه وطنى . . واتجاه قومى . . واتجاه أمةى . . » وهى « موجودة
بالفعل فى كل أنواع الابداع القائمة » والمدارس الأدبفة الراهنة ،
« وعلى نفس النسق الموجود فى العالم العربى » وكانت هذه الاتجاهات
مرتبطة بالحركة الوطنية اليمنة ، ومن ثم فى حالة صراع مع قوى
القديم وتياراته « وحركة الردة القائمة » ومثلت من ثم منحنى يسارفا
انقظم فىه الجميع من « ناصرفن وبعثفن وقومفن وغيرهم » .

غير أنه لا فلبث أن فخرج الاتجاه الأممى من مكانه فى خارطته
الثقاففة وفحكم فله بالعطالة والخواء ، سواء فى مفدان الانتاج الثقافى
عموما أو فى مفدان الانتاج الأدبى والفنى . تماما كما فحكم على ثوره
١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بأنها لا تعدو أن تكون طلقة رصاص سمعت فى ردغان
دفاعا عن شرف البندقة التى أراد الانجلفز نزعها من أفدى لردغانفن
عند عودتهم بها من شمال الوطن ، وهو ذات الحكم العدمى الذى
فصدره على طرلف التوجه الاشتراكى الذى اقترحمته الثورة ، وفرف
أنه لا وجود له وان بلوغة فشرط أولا تحقيق وحدة الفمن .

ومن العرض فتنضح أن رففس فحررف مجلة « الحكمة » فرف أن
هناك ثقافتفن : ثقافة شعارات تزوف لها السلطة ، وترقم بها عسدد
المراحل الانقلابفة التى مرت بها ، ولا تجد لها ، أدنى انعكاس على
صعفد الأدب والفن ، أو صعفد الثقافة الوطنية الحقيقية ، ثم الثقافة
الوطنفة الشعبفة الحققة المعبرة عن جوهر مصالح ومطالب وطموح
الشعب الأصفلة التى تتجسد أيضا فى صفع أمة وفنية راقفة تعتبر
« الحكمة » منبرها الفعلى البلفن ، كما فعتبر اتحاد الأدباء ، والكتاب
الفمنفن وجدانها الحى ، ولسانها الفصفح ، رغم كل الاغلال التى
تقفدها السلطات الحاكمة .

من الجدير بالتنويه أن صحيفة « ١٤ أكتوبر » قد أبرزت في العديد من العناوين الكبيرة بعض هذه الأطروحات مثل : « الثقافة اليمنية لا تواكب الشعارات ، بل تمس جوهر قضائنا الوطنية » ، « الأغنيات والأناشيد التي تردد الأرقام التاريخية هي خارج الفن والأدب » .

ولا محيص من إيراد بعض الفقرات التي يبين بها أن هناك نمطين من الثقافة : ثقافة الشعارات الجوفاء .. والثقافة الوطنية الحققة المؤثرة على الاتجاه التاريخي لحركة الشعب : « أقول ذلك لأن حركة الثقافة الوطنية القائمة في بلادنا عموماً لا توحى إلا بما أقوله هذه اللحظة » أي أنها ثقافة لا تواكب الشعارات ، وإنما الجوهر الذي يمس قضائنا الوطنية مباشرة وبمعزل عن أي افتعال لأي شعارات مطروحة ومؤقتة . ان ما يطرق الأذن من قصيدة وقصة وأغنية ومسرح وغير ذلك من الأشكال الفنية تجنب الشعارات المصطنعة وذهب ليمارس قضية الشعب الشورية .

لا يعنى أن قصائد وأغنيات وأناشيد قد رددت كل الأرقام التاريخية التي نسمعها عن الانتفاضات والمراحل .. ولكن هذه مجرد انتاج مراحل لا يذكر إلا بالمناسبات وهو خارج الفن والأدب » .

وانتاج المراحل والمناسبات — أيا كان الشكل الذي اتخذ — هو الذى صور للناس بأن ما يسمى ثورة ١٤ أكتوبر قد مرت بمنعطفات تاريخية عديدة حتى بلغت ما يسمى طريق التوجه الاشتراكي ، بينما الحقيقة غير ذلك تماماً ، فلا هي بثورة — أيا كانت التطورات التي حدثت ولم تكن في حسابان الذين أطلقوا الرصاص في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في ردغان دفاعاً عن بنادقهم التي أراد الانجليز نزعها منهم — ولا هو

بتوجه اشتراكي ذلك المنحى الذى تسير فيه السلطة في هذا الجزء الجنوبي من الوطن . ذلك هو فحوى اجابة أمين عام اتحاد الانبياء والكتاب اليمنيين على سؤال الصحيفة عليه والذى كان نصه : « كان هدف تصفية الاستعمار البريطانى من شطرنج الجنوبي من الوطن الهدف الأول لثورة أكتوبر . ولكن الثورة بعد الاستقلال عاشت خيارات فكرية وسياسية انتهت الى اختيار مسار التوجه الاشتراكي لتطور المجتمع اليمنى فهل سار الأدب والثقافة اليمنية ايضا بتلك التحولات الفكرية .. وكيف عايشها جماليا .. ؟ » .

أما نص الاجابة فكان : « أولا أود من صميم قلبي أن اتحدث الى صحيفتكم الغراء بلغة أشعر بأنها لا تجانب الحقيقة ، خاصة والمسألة تتعلق بمناسبة الذكرى الفضية لاندلاع شرارة ردفان . وعليه لا بد من طرح الأمور كما أعرفها .. وعلى وجه الخصوص أن اطلاق أول رصاصة في ردفان كان بهدف آخر ، ولهدف آخر . غير أن التطورات حملت الشرارة مضامين تحررية عميقة .. أى انها كانت للدفاع عن ردفان وأصحاب ردفان .. فان (أى) العائدين من جبهات الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وتحولت الى إحدى المراكز المجابهة لتدخل الاستعمار والقوى المضادة للثورة والجمهورية في بلادنا .. ثم بعد ذلك حصلت التطورات السياسية المعروفة في سير الأحداث .. حتى طرد الانجليز .. والتغيرات السياسية حتى ارساء ما يسمى بنهج التوجه الاشتراكي في هذا الجزء من الوطن .

نحن جزء من الحركة الثورية التاريخية في بلادنا . بما في ذلك الشعارات المطروحة في هذا الجزء من الوطن والتي نشك في أنها تمضى على طريق التوجه الاشتراكي . لانه لا يمكن تحقيق الاشتراكية دون تحقيق الهدف الأول للشعب اليمنى ، وهو توحيد الوطن »

ولان « حركة الثقافة الوطنية القائمة في بلادنا عموما لا توحى الا بما أقوله هذه اللحظة » .

أما المكانة الخاصة التي تحتلها مجلة « الحكمة » والدور المتميز الذي تنتهض به في ميدان انتاج الثقافة الوطنية بكل أشكال تجلياتها فينبعان من أنها امتداد عصري « للحكمة القديمة » التي صدرت في ١٩٣٨ تعبر عن أرضية ثقافية لمن نسميهم بالرعيك الأول من المثقفين اليمنيين ، أي المدارس لتي تجاوزت التقليدية والرخود في مصر والعراق وغيرها من البلدان العربية « وأنها » أسهمت في تطوير الثقافة الوطنية بحكم طابعها كلسان حال اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، وهي قدمت شيئا يمكن تحديده بكونها فتحت بابا لقضية الابداع خارج الرسميات وبمعنى أدق تبنت حرية الكلمة غير المراقبة » .

القول بأن « الحكمة القديمة » قد تجاوزت حركة الثقافة في مراكزها الأساسية في مصر والعراق وغيرها واضح أمر المبالغة فيه ، وينفيه أن أقطابها مثل « أحمد عبد الوهاب الوريث وأحمد المطاع والعزب وغيرهم » كانوا تلاميذ لأقطاب الثقافة العربية والاسلامية الحديثة في مصر وغيرها من أمثال الشيخ محمد عبده ، وطه حسين ، وعباس محمود العقاد ... الخ .

أما أن يشهد أقطاب « الحكمة الجديدة » لأنفسهم فذلك أمر مفهوم ، ولا يعيبه الا شيء واحد وهو أن التاريخ لا يأخذ بشهادة المرء لنفسه ، وان كان يأخذ بشهادته عليها تماما كما أنه لا يعتبره حكما موضوعيا ما يقوله عهدا عن نفسه لما يخالطه من تصورات تضخم أفعاله ، ذلك أنه يكون دائما هناك اضطراب « عند وصف هذا العهد التاريخي أو ذاك الى مشاطرة أو هام هذا العهد » كما قال ماركس -

(ماركس — انجلس منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ، الجزء ١ .
دار التقدم ، مسكو ، ١٩٨٠ ، ص ٤٣) •

واذا كانت ثنائية « الثقافة والديمقراطية » قد مثلت احـد
المحاور في ملف الثقافة الذي اقترح وزير الثقافة والاعلام فتحـه
ومناقشته فان رئيس تحرير « الحـكمة » يرى ان هذه الثنائية
لم تشكل بعد معادلة متكاملة مرضية • فالثورة — الثورة باطـلاق
دون تحديد ما اذا كانت ثورة ٢٦ سبتمبر أو ثورة ١٤ أكتوبر أو
كلاهما معا — فتحت مجالا واسعا للطاقت الابداعية بصرف النظر عن
المعوقات التي تصد من ذلك كتقليص الحريات وضرب الديمقراطية
في هذا الجزء من الوطن •

نحن لا ننفي أنه ما تزال هناك اشكاليات تتعلق باعطاء هامش
أكبر من الحرية للثقافة والمثقفين حتى لا تفقد الثقافة وحاملوها دورهما
الريادي في مضمار استشفاف آفاق المستقبل وفي صياغة وبلورة الرؤية
الكلية للطبقة أو الفئة التي يمثلونها •

وكما جاء في مداخلتنا الأساسية التي تقدمنا بها الى الندوة
العلمية المتعلقة بـ « السياسة الثقافية وخبرة العمل بين المثقفين التي
عقدت في عدن ما بين ٢٨ — ٣٠ مارس ١٩٨٨ والتي عالجت اشكالية
العلاقة بين الثقافي والسياسي ، وأكدت على رفض استتباع الثقافي من
قبل السياسي فان « هناك فارقا ما بين الطبقة وبين ممثليها من المثقفين •
فالتبقة وان وعت مصالحها الآنية المباشرة وفكرت لنفسها » فانها
لا تستطيع أن ترى مصالحها الآجلة والبعيدة ، وكثيرا ما يكون وعيها
بهذه المصالح جزئيا لا كليا ، ومتعدد بتعدد فئاتها • والذي يتيح
لها النظر الكلي والشامل والبعيد والعميق لمصالحها هذه هم مثقفوها •
وهم الذين يعملون على خلق التجانس والتناغم في وعيها الطبقي • وهم

الذين يصوغون لها الفكر الاقتصادي والاجتماعى والسياسى الموحد لها ، والموجه لخطاها ، والمنظم لهيمنتها الطبقيه ، والبدنى لاجهزتها الايديولوجيه المسيطره فى الدوله والمجتمع .

فالمثقفون سواء كانوا من اعضاء الطبقيه او من المنتمين اليها ايدىولوجيا ليسوا مجرد افراد — وانما هم جماعه ذات وظيفه بالغه الحساسيه والاهميه ، وهم بحكم وظيفتهم العليا المتساميه هذه يمتلكون استقلاليه نسبيه تجاه طبقتهم »

واذا كان مطلب المثقفين باعطائهم حيزا اكبر فى ساحه الديمقراطيه مطلبيا عادلا ومشروعا فأنهم ينقصون منه ويشككون فى مصداقيته ووجاهته عندما يتصرفون حيال بعضهم بعضا بما لا ينسجم معه ، حيث يحجبون حقيق التعبير فى منبرهم الثقافى المتاح لهم عن البعض منهم بهذه الحجة أو تلك . وقد ترقى هذه الحجة الى مستوى أن تكون تهمة ادانة مختلفه لا تليق بهم ولا بمن توجه اليهم كالقول مثلا بأن هذا البعض المحذور عليه الكتابه فى مجله « الحكمة » يؤمن بتشطير الوطن ولا يدعو الى وحدته ، رغم أن مجمل كتاباته وحتى أطروحته العلميه التى استحق من أجلها أن يحمل لقباً أكاديميا تتعلق بالوحدة اليمنيه ، وان كان المدخل التاريخى الذى يراه لتحقيقها غير ذلك المدخل الذى تقترحه « الحكمة » .

لا يخفى رئيس تحرير « الحكمة » هذه المفارقة التى تقع فيها المجله حيث تشكو من نقص الديمقراطيه وتطالب بالمزيد منها ، فى الوقت الذى تقمع فيه رأى الآخر لأنه لا يتفق مع وجهه نظرها : « وحين أتحدث عن حرية التعبير انما أقصد مداها الكامل ايدىولوجيا وفنيا » و « حتى لا يقال أننا نبالغ كثيرا فى قضية الحرية المفتوحة نقول نعم . . . نمنع نشر الانتحاج الذى يدعو الى النكوص والردة أى بقضاء التشطير » (١) .

لا ينبغي أن نعتبر أن رأى رئيس تحرير « الحكمة » في أوضاع البلاد الثقافية والسياسية هو رأى جميع أعضاء اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، فالاتحاد يضم العديد من التيارات حتى وإن بدأ أن الطغيان فيه للجانب المهيمن على منبره الثقافي والاعلامى : « الحكمة » .

فهناك من يرى أنه لا حجر على أحد في ممارسة حق التعبير بالرأى ومن يتفق مع وزير الثقافة والاعلام بأنه أن أوان مراجعة وتدقيق ملف الثقافة وطرح اشكالياتها واثارة الأسئلة المتعلقة بها والمرتبطة بحركة المجتمع والهادفة الى ترشيد ودفع « حركته دون ان تضع اشارات خطر التحول ، أو تحول دون اثاره نقاش بنباء وهادف حول ثقافتنا اليمنية المعاصرة بأبعادها الوطنية الديمقراطية » .

ليست هناك رؤية واحدة ازاء وضع الثقافة في اليمن — ماضيا وحاضرا ومستقبلا — هناك عدة رؤى وما عرضناه آنفا هو بعض منها . وسيظهر فتح ملف الثقافة بالندوات التى ستعقد من أجله ، والمناقشات الصحفية والاعلامية عموما التى ستدور حوله الخطوط والملامح التفصيلية الدقيقة له والتيار الأساسى الذى يمتدك الساحة الثقافية أو الذى هو في طريقه الى تملكها .

وعدا ذلك فإن هذه الندوات والحوارات المفتوحة أمام الرأى العام من شأنها أن تساعد على وضع سياسة ثقافية مستقبلية ، بل وسياسة اعلامية مستقبلية ، تمثل أحد الروافد التاريخية — الروحية — والأيدولوجية — لحركة الشعب اليمنى المتجهة صوب ترسيخ قواعد التجربة الثورية الديمقراطية في جنوب الوطن ، والانطلاق بها قدما الى الأمام في طريق التوجه الاشتراكى وصوب توحيد أطراف الحركة الثورية اليمنية بجميع مشاربها الودانية والديمقراطية والتقدمية ، من أجل إقامة اليمن الديمقراطى الموحد ذى الآفاق القومية التقدمية ، والأبعاد الانسانية الأمامية .

فى اليمن الديمقراطية مشروع سياسى ثقافى ديمقراطى لا حصار ثقافى(*)

تم أجد فى موضوع « الحصار الثقافى » للأخ محمد أبو بكر الحداد المنشور فى عدد يناير ١٩٨٩ من « الحكمة » حيثيات تبرر خطورة عنوانه ، اللهم الا اذا كان المراد هو رفض المشروع السياسى — الثقافى الذى تتبناه اليمن الديمقراطية كنواة قابلة للبلورة والتنمية والصقل والتطوير والتعميق ليصبح صالحا لليمن كله ، والا اذا كان الهدف هو الدعوة لمشروع سياسى — ثقافى مضاد •

ولفقدان هذه حيثيات فاننى أكتفى هنا — كرد غير مباشر — بتقديم الملامح العامة للمشروع السياسى — الثقافى الديمقراطى الذى ترفع لواءه اليمن الديمقراطية — ومعها الحركة الوطنية اليمنية كلها — والذى ما برح ينمو ويتكامل •

ففى مواجهة المشروع الثقافى السياسى للبيروقراطية البرجوازية والتمازج مع العديد من الثقافات السلفية والاصلاحية والاستعمارية ، ينتصب المشروع الثقافى السياسى الديمقراطى بتوجهه الاشتراكى فى

(*) نشرت فى « ١٤ أكتوبر » فى ١٩٨٩/٣/٢٦ .

جنوب الوطن والمتكامل مع المشروع الثقافي — السياسى الثورى الذى تقدمه الحركة الوطنية اليمنية عموما ، وخاصة جناحها اليسارى •

ان مما يميز النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن هو المنهجية العلمية الواضحة ، والانتماء الطبقي الصريح ، ورغص الثنائية والازدواجية والانتقائية والتلفيقية فى الأيديولوجية والثقافة ، وهى الأمراض التى عانت منها الأنظمة الوطنية الديمقراطية العربية وغير العربية التى قادتها البرجوازية الصغيرة وقادت من ثم الى هلاكها ، والتى ما يزال يعانى منها البعض الآخر ، دون أن يكون هناك ضمان للافلات من ذات المصير •

ان هذا الحسم النظرى ، المبني على المسداية الديالكتيكية والمساوية التاريخية ، جنب هذا المشروع أيضا من الوقوع فى اشكالية ثنائية من طراز آخر كالأصالة والمعاصرة ، والتراث والحداثة ، والدين والدولة ، والثقافة والسلطة ، والوطنية والطبقية ، والقومية والأممية ، اذ لا أشكالية حقيقية ، وانما تفاعل وتكامل بين طرفى المعادلة ، مما يساعد على انجاح المشروع الثقافى السياسى الديمقراطى بتوجهه الاشتراكى •

وعبر مسيرة الثورة أمكن لها أن تنشئ مثقفيا متعددى الاختصاصات والمواهب والمؤمنين برسالتها ، أيا كان حظهم أو حظ كل منهم من العلم والثقافة والاستيعاب الأبعاد هذا المشروع الاجتماعى — الثقافى — التاريخى •

واذا كانت البرجوازية تنشئ مثقفيا الذين يحنون — بدرجة الأولى — اتقان مهنة معينة ليصبحوا اختصاصيين فيها فان الاشتراكية لا تكتفى فقط بإنشاء مثل هذا المثقف المتخصص فهو يظل مثقفا ذا بعد

واحد ، وانما تعمل على تربية وصياغة مثقف نقى وذى رؤية تسع
للكون كله وتعمل على تغييره عبر تغيير بنية مجتمعه ، وذلك هو المثقف
التقنى — السياسى ، المثقف الاختصاصى — الثورى ، المثقف المنتج —
القائد — المثقف البروليتارى — العضوى •

وما من شك فى أن اليمن الديمقراطية — حتى قبل أن تصل الى
المرحلة الاشتراكية — قد شرعت فى صنع مثل هذا الطراز من المثقفين
العضويين ، بل ان الحزب الاشتراكى اليمنى أيا كانت الهزات والازمات
التي تعرض لها — هو هذا المثقف الجماعى العضوى — حسب صيغة
جرامشى — ومجرد تغلبه على هذه الهزات والازمات هو دليل آخر على
أنه ذو أصالة اجتماعية ليس من السهل أن تؤثر عليها الأحداث ، وذو
رؤية سياسية — ثقافية متينة غير قابلة للكسر •

وكان المثقفون منذ بداية الثورة وعبر جميع مراحلها هم الجسر
الواصل بين مختلف الطبقات والفئات الشعبية ذات المصلحة فى الثورة
والحلقة الوسطى بين مجمل الفئات الوسطى التي أمسكت بقيادتها وتولت
التعبير عن أيديولوجية الطبقات الثورية •

ومنذ البداية امتزج المثقفون المدنيون بالمثقفين الفدائيين والعسكريين
المحترفين وخريجى الاكاديميات فيما بعد —
ظلت تنمو وتتسع وتتكامل حتى استوعبت ، خيرة

وحسب صيغة برنامج الحزب الا
مكانة هامة فى المجتمع اليمنى ، وقا
خلال مراحل النضال التحررى الذى
كان المثقفون بين الصفوف الأمامية ،
مواقع الاشتراكية العلمية ، وأصبح

على تنفيذ ارادة التشغيل ، وخدمة تدلور مصالحها المادية والروحية
خلافًا لممارسات ودور فئات أخرى من المثقفين الذين لم يكن لهم في عهد
الاستعمار من هاجس سوى الركض وراء الكسب الشخصي والتعالي
على الجماهير •

والى جانب ذلك فقد أفسحت الثورة مجالاً لنشوء فئة المثقفين الثوريين
الكادحين والتشغيلية ، وذلك من خلال إتاحة الفرص لدراساتهم سواء في
الجديدة المتحدة مع الطبقة العاملة والفلاحين والصيادين وغيرهم من
الداخل أو الخارج •

وفي الوقت الحاضر تشترك الأغلبية الساحقة من المثقفين في بناء
الامة تهاد الوطني وفي تطوير الحياة الثقافية والاجتماعية في بلادنا •

« ولقد قامت الثورة بعدد من الاجراءات في مجال تدوير التعليم
العام والعالي والثقافة في البلاد ، مما أدى الى زيادة عدد المثقفين »
(دس ٥٧ — ٥٨)

ولأنه لا تعايش أيديولوجي ، ولا مساومة دليقية ، ولا وفاق سياسي
ولا مهادنة للفكر الاقطاعي السافى ، والبرجوازي البراجماتي ، والديزني
التمزت والمشبوه ولذل الرواسب الفكرية المتخلفة والمنحدرة عن الانماط
الاجتماعية السابقة للمرحلة الرأسمالية والاقطاعية ، إنما ان لا مجال
لثقافة الاستعمارية .. ايا كانت لبوسها — فان برنامج الحزب شرع في
شن الحرب الأيديولوجية عايتها ، حتى يتم استئصالها نهائيا من حياة
المجتمع ومن رؤوس الناس وعاداتهم مع التسليم بأن حربا كهذه قد تدلور
أمدًا من الزمن لتعقدها واتساع جبهتها ، وامتدادها عبر الماضي والحاضر
والمستقبل ، وارتدادها بالانسان نفسه الذي لا تغيره الثقافة وحدها ،

وانما يغيره أيضا المجتمع ذاته وتطور علاقاته الانتاجية والاجتماعية والروحية»

وكما جاء في البرنامج : « وبفضل العمل الهادف الذي قد قامت به الطليعة السياسية والسلطة الثورية والمنظمات الجماهيرية وجميع الشغيلة والكادحين ، وبالرغم من كافة العوائق والعراقيل التي كانت تضعها الانتهازية اليمينية واليسارية فإنه قد أحرزت في هذا المجال نتائج ايجابية ، حيث خطونا خطوة كبيرة على طريق التخلص من التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار والامبريالية والرجعية في هذا المضمار ، ووجهنا ضربات قوية الى مواقع وجذور الأيديولوجية البرجوازية ومخلفات الاقطاع والرواسب القبلية والانفصالية ، وحدث ارتفاع ملحوظ للوعى الطبقي الثوري للجماهير الكادحة ، وكرست قيم ومفاهيم وعادات ثقافية ثورية جديدي في أوساطها ، كما تم أيضا تحقيق اجراءات جذرية خاصة بمحو الأمية وتعليم الجيل الجديد وجماهير الكادحين الواسعة على أساس الأيديولوجية الثورية ومنجزات الثقافة الوطنية والانسانية التقدمية . ان نشاط الجماهير الكادحة الواعى والمبرمج في كافة ميادين الحياة الاجتماعية سيمكن بالضرورة من التغلب على المعتقدات البالية التي لا زالت تؤثر في حياة الناس بحيث يعطون في المطاف الأخير الولاء تدريجيا لنظام الدولة ويلتزمون بالاخلاص لقوانين وتشريعات سلطة الدولة . والحزب والدولة سيضعان حدا حاسما لآلة محاولات ترندى اقنعه المعتقدات الدينية وتجند نفسها باسم الدين لأغراض سياسية مشبوهة ضد الثورة والنظام الجديدة ولآلية محاولات تستهدف عرقلة وتصفية منجزات ومكاسب الكادحين » .

« وينطلق الحزب من حقيقة مؤادها أن هذه العملية معقدة وتدرجية وطويلة ولا يجوز أن تجرى عفويا ، ويتطلب تحقيقها من الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية بذل جهد منهجية متواصلة . لذلك

فان ما تم انجاز في هذا المجال لا يعتبر الا قاءعدة ضرورية لتحقيق تحولات أكثر جذرية وعمقا » • (ص ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦) •

ان أصالة وميزة هذا المشروع الثقافي الديمقراطي هو ذلك المتفتح الدائم والمستمر الذي اتسم به منذ كان بذرة في الميثاق الوطني للجهة القومية الى أن غدا اليوم رؤية متكاملة وممارسة حية ، ورائده من ثم الوقوف عند حد ، أو المراوحة في نقطة الوسط التي تختلق فيها الثورات والمشاريع الديمقراطية التي تقودها البرجوازية الصغيرة • كما تتجلى أصالته وميزته في الاقتناع المبكر بأنه لا ديمقراطية ثورية بدون مواصلة السير نحو الاشتراكية ، حتى ولو كان فهمه للاشتراكية ذا مسحة برجوازية صغيرة ، ثم تحوله من مفهوم « الاشتراكية الثورية » الذي جاء في « الميثاق الوطني » الى مفهوم « الاشتراكية العامة » الذي ما برح يتبلور في ذهن المناضلين عبر عملية التثقيف الذاتية والمنهجية حتى اتخذ ذلك الوضوح الفكري الذي تجسد في برنامج الحزب الاشتراكي اليمني •

وما برح هذا المشروع السياسي — الثقافي الديمقراطي بتوجيهه الاشتراكي وعمقه الوطني اليمني ، وبمبادئه القومية التقدمية ، وافقه الانساني الأسمى — ما برح يتأصل ويقتتح ويتنامى ويتكامل في مناخ من الحريات الديمقراطية والعلمية الآخذة في الاتساع — - ايغدو لا مشروعا صالحا لأي من الموحدين فقط ، وانما أيضا ركنا رئيسيا في المشروع السياسي — الثقافي — الحضاري — النهضوي العربي ، وخبطا متينا في المشروع السياسي — الثقافي الحضاري العالمي الذي تشترك في نسجه الانسانية التقدمية كلها •

التعمق في دراسة ...
الفكر الاشتراكي العلمي ...
وتعميم الثورة الثقافية ...
في اليمن الديمقراطية ...
سبيل انتصار
رسالة الحزب في اليمن(*)

يمثل قيام الحزب الاشتراكي اليمني كحزب للطبقة العاملة وحفائها ومثقفها ، وكحزب تكون من اندماج أكثر من فصيل ديمقراطي وقسام على أساس الاشتراكية العلمية ، ليس تحولا فكريا أيديولوجيا مشهودا في الفكر اليمني فحسب ، وإنما تجربة رائدة ومهمة في الوطن العربي كله أيضا .

وهو الحزب الوحيد في المنطقة العربية الذي يبنى من موقع السلطة أول تجربة ديمقراطية ثورية في الاتجاه الاشتراكي ، بعكس التجارب الديمقراطية الثورية التي قادتها أحزاب البرجوازية الصغيرة وانتهت إما الى طريق مسدود ، أو رواحت في مكانها دون ظهور مؤشرات تؤكد قدرتها على تجاوز المأزق الذي دخلت فيه بفعل احتكار البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى البيروقراطية للسلطة .

لقد لخصت ديباجة برنامج الحزب الاشتراكي اليمني الأهمية الاستثنائية التي يمثلها الحزب ، والمهمة الاجتماعية - التاريخية التي ينهض بها على النحو التالي :

« الحزب الاشتراكي اليمني هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة

(*) نشرت في « ١٤ أكتوبر » في ١٩/١/١٩٨٩ .

الأخرى • وهو التعبير الحى عن وعى الطبقة لمصالحها الحقيقية ولما ستقبلها ودورها التاريخى • وترتبط نشأة الحزب ارتباطا عضويا بتراث شعبنا الكفاحى • وهو يستلهم ويطور كل ما هو تقدمى وثورى فى تراث الشعب اليمنى والقومى التقدمى ، وهو المكمل لكل نضالات الشعب • وهدف الحزب تحويل المجتمع تحويلا ثوريا لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، والانتقال نحو الاشتراكية ، مسترشدا فى سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل بنظرية لاشتراكية العلمية آخذا بعين الاعتبار الخصائص المحلية لنمو وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا »

وينطلق الحزب الاشتراكى اليمنى فى برنامجه وسياسته وكافة ممارساته النظرية والعملية من الادراك الصحيح لطبيعة وجوهر المرحلة المعاصرة للتطور التاريخى والعملية الثورية العالمية والاتجاهات الأساسية لتطورها ، ومن طبيعته الصراع بين حركة التحرر الوطنى للشعوب العربية كجزء من الحركة الثورية العالمية وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية » (ص ١) •

ان وثائق الحزب جميعا بدءا بالبرنامج ، وانتهاء بالوثيقة النقدية التحليلية للكونفرنس الحزبى العام ، تشهد كلها بأنها وثائق نظرية وسياسية متقدمة وناضجة — وان احتاجت الى مزيد من التدقيق — •

غير أن التحدى الذى كان يواجهه الحزب ، كما كان يواجه التنظيم السياسى الجبهة القومية ، والتنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية ، هو فى مدى التقيد بهذه الوثائق والاحتكام اليها ، وفى القدرة على عبور الفجوة القائمة بين الفكر التقدمى والمتقدم الذى تجسده هذه الوثائق والذى يحدد كيفية ترشيد حركة المجتمع ، وبين الممارسة العملية لها ، ومن ثم دمج النظرية بالحركة واذابة الثقافى فى السياسى وتغليب الأيديولوجية العلمية التى تتضمنها هذه الوثائق

على ما تبقى من الرؤى الأيديولوجية القديمة ، المتخلفة الغائرة في ثنايا المجتمع .

كانت العضلة دائما تتمثل في مدى الاستيعاب العميق لمحتوى هذه الوثائق والمنظريات الاشتراكية العلمية التي تستهدى بها ، في التملك الفكري الكامل لها ، في التشبع الروحي بها ، في الممارسة المنسجمة معها ، في التطبيق الخلاق لها ، في إعادة خلق بنية فكرية وسياسية وسيكولوجية جديدة وفقها لها ومن ثم متحررة من آثار البنى الأيديولوجية المتخلفة عن الماضي ، وقادرة بالتالي — ودون عوائق — على قيادة عملية التجديد الديمقراطي للمجتمع وتنميتها بفعالية كاملة والتعجيل بها الى أقصى مدى ممكن .

كان هناك نقص في التزود بالثقافة الاشتراكية العلمية ، وقصور في التمثل للفكر الذي تدعو اليه - وعدم القدرة على تسييد النظرة العلمية الموضوعية في حل جميع المشاكل والتعقيدات والتناقضات التي تواجه الحزب والمجتمع . بل كان هناك نقص في التمثل الكامل للأفكار والتصورات والقيم الديمقراطية والتقدمية ، وفي نشرها وتحويلها الى نسخ في عروق العضوية الحزبية ، والى حياة داخلية تتحكم في روح وسلوك المناضل الحزبي .

ربما عاد ذلك الى أسباب عديدة منها انشغال الحزب بالهموم الاقتصادية والاجتماعية وبعملية التحويل الاجتماعي الديمقراطي لبنية المجتمع ، دون أن يجد الوقت الكافي — نظرا لحدادته ونشاطه أيضا — للانصراف الى الدراسة الفكرية المتعمقة للنظرية وراثتها النضالي . كانت عملية اقامة قاعدة مادية تتوازن عليها حركة الثورة وتنهض على أساسها دولتها الجديدة ، واقامة هياكل اقتصادية واجتماعية وادارية وانشاء مؤسسات لها ومنظومة سياسية تعبر عن قواها الاجتماعية وغير ذلك من الأطر والآليات الضرورية لتسهيل ومتابعة

حركة المجتمع في الاتجاه الوطني الديمقراطية — كان ذلك هو الحلقة
المرحلية التي ركزت عليها الدولة .

لا شك أن العمل من أجل بناء الحزب الطبيعي كان هما مقيما
منذ البدايه ، ولا سيما منذ المؤتمر الرابع للجبهة القومية ، غير أن ميام
هذا الحزب كان ولادة عسيرة هي اقرب الى العملية القيصرية منها
الى الولادة الطبيعية .

ولكى يستكمل نموه كان في حاجة الى الوقت والاستقرار السياسي .
وذلك ما لم يتح له دائما بفعل المؤامرات الخارجية والخروقات الداخلية
حتى من داخل الحزب ، وهو ما تمثل بصورة خاصة في أحداث ١٣
يناير ١٩٨٦ م التي كانت الحلقة العليا للأحداث السابقة لها .

ما من شك في أن بقايا الأيديولوجيات المعبرة عن الأنماط الاجتماعية
القديمة وعن وجود النمط البرجوازي قد عكست نفسها على الحزب
ولعبت دورا في الحيلولة دون تحقيق التجانس الأيديولوجي في صفوفه ،
وما من شك في أن ترديد الشعارات والمجمل الثورية قد حل أحيانا
محل الدراسة المستأنية والضرورية للنظرية .

على أن السبب الأساسي لذلك كله هو صعوبة اطلاق وتعميم
الثورة الثقافية التي يستحيل بدونها اكمال مهام الثورة الوطنية
الديمقراطية والشروع في تحقيق الاشتراكية .

وصعوبة انجاز هذه الثورة تنبع من أنها تتعلق بالانسان ذاته ،
قبل أن تتعلق بالمجتمع وأنها تحتاج الى وقت طويل نسبيا ، على عكس
الثورة العسكرية والسياسية والاجتماعية . وكان برنامج الحزب قد
نبه الى أهمية هذه الثورة والى ارتباط مصير الثورة الاجتماعية بالمضي
فيها .

« يشكل المجال الأيديولوجي والثقافي والاجتماعي أحد المجالات
الرئيسية الذي يسعى الحزب الى تغييره الثوري ، ولا يمكن التحقيق

الناجح لمهمات المرحلة الراهنة والمرحلة اللاحقة للثورة الا بالاستناد الى السياسة التطبيقية الصحيحة في حل المسائل المتعلقة بهذا المجال .
وينطلق الحزب من حقيقة مؤداها أن هذه العملية معقدة وتدرجية وطويلة ولا يجوز أن تجرى عسويا . ويتطلب تحقيقها من الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية بذل جهود منهجية متواصلة . لذلك فان ما تم انجازه في هذا المجال لا يعتبر الا قاعدة ضرورية لتحقيق تحولات أكثر جذرية وعمقا .

ومن أجل تحقيق الانقلاب الجذري في الحياة الأيديولوجية والثقافية لا بد من القيام بالثورة الثقافية الحقيقية . ويرى الحزب ان الأهم لنجاح هذه الثورة يكمن في أن تكون كل اجراءاتها منطلقة من نظرية الاشتراكية العلمية وتجرى على أساسها . لذلك فان من الضروري أن يحتل العمل على غرس قيم فكرية وثقافية وأخلاقية تعتمد على نظرية الاشتراكية العلمية مركز الصدارة في تحويل الحياة الأيديولوجية والثقافية للحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية وجماهير الشغيلة والكادحين » (ص ٦٣ ، ٦٤) .

وكان عبد الفتاح اسماعيل قد أشار قبل ذلك الى صعوبة تحقيق هذا التحول الفكري والثقافي والأيديولوجي في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، بحيث يتمكن من حسم الصراع مع الأيديولوجيات والثقافات الأخرى المناهضة ، وتسييد أيديولوجية الاشتراكية العلمية ، وتمكينها من تجسيد نفسها في واقع الحياة الاجتماعية ، وفي سلوك البشر ، ونبه الى أن ذلك سيستغرق زمنا قد يقصر وقد يطول :

« وحتى الآن نحن في درجة معينة من سلم التطور التاريخي في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . واذا قسنا الثقافة فسنجدنا انعكاسا لدرجة سلم ذلك التطور . . ذلك لأنها انعكاس دقيق لواقع حال القوى المنتجة الاقتصادية . . صحيح أننا أستطعنا أن نخطو خطوات ايجابية

على طريق اقتصادنا الوطنى من الاقطاع والرأسمال الأجنبى — وهى تعتبر الحد الأدنى فى هذا الطريق ، وذلك بإقامه الأتسكال الاقنصاديه الجبديده ، والمتمثلة بمؤسسات العمل التعاونى ومزارع الدولة والقطاع العام ، لكن لم نقض كلية بعد على الأفكار والنظرات والتقاليد الثقافية لشبه الاقطاع والرأسمالية ، فلا زالت جذور الثقافة القديمة فى مجتمعنا اليمنى عميقة الى حد يصعب استئصالها قبل مرور فترة زمنية من التطور الاقنصادى والثقافى الثوريين ، فأساس الأفكار ، كما نعرف فى المادية التاريخية ، ليس أسلوب الانتاج ، وانما جانب منه فقط هو علاقات الانتاج .. وفى هذا الجزء من بلادنا لازال أسلوب الانتاج أسلوبا انتقاليا يطابق مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التى نمر بها .

ونحن لا نستطيع القضاء دفعة واحدة على الثقافة القديمة المعادية للتطور والتقدم ، بل يلزمنا لذلك فترة تطول أو تقصر ، بحسب الظروف الذاتية والموضوعية لعملية التطور « (١) » .
أن أصعب مرحلة تمر بها ثورة من الثورات هى الفترة الانتقالية التى تتسم دائما بالتعقيد الشديد . وكفترة انتقالية فانها ، ورغم محاولة تسييد الثقافة الجديدة بتمتزج خلالها ثقافات وايدولوجيات عديدة ، وتحمل بصمات الماضى والحاضر . وقبل ان تحسم الصراع مع مخلفات الفكر القديم التى تحتفظ بقدرة هائلة على المقاومة والبقاء لا تستطيع أن تكون مطلقة اليد فى عملية دفع الثورة الاجتماعية الى أبعادها النهائية ، وفى الخروج بها نهائيا من أسر الماضى الى رحاب المستقبل .

ولأن مثقفى المرحلة الثورية التى تمر بها الثورة ما يزالون فى حالة

(١) عبد الفتاح اسماعيل ، ثقافتنا الوطنية من القديم الى الجديد

تشكل وتكون ، ولم يستكملوا بناءهم النظرى والثقافى ، ولم يمتلكوا قدرة كافية على اعادة تشكيل الراى العام وفق متطلبات الثورة ووفق المفاهيم والقيم الفكرية الديمقراطية الجديدة فان ذلك يعقد عملية التطور الاجتماعى ، ويمطيل أمد الفترة الانتقالية ، وقد تنشأ عنه اهتزازات وأزمات تمس كيان الثورة ذاتها .

وحتى وان وجد المثقفون الطليعيون ، فانهم ازاء تركة التخلف الثقيلة وازاء فقدان التجانس الأيديولوجى والوضوح النظرى داخل الحزب ككل لا يستطيعون أن يملوا ارادتهم على الجميع ، ولا يملكون الا العمل البطيء والمثابر ، وترك الزمن والتجربة يلعبسان دورهما فى انضاج المفاهيم الجديدة وفى صياغة الوحدة الفكرية لكل أعضاء الحزب .

لقد وقفت « الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ — ١٩٨٦ م » التى أقرها الكونفرنس الحزبى العام الذى عقد ما بين ٢٠ — ٢١ ونيو ١٩٨٧ م ووقف « تقرير اللجنة المركزية » للحزب الاشتراكى اليمنى الذى قدمه الرفيق على سالم البيض الأمين العام أمام العديد من هذه الصعوبات الموضوعية والذاتية التى مر بها الحزب ومرت بها التجربة الثورية ككل ، وأمام العديد من النواقص والثغرات وقدم لهذا المعالجات الصائبة .
وليس فى امكاننا سوى الاشارة الى بعض ما ورد فيها فى هذا الصدد كنموذج للممارسة الديمقراطية المسئولة ، وعلى العزم على تجاوز هذه الصعوبات والنواقص والثغرات :

« ان المصاعب والانحرافات الانتهازية التى واجهها الحزب تعود الى عدد من الأسباب الموضوعية والذاتية المتعلقة بنشأة الحزب وتطوره من جانب ، وبطبيعة التركيب الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع والصراعات الطبقيّة المعتملة من جانب آخر ، ومؤامرات وتخريب القوى الامبريالية .

وتتمثل الأسباب الموضوعية في تدنى نسبة الطبقة العاملة في اطار الحزب والمجتمع وشيوع فئات البرجوازية الصغيرة وتأثيرها على الحزب ، وضغط فئات الرأسمال المحلى والأجنبى ، وقوى التسورء المضادة الداخلية والخارجية ، والاشكالات والمصاعب الموضوعية لعملية التطور الاقتصاى والاجتماعى فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبقاء النزاعات المناطقية كنتيجة لعدم نضج واكتمال الأسس للاقتصادى والاجتماعى للوحدة الوطنية .

وتكمن الأسباب الذاتية فى صعوبات الانتقال من مواقع الديمقراطية الثورية الى مواقع الاشتراكية العلمية ، وعدم قدرة واستعداد بعض الأعضاء فى القيادة وفى الحزب بصورة عامة على استيعاب ودراسة الفكر الجديد والاهتداء به وضغط تأثيرات الايديولوجيات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، وبقايا الأفكار التقليدية ، والتساهل تجاه الاتجاهات المغايرة لخط الحزب ، وخرق مبادئ المركزية الديمقراطية الحزبية والاستعاضة عنها باعتماد أسلوب التوازنات ومراكز القوى وعدم مراعاة المعايير المبدئية فى اختيار وانتخاب الكوادر والقيادات والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتى ، الى جانب الميول التكتليه ، والولاءات الشخصية ، وضعف أشكال المراقبة الحزبية وانجماهيريه والنقد والمحاسبة ، والتساهل تجاه عناصر التيارات الانتهازية . « الوثيقة » ، (ص ٣٩) .

وبذات الصراحة والشفافية الهادفة والمسئولة فى مضمار تبيان العيوب الذاتية التى لازمت حتى بعض القيادات فى الحزب يقول « تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى » : « ولا ريب أن عملنا الايديولوجى واجه وما زال يواجه العديد من المصاعب بسبب بقاء تأثير المفاهيم والقيم البالية والعلاقات الاجتماعية المتخلفة وقسوة العادات القديمة وآثار الممارسات الانحرافية للتيارات الانتهازية

اليمنية واليسارية على الصعيد الأيديولوجى ، حيث لم يعط أى اهتمام يذكر لقضية التثقيف والدراسة النظرية لأيديولوجية الحزب ووثائقه إلا بشكل مبادرات ذاتية محدودة . كما أن بعض القيادات قد تركت التثقيف الذاتى والدراسة النظرية جانبا لأسباب مختلفة أبرزها اعتقادها بعدم ضرورة ذلك واستعاض عنها بالوجهة السياسية والاجتماعية ، وكذا بسبب النشاط الأيديولوجى المعادى الذى يقوم على خبرات متطورة وأساليب مجربة ، ولا يمكن إضعاف تأثير هذه المصاعب بدون عمل تربوى منهاجى دؤوب » . (ص ٣١ - ٣٢) .

وكما أن التشخيص الموضوعى والأمين للمعضلات الاجتماعية والسياسية يساوى نصف حل ، فإن النصف الآخر يتكفل به المضى الى الأمام فى تعميم الثورة الثقافية فى تسنى ربوع البلاد .

لقد شرع بتنفيذ هذه الثورة الثقافية بالفعل من خلال العمل الجاد والدؤوب لمحو الأمية الأبجدية وإقامة المدارس الحديثة والجامعة ومراكز البحث العام والحزب والمعاهد التخصصية ومعهد عبد الله بناديب للاشتراكية العلمية وفروعه وإرسال البعثات الدراسية الى البلدان الاشتراكية ، وإقامة الأجهزة الأيديولوجية الأخرى فى الدولة والحزب والمنظمات الجماهيرية ، ناهيك عن وسائل الاعلام .

غير أن هذه الثورة ما تزال فى بدايتها . فلم يقض على الأمية نهائيا ، ولم ينتشر الوعى الثورى الصحيح والشامل فى جميع أنحاء البلاد ، والتأهيل العلمى والأدبى والفنى والمغوى ما يزال دون المستوى المطلوب ، والاستيعاب النظرى للفكر الاشتراكى ولخبرات الأحزاب الشيوعية ما يزال ضعيفا ، كما أن التطبيق الخلاق والمبدع لذلك كله على خصوصيه الواقع اليمنى ما يزال دون الحد الضرورى .

ورغم أن الأيديولوجية السائدة هى أيديولوجية الاشتراكية العلمية ، إلا أن سيطرتها على عقول وقلوب الناس لم تتحقق بعد ، ولم يتحقق

اعادة البناء الثورى التى تأتى عملية اعادة بناء البنية الأيديولوجية —
الثقافية فى مقدمتها — نصح بالتركيز على خلق النوعية الجيدة حتى
ولو كانت من حيث الكم قليلة • فالنوعية الجيدة هى القدوة والمثال
والنموذج الجدير بالاحتذاء والتمثل •

وحسب تعبير لينين : « ينبغى اتباع هذه القاعدة : من الأفضل
أقل من حيث الكمية شرط أن يكون أحسن من حيث الكيفية • ينبغى
اتباع هذه القاعدة : من الأفضل بعد سنتين أو حتى بعد ثلاث
سنوات ، هذا أفضل من تعجيل الأمور دون أى أمل فى تكوين مادة
بشرية جيدة » (٢) •

هذه التوجيهات اللينينية لا تخص ثورة أكتوبر الاشتراكية
العظمى وحدها ، فهى بأصالتها وصدقها وعموميتها تخاطب كل ثورة
ديمقراطية تبغى الإيفاء بمهامها الخاصة هذه ، والانتقال الى مرحلة
الثورة الاشتراكية ، وهى من ثم تتعلق بالثورة الوطنية الديمقراطية فى
هذا الحز من الزمن ، والتم ، لا غنى عنها من أجل مواصلة السير فى
دما الى الأمام فى طريق
، ، وملازمة تخوم الاشتراكية

م حثيثا على هذا الدرب يتطلب المزيد من الترصين
والصقل للإدارة الحزبية الطليعية القائدة والموجهة • وذلك ما نبهت اليه
(الوثيقة النقدية) حيث دعت الى « ضرورة تعزيز الوحدة المبدئية
للقيادة — اللجنة المركزية — المكتب السياسى ، على أساس الالتزام
الصارم فى مجمل نشاطاتها وأساليب عملها ببرنامج الحزب ومبادئ
الحياة الحزبية المحددة فى النظام الداخلى ، وبالذات مبادئ المركزية
الديمقراطية والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتى ، والموقف
ضد أية ميول لخلق الانقسامات والتكتلات وانزال القنوات الذاتية

أو العمل خارج الأطر والهيئات الحزبية : ووضع برنامج صارم لتأهيل أعضاء القيادة ورفع قدراتهم النظرية والعملية وتثقيفهم بأفكار الاشتراكية العلمية وتجارب الحركة الثورية العالمية وتجسيد المبادئ المينينية للقيادة الحزبية » .

كما دعت الى « تعميق مستوى التربية الأيديولوجية للأعضاء والأعضاء المرشحين على أساس أفكار الاشتراكية العلمية ومقارضة تأثيرات الأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وبتقريبها الأفكار التقليدية القديمة » .

ودعت في ذات الوقت الى تعزيز البنية للحزب من بين أوساط المثقفين الثوريين والجنود والفئات التعاونية من الفلاحين والصيادين والحرفيين والحد من التأطير الى الحزب من بين صفوف البرجوازية الصغيرة والموظفين الا في حالات استثنائية ، وبالذات من أولئك الذين يثبتون باللموس انحيازهم التام الى جانب الطبقة العاملة وفكرها » (ص ٤٠) .

وأكدت الوثيقة على ضرورة مواجهة النزعات الشكلية والادارية والبروقراطية في أساليب العمل وعلى « تعميق الطابع الديمقراطي لسلطة الدولة وإشاعة الديمقراطية في آلية سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع ، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين في الحياة السياسية وفي ادارة شئون التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد من خلال رفع دور فعالية مجالس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية ومنظمات الكادحين المهنية والابداعية ورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها ، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعية الديمقراطية فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقدّمى » . (ص ٥١ و ٥٤) كما أن « تقرير اللجنة المركزية » لفت الانتباه الى أهمية « تطبيق مبدأ العلنية وشموله أشكالاً أخرى غير البث

الاذاعي والتلفزيوني كعقد الجلسات العلنية المفتوحة أمام الاختصاصيين والمهتمين أو العاملين في الحقول المعلنة باعتبار ذلك ركناً هاماً ورئيسياً من أركان حياتنا الديمقراطية المنظمة وفق الدستور » (ص ٢٠) •

لا نود الاطالة في تتبع أبعاد الوقفة النقدية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية وشتى المعالجات الصائبة التي تضمنها كل من (الوثيقة النقدية التحليلية) و (تقرير اللجنة المركزية) المقرين من الكونغرس الحزبي العام ، فما نشرناه يوضح الاتجاه الجاد الذي يمضى فيه الحزب لتقويم كل أعوجاج ، وتصويب كل مسلك ، وترشيد المسيرة كلها ، بما يكفل نهوضه برسائله التاريخية النبيلة ، وبما يؤكد مشروعية ومصداقية هذه الرسالة التي يتسع نطاقها لليمن كلها ، والتي تتضمن النضال من أجل إقامة اليمن الديمقراطي المتحرر الموحد المتقدم ، السائر على طريق الاشتراكية ، والكفاح من أجل معاضدة كل أطراف حركة التحرر الوطني العربية وأحزابها التقدمية بما يساعد على إقامة نظام وطني ديمقراطي في كل بلد عربي ، وإقامة جبهة تقدمية عربية ، تمهيدا لتحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية حقة ، كما تتضمن الاشتراك في النضال العام الذي تخوضه البشرية التقدمية ، وفي طليعتها المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي ، من أجل رفع راية الديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم أجمع •

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٩/٩١٦٨

الترقيم الدولي

٧ — ١٤٧ — ١٣٣ — ٩٧٧

شركة دار الانشباع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قاميش

السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣.٤٦٩

مكتبة مذبولي

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421